

مَنْهَجُ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ
وَمَنْهَجُ الْأَشَاعِرَةِ
فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى

تَأَلَّفَ
خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللّٰطِيفِ بْنِ مُحَمَّدٍ نَوْرُ
الْبَحْرَةِ الشَّامِيِّ

مَكْتَبَةُ الْغُرَابِ بِالْأَنْدَلُسِ
الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ - ت : ٨٢٤٣-٤٤

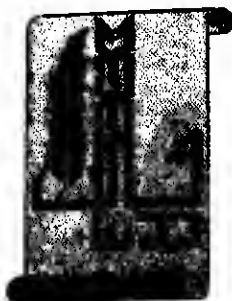
منهج
هذه السنة والجماعة
ومنهج الأشاعرة

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

مكتبة الغرباء الأثرية



هاتف: ٨٢٤٣-٤٤ - ف : ٨٢٦٤١٠٦

ص.ب: ١٤٤٩ - المدينة النبوية

المملكة العربية السعودية

ترخيص: ٤٥٨٠/ك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الباب الثالث

منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الأسماء والصفات

وفيه فصلان :

الفصل الأول : منهج أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات .

الفصل الثاني : منهج الأشاعرة في توحيد الأسماء والصفات .

.....

ثم الفصل الأول

منهج أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات .

فيه مبحثان :

المبحث الأول : منهج أهل السنة والجماعة في مسائل توحيد الأسماء والصفات

المبحث الثاني : منهج أهل السنة والجماعة في أدلة توحيد الأسماء والصفات .

المبحث الأول

منهج أهل السنة والجماعة في مسائل توحيد الأسماء والصفات .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : المسائل المتعلقة بالأسماء الحسنى :

المسألة الأولى : إثبات الأسماء على الوجه الأحسن .

المسألة الثانية : أسماء الله الحسنى توقيفية .

المسألة الثالثة : أسماء الله غير مخلوقة .

المسألة الرابعة : التنزيه بترك الإلحاد في الأسماء الحسنى

المطلب الثاني : المسائل المتعلقة بالصفات :

المسألة الأولى : قاعدة إثبات الصفات .

المسألة الثانية : قاعدة التنزيه في الصفات .

المطلب الأول

المسائل المتعلقة بالأسماء الحسني :

أصل (اسم) من (سِمُو) مثل قنو وحنو ، حذفت لامه ، وهي الواو -
وألحقت بها ألف الوصل ، فصار (اسم) على وزن : (إفع) ، وعلى هذا
أجمع البصريون ، ^(١) وهو بمعنى العلو والارتفاع .

ويرى الكوفيون أن أصله من (وسم) وقد غلظ هذا الرأي .

ورجح كثير من أهل العلم القول الأول لأسباب وهي :

أولاً : إن الاشتقاق يرد الكلمة إلى أصلها وهذا يظهر في مسألتين ^(٢) :

الأولى : أن تصغير (اسم) بالاتفاق هو (سَمِي) فلو كان أصل
الكلمة (وسم) لقل في تصغيرها (وُسِم)

الثانية : إن جمع (اسم) بالاتفاق على (أسماء) مثل (قنو) و
(أقتاء) فلو كان أصل (اسم) وسم - لقل في جمعها :
(أوسام) .

ثانياً : الاستقراء : ^(٣) دل الاستقراء على أنه ليس في لغة العرب كلمة
سقطت منها فاء الفعل فألحقت بها همزة الوصل في أولها ، وذلك مثل (عدة)

(١) انظر : اشتقاق أسماء الله الحسني ص ٢٥٥ ، ولسان العرب ٤١١ / ١٤ . مادة (سمو) .

(٢) انظر : تهذيب اللغة للأزهري ١١٧ / ١٣ . مادة (سمو) .

(٣) انظر : اشتقاق أسماء الله الحسني للزجاجي ص ٢٥٦ .

و (زنة)، وإنما يلحق العرب ألف الوصل في أول الكلمة إذا سقطت لامها لأنه يسكن أولها فتححتاج إلى ألف الوصل مثل : ابن ، واست ، واسم . وفي هذا الدليل الواضح والحجة القاطعة على أن أصل (اسم) ليس من (وسم) وإنما من (سمو) .

ولم أقف على تعريف لإمام متقدم في تعريف الاسم شرعاً ، وذلك لوضوح هذا الأمر، وقد خلس الباحث شمس الدين إلى تعريف أسماء الله تعالى بقوله : « كلمات شرعية تدل على ذات الله تتضمن إثبات صفات الكمال المطلق له جل وعلا وتنزيهه سبحانه عن كل عيب ونقص » ^(١) اهـ ولو قال : كلمات الله ، لكان أدق .

المسألة الأولى : إثبات الأسماء على الوجه الأحسن .

هذه المسألة وما يليها من المسائل في الأصل قواعد مأخوذة من الإمام ابن قيم الجوزية ^(٢) مع التصرف في الترتيب والتقسيم وذكر أقوال الأئمة قبله تدعيماً لما ذكره :

والمقصود بهذه المسألة - أي إثبات الأسماء على الوجه الأحسن - هو أن أسماء الله كلها حسنى :

(١) الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات للشمس السلفي الافغاني ٢ / ٤٠٠ . وأدق منه التعريف الذي ساذكره ص / ٣٩١ إن شاء الله .

(٢) انظر ذلك في كتابيه : بدائع الفوائد ١ / ١٥٩ - ١٧٠ ومدارج السالكين ١ / ٥٢ - ٥٤ . وانظر تبعاً لذلك كتاب الشيخ ابن عثيمين : القواعد المثلى ٦ - ١٧ .

وحسنى على وزن (فُعْلَى) تأنيث (أفعل) وهو الأحسن ، فأسماء الله تعالى كلها دالة على ذات الله وصفاته الكاملة التي لا يشركه فيها غيره ، ويتخرج على هذه القاعدة الكلية أربع قواعد فرعية :

١- أسماء الله أعلام وأوصاف

فأسماء الله تعالى الحسنى باعتبار دلالتها على الذات أعلام ، وتكون مترادفة بهذا الاعتبار ، لدلالاتها على مسمى واحد هو الله عز وجل ، وقد وصف الله تعالى نفسه بأسماء كثيرة كما في قوله : ﴿ وهو الغفور الرحيم ﴾ ^(١) وقوله في أواخر سورة الحشر : ﴿ هو الله الذى لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة ، هو الرحمن الرحيم . هو الله الذى لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون ، هو الله الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى يسبح له ما فى السموات والأرض وهو العزيز الحكيم ﴾ ^(٢)

فذكر الله فى هذه الآيات أسماءً له ووصفها بأنها حسنى ، وبأنها له وحده ، فظهر من هذا ترادفها بهذا الاعتبار . قال الإمام الدارمي بعد أن عدد أسماء الله الحسنى : « فهذه كلها أسماء لم تزل له كما لم يزل ، بأبيها دعوت فإنما تدعو الله نفسه » . ^(٣) وهذا يدل على أن الأئمة يعدونها أعلاماً بهذا الاعتبار .

(١) سورة يونس الآية : ١٠٧ .

(٢) سورة الحشر الآيات : ٢٢-٢٣-٢٤ .

(٣) نقضه على بشر الميرسي ص ١٣ - وهذا المعنى أخذه من قول الله ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾ سورة الإسراء الآية : ١١٠ .

وأسماءه الحسنی كذلك أوصاف باعتبار دلالتها على المعاني المتضمنة لها ،
فالأسماء الحسنی بهذا الاعتبار تكون متباينة لدلالة كل اسم على معنى خاص .
والأدلة الدالة على اشتمال الأسماء الحسنی على المعاني والأوصاف ثلاثة وهي :

١- وصف الله أسماءه بأنها حسنی - وذلك يقتضي أن تكون متضمنة لمعان
وأوصاف كاملة ، وإلا لكانت جامدة ، فالحسن يحصل باعتبار ما تضمنته من
المعاني الكاملة ، وباعتبار تنوعها فاسم (السميع) يدل على معنى ليس موجوداً
في (التواب) ، ومعنى (التواب) ليس هو معنى (الجبار) .^(١)

٢- وصف الله نفسه بصفات تلتقي مع الأسماء الحسنی في المعنى كصفة
القوة مع اسمه القوي ، والرحمة مع الرحمن الرحيم ، والعلم مع العليم ، والبصر مع
البصير ، والقدرة مع القدير ... وقد علم في فن الصرف أن الأسماء مشتقة من
المصادر ، والمراد بكون الأسماء مشتقة من الصفات أنها تلتقي معها في المعنى لا
أنها متولدة منها ، فأسماء الله الحسنی على هذا متضمنة للصفات ، إذ لو لم تدل
على المعاني والصفات لما أخبر الله عن نفسه بتلك الصفات التي تلتقي معها^(٢) ،
وقد ذكر علماء أصول الفقه أن الاسم المشتق لا بد أن يكون ما اشتق منه - وهو
الوصف - موجوداً : قال في المراقي :

وَعِنْدَ فَقْدِ الْوَصْفِ لَا يُشْتَقُّ وَأَعُوْزَ الْمُعْتَزِلِ الْحَقُّ^(٣)

(١) انظر : درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٥٢ - ٥٣ .

(٢) انظر بدائع الفوائد لابن القيم ١/ ٢٢ .

(٣) مراقي السعود مع شرحها نشر البنود ١/ ١١٠ .

ومن أمثلة ماورد من الأسماء الحسنى والصفات التي تلتقي معها : أن الله
سمى نفسه « القوي العزيز » وأخبر عن نفسه بأن له العزة وأنه ذو القوة فقال :
﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ ^(١) وقال : ﴿ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً ﴾ ^(٢)
وسمى الله نفسه ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ ^(٣) وأخبر عن نفسه بأنه ذو رحمة فقال
: ﴿ وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ ﴾ ^(٤)

وسمى الله نفسه « العليم » وأخبر عن نفسه بالعلم – فقال : ﴿ وَلَا
يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ ﴾ ^(٥) ، وقال : ﴿ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾ ^(٦)

وسمى نفسه البصير كما في قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ
الْبَصِيرُ ﴾ ^(٧) ، وأخبر عنه رسوله ﷺ بأن له بصراً بقوله : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا
يَنبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ يَخْفُضُ الْقَسْطَ وَيَرْفَعُهُ ، يَرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ ،
وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ ، حِجَابُهُ النُّورُ ، لَوْ كُشِفَ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا
انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ » . ^(٨)

(١) سورة الذاريات – الآية : ٥٨ .

(٢) سورة فاطر الآية : ١٠ .

(٣) في عدة مواضع من القرآن منها في الفاتحة .

(٤) سورة الكهف الآية : ٥٨ .

(٥) سورة البقرة الآية : ٢٥٥ .

(٦) سورة هود الآية : ١٤ .

(٧) سورة الشورى الآية : ١١ .

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان – باب إن الله لا ينام ١/١٦١ رقم ١٧٩ .

وسمى الله نفسه بأنه « قدير » - ووصفه رسوله ﷺ بأن له القدرة كما في حديث الاستخارة : « اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك » (١)

قال ابن جرير : (٢) « الصواب من هذا القول عندنا أن ثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات ونفى التشبيه كما نفى ذلك عن نفسه جل ثناؤه فقال : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ » (٣) ، فيقال : الله سميع بصير له سمع وبصر ، إذ كان لا يعقل مسمى سمياً بصيراً في لغة ولا عقل في النشوء والعادة والمتعارف إلا من له سمع وبصر ، كما قلنا آنفاً : إنه لا يعرف مقول فيه إنه [موجود] إلا مثبت موجود » (٤) . اهـ . فهذا الإمام رحمه الله يستفاد من كلامه أن الأسماء الحسنى متضمنة للصفات ، واستدل لذلك باللغة والفطرة والعقل . فعلم مما تقدم من الآيات والأحاديث أن الأسماء الحسنى أعلام وأوصاف ؛ أعلام باعتبار دلالتها على الذات - أي الله - وأوصاف باعتبار تضمنها ودلالتها على الصفات ، وقد صرح الأئمة بذلك منهم الدارمي وابن جرير رحمهما الله .

٣ - الدليل الثالث : أخبر الله عن نفسه بأفعال هذه الأسماء ، والأفعال أحكام للصفات ، فثبوت الأحكام فرع ثبوت الصفات وإذا انتفى الأصل استحال

(١) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات - باب (٤٧) الدعاء عند الاستخارة برقم ٦٣٨٢ (انظر فتح الباري ١١ / ١٨٧) .

(٢) تقدمت ترجمته ص : ٧٠ .

(٣) سورة الشورى الآية ١١ .

(٤) التبصير في الدين لابن جرير : ق ٧ / ب وما بين العلامتين [زيادة مني ليستقيم الكلام .

ثبوت الفرع ، فإذا ثبت الفرع وهو الحكم - أي الفعل - ثبت وجود الأصل ، وهي الصفات التي هي أصل للأسماء كما تقدم في الدليل الثاني .

ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى ﴾ ^(٣)

٢- أسماء الله حقيقة في الخالق

فإنه يجب أولاً تنزيه الله تعالى في أسمائه الحسنى : وهذا التنزيه يعرف بحسب معرفة أقسام الأسماء ^(٤) :

فقسم لم يأت به الشرع فهذا ليس من الأسماء الحسنى كالمتكلم والمريد فالتنزيه فيها يكون بعدم عدها من الأسماء الحسنى ، ويجوز الإخبار بها عن الله بشرط كونها لا تتضمن نقصاً ولا سوءاً ، فالواجب أن يختص الله بكمال ما أخبر

(١) سورة طه الآية : ٤٦

(٢) سورة المجادلة الآية : ١

(٣) سورة الأعلى الآية : ٧

(٤) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الأسماء ثلاثة :

١- اسم لا يسمى به غيره : الله - الرحمن - مالك يوم الدين - فمعناه من خصائصه .

٢- الاسم الذي يسمى به غيره ، وهو عند الإطلاق ينصرف إليه : كالمالك والعزير والحليم : ويختص بكماله وإطلاقه فلا يشركه في ذلك غيره .

٣- اسم يسمى به غيره ولا ينصرف إطلاقه إليه : كالوجود والمتكلم والمريد : يختص أيضاً

بكماله وإن لم يختص بإطلاقه ، اهـ درء تعارض العقل والنقل ١٠/ ٢٧٩-٢٨٠

به عنه .

والقسم الثاني : ماجاء به الشرع وهي الأسماء الحسنی وهي على نوعين ؛

١- نوع لا يسمى به إلا الله كالله والرحمن فهذه يختص الله بكمالها وإطلاقها فلا يشركه في ذلك غيره ،

٢- والنوع الثاني : يسمى به الله وغيره ولكن عند الإطلاق تنصرف إليه كالمملك والعزیز فيختص الله بكمال هذه الأسماء وإطلاقها ، و ماسمي به المخلوق منها فإنها تتضمن صفات تناسب حال المخلوق من الضعف والنقص وليس له الكمال المطلق فيها . فالأسماء إذا قطعت عن التخصيص والإضافة فإنه يفهم منها معنى كلي ، فإذا أضيفت إلى الخالق اختصت به ولا يشركه فيها غيره ، وإذا أضيفت إلى الخلق اختصت بهم بحسب حالهم من النقص والضعف .

وعلى هذا تكون أسماء الله حقيقة في الخالق ، وأسماء المخلوقين حقيقة فيهم ف « جميع أسماء الله وصفاته ، يفهم منها ما دل عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق وما دل عليه بالإضافة والاختصاص المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى » ^(١) وسيأتي مزيد بيان لهذا الموضوع عند ذكر الكلام عن الإلحاد في الأسماء الحسنی وعن الصفات إن شاء الله . ^(٢)

فقد سمي الله نفسه بالرؤوف الرحيم فقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٣) ، وسمى رسوله ﷺ بالرؤوف الرحيم فقال : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ

(١) الرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٢٢ .

(٢) انظر : ص : ٣٩٦ - ٣٩٩ ، وص / ٤١٢ - ٤١٦ ، وص / ٤٢٧ .

(٣) سورة البقرة الآية : ١٤٣ .

من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ﴿١﴾
وليس الرؤوف كالرؤوف ، ولا الرحيم كالرحيم .

وسمى نفسه الملك - فقال : ﴿الملك القدوس﴾ ^(٢) وسمى بعض عباده
بالملك فقال : ﴿وقال الملك ائتوني به﴾ ^(٣) وليس الملك كالمملك . ^(٤)

وقد صرح أئمة السنة بطريقة التنزيه في هذا النوع الثاني من الأسماء التي
يسمى بها الله ويسمى بها غيره ، فقد قال ابن خزيمة ^(٥) رحمه الله : « وكل من
فهم عن الله خطابه يعلم أن هذه الأسامي التي هي لله تعالى أسامي ، بين الله
ذلك في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ مما قد أوقع تلك الأسامي على بعض
المخلوقين ، ليس على معنى تشبيه المخلوق بالخالق لأن الأسامي قد تتفق وتختلف
المعاني » ^(٦) اهـ

٣- طرق دلالة الأسماء على الذات والصفات

فدلالة أسماء الله الحسنى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة والتضمن

(١) سورة التوبة الآية : ١٢٨ .

(٢) سورة الحشر الآية : ٢٣ .

(٣) سورة يوسف الآية : ٥٠ .

(٤) انظر : كتاب التوحيد لابن خزيمة ١ / ٥٩ - ٨١ والرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية

ص ٢٣

(٥) تقدمت ترجمته ص : ٦٣

(٦) التوحيد لابن خزيمة ١ / ٧٩ - ٨٠

والالتزام. (١)، ومثال ذلك : اسم الله : (السميع) يدل على ذات الرب وسمعه بالمطابقة ، وعلى ذات الرب وحده ، وعلى صفة السمع وحدها بالتضمن ، ويدل على اسم الله : (الحي) وعلى صفة الحياة بالالتزام ، لأنه لا يعقل سميع غير حي (٢) وهكذا سائر أسماء الله وصفاته .

٤- الأوصاف التي تتضمنها الأسماء من حيث التعدي وال لزوم والتعلق

وأسماء الله إما أن تتضمن أوصافاً متعدية أو لازمة (٣) والمتعدية إما أن تتعلق بكل شيء أو بحسب ما يناسبها .

فمثال الاسم الذي يتضمن وصفاً لازماً من أسماء الله تعالى : (الحي) فيجب إثبات الاسم أولاً لله تعالى - وإثبات الحياة صفة له ، وهي لا تتعلق بالخلقين .

ومثال الاسم الذي يتضمن وصفاً متعدياً (السميع) فبعد إثبات السميع اسماً لله تعالى وإثبات السمع صفة له ، لابد من إثبات حكم الصفة ومقتضاها ،

(١) دلالة المطابقة : هي دلالة اللفظ على تمام ماوضع له من المعنى - كالإنسان فهو دال على تمام الحيوان الناطق .

والتضمن : وهي دلالة اللفظ على جزء ما وضع له من المعنى ، كدلالة الإنسان على أحد جزئيه .

والتلازم : دلالة اللفظ على ما يلزمه من خارج كدلالة الإنسان على قابل العلم . انظر في هذا : التعريفات للرجزاني ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) انظر : مدارج السالكين ١ / ٥٤ . وانظر : الفتاوي ١٠ / ٢٥٤ .

(٣) انظر : القواعد المثلى - للشيخ ابن عثيمين ص ١٠

وهو أنه سبحانه وسع سمعه الأصوات الجهر والسر والنجوى ، ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير ﴾ ^(١)

وليعلم أن أسماء الله تعالى الحسنى التي تتضمن وصفاً متعدياً منها ما لا يتعلق بكل موجود ، بل ببعضها ، فكل اسم يتعلق بما يناسبه ، كاسمه (السميع) الذي يتعلق بالمسموعات . ومنها ما يتعلق بكل شيء كاسمه : (العليم) فإنه يتعلق بكل شيء ، إذ كان كل شيء يصلح أن يكون معلوماً . ^(٢)

المسألة الثانية : أسماء الله الحسنى توقيفية :

إن الله تعالى قد مدح المؤمنين في كتابه بإيمانهم بالغيب فقال : ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ﴾ ^(٣)

ومن تمام الإيمان بالغيب الوقوف عند الأخبار التي تتكلم عن هذا الغيب ، والأسماء الحسنى هي من هذا الباب حيث لا سبيل إلى معرفة إثباتها إلا بالوحي ، فالعقل وحده يُخشى من قصوره في إدراك ما يستحقه سبحانه من الأسماء الحسنى ، وقد أمر الله تعالى الإنسان بقوله : ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً ﴾ ^(٤) ، والله أعلم بنفسه وبما يستحقه من الأسماء والصفات . وقد حرم الله القول عليه بلا علم فقال :

(١) سورة المجادلة الآية : ١ .

(٢) انظر : مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٥ / ٤٩٤

(٣) سورة البقرة الآيتان : ٢ - ٣ .

(٤) سورة الإسراء الآية : ٣٦ .

﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ﴾^(١) ،
وسياتي تفصيلاً ذكر الأدلة الدالة على منع تسمية الله بما لم يسم به نفسه إن شاء الله .^(٢)

فإثبات الأسماء لله أو نفيها يحتاج إلى توقيف ، فإن تسمية الله بما لم يسم به نفسه ، أونفي ماسمى به نفسه من القول على الله بلا علم ، فوجب الوقوف حيث وقف الدليل .

ولتضح المسألة فإنه تفرع قواعد فرعية ، وذلك لأنه قد يخبر عن الله بأخبار ، فهل ينافي التوقيف ؟ وقد تأتي بعض الأسماء مقيدة فهل من التوقيف إطلاقها أو لا ؟ وهل هي محصورة أو لا ؟ فذلك في ثلاثة فروع :

الفرع الأول

يجوز الإخبار عن الله بما لا يتضمن نقصاً إذ باب الإخبار أوسع من باب الأسماء :
تقدم أن الأدلة دالة على منع القول على الله بغير علم في أسماء الله الحسنی ،
وقد سار الأئمة على ذلك . ومن ذلك ما قاله الإمام أحمد - رحمه الله -
: « لا يوصف الله تبارك وتعالى بأكثر مما وصف به نفسه ، ولا يتعدى القرآن
والحديث . » اهـ^(٣) فقلوه : « لا يوصف » دخل في الوصف : الأسماء الحسنی
والصفات ، وقد علم أن أسماء الله الحسنی هي أوصاف له^(٤) .

(١) سورة الأعراف الآية : ٣٣ .

(٢) انظر ص / ٣٨٥ .

(٣) مسائل أبي داود السجستاني للإمام أحمد ص ٢٦٢ وانظر : المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة ١ / ٢٧٦ .

(٤) انظر ماتقدم ص / ٣٧٥

وقال الإمام البغوي ^(١) - رحمه الله - : «أسماء الله تعالى على التوقيف» ^(٢)

وليُعلم أن أهل السنة ميزوا بين ما يشترط فيه التوقيف وما لا يشترط فيه التوقيف فيما يطلق على الله ، فالأول ما كان على سبيل التسمي والدعاء ، والثاني على سبيل الإخبار بشرط سيأتي ذكره إن شاء الله :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية « ويُفَرَّق بين دعائه والإخبار عنه ، فلا يُدْعَى إلا بالأسماء الحسنى » ^(٣)

واستند شيخ الإسلام في ذلك إلى الشرع والعقل فقال : « الفرق بين مقام المخاطبة ومقام الإخبار ثابت بالشرع والعقل ، وبه يظهر الفرق بين ما يُدْعَى الله به من الأسماء الحسنى ، وبين ما يُخْبَر عنه عز وجل مما هو حق ثابت » ^(٤) واستند في ذلك باستعمال قياس الأولى في قوله تعالى في شأن الرسول ﷺ ﴿ لَا تَجْعَلُوا دَعَاءَ الرُّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدَعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ﴾ ^(٥) : فنهى الله تعالى المؤمنين أن ينادوا الرسول ﷺ باسمه فيقولوا : يا محمد مجرداً ، وإنما عليهم أن يخاطبوه بأشرف الألفاظ : يا رسول الله - ويأنيب الله - ومع ذلك فإنه في باب الأخبار يأتي

(١) هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن الفراء - أحد أئمة الشافعية - وكان يلقب بمحي السنة له تصانيف منها : « شرح السنة » و« معالم التنزيل » توفي سنة (٥١٦ هـ) انظر : سير أعلام النبلاء ١٩ / ٤٣٩ .

(٢) معالم التنزيل للبغوي ٣ / ٣٠٧ .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : ٦ / ١٤٢ .

(٤) درء تعارض العقل والنقل ١ / ٢٩٨ .

(٥) سورة النور الآية : ٦٣ .

اسمه مجرداً في ألفاظ الأذان والتشهد ، بل وورد في القرآن كذلك مجرداً كقوله : ﴿ وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ﴾ ^(١) فقد ثبت بهذه الأدلة التفريق بين مقام المخاطبة ومقام الإخبار في حق الرسول ﷺ ووجه الاستدلال : إنه إذا ثبت هذا التفريق في حق الرسول ﷺ فأولى أن يثبت في حق الله تعالى .

ومما يدل كذلك على منع تسمية الله بما لم يسم به نفسه أنه يمنع تسمية النبي ﷺ بما ليس من أسمائه - بل هذا المنع ثابت لآحاد الناس - فأولى أن يُمنع تسمية الله باسم لم يسم به نفسه .

وأما الإخبار عنه باسم لم يرد فيشترط فيه أن يكون إما باسم حسن أو باسم ليس بسبىء وإن لم يُحكَمْ بحسنه وذلك لتحقيق أمور هي :

الأول : لإثبات معنى يستحقه سبحانه نفاه عنه ناف لما يستحقه من الصفات وذلك مثل : القديم ، وواجب الوجود ، والذات ، الخ ^(٢)

والثاني : لنفي ما تنزه الله عز وجل عنه من العيوب والنقائص ، مثل : بائن من خلقه ، فهي لنفي وحدة الوجود والاتحاد والحلول .

وقد رُوي عن الإمام أحمد في هذا الباب أنه علم رجلاً أراد الخروج إلى طرسوس بعد طلبه أن يزوده دعوة - فقال : « قل : يادليل الحيارى دلني على طريق الصادقين ، واجعلني من عبادك الصالحين . » ^(٣)

(١) سورة آل عمران الآية : ١٤٤ .

(٢) انظر : درء تعارض العقل والنقل ٤ / ١٤٠ .

(٣) نقله صاحب : « المسائل والرسائل المنقولة عن الإمام أحمد في العقيدة » ١ / ٢٧٥ عن

مختصر المعتمد ص ٦٨ - وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٢ / ٤٨٤ .

والثالث : لإثبات معنى يستحقه لا يستعمل إلا مقروناً مع غيره ليفيد الحسن التام في المعنى - وذلك مثل : « الضار النافع » ^(١)

الفرع الثاني

الأسماء المقيدة لا تطلق ولا يشتق منها بإطلاق :

فالأسماء تأتي على نوعين : ^(٢)

النوع الأول : يجيء على وجه التسمي بها مطلقاً لكمال حسنها ، وهي الأسماء الحسنى كالرحمن والرحيم والسميع ، فهذه يترتب عليها أمور :

الأمر الأول : إطلاق هذا الاسم لله تعالى دون تقييد .

الأمر الثاني : اشتقاق الصفة منها بإطلاق ، والإخبار عن الله بذلك فيقال عنه إنه ذو رحمة وسمع .

الأمر الثالث : اشتقاق الفعل منها فيقال : يرحم ، ويسمع .

النوع الثاني : اسم يجيء بلفظ الاسم المضاف ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ إِنِّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾ ^(٣) فمثل هذا لا يطلق على الله عز وجل إلا مقيداً بالإضافة ، كما ورد ، ولا يشتق منه الفعل إلا مقيداً كذلك بذلك

(١) انظر : بدائع الفوائد ١ / ١٦٧ وقد ذكرهما ابن القيم باعتبار أنهما اسمان ، ويظهر أنهما من باب الأخبار .

(٢) انظر : الكواشف الجلية عن معاني الواسطية ٢٦٦ - ٢٦٧ وطريق المهجرتين ص ٥٣٩ .

(٣) سورة النساء الآية : ١٤٢ .

الوصف فيقال عنه : خادع المنافقين ، ويخادع من يخادعه ، إذ إطلاقها من غير
تقييد يفهم معنى لا يليق بالله تعالى . (١)

الفرع الثالث

أسماء الله تعالى غير محصورة للخلق بعدد معين :

وقد دلت أدلة على ذلك منها قول الرسول ﷺ في دعائه : « اللهم أعوذ
برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لا أحصي ثناءً
عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » (٢)

فالشاهد : قوله : « لا أحصي ثناءً عليك » .

ووجه الاستشهاد أن الثناء عليه يكون بما له من المحامد العظيمة والصفات ،
فلو كانت أسماءه محصورة للخلق لأحصاها نبيه ﷺ - الذي هو أشرفهم -
ولو أحصيت أسماءه لأحصيت صفاته التي يعبر عنها بأسمائه ، وهو خلاف
النص . (٣)

ومن الأدلة كذلك قول الرسول ﷺ « ما أصاب عبداً قط هم ولا حزن فقال :
اللهم إني عبدك وابن عبدك وابن أمتك ناصيتي بيدك ، ماضٍ في حكمك ، عدلٌ
في قضاؤك ، أسألك بكل اسم هو لك ، سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ،

(١) انظر : طريق الهجرتين لابن القيم ص ٥٣٩ - ٥٤٠ .

(٢) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود -
٣٥٢ / ١ برقم ٤٨٦ .

(٣) انظر : درء تعارض العقل والنقل ٣ / ٣٢٢ - ٣٣٣ .

أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك » الحديث (١)

والشاهد قوله : « استأثرت به في علم الغيب عندك » فهذا نص في استئثار الله عز وجل بعض أسمائه عن خلقه ، فهي غيب عنهم وما كان غيباً لاسبيل إلى العلم به فضلاً عن إحصائه عدداً .

وقد يُستشكل قول الرسول ﷺ - « إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة » (٢) فيقال فيه بيان حضر عدد الأسماء الحسنی ؟

والجواب : إن قوله : « من أحصاها » جملة مكملة لما قبلها وليست مستقلة نظير أن يقول قائل : إن لي مائة درهم أعددتها للصدقة ، فلا يمنع قوله هذا أن تكون له أموال أخرى لم يعدها للصدقة ، فعلى هذا تكون الأسماء التسعة والتسعون مختصة بفضل أن من أحصاها دخل الجنة ، ولا يمنع النص أن تكون له أسماء حسنى غيرها، بل الصحيح أن له غيرها لدلالة الأحاديث المتقدمة (٣) وكذلك لأنه بالتتابع وجدت أسماء من الكتاب والسنة أكثر من التسعة والتسعين

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده : ١ / ٣٩١ - ٥ / ٢٦٧ - ٦ / ١٥٣ والحاكم ١ / ٥٠٩ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠ / ١٣٧ « رجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح غير أبي سلمة الجهني وقد وثقه ابن حبان » وقد حسنه ابن حجر في تخريج الأذكار للنووي « انظر : ملخصه مع الأذكار للنووي ص ١٦٦ »

(٢) متفق عليه : أخرجه البخاري في كتاب التوحيد - باب ١٢ - « إن لله مائة اسم إلا واحدة .. » رقم ٧٣٩٢ (انظره مع شرحه الفتح ١٣ / ٣٨٩) وأخرجه مسلم في صحيحه ٤ / ٢٠٦٢ كتاب الذكر والدعاء باب في أسماء الله تعالى رقم : ٢٦٧٧ .

(٣) انظر : شأن الدعاء للخطابي ص : ٢٥ ، ومجموع الفتاوى ٢٢ / ٤٨٦ والقواعد المثلى لابن عثيمين ص ١٤ .

المسألة الثالثة : أسماء الله غير مخلوقة :

أسماء الله عز وجل هي أوصافه التي وصف بها نفسه ، ووصفه سبحانه وتعالى من كلامه ، وكلامه غير مخلوق ، فالأسماء الحسنى إذاً غير مخلوقة . وبما يدل على أن الأسماء الحسنى من كلام الله أمران :

الأول : أصل الوضع اللغوي :

فإنه قد تقدم سابقاً بيان الصواب في اشتقاق الاسم ^(٢) ، والمراد هنا بيان المقصود به لغة ، فهو : اللفظ الموضوع للدلالة على مسماه ، سواء كان هذا المسمى ذاتاً أو صفة . ^(٣) فالأول كالعالم ، فهو دال على ذات متصفة بالعلم ، والثاني كالعلم فهو دال على صفة . والمراد باللفظ : الصوت المشتمل على الحروف ^(٤) وما كان كذلك فإنه يكون من جملة الكلام الذي لا بد له من متكلم

(١) أما الحديث الوارد بتعيينها فقد ضعفه أهل العلم مرفوعاً : فقال شيخ الإسلام : « تعيينها ليس من كلام النبي ﷺ باتفاق أهل المعرفة بحديثه » الفتاوي ٦ / ٣٨٢ - وقال ابن حجر : « ليست العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط ، بل الاختلاف والاضطراب وتدليسه واحتمال الإدراج » فتح الباري ١١ / ٢١٥ « واحتمال الإدراج هذا أشار إليه شيخ الإسلام بقوله : « إن الوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين كما جاء مفسراً في بعض طرق حديثه » اهـ مجموع الفتاوي لابن تيمية ٦ / ٣٧٩ .

(٢) انظر ص / ٣٧٣ .

(٣) انظر القاموس المحيط - مادة : (سمو) - ص / ١٦٧٢

(٤) انظر القاموس المحيط ص / ٨٣٢ ، وكذلك كتب النحو عند شرحهم لمعنى الكلمة .

به ، ولا يصح الخروج عن هذه الدلالة اللغوية إلا بدليل ^(١) فإن القرآن أنزل بلسان عربي مبين ، وعليه فإن أسماء الله الحسنى هي : كلماته الدالة على ذاته المتضمنة إثبات صفات الكمال له بلا مماثلة وتنزيهه عن صفات النقص والعيب .

الثاني : الدليل من السنة :-

قال رسول الله ﷺ : « أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك .. » ^(٢) الحديث ، والشاهد منه قوله : « سميت به نفسك » يقال : سَمِيَ يُسَمَّى تسميةً : إذا وضع الاسم للمُسَمَّى ، وقد تقدم أن الأسماء في أصل الوضع اللغوي من الكلام ، ودل الحديث على أن المُسَمَّى هو الله ، والتسمية فعل ، وقد حقق أهل السنة أن الكلام صفة ذات وفعل ، فتكون دلالة الحديث واضحة في أن الله سَمِيَ نفسه بأسماء حسنى هي من كلامه .

لا يعترض على هذا بأن بعض الأسماء لم ترد في القرآن وإنما وردت في السنة فقط وهي من الفاظ الرسول ﷺ ، لانا نقول إن الحديث المتقدم دل على أن المُسَمَّى هو الله سواء كان هذا الاسم في كتابه أو علمه أحداً من خلقه ، والذي ورد في السنة فقط هو من النوع الذي علمه الله للرسول ﷺ ، والتسمية على هذا تكون من كلام الله ابتداءً لامن كلام ولا من تسمية من بلغ وأدى .

وأهل السنة إذا قالوا : إن الأسماء الحسنى تابعة للذات لا يريدون بهذا أن

(١) ولا يرد هنا قول الأشاعرة : الذين يمتنعون الكلام اللفظي عن الله ، وسيأتي الرد عليهم إن شاء

الله في ص / ٥١٧ - ٥٤٠ .

(٢) تقدم تخريجه ص / ٣٨٩ .

الأسماء من صفات ذاته فحسب ، وإنما يريدون أنها من صفات ذاته وقد تعلقت بها بمشيئته ، أي : أنه سمى نفسه بمشيئته وقدرته . وقد قال في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية : « والذين وافقوا السلف على أن كلامه غير مخلوق وأسماءه غير مخلوقة يقولون : الكلام والأسماء من صفات ذاته ، لكن هل يتكلم بمشيئته وقدرته ، ويسمى نفسه بمشيئته وقدرته ؟ هذا فيه قولان ! النفي هو قول ابن كلاب ومن وافقه ، والإثبات قول أئمة الحديث والسنة » (١)

وممن نص على أن الأسماء الحسنی من كلام الله شيخ الإسلام ابن تيمية فإنه قال : « والذي كان معروفاً عند أئمة السنة أحمد وغيره : الإنكار على الجهمية الذين يقولون : أسماء الله مخلوقة فيقولون : الاسم غير المسمى ، وأسماء الله غيره ، وما كان غيره فهو مخلوق ، وهؤلاء هم الذين ذمهم السلف وغلظوا فيهم القول ، لأن أسماء الله من كلامه ، وكلام الله غير مخلوق ، بل هو المتكلم به ، وهو المسمى لنفسه بما فيه من الأسماء » (٢) وكلام الإمام أحمد الذي أشار إليه شيخ الإسلام سيأتي نقله إن شاء الله (٣) فعلى هذا يكون الإمام أحمد ممن يرى أن الأسماء من كلام الله ، ونحوه كلام الإمام الدارمي الذي بين أن قول المريسي بأن الأسماء الحسنی مخلوقة أصله قول الجهم بأن القرآن مخلوق ، وهما من جملة الكلام ، فرد عليهما قولهما إن كلام الله مخلوق ، ومنه القرآن ، والأسماء الحسنی . (٤)

(١) مجموع الفتاوى ٦ / ١٨٦ .

(٢) المصدر نفسه ٦ / ١٨٥ - ١٨٦ .

(٣) انظر ص / ٣٩٣ .

(٤) انظر ص / ٣٩٣ - ٣٩٤ .

وعلى أن الأسماء الحسنى غير مخلوقة مضى جماعة العلماء وأئمة السنة :

قال الإمام الشافعي : « من حلف باسم من أسماء الله فحنت فعليه الكفارة لأن اسم الله غير مخلوق » . (١)

وقال ابن هانئ (٢) : « سمعت أحمد بن حنبل - وهو مختلف عندي - فسأله عن القرآن فقال : من زعم أن أسماء الله مخلوقة فهو كافر » (٣)

وقال الإمام الدارمي : (٤) « وفيما ذكرنا - (أي من الأدلة) - بيان بين ودلالة قاطعة ظاهرة على إلحاد هؤلاء الملحدين في أسمائه المبتدعين أنها مخلوقة .. » (٥) اهـ

وقد صرح الأئمة بتكفير من قال بخلق الأسماء الحسنى ، وذلك لما ظهرت بدع الجهمية في القول بخلق القرآن فكان قولهم بخلق الأسماء امتداداً لقولهم بخلق القرآن ، لأنهما من كلام الله تعالى .

وفي هذا المعنى يقول الإمام الدارمي : (٤) « فهذا الذى ادَّعوا في أسماء الله

(١) أخرجه عنه ابن أبي حاتم في أدب الشافعي ومناقبه ص ٩٣ وأبو نعيم في حلية الأولياء ١١٣/٩ ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠ / ٢٨ ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢ / ٢١١ .

(٢) وهو إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري - ولد سنة (٢١٨ هـ) وتوفي سنة (٢٧٥ هـ) وهو من أصحاب الإمام أحمد له عنه سؤالات وقد طبعت . انظر : ترجمته في طبقات الحنابلة ١ / ١٠٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٩ .

(٣) أخرجه عنه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢ / ٢١٤ - رقم ٣٥١ .

(٤) تقدمت ترجمته ص : ٢٣٦ .

(٥) النقض على بشر المريسي للدارمي ص : ١٣ .

أصل كبير من أصول الجهمية التي بنوا عليها محتهم^(١) ، وقال قبلها : « وقد كان لإمام المريسي^(٢) في أسماء الله مذهب كمذهبه في القرآن ، كان القرآن عنده مخلوقاً من قول البشر »^(٣) وقال الإمام إسحاق بن راهويه^(٤) : « أفضوا (- أي الجهمية -) إلى أن قالوا : أسماء الله مخلوقة لأنه كان ولا اسم ، وهذا الكفر المحض »^(٥) اهـ

ولما تكلم هؤلاء الجهمية بأن أسماء الله مخلوقة كان لابد لهم أن يقولوا : أسماؤه غيره ، فتنازع الناس في أسماء الله ، فمنهم من رد على هؤلاء بأن الأسماء هي عين المسمى ، إذ القول بأنها غيره يشعر بأنها مخلوقة ، وحسب المؤمن أن يعلم بأن الاسم للمسمى - كما صرح بذلك الإمام ابن جرير^(٦) الطبري فقال : « وأما القول في الاسم أهو المسمى أم غير المسمى ؟ فإنه من الحماقات الحادثة التي لا اثر فيها فيتبع ولاقول من إمام فيستمع ، فالخوض فيه شين والصمت عنه زين ، وحسب امرئ من العلم به والقول فيه أن ينتهي إلى قول الله عز وجل ثناؤه الصادق وهو قوله : ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيّاما تدعوا فله

(١) النقض على بشر المريسي للدارمي ص : ١٠

(٢) لعله يعني به : الجهم بن صفوان فهو إمامه وإن لم يلقه ، وأما المريسي ، فهو بشر بن غياث ، كفرة أكثر أهل العلم « ميزان الاعتدال ١ / ٣٢٢ » .

(٣) النقض على بشر المريسي ص - ١٠ .

(٤) هو إسحاق بن إبراهيم الحنظلي الإمام المحدث الكبير ولد سنة (١٦١هـ) وتوفي سنة (٢٣٨هـ)

وهو إمام في السنة « سير أعلام النبلاء - ١١ / ٣٥٨ » و « تقريب التهذيب ص ٩٩ »

(٥) أخرجه عنه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢ / ٢١٤ رقم ٣٥٢ .

(٦) تقدمت ترجمته ص ٧٠ .

الأسماء الحسنی ﴿١﴾ - وقوله تعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنی فادعوه بها﴾. ﴿٢﴾. اهـ. ﴿٣﴾

ولا ينبغي إطلاق القول بأن الأسماء هي غير الذات ولا أنها عين الذات ، إذ لا بد من استفصال القائل بذلك - فإذا قال شخص : أسماء الله غير الله يستفصل معه كما قال الإمام ابن أبي العز ^(٤) « فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق ، وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه أسماء أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى » ^(٥) اهـ

وأما القول بأن الاسم عين المسمى ، فيقال : ليس هو المسمى نفسه ولكنه يطلق ويراد به المسمى ^(٦) كقولك : سمع الله لمن حمده . وقد يراد به اللفظ كقولك : الله اسم عربي . ^(٧)

والذى دفع الجهمية إلى القول بأن الاسم غير الذات هو فهمهم لذات مجردة

(١) سورة الإسراء الآية : ١١٠ .

(٢) سورة الاعراف الآية : ١٨٠ .

(٣) صريح السنة للإمام الطبري : ٢٦ - ٢٧ .

(٤) تقدمت ترجمته ص / ٢٢٥ .

(٥) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٣١ .

(٦) انظر : مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٦ / ٢٠٧ .

(٧) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص / ١٣١ .

عن الأوصاف والأسماء ، فلذلك رد عليهم من رد من أهل السنة ^(١) القول بأن الاسم غير الذات ، لأنه لا تعقل ذات غير متصفة بالصفات والأسماء ، فلذلك أطلق هؤلاء القول بأن أسماء الله هي عينه ، فكان قصدهم حسناً بهذا الاعتبار ^(٢)

المسألة الرابعة : التنزيه بترك الإلحاد في الأسماء الحسنى .

أصل الإلحاد هو العدول ، والمراد به شرعاً : العدول عن الحق وإدخال ما ليس منه فيه ^(٣) .

والإلحاد في أسماء الله تعالى محرم لتهديد الله للملحدين بقوله : ﴿ ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه سيجزون ما كانوا يعملون ﴾ ^(٤) .

ويمكن حصر أنواع الإلحاد في أربعة أنواع وهي : ^(٥)

النوع الأول : إنكار الأسماء الحسنى أو بعضها أو ما دلت عليه من الصفات والمعاني :-

(١) ذكر شيخ الإسلام من هؤلاء : أبا بكر عبد العزيز ، وأبا القاسم الطبري ، واللالكائي ، والبغوي انظر : مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٦ / ١٨٧ - ١٨٨ . وأما قول اللالكائي فهو في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢ / ٢٠٤ . وأما قول البغوي ففي تفسيره : معالم التنزيل ١ / ٥٠ . أقول ويمن قال به كذلك : أبو القاسم التيمي في الحجة في بيان المحجة ٢ / ١٦٢ ، وأبو نصر السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٧٩ .

(٢) انظر : مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٦ / ١٨٦

(٣) انظر القاموس المحيط ص : ٤٠٤ مادة (لحد) ومعالم التنزيل للبغوي ٣ / ٣٠٧ .

(٤) سورة الاعراف الآية : ١٨٠ .

(٥) انظر بدائع الفوائد لابن القيم ١ / ١٦٩ - ١٧٠ والقواعد المثلى لابن عثيمين ١٦ - ١٧ .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : « الإلحاد : التكذيب » ^(١) ، وقال قتادة ^(٢) : ﴿ يلحدون في أسمائه ﴾ يكذبون فيها ^(٣) اهـ

ولاشك أن إنكار ما تضمنته الأسماء من الصفات والأحكام من التكذيب ومن العدول بها عما هي عليه .

ويدخل في هذا التكذيب القول بأنها مخلوقة وأنها محدثة ، وفي ذلك يقول الإمام الدارمي ^(٤) في سياق مناقشته للجهمية : « إن الله تعالى كان بزعمكم مجهولاً لا اسم له حتى أحدث الخلق فأحدثوا له اسماً من مخلوق كلامهم ، فهذا هو الإلحاد في أسماء الله والتكذيب بها » ^(٥) .

النوع الثاني : تشبيه ما تضمنته أسماء الله من الصفات بصفات خلقه ، ومعلوم أن التشبيه باطل لقوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ ^(٦) فتشبيه أسماء الله الحسنى بأوصاف الخلق ميل بها إلى الباطل ، ولاشك أن ذلك من الشرك ، ولذلك فسر بعض الأئمة الإلحاد بالشرك فقال قتادة :

(١) أخرجه عنه ابن جرير الطبري في جامع البيان ٩ / ١٣٤ وذكر السيوطي في الدر المنثور ١٤٩ / ٣ أنه أخرجه عنه كذلك ابن المنذر وابن أبي حاتم .

(٢) تقدمت ترجمته ص : ١٧٦ .

(٣) قال السيوطي في الدر المنثور ٣ / ١٤٩ أخرجه عبد بن حميد وأبو الشيخ .

(٤) تقدمت ترجمته ص : ٢٣٦ .

(٥) النقض على بشر المريسي ١٠ - ١١ .

(٦) سورة الشورى الآية : ١١ .

« يَلْحَدُونَ » يشركون. ^(١) وقال عطاء ^(٢) : « الإلحاد : المضاهاة » ^(٣)

النوع الثالث : تسمية الله بما لم يسم به نفسه :

إذ تقدم أن أسماء الله الحسنی توقيفية ، فإدخال ما ليس منها فيها - ولو كان المعنى حسناً - إلحاد فيها . ويكون الإلحاد بهذا النوع أشد إذا كان ما أدخل فيها دالاً على معنى باطل ينتزه الله عنه كتسمية الفلاسفة إياه « العلة الفاعلة » وتسمية النصارى له « أباً » .

وفي هذا يقول الأعمش ^(٤) بعد أن قرأ يَلْحَدُونَ ^(٥) - بنصب الياء والحاء - من لحد - قال : « تفسيرها : يدخلون فيها ما ليس منها » ^(٦)

(١) جامع البيان للطبري ١٣٤ / ٩ . وذكر السيوطي في الدر المنثور ٣ / ١٤٩ أنه أخرجه عنه كذلك عبد الرزاق وعبد بن حميد .

(٢) هو عطاء بن أبي رباح أحد التابعين الحفاظ ، ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه . (ت ١١٥ هـ) انظر سير اعلام النبلاء ٥ / ٧٨ .

(٣) ذكر السيوطي في الدر المنثور ٣ / ١٤٩ أنه أخرجه عنه ابن أبي حاتم .

(٤) هو سليمان بن مهران مقريء ومحدث ولد سنة (٦١ هـ) وتوفي سنة (١٤٨ هـ) انظر سير اعلام النبلاء ٦ / ٢٢٦ .

(٥) هذه القراءة متواترة قرأ بها حمزة في الموضعين من القرآن (الاعراف والنحل) ووافقه الكسائي في النحل ، وقرأ الباقر بن بضم الياء وكسر الحاء فيهما ، انظر تفسير البغوي ٢ / ٢١٧ . فعلى قراءة الفتح في الياء والحاء تكون من لحد ، والثانية من ألحد ، وكلاهما بمعنى واحد ، وانظر إتحاف فضلاء البشر ٢ / ٧٠ .

(٦) ذكر السيوطي في الدر المنثور ٣ / ١٤٩ أنه أخرجه عنه ابن أبي حاتم .

وقال الإمام البغوي ^(١) : « قال أهل المعاني : الإلحاد في أسماء الله : تسميته بما لم يتسم به ولم ينطق به كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ . » اهـ ^(٢) .

النوع الرابع : اشتقاق أسماء الأوثان والأصنام من أسماء الله الحسنى :

ذلك لأن أسماء الله الحسنى مختصة به إذ قال الله تعالى : ﴿ ولله الأسماء الحسنى ﴾ ^(٣) ففعل ذلك - أي الاشتقاق - عدول بها عما يجب فيها .

قال ابن عباس رضي الله عنهما في الآية : « اشتقوا العزى من العزيز ، واشتقوا اللات من الله » ^(٤) فسمى ذلك إلحاداً في كتابه . وقال مجاهد ^(٥) : « اشتقوا العزى من العزيز واشتقوا اللات من الله » ^(٦) اهـ

وقد فعل المشركون هذا الفعل تعظيماً لأصنامهم وآلهتهم فرفعوها إلى مقام الألوهية .

وقد تقدم القول في شيء من التنزيه في الأسماء سابقاً ^(٧)

(١) تقدمت ترجمته ص / ٣٨٥ .

(٢) معالم التنزيل ٣ / ٣٠٧ .

(٣) سورة الاعراف الآية : ١٨٠ .

(٤) ذكر السيوطي في الدر المنثور ٣ / ١٤٩ أنه أخرجه عنه ابن أبي حاتم .

(٥) تقدمت ترجمته ص / ١٢٨ .

(٦) أخرجه عنه ابن جرير الطبري ٩ / ١٣٣ .

(٧) انظر ص ٣٧٩ .

المطلب الثاني

المسائل المتعلقة بالصفات

تعريف الصفة :

فالصفة أصلها : وصف ، حذفت واوها وأبدلت تاءً في آخرها كالوعد والعدة^(١) ، وصفات الله : هي نعوت الكمال القائمة به سبحانه وتعالى .

وللعلماء قولان في الوصف والصفة هل هما مختلفان أو معناهما واحد ؟ فقالت طائفة هما مختلفان معنى ، فالصفة : مصدر متعدد قائم بالوصف ، والصفة مصدر لازم قائم بالموصوف^(٢) .

وقالت طائفة : هما متحدان معنى ، واختار البخاري الفرق بين الصفة والوصف^(٣) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « والصفة والوصف تارة يراد به الكلام الذي يوصف به الموصوف كقول الصحابي في ﴿ قل هو الله أحد ﴾ أحبها لأنها صفة الرحمن^(٤) وتارة يراد به المعاني التي دل عليها الكلام كالعلم

(١) انظر الصحاح للجوهري ٤ / ١٤٣٨ . مادة (وصف) .

(٢) انظر تهذيب اللغة للأزهري ١٢ / ٢٤٨ ، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس ٦ / ١١٥ ، ومفردات الفاظ القرآن للراغب ص / ٨٧٣

(٣) اختيار الإمام البخاري في كتابه خلق أفعال العباد ص / ١٨٤ فقرة رقم / ٥٧٦ .

(٤) متفق عليه ، أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب ماجاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى التوحيد رقم / ٧٣٧٥ ، انظره مع فتح الباري ١٣ / ٣٦٠ ، وأخرجه مسلم في كتاب الصلاة باب فضل قراءة قل هو الله أحد ١ / ٥٥٧ رقم / ٨١٣ .

وسواء قيل بالفرق أو عدمه فلاهل السنة والجماعة قواعد في الصفات يتبين بها فهمهم لصفات الباري سبحانه وتعالى . كما سيأتي إن شاء الله قريباً .

فأهل السنة والجماعة يثبتون لله تعالى صفاته الكاملة التي وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله ﷺ إثباتاً بلا تمثيل ولا تكييف ، وينزهون الله تعالى عن صفات النقص ومشابهة خلقه له في صفاته تنزيهاً بلا تعطيل .

فظهر من هذا الكلام أصلان مهمان : الإثبات والتنزيه ، فهما قاعدتان عظيمتان ، وكل قاعدة تقوم على أصول عظيمة كذلك – مع تفريعات لهذه الأصول .

وسيكون تفصيل المنهج على أساس هاتين القاعدتين إن شاء الله .

(١) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٣ / ٣٣٥ .

المسألة الأولى

قاعدة إثبات الصفات :

والمقصود بهذه القاعدة : معرفة طريقة أهل السنة والجماعة في إثبات صفات الكمال لله تعالى ، وهذه القاعدة تقوم على أربعة أصول :-

الأصل الأول : الصفات المثبتة لله تعالى صفات كاملة حقيقية :

فهنا فرعان : الأول في أن صفات الله تعالى صفات كمال وجلال ، والثاني : أن هذه الصفات حقيقة في الخالق .

الفرع الأول : صفات الله تعالى صفات كمال وجلال :

فهذا أمر جلي وواضح ، فقد بين الله تعالى أن له المثل الأعلى فقال : ﴿ للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء ، ولله المثل الأعلى وهو العزيز الحكيم ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه ، وله المثل الأعلى في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم ﴾ ^(٢) ، قال ابن عباس رضي الله عنهما في معنى المثل الأعلى في الآية الأولى : « شهادة ألا إله إلا الله » ^(٣) وقال في الآية الثانية : « ليس كمثله شيء » ^(٤) وللسلف عبارات أخرى غير هذه فقال ابن جرير الطبري ^(٥) : « هو الأطيب والأفضل والأحسن والأجمل ، وذلك التوحيد

(١) سورة النحل الآية : ٦٠ .

(٢) سورة الروم الآية : ٢٧ .

(٣) جامع البيان ٨ / ١٤ / ١٢٥

(٤) جامع البيان ١١ / ٢١ / ٣٩ .

(٥) تقدمت ترجمته ص / ٧٠ .

والإذعان له بأنه لا إله غيره ^(١) اهـ

وجمع ابن القيم ^(٢) كلمات السلف وعباراتهم بقوله : « المثل الأعلى يتضمن الصفة العليا ، وعلم العالمين بها ، ووجودها العلمي ، والخبر عنها وذكرها ، وعبادة الرب سبحانه بواسطة العلم والمعرفة ... » ^(٣)

فالله سبحانه له الصفة العليا كما تضمنت الآيتان السابقتان ذلك ، وتحقيقاً لهذا الكمال نزه الله نفسه عما يصفه به أعداؤه ، فقال : ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ﴾ ^(٤) .

فكل صفة كمال أثبتها الله لنفسه أو أثبتها له رسوله ﷺ ، فإنها تثبت له على وجه الكمال والتنزيه ، ومن ذلك صفات القدرة والسمع والعلم .

وإذا كانت الصفة التي وصف الله بها نفسه مقيدة ، فيجب وصفه بها على وجه التقييد المذكور ، فلا تثبت له بإطلاق كما لا تنفى عنه بإطلاق ، ومن ذلك : المكر والكيد والخداع ، فهذه الصفات ذكرها الله تعالى في أحوال معينة ، فهي في مقابلة من يعادونه ورسله وأتباعهم ليبين كمال قدرته قال تعالى : ﴿ ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين ﴾ ^(٥) وقال : ﴿ إنهم يكيدون كيداً وأكيد

(١) جامع البيان ٨ / ١٤ / ١٢٥ .

(٢) تقدمت ترجمته ص / ٥٧ .

(٣) الصواعق المرسلة ٣ / ١٠٣٤ .

(٤) سورة الصافات الآيات : ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ .

(٥) سورة الأنفال الآية : ٣٠ .

كيداً^(١) ، وقال : ﴿إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم﴾^(٢) ، فظهر من هذه النصوص أن الله تعالى لم يذكر هذه الصفات على سبيل الإطلاق ، فالكمال في وصف الله بها أن يوصف بها كما جاءت مقيدة^(٣) .

الفرع الثاني : صفات الله سبحانه صفات حقيقية :

والذي يدل على أن ما وصف الله به نفسه صفات حقيقية ثلاثة أدلة كلية :

الدليل الأول : أنها من باب إضافة الصفات إلى الموصوف بها^(٤) :

وذلك أن الشيء المضاف إلى الله تعالى أو المذكور بأنه منه إما أن يكون غيباً قائمة بنفسها ، أو أمراً قائماً بتلك العين ، وإما أن يكون غير قائم بنفسه ولم يذكر له موصوف غير الله ، فالأولان مخلوقان قطعاً ، فمثال الأول قول الله تعالى : ﴿فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها﴾^(٥) ومثال الثاني قول الله تعالى في عيسى عليه السلام : ﴿وروح منه﴾^(٦) ، وأما الثالث فلا يكون إلا صفة لله تعالى ، كسمع الله ، وبصره^(٧) قال ابن خزيمة^(٨) : « فما أضاف الله إلى نفسه

(١) سورة الطارق الآيتان : ١٥ ، ١٦ .

(٢) سورة النساء الآية : ١٤٢ .

(٣) انظر : طريق الهجرتين لابن القيم ٥٣٩ - ٥٤٠ والقواعد المثلى لابن عثيمين ص / ٢٠ -

وانظر ما تقدم ص / ٣٨٧

(٤) انظر هذا الدليل في شرح الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص / ٦٦ .

(٥) سورة الشمس الآية : ١٣ .

(٦) سورة النساء الآية : ١٧١ .

(٧) انظر شرح الأصفهانية ص / ٦٢ .

(٨) تقدمت ترجمته في ص / ٦٣

على معنيين :

أحدهما : إضافة الذات ، والآخر : إضافة الخلق ^(١) . اه فقوله : «إضافة الذات» المقصود به النوع الثالث الذي يكون صفة لله ، وأما قوله : «إضافة الخلق» فدخل فيه النوعان الأولان المخلوقان . ومعلوم أنه متى ما ثبتت صفة لموصوف فلا بد أن يعود حكمها إلى الموصوف ويخبر بها عنه ، ويمتنع أن يعود حكمها إلى غيره وأن يخبر بها عنه ^(٢)

ويتضح هذا بمثال وهو : أن الله عز وجل ذكر الكلام صفة له ، كما في قوله عندما نادى موسى عليه السلام : ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ ^(٣) ، فهذا الكلام نسبه الله تعالى إليه فيخبر عنه بأنه المتكلم به ، ويمتنع أن يقال إن الشجرة هي المتكلمة به ، وإلا للزمت المحاذير الآتية ، وهي : -

إنه لو كان هذا الكلام مخلوقاً قائماً بالشجرة وعائداً حكمه إلى الله ، للزم أن يكون كل قول كذلك ، كقول فرعون : ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ ^(٤) فلا يكون فرعون بقوله هذا كافراً لأن حكم الكلام عائد إلى الله ! ، وهذا باطل باتفاق ، وكذلك يقال في شهادة الأعضاء على الإنسان : إنها شهادة الله ، ويكون قول المشهود عليهم : ﴿وَقَالُوا لَجُلُودُهُمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ قولاً لله تعالى ويكون قول

(١) التوحيد لابن خزيمة ١ / ٩٢ .

(٢) انظر شرح العقيدة الصغرى ص ٦٦ ويدائع الفوائد ١ / ١٨٧

(٣) سورة طه الآية : ١٤ .

(٤) سورة النازعات الآية : ٢٤ .

الجلود : ﴿ أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء ﴾ ^(١) بمعنى أن الله يقول : أنطقت نفسي ! وكل هذا معلوم الفساد ، وبه يتبين أنه متى ما وصف شيء بوصف لازم أن تقوم الصفة بالموصوف ولزم أن يعود حكمها إليه . ^(٢)

وبمثل ما سبق نطق الأئمة ، ومن ذلك ما قاله الإمام سليمان بن داود الهاشمي ^(٣) وهو : « من قال القرآن مخلوق فهو كافر ، وإن كان القرآن مخلوقاً كما زعموا فلم صار فرعون أولى بأن يخلد في النار إذ قال : ﴿ أنا ربكم الأعلى ﴾ ^(٤) وزعموا أن هذا مخلوق ، والذي قال : ﴿ إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني ﴾ ^(٥) ، هذا أيضاً قد ادعى ما ادعى فرعون ، فلم صار فرعون أولى بأن يخلد في النار من هذا وكلاهما مخلوق ؟ » ^(٦) ، فأخبر بذلك أبو عبيد ^(٧) فاستحسنه وأعجبه ^(٨) .

(١) سورة فصلت الآية : ٢١ .

(٢) انظر شرح الأصفهانية ص / ٦٣ .

(٣) أحد أحفاد عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، إمام حافظ من كبار الأئمة توفي سنة

(٢١٩هـ) ، انظر سير أعلام النبلاء ١٠ / ٦٢٥ .

(٤) سورة النازعات الآية : ٢٤

(٥) سورة طه الآية : ١٤

(٦) رواه عنه البخاري في خلق أفعال العباد ص / ٢٣ رقم / ٥٩ .

(٧) القاسم بن سلام ولد سنة (١٥٧هـ) أحد الأئمة الحفاظ له تصانيف في فنون كثيرة ، منها :

غريب الحديث ، ومشكل القرآن ، والإيمان ، توفي سنة (٢٢٤هـ) بمكة ، انظر سير أعلام

النبلاء ١٠ / ٤٩٠ .

(٨) انظر خلق أفعال العباد للبخاري ص / ٢٣ .

الدليل الثاني : التكرار والتأكيد ^(١) :

فالقرآن تكرر فيه التصريح بإثبات الصفات لله تعالى ، وكذلك السنة ، ومن المعلوم أن الله تعالى وصف القرآن بأنه : ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴾ ^(٢) ووصفه بأنه نور فقال : ﴿ وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم ﴾ ^(٣) ، ووصفه بأنه تبيان لكل شيء فقال : ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبيناً لكل شيء ﴾ ^(٤) ، وأثبت لرسوله أنه إنما يتكلم بوحى فقال : ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﴾ ^(٥) ، وقد ثبت أنه أفصح العرب ، مع حرصه على هداية الناس ببيان الهدى والحق والإرشاد إليه والتحذير من الباطل ، فكل ذلك يؤكد أن ما ذكر في القرآن والسنة من الصفات هو على الحقيقة ، ويؤكد عدم ورود ما يدل على خلاف ذلك ، بل يزيد الأمر تأكيداً ما يذكر من القرائن لإثبات الحقيقة في الصفات .

ويتضح هذا بصفة اليدين ، فتكرر ذكرهما في القرآن والسنة ، ففي القرآن كقوله تعالى : ﴿ بل يدهاه مبسوطتان ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ مامنعك أن تسجد لما

(١) انظر هذا الدليل في شرح الأصفهانية ص / ٦٧ .

(٢) سورة فصلت الآية : ٤٢ .

(٣) سورة الشورى الآية : ٥٢ .

(٤) سورة النحل الآية : ٨٩ .

(٥) سورة النجم الآيتان : ٣ ، ٤ .

(٦) سورة المائدة الآية : ٦٤ .

خلقت بيدي ﴿^(١)﴾ ، وأما من السنة فكقول الرسول ﷺ : « وييده الأخرى القبض » ^(٢) الحديث . إلى غير ذلك من الأحاديث ، فلفظ التثنية يدفع توهم احتمال المجاز ، والتعبير بها بقوله « وييده الأخرى » يدل صراحة على إثبات هذه الصفة حقيقة لله تعالى .

ويقوى الأمر أكثر إذا انضم إلى ذلك قرائن أخرى كذكر البسط والقبض والطبي والأخذ والكف والأصابع في عدد من الأدلة ، فالبسط كما في قوله : ﴿ بل يدها مبسوطتان ﴾ ^(٣) ، والقبض والطبي كما في قول الرسول ﷺ « يقبض الله تبارك وتعالى الأرض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه » ^(٤) ، والأخذ كما في حديث الصدقة « ماتصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرة فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله » ^(٥) وفيه إثبات الكف ، وأما الأصابع

(١) سورة ص الآية : ٧٥ .

(٢) أخرجه البخاري في عدة مواضع منها في التوحيد باب قول الله تعالى : ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ رقم / ٧٤١١ ، انظره مع فتح الباري ١٣ / ٤٠٤ ، ومسلم في الزكاة باب ١٢ الحث على النفقة ٢ / ٦٩٠ - ٦٩١ رقم / ٩٩٣ وأوله : (يمين الله ملأى) .

(٣) سورة المائدة الآية : ٦٤ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه [١٣ / ٤٠٤ انظره مع الفتح] - كتاب التوحيد - باب - ١٩ - قول الله لما خلقت بيدي برقم : ٧٤١٢ ومسلم في صحيحه ٤ / ٢١٤٨ - كتاب صفات المنافقين برقم : ٢٧٨٧ واللفظ له .

(٥) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه منها في التوحيد باب ٢٣ قول الله تعالى ﴿ تخرج الملائكة والروح إليه ﴾ رقم ٧٤٣٠ ، انظره مع فتح الباري ١٣ / ٤٢٦ ، وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة ١٩ باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها ٢ / ٧٠٢ برقم ١٠١٤ .

ففي قول الرسول ﷺ : « إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن ... » الحديث (١) .

فكل تلك القرائن تفيد أن المراد : إثبات مادل عليه الكلام حقيقة وهو إثبات صفة اليدين لله تعالى . مع ملاحظة أنه لو أريد به خلاف ذلك لكان ذلك من البيان الواجب إذ هو يتعلق بأهم المطالب الإلهية ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما هو مقرر في الأصول (٢) .

والتأكيد كما في قول الله تعالى : ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾ (٣) ويوضح هذا الدليل ويقرره تقريراً جلياً لاختفاء فيه بوجه الدليل الثالث وهو :

الدليل الثالث (٤) : تصريح الصحابة بما يفيد إثبات الصفات على حقيقتها : فمنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما قدم الشام فاستقبله الناس وهو على بعيره فقالوا : يا أمير المؤمنين لو ركبت برذوناً تلقاك عظماء الناس ووجوههم ، فقال عمر رضي الله عنه : لا أراكم ههنا ، إنما الأمر من ههنا وأشار بيده إلى السماء (٥)

(١) أخرجه مسلم في كتاب القدر باب ٣ نصريف الله تعالى القلوب كيف شاء ٤ / ٢٠٤٥ رقم / ٢٦٥٤ .

(٢) انظر المستصفي للغزالي ١ / ٣٦٨ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ٤٥١ .

(٣) سورة النساء الآية : ١٦٤ .

(٤) انظر هذا الدليل في الفتوى الحموية الكبرى ٣٢ - ٤٣ .

(٥) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ١٣ / ٤٠ ، وأبو نعيم في الحلية ١ / ٤٧ ، وابن قدامة في إثبات صفة العلو ص / ١٠٢ رقم / ٧١ وقال الذهبي في العلو ص / ٦٢ إسناذه كالشمس ، وقال الألباني في مختصره ص / ١٠٣ وهو إسناد صحيح على شرط الشيخين . اهـ .

وقول زينب رضي الله عنها عن علو الله تعالى : « زوجكن أهاليكن ، وزوجني الله تعالى من فوق سبع سموات » ^(١)

وقول عائشة رضي الله عنها في كلام الله تعالى : « ولشأنني كان أحقر في نفسي من أن يتكلم الله عز وجل فيَّ بأمر يتلى » ^(٢) ، وكقولها في صفة السمع « الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات » ^(٣) ، إلى غير ذلك من النصوص عن الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، وهم أعلم الناس بمقاصد الشرع ، بل وقد ثبتت لهم الخيرية كما قال الرسول ﷺ : « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ... » ^(٤) وأطلق الخيرية الشاملة للعلم والعمل ، مع ملاحظة أمور في هذا الدليل وهي : -

إنه لم يأت عنهم نص يفيد أنهم فهموا من نصوص الصفات خلاف ما أريد بها من ظاهرها ، ولو كان إثباتها حقيقة غير مراد وأن إرادة حقيقتها باطل لزم محذوران :

الأول : أن يكون كتاب الله تعالى بخلاف ما وصفه الله تعالى بأنه هدى للناس .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد باب ٢٢ « وكان عرشه على الماء » برقم / ٧٤٢٠ انظره مع فتح الباري ١٣ / ٤١٥ .

(٢) أخرجه مسلم في حديث الإفك - كتاب التوبة - باب ١٠ « قبول توبة القاذف ٤ / ٢١٣٥ رقم / ٢٧٧٠ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه معلقاً (١٣ / ٣٨٤ مع فتح الباري) - كتاب التوحيد - باب ٩ - « وكان الله سمعياً بصيراً » ووصله النسائي في سننه ٦ / ١٦٨ - وابن ماجه برقم ١٨٨ ، ٢٠٦٣

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب فضائل الصحابة ٤ / ١٩٦٣ رقم / ٢٥٣٣ .

الثاني : ولزم كذلك أن يكون خير الناس على خلاف الهدى والحق لأنهم نطقوا بإثبات الصفات لله حقيقة ، وهم الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - كما تقدم النقل عن بعضهم ، ويكون التابعون الذين تبعوهم على هذا الأمر على ضلال كذلك إذ كانوا يؤمنون بإثبات الصفات حقيقة لله تعالى ، كما قال الأوزاعي ^(١) رحمه الله : « كنا - والتابعون متوافرون - نقول : إن الله تعالى ذكره فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من الصفات » ^(٢) .

فلما صرح هؤلاء - الصحابة والتابعون - بإثبات الصفات لله تعالى مع عدم وجود مخالف منهم لما تقرر ، علمنا أن ما هم عليه هو الحق للتصريح والتنصيص بأنهم خير الناس .

ولهذا نقل أبو عمر بن عبد البر ^(٣) إجماع أهل السنة والجماعة على ذلك فقال : « أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز » ^(٤)

(١) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي - إمام أهل الشام فقيه حافظ - وهو أحد التابعين - ولد سنة (٨٨ هـ) وتوفي سنة (١٥٧ هـ) انظر : الجرح والتعديل ١ / ١٨٤ - ٢٦٦ / ٥ وسير أعلام النبلاء ٧ / ١٠٧ .

(٢) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ص / ٤٠٨ وقال ابن تيمية : « بإسناد صحيح » ، الفتوى الحموية الكبرى ص / ٤٣ ، وانظر ما يأتي ص / ٦٥٩ .

(٣) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي ، حافظ المغرب ، أحد كبار المالكية ولد سنة (٣٦٨ هـ) وتوفي سنة (٤٦٣ هـ) ، له تصانيف كثيرة وأكبرها التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، انظر سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٥٣ ، وشجرة النور الزكية في تراجم المالكية ١ / ١١٩ .

(٤) التمهيد لابن عبد البر ٧ / ١٤٥ ، ونقله عنه ابن قدامة في إثبات صفة العلو ص / ١٢٩ .

والأدلة الثلاثة الكلية المتقدمة كافية في إثبات أن صفات الله تعالى على الحقيقة لا على المجاز ، ولا يمكن دفعها أبداً .

الأصل الثاني : إثبات صفات الكمال لله بلا تمثيل ولا تكيف :

المراد بالتمثيل هو اعتقاد المثبت في صفات الله أنها مماثلة لصفات المخلوقين .
والتكيف : اعتقاد المثبت معرفة كيفية صفات الله دون تقييدها بمماثل^(١) ، ولكن يلاحظ أن التكيف مستلزم للتمثيل ، وأن التمثيل كذلك .

فالتمثيل والتكيف محذوران عظيمان اجتنبهما أهل السنة والجماعة ،
والتمثيل باطل لقول الله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾^(٢) ،
وقوله ﴿ هل تعلم له سمياً ﴾^(٣) ، وقال : ﴿ أقمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون ﴾^(٤) ، وقال : ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾^(٥) ، فلا بد في إثبات صفات الله تعالى من نفي مماثلتها لصفات المخلوقين .

والتكيف كذلك باطل لقول الله تعالى : ﴿ ولا يحيطون به علماً ﴾^(٦) ، ومن المعلوم أن معرفة كيفية الشيء تتم بإحدى ثلاث طرق ، إما برؤية ذاته والإحاطة بها ، أو برؤية نظيره المساوي له ، أو بالخبر الصادق عنه القائم مقام المشاهدة .^(٧)
وكل هذه الطرق منتفية ، فإنه سبحانه لم تعلم كيفية ذاته ، وهو كذلك ليس

(١) انظر هذا التعريف في القواعد المثلى ص / ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) سورة الشورى الآية : ١١ .

(٣) سورة مريم الآية : ٦٥ .

(٤) سورة النحل الآية : ١٧ .

(٥) سورة الإخلاص الآية : ٤ .

(٦) سورة طه الآية : ١١٠ .

(٧) انظر : ذم التأويل لابن قدامة ص : ٤١ .

له نظير ولم يأت عنه لا في كتابه ولا في سنة رسوله ﷺ بيان كيفية صفاته ، فإذا انتفت هذه الطرق كلها علم استحالة معرفة كيفية صفاته . ويتبين هذا الأصل بمسألتين : -

المسألة الأولى : وهى أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ^(١) ، فإثبات ذات الله تعالى إثبات وجود بلا تكييف ولا تمثيل ، فكذلك صفاته سبحانه وتعالى .

قال أبو القاسم التيمي ^(٢) رحمه الله : « الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ، وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية ، فكذلك إثبات الصفات ، وإنما أثبتناها لأن التوقيف ورد بها ، وعلى هذا مضى السلف » ^(٣)

وقال الخطابي ^(٤) : « مذهب السلف رضي الله عنهم إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها ، والأصل في هذا : أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله ، فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف ، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف » ^(٥) فنسب

(١) ذكر هذه القاعدة شيخ الإسلام ابن تيمية بلفظ نحو هذا في التدمرية ص / ٤٣ ، وسيأتي النقل عن الأئمة السابقين له الذين صرحوا بهذا الكلام إن شاء الله .

(٢) هو إسماعيل بن محمد بن الفضل الملقب بقوام السنة ، ولد سنة (٤٥٧ هـ) وتوفى سنة (٥٣٥ هـ) قال عنه أبو موسى المديني : « كان قدوة أهل السنة في زمانه » انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٠ / ٨٠ .

(٣) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي ١ / ١٧٥ وكرره كذلك في ١ / ٢٨٨ .

(٤) تقدمت ترجمته ص / ٢٩١ .

(٥) انظر ذم التأويل لابن قدامة ص / ١٥٠ رقم ١٥ ونقله الذهبي في تذكرة الحفاظ ٣ / ١١٤٢ -

هذا الأمر إلى السلف وهو أنهم لا يطلبون معرفة كيفية صفات الله تعالى وإن الكلام فيها فرع الكلام في الذات .

وهكذا الأمر في التشبيه و التمثيل فإن ذات الله تثبت له بلا تمثيل ولا تشبيه ، وكذا صفاته إذ الكلام فيها فرع على الكلام في الذات ، قال أبو القاسم التيمي « .. إن صفاته لا يشبهها صفات وذاته لا يشبهها ذات ... وليس في إثبات الصفات ما يفضي إلى التشبيه كما أنه ليس في إثبات الذات ما يفضي إلى التشبيه » ^(١) ، ونسب هذه المقالة إلى أهل السنة قاطبة كما صدر بذلك حديثه فقال : « قال أهل السنة : نصف الله بما وصف به نفسه ... الخ »

وقال إسحاق بن إبراهيم ^(٢) : « .. أما إذا قال كما قال الله تعالى : يد وسمع وبصر ، ولا يقول كيف ، ولا يقول مثل سمع ولا كسمع ، فهذا لا يكون تشبيهاً » ^(٣) وقال الإمام مالك رحمه الله لما سئل عن الاستواء كيف استوى ؟ قال : « الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة » ^(٤) وقال أبو بكر الإسماعيلي ^(٥) في حكاية مذهب أهل السنة ... « وأنه عز وجل

(١) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي ١٨٦ / ٢

(٢) تقدمت ترجمته في ص / ٣٩٤ .

(٣) سنن الترمذي ٢ / ٤٢ .

(٤) أخرجه عنه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣ / ٣٩٨ رقم ٦٦٤

والبيهقي في الأسماء والصفات ص / ٤٠٨ ، قال ابن حجر عن إسناده البيهقي « بإسناد جيد عن عبد الله بن وهب » فتح الباري ١٣ / ٤١٧ ، وانظر الدر المنثور للسيوطي ٣ / ٩١ ، وهو كذلك في التمهيد لابن عبد البر ٧ / ١٣٨ ، ١٥١ .

(٥) أبو بكر : أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الشافعي الإمام الحافظ المحدث - صاحب المستخرج على الصحيح ، ولد سنة (٢٧٧هـ) وتوفي سنة (٣٧١هـ) انظر : سير أعلام النبلاء ١٦ / ٢٩٢ - وطبقات السبكي ٣ / ٧ .

استوى على العرش بلا كيف، فإن الله تعالى انتهى من ذلك إلى أنه « استوى على العرش » ولم يذكر كيف كان استواؤه (١)

وقال ابن جرير الطبري (٢): « الصواب من هذا القول عندنا أن ثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه كما نفى ذلك عن نفسه جل ثناؤه » (٣)

وقال الآجري (٤) في كتابه الشريعة: « باب الإيمان بأن الله عز وجل ينزل إلى سماء الدنيا كل ليلة (قال): الإيمان بهذا واجب ، ولا يسهل المسلم العاقل أن يقول: كيف ينزل ؟ ولا يرد هذا إلا المعتزلة ، وأما أهل الحق فيقولون : الإيمان به واجب بلا كيف .. » (٥)

فيستفاد من النقل المتقدم أن السلف ينفون التمثيل ولا يطلبون معرفة الكيفية ، ويستفاد من كلامهم كذلك التحديد الدقيق للتمثيل ، إذ صرحوا بأن إثبات الصفات كما ورد ليس فيه تشبيه

(١) إعتقاد أئمة الحديث للإسماعيلي ص / ٥٠ ، ونقله عنه ابن قدامة في ذم التأويل لابن قدامة ص / ١٧ رقم / ١٨ ، ونقله كذلك : الذهبي في كتابيه سير أعلام النبلاء ١٦ / ٢٩٥ ، وتذكرة الحفاظ ٣ / ٩٤٩ .

(٢) تقدمت ترجمته في ص / ٧٠ .

(٣) تبصير أولي النهى معالم الهدى للطبري ق ٧ / ب .

(٤) هو أبو بكر محمد بن الحسين البغدادي - كان صاحب سنة واتباع ، توفي بمكة سنة (٣٦٠ هـ) انظر : سير أعلام النبلاء ١٦ / ١٣٣ - والبداية والنهاية ١١ / ٢٨٨ .

(٥) الشريعة للآجري ص / ٣٠٦ .

المسألة الثانية : وهي أن الاشتراك في مطلق الوصف لا يقتضي التشبيه والتمثيل ، كما أن علمنا وإيماننا بالشيء لا يتوقف على معرفة كيفيته :

وهنا أنقل كلام أبي القاسم التيمي ^(١) بكامله لوضوحه وقوته ، قال رحمه الله : « فإن قيل فكيف يصح الإيمان بما لا يحيط علمنا بحقيقته ؟ أو كيف نتعاطى وصف شيء لا ندرك له في عقولنا ؟ فالجواب : إن إيماننا صحيح بحق ما كُلفنا منها ، وعلمنا محيط بالأمر الذي ألزمناه فيها ، وإن لم نعرف لما تحتها حقيقة كافية ، كما قد أمرنا أن نؤمن بملائكة الله وكتبه ورسله واليوم الآخر والجنة ونعيمها والنار وأليم عذابها ، ومعلوم أنا لا نحيط علماً بكل شيء منها على التفصيل ، وإنما كلفنا الإيمان بها جملة واحدة ، ألا ترى أننا لا نعرف أسماء عدة من الأنبياء وكثير من الملائكة ولا يمكننا أن نحصي عددهم ، ولا أن نحيط بصفاتهم ، ولا نعلم خواص معانيهم ، ثم لم يكن ذلك قادحاً في إيماننا بما أمرنا أن نؤمن به من أمرهم ، وقد قال النبي - ﷺ - في صفة الجنة يقول الله تعالى « أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر. » ^(٢) » ^(٣) اهـ .

(١) تقدمت ترجمته في ص / ٤١٣ .

(٢) متفق عليه ، أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التفسير باب ﴿ فلا تعلم نفس ما أخفي لهم ﴾ برقم / ٤٧٨٠ ، انظره مع الفتح ٨ / ٣٧٥ ، وأخرجه مسلم في صحيحه ١ / ١٧٦ في كتاب الإيمان باب ٨٤ (أدنى أهل الجنة منزلة) رقم / ١٨٩ بنحوه .

(٣) الحجة في بيان المحجة ١ / ٢٨٨-٢٨٩ ، وقارن قوله بالمثلين المضروبين عند شيخ الإسلام ابن تيمية في الرسالة التدمرية من ص / ٤٦ إلى ص / ٥٧ .

فبين الإمام أبو القاسم رحمه الله في كلامه مسألتين : -

الأولى : وهي أن الشيء قد يعلم معناه العام فيؤمر به وذلك في قوله :
« وعلمنا محيط في الأمر الذي ألزمناه فيها » ، وإن كان هذا الشيء مما لا يدرك
علم حقيقته ، وذلك في قوله : « وإن لم نعرف لما تحتها حقيقة كافية » ، وهكذا
يقال في صفات الله تعالى إننا أمرنا بالإيمان بها وإن كنا لا ندرك حقيقتها .

الثانية : إن الشيء وإن اشترك مع آخر في مطلق الاسم لا يلزم أن يشتركا في
الحقيقة ، وذكر مثالا لذلك بنعيم الجنة ، الذي قال فيه ابن عباس رضي الله
عنهما : « ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء » ^(١) .

يوضح هذا أن الصفة المعينة لا تقوم بموصوفين ، فالبياض - مثلاً - الذي
يقوم بعمره غير البياض الذي يقوم بزيد ، لعدم وجود مشترك بينهما في الخارج
يجمعها ، وإنما المشترك بينهما هو المشترك الذهني ، فإذا كان هذا في صفات الخلق
بعضهم مع بعض ، فكيف بصفة تشترك في مطلق الاسم بين الخالق والمخلوق ، فلا
شك أن الذي يجمع بينهما هو التواطؤ في المعنى المطلق ، وعند الإضافة
والتخصيص يفهم التمايز بين ما للخالق وما للمخلوق ، فالإضافة مُميّزة ومانعة من
الاشتراك ^(٢) .

(١) أخرجه ابن جرير الطبري ١/١٧٤ ، وانظر الدر المنثور ١/٣٨ .

(٢) انظر التدمرية ١٢٦-١٢٩ .

الأصل الثالث : إطلاق ما ورد به الشرع والاستفصال في العبارات المستحدثة المجملة :

أهل السنة والجماعة مجمعون على أنه لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، قال الإمام أحمد - رحمه الله - : « لا يوصف الله بأكثر مما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله بلا حد ولا غاية » ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ^(١) ولا يبلغ الواصفون صفته ، وصفاته منه ولا نتعدى القرآن والحديث ^(٢) .

وقال الآجری ^(٣) : « إن أهل الحق يصفون الله عز وجل بما وصف به نفسه عز وجل وبما وصفه به رسوله ﷺ - وبما وصفه به الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا مذهب العلماء ممن اتبع ولم يتدع » ^(٤) .

وقال ابن عبد البر ^(٥) : « ... ما غاب عن العيون فلا يصفه ذوو العقول إلا بخبر ، ولا خبر في صفات الله تعالى إلا ما وصف نفسه به في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ - فلا نتعدى ذلك إلى تشبيه أو تمثيل أو تنظير فإنه : » ليس كمثله

(١) سورة الشورى - الآية : ١١

(٢) ذم التأويل لابن قدامة ص / ٢٢ رقم ٣٢ وذكرها عنه من طريق الخلال عن المروزي عن علي

بن عيسى عن حنبل .

(٣) تقدمت ترجمته ص / ٤١٥ .

(٤) الشريعة ص / ٢٧٧ .

(٥) تقدمت ترجمته ص / ٤١١

شيء وهو السميع البصير ﴿١﴾ (٢) ١ هـ .

فكلام هؤلاء الأئمة صريح في أن هذا الباب توقيفي ، وعلل الإمام ابن عبد البر ذلك بأن هذا الأمر غيب ، وما كان كذلك فلا سبيل إلى معرفته إلا بالنص ، فيكون الكلام فيه دون توقيف من أعظم الافتراء على الله عز وجل ، وقد قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٣) .

وعلل ثانياً بأن هذا الأمر لا يصلح فيه القياس لأنه ليس كمثله شيء لذلك كان لابد من التنصيص ، بل إنه قد صرح بذلك في موضع آخر فقال : « ليس كمثله شيء فيدرك بقياس أو بإنعام نظر » (٤) ١ هـ .

وإذا كان ذلك كذلك فإن طرق دلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة لله تعالى ثلاثة : - (٥)

الأول : التصريح بالصفة ، كما في قول الله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ (٧) ففي هاتين الآيتين إثبات الرحمة واليدين صفتين له .

(١) سورة الشورى الآية : ١١

(٢) التمهيد ١٤٥/٧ .

(٣) سورة الأعراف الآية : ٣٣ .

(٤) جامع بيان العلم ١١٣/٢ .

(٥) انظر هذه الأوجه في القواعد المثلى ص ٢٨/ - ص ٢٩/

(٦) سورة الكهف الآية : ٥٨ .

(٧) سورة المائدة الآية : ٦٤ .

الثاني : تضمن الاسم للصفة ، وقد تقدم أن الأسماء متضمنة للصفات ^(١).

الثالث : التصريح بفعل أو وصف دال عليها ، فالفعل كقول الله تعالى : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ ^(٢) والوصف الدال عليها كما في قوله تعالى : ﴿ إنا من المجرمين منتقمون ﴾ ^(٣).

أما الألفاظ المستحدثة المجمة فإن أهل السنة والجماعة يمسكون عنها ويعرضون عنها إعراضاً جلياً ، وقد يستفصلون قائلها عن مراده ، فإن أراد بها معنى صحيحاً قبلوا المعنى وطالبوه بالاعتصام بالكتاب والسنة ، وإن أراد بها معنى باطلاً ردوه ، وإن اشمتم على الحق والباطل أوقف اللفظ وفسر المعنى الصحيح ^(٤).

الأصل الرابع : تقسيم الصفات الثبوتية

لما كان الأصل المتكلم عليه في الأصل السابق هو التوقيف فإنه يحسن الكلام هنا على تقسيم الصفات ، وهل تقسيمها ينافي التوقيف أو لا ؟ وقبل الكلام على التقسيم يقال : إن باب الصفات أوسع من باب الأسماء وذلك لأمرين :-

(١) انظر ص / ٣٧٦.

(٢) سورة طه الآية : ٥

(٣) سورة السجدة الآية ٢٢

(٤) انظر شرح العقيدة الطحاوية ص / ١١٠ والتدمرية ٦٥-٦٦.

الأول : إن كل اسم متضمن لصفة كما تقدم (١).

الثاني : إن من الصفات ما لم يذكر منه اسم لا في الكتاب ولا في السنة ، فلا يسوغ اشتقاق أسماء منها ، وذلك كاللهجيء والنزول .

ويقال هنا أيضاً : إن باب الإخبار عن الله تعالى سائغ إن لم يتضمن وصفه بالنقص ، وقد تقدم نحو هذا في قواعد الاسماء الحسنی (٢) . فعلى هذا يمكن أن يقال : إن تقسيم الصفات الثبوتية لله تعالى إلى الذاتية والفعلية من باب الإخبار .

وهذا التقسيم لم يرد - فيما أعلم - عن الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، ولا عن التابعين ، ولكن يمكن أن يفهم من عبارات كثير من الأئمة هذا التقسيم كما سيأتي إن شاء الله تعالى (٣) .

وتقسيم الصفات الثبوتية إما من حيث التعلق بالمشيئة والإرادة ، أو من حيث طريق ثبوتها ، فمن حيث التعلق فهي إما ذاتية وإما فعلية ، ومن حيث طريق ثبوتها فهي إما سمعية وإما عقلية .

التقسيم الأول : الصفات الذاتية والصفات الفعلية :

فالصفات الذاتية المحضة هي التي لم يزل الله متصفاً بها ولا يزال كالعلم والعلو والوجه واليدين ، ولا تتعلق بالمشيئة والإرادة .

(١) انظر : ص / ٣٧٦-٣٧٩ .

(٢) انظر : ص / ٣٨٤-٣٨٧ .

(٣) انظر : ص / ٤٢٢-٤٢٥ .

وأما الصفات الفعلية فهي كما قال عنها شيخ الإسلام ابن تيمية : « الأمور التي يتصف بها الرب عز وجل فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته »^(١) ، ومنها المحبة والرضا والاستواء والمجيء .

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية كما هو في صفة الكلام ، فياعتبار أن الله لم يزل ولا يزال متكلماً فهو صفة ذاتية له ، وباعتبار آحاد الكلام وأنه متى ما شاء أن يتكلم تكلم فهو فعل^(٢) .

ويشترط في هذا التقسيم ألا يفهم أن الصفات الفعلية لا تقوم بذاته ، وتقدم هذا في تعريف شيخ الإسلام للصفات الفعلية ، وقال الإمام البخاري : « وأما الفعل من المفعول ، فالفعل هو إحداث الشيء ، والمفعول هو الحديث لقوله : ﴿ خلق السموات والأرض ﴾^(٣) فالسموات والأرض مفعوله ... فتخليق السموات فعله ... ففعله من ربوبيته حيث يقول كن فيكون ، ولكن منه صفته وهو الموصوف به »^(٤) ... وقال أيضاً ... « فالفعل صفته والمفعول غيره ، وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ ما أشهدتهم خلق السموات والأرض ولا خلق أنفسهم ﴾^(٥) ولم يرد بخلق السموات نفسها ، وقد ميز فعل السموات من السموات »^(٦) .

(١) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٦ / ٢١٧ .

(٢) انظر شرح العقيدة الطحاوية ص / ١٨٠ والقواعد المثلى ص / ٢٥ .

(٣) سورة الأنعام الآية الأولى .

(٤) خلق أفعال العباد ص / ١٨٦ .

(٥) سورة الكهف الآية : ٥١ .

(٦) خلق أفعال العباد ص / ١٨٧ .

وفي النقل المتقدم من كلام البخاري فائدتان هما :

الأولى : تفريقه بين الفعل والمفعول .

والثانية : تسميته بعض الصفات أفعالاً .

ولا شك أن الأئمة المتقدمين كانوا يفرقون من حيث المعنى بين الذاتية والفعلية ، فمثلاً : كانوا يفهمون أن نزول الله تعالى فعل له ويتعلق بمشيئته كما قال الفضيل بن عياض : ^(١) « إذا قال لك الجهمي : أنا أكفر برب ينزل فقل : أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء » ^(٢) ، وقال يحيى بن معين ^(٣) كذلك : « إذا سمعت الجهمي يقول : أنا كفرت برب ينزل فقل أنا أؤمن برب يفعل ما يريد » ^(٤) .

وهذا التقسيم منسوب كذلك إلى الإمام أبي حنيفة في كتاب الفقه الأكبر حيث قال : « لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية » ^(٥) ١ هـ . ويمكن أن يفهم هذا التقسيم كذلك من كلام الإمام ابن خزيمة فإنه قال : « وفي هاتين

(١) الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي من الثقات - وهو إمام عابد توفي سنة (١٨٧ هـ) انظر سير أعلام النبلاء ٨ / ٤٢١ وتقريب التهذيب ص / ٤٤٨ .

(٢) خلق أفعال العباد للبخاري ص / ٢٤ رقم ٦١ ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ٣ / ٤٥٢ رقم ٧٧٥ .

(٣) أبو زكريا يحيى بن معين - إمام حافظ - ولد سنة (١٥٨ هـ) وتوفي سنة (٢٣٣ هـ) بالمدينة النبوية ، انظر سير أعلام النبلاء ١١ / ٧١ ، وتقريب التهذيب ٥٩٧ .

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ٣ / ٤٥٣ رقم ٧٧٦ .

(٥) الفقه الأكبر بشرح ملا علي القاري ص / ٢٥ .

الآيتين دلالة أن وجه الله صفة من صفات الله صفات الذات» (١) ثم قال في صفة الاستواء : « باب ذكر استواء خالقنا العلي الأعلى الفعال لما يشاء على عرشه » (٢).

والصفات الفعلية نوعان : لازمة كالاستواء والمجيء ، ومتعدية كالتخليق. (٣).

التقسيم الثاني للصفات الثبوتية : الصفات الخبرية والصفات العقلية الخبرية.

فالصفات الخبرية هي التي لا سبيل إلى إثباتها إلا بطريق السمع والخبر في كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ ، وليس للعقل على انفراده سبيل إلى إثباتها ، وذلك مثل الاستواء والنزول والوجه والقَدَم.

وأما الصفات العقلية فهي التي يشترك في إثباتها الدليل العقلي والدليل السمعي كالعلم والقدرة ، والعمدة فيها على الخبر.

ويمكن أن يفهم هذا التقسيم من كلام الإمام ابن جرير الطبري (٤) فإنه قال : « القول فيما أدرك علمه من صفات الصانع خبراً لا استدلالاً » (٥) . وقال بعد أن ذكر بعض الصفات كاليدين والنزول والقدم والأصابع قال : « فإن هذه المعاني التي

(١) التوحيد لابن خزيمة ٥٢ / ١ .

(٢) التوحيد لابن خزيمة ١٣١ / ١ .

(٣) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٦ / ٣٩٠ .

(٤) تقدمت ترجمته ص ٧٠ / .

(٥) تبصير أولي النهى معالم الهدى لابن جرير ق ٦ / ب

وصفت ونظائرها مما وصف الله عز وجل به نفسه أو وصفه بها رسوله ﷺ - مما لا تدرك حقيقة علمه بالفكر والروية ، ولا نكفر بالجهل بها أحداً إلا بعد انتهائها إليه» هـ. (١).

فهذا تصريح منه بأن بعض الصفات خبرية لا سبيل إلى معرفتها وإثباتها إلا بالخبر ، وكذلك نص هذا الإمام على أن بعض الصفات يمكن معرفتها بالاستدلال كالعلم والقدرة ، فقال عند كلامه عن الرؤية وأن جواز وقوعها عقلاً ممكن: « فاما الرؤية فإن جوازها عليه مما يدرك عقلاً ، والجهل بذلك كالجهل بأنه عالم وقادر... » (٢).

ولا يفهم من تقسيم الصفات إلى عقلية وخبرية أنه لا يثبت منها إلا العقلية وأن الخبرية تؤول ، فإن هذا لا يقول به أحد من أهل السنة والجماعة ، كما يلاحظ أن الإمام ابن جرير لم يرتب على هذا التقسيم هذا الفهم ، وإنما رتب عليه الحكم على جاهل كل نوع (٣).

(١) المصدر السابق ق ١/٧

(٢) المصدر السابق ق ١/٩

(٣) ولكن كلامه يحتاج إلى تحرير في الحكم ، فهو قد عدّ من جهل جواز وقوع الرؤية عقلاً كافراً في نار جهنم كالذي جهل علم الله وقدرته وإن لم يأته رسول - وهذا فيه نظر . فالصواب أن المسلك العقلي وحده لا يُرتب عليه جزاء . ولذلك رد عليه ابن حزم مسلكه هذا في الفصل ٦٧/٤ ونقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل ٤٠٦/٧ ، ولم يتعقب ابن حزم .

والصفات الثبوتية ^(١) قد تتداخل في التقسيمين السابقين: فيمكن جعلها في أربعة أنواع ^(٢):-

- ١- ثبوتية ذاتية سمعية عقلية وذلك كصفة الحياة والقدرة والعلو.
- ٢- ثبوتية ذاتية سمعية وذلك كصفة الوجه واليدين .
- ٣- ثبوتية فعلية سمعية عقلية وذلك كصفة إحيائه وإماتته .
- ٤- ثبوتية فعلية سمعية وذلك كصفة استوائه على العرش ونزوله إلى سماء الدنيا

(١) وأعني بالثبوتية، ما دل بدليل المطابقة على معنى وجودي يتصف به الله بخلاف السلبية : فهي لا تدل بدليل المطابقة على معنى وجودي، وإنما تدل على سلب معنى لا يليق بالله تعالى، مع دلالتها لزوماً على كمال الضد .

(٢) انظر: «الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات» للشمس السلفي الأفغاني ٤٢٢/٢ - ٤٢٣ ، وقد جعلها في ستة أنواع .

المسألة الثانية

قاعدة التنزيه في الصفات

أهل السنة والجماعة ينزهون الله تعالى عن كل صفة نقص وعيب ، وينزهونه في صفاته أن تشبه صفات خلقه ، ويتبعون في ذلك الكتاب والسنة .
والمقصود بالتنزيه : نفي ما لا يليق بالله تعالى من صفات النقص وإثبات كمال ضدها .

والتنزيه عند أهل السنة يقوم على أربعة أصول :

الأصل الأول : أن يكون التنزيه بلا تعطيل للصفات الثبوتية :

تقدم أن أهل السنة والجماعة يثبتون الصفات لله تعالى الواردة في كتابه وسنة رسوله ﷺ إثباتاً بلا تمثيل ، فهذا نوع من التنزيه ، فإن التنزيه يكون في شيئين :-
الأول : في صفاته الثابتة له ، والتنزيه فيها يكون بنفي مماثلتها لصفات الخلق .
الثاني : صفات النقص - وتنزيه الله تعالى عنها يكون بنفيها مطلقاً ، وذلك كالظلم ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رِبْكَ أَحَدًا ﴾ ^(١) فنفي الله الظلم عن نفسه مطلقاً .

وهذا الكلام مستفاد من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية فإنه قال : « صفات النقص يجب تنزيهه عنها مطلقاً ، وصفات الكمال تثبت له على وجه لا يماثلها فيها مخلوق » ^(٢) اهـ .

(١) سورة الكهف الآية : ٤٩ .

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠ / ٢٤٥ وقال في نقض تأسيس الجهمية ١ / ٥٧ : « فإن هذه النقائص يجب نفيها مطلقاً ، وأما صفات الكمال فيجب نفي التشبيه والتمثيل فيها » اهـ .

فتبين من هذا الكلام أن التنزيه في الصفات الثبوتية لا يكون بنفيها وتعطيل الخالق منها ، وعلى هذا كان السلف - رضي الله عنهم - فتنزيه الله تعالى لم يمنعهم من إثبات الصفات له ، وقد تقدم نقل بعض ذلك عن الصحابة ^(١) .

ومن كلام الأئمة في هذا الباب قول عبد الرحمن بن القاسم ^(٢) قال : « لا ينبغي لأحد أن يصف الله إلا بما وصف به نفسه في القرآن ، ولا يشبه يديه بشيء ولا وجهه ، ولكن يقول : له يدان كما وصف نفسه في القرآن ، وله وجه كما وصف نفسه ، يقف عند ما وصف به نفسه في الكتاب ، فإنه تبارك وتعالى لا مثل له ولا شبيهه ، ولكن هو الله لا إله إلا هو » ^(٣) ١ هـ .

وعلى هذا سار العلماء رحمهم الله تعالى :

فقال إسحاق بن راهويه ^(٤) : « إنما يكون التشبيه إذا قال : يد كيد أو مثل يد أو سمع كسمع أو مثل سمع ، فإذا قال سمع كسمع أو مثل سمع فهذا التشبيه ، وأما إذا قال كما قال الله تعالى : يد وسمع وبصر ، ولا يقول كيف ، ولا يقول مثل سمع ولا كسمع فهذا لا يكون تشبيهاً ، وهو كما قال الله تعالى في كتابه :

(١) انظر ص / ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٢) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم العتقي مولاهم المصري ، صاحب الإمام مالك - كان إماماً عالماً فقيهاً ، ولد سنة (١٣٢ هـ) وتوفي سنة (١٩١ هـ) انظر : سير أعلام النبلاء ١٢٠ / ٩ والديباج المذهب ١ / ٤٦٥ .

(٣) أصول السنة لابن أبي زمنين ص / ٧٥ وانظر علاقة الإثبات والتفويض ص / ٣٤ فإنه وهم في عبد الرحمن فظنه : عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ١

(٤) تقدمت ترجمته ص / ٣٩٤ .

﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾^(١) .^(٢) اهـ .

فحدد هذا الإمام المعنى الدقيق للتنزيه واستدل لذلك بالآية حيث إنها تركبت من التنزيه والإثبات ، فقدم التنزيه ثم أثبت الله لنفسه السمع والبصر على قاعدة التنزيه ، ليفيد أن ما وصف الله به نفسه لا يكون تشبيهاً ولا تمثيلاً له بمخلوقاته ، ومثل هذا قول الإمام نعيم بن حماد الخزاعي^(٣) : « من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر ، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر ، وليس فيما وصف الله به نفسه تشبيه »^(٤) اهـ .

وقال أبو القاسم التيمي^(٥) : « وإنما نقول : وجب إثباتها لأن الشرع ورد بها ، ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾^(١) كذلك قال علماء السلف في أخبار الصفات أمروها كما جاءت »^(٦) .

وهذا الكلام يتضح بقاعدة أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات - وقد تقدمت -^(٧) ، فلما كان إثبات الذات لله تعالى لا يقتضي مشابقتها لذوات الخلق فكذلك إثبات الصفات له لا يقتضي مشابقتها لصفات الخلق .

(١) سورة الشورى الآية : ١١

(٢) سنن الترمذي ٤٢ / ٣ .

(٣) تقدمت ترجمته ص / ٦٢ .

(٤) أخرجه عنه الذهبي بإسناده في سير أعلام النبلاء ١٠ / ٦١٠ وانظر شرح العقيدة الطحاوية ص / ١٢٠ .

(٥) تقدمت ترجمته ص / ٤١٣

(٦) المحجة في بيان المحجة ٢ / ٢٨٨

(٧) انظر ص / ٤١٣ .

الأصل الثاني : الإجمال في النفي غالباً^(١) :

طريقة القرآن هي الإجمال في النفي والتفصيل في الإثبات ، وذلك لأنه كلما كثرت الصفات الثبوتية الكاملة مع تنوع دلالاتها كلما ظهر من كمال الموصوف بها وهو الله عز وجل ما هو أكثر، بخلاف النفي فإنه كلما أُجمل كان أدل على التنزيه من كل وجه ، كما في قوله تعالى : ﴿ هل تعلم له سمياً ﴾^(٢) وقوله : ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾^(٣) وقوله : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾^(٤) ، وفي هذا بيان لعموم كماله سبحانه وتعالى .

وقد يجيء النفي مفصلاً في بعض المواضع - وهذا قليل - ويكون قد ذكر لسبب ، مثل أن يكون رداً على ما ادعاه في حقه الكاذبون كما في قوله تعالى : ﴿ أن دعوا للرحمن ولداً ، وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً ﴾^(٥) .

وقد تقدم أنواع ما يُنفى عن الله تعالى^(٦) .

الأصل الثالث : إثبات كمال ضد ما يُنفى ويزنه الله عنه^(٧) :

(١) انظر شرح العقيدة الطحاوية ص / ١٠٨ والقواعد المثلى ص / ٢٣-٢٤ .

(٢) سورة مريم الآية : ٦٥ .

(٣) سورة الإخلاص الآية : ٤ .

(٤) سورة الشورى الآية : ١١ .

(٥) سورة مريم الآيتان : ٩١ ، ٩٢ .

(٦) انظر ص / ٤٢٧ .

(٧) انظر هذا الأصل في القصيدة النونية لابن القيم مع شرح الهراس لها ٢ / ٩٥ وشرح العقيدة

الطحاوية ص / ١٠٨ والقواعد المثلى ص / ٢٣-٢٤ .

وهذا الأصل هو الذي يدل عليه كتاب الله تعالى . ولهذا أمثلة كثيرة ، يكفي ذكر ثلاثة منها ، فقد نفى الله تعالى عن نفسه النوم والسنة - وهي النعاس - وذلك لكمال حياته وقيوميته ، قال تعالى : ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم ﴾^(١)

ونفى عن نفسه العجز ، وذلك لكمال علمه وقدرته ، كما قال تعالى : ﴿ وما كان الله ليعجزه من شيء في السموات ولا في الأرض إنه كان عليماً قديراً ﴾^(٢) ، فالعجز عن إيجاد شيء يكون إما بسبب عدم القدرة أو عدم العلم بأسباب الإيجاد ، أو بهما جميعاً ، فلذلك نفى الله عن نفسه العجز ثم أثبت كمال ضد ذلك - وهو كمال القدرة وكمال العلم .

أما النفي المحض فإنه لا يكون كمالاً وإنما يكون إما لأن المحل غير قابل لأن يتصف بالصفة كنفي الظلم والعلم عن الجدار أو لعجزه عن القيام بالشيء ولهذا قال الكنانى^(٣) لبشر المريسي^(٤) لما ألزمه بالإقرار لله بالعلم فقال بشر: هو لا يجهل ، فقال له عبدالعزيز الكنانى : « إن نفي السوء لا تثبت به المدحة ، قال بشر: وكيف ذلك ؟ قلت : إن قولي هذه الأسطوانة لا تجهل : ليس هو إثبات العلم لها »^(٥) ١ هـ ، ومثال العجز عن القيام بشيء كتكليف الإنسان بحمل جبل .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٥٥ .

(٢) سورة فاطر الآية : ٤٤ .

(٣) هو عبدالعزيز بن يحيى بن عبدالعزيز بن مسلم الكنانى المكنى الشافعى ، ناظر بشر المريسي ، له كتاب الحيدة توفي سنة (٢٤٠ هـ) انظر : تاريخ بغداد ١٠ / ٤٤٩ وطبقات السبكي ٢ / ١٤٤

(٤) تقدمت ترجمته ص / ٤٣١ .

(٥) الحيدة والاعتذار ص / ٤٦ .

الأصل الرابع : إتباع الكتاب والسنة في النفي .

وهذا الأصل قد وضح بما تقدم من أصول ، فإن الإنسان ينفي عن الله مماثلة صفاته لصفات خلقه كما قال : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ^(١) ، وينفي عن الله كذلك كل ما ضاد صفات كماله ويستلزم نقصاً أو عجزاً ، فإن ثبوت صفة الكمال يستلزم نفي ما يضادها . وينفي عن الله كذلك ما نفاه عن نفسه تفصيلاً ، فهذه هي الطريقة ومن سلكها فقد سلك سبيل الأدب مع خالقه سبحانه .

ثم يبقى بعد ذلك كل نفي لم يرد في الكتاب والسنة - وهذا النفي مجمل - فإنه لا بد من الاستفصال فيه ؛ فإن كان اللفظ المنفي مشتملاً على حق وباطل فإنه لا ينفي مطلقاً بل يقر الحق وينفي الباطل ، كلفظ : الجهة والحيز والمكان والاعتصام بالألفاظ الشرعية ^(٢) .

(١) سورة الشورى - الآية : ١١

(٢) انظر هذا في شرح العقيدة الطحاوية ص / ١٠٩ وانظر تفصيل ذلك فيما سيأتي إن شاء الله :
ص / ٥٤٥ - ٥٥٤ .

المبحث الثاني

منهج أهل السنة والجماعة في أدلة الأسماء والصفات .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الأخذ بالأدلة الشرعية والاكتفاء بها عما سواها وسبب ذلك .

المطلب الثاني : عدم التفريق بين الأدلة من حيث الأخذ بها .

المطلب الثالث : إجراء النصوص على ظاهرها وعدم تحريفها :

المسألة الأولى : دواعي حمل النصوص على ظاهرها .

المسألة الثانية : الكلام عن التفويض .

المسألة الثالثة : الكلام عن التاويل .

المطلب الرابع : الأخذ بقياس الأولى دون التمثيل والشمول .

المطلب الأول

الأخذ بالأدلة الشرعية والاكتفاء بها عما سواها

والمقصود بالأدلة الشرعية : الكتاب والسنة ، ويطلق عليهما كذلك الأدلة السمعية، وهذا لا يعني عدم تضمنهما للأدلة العقلية ، بل إن الشرع قد دل الناس على الطرق العقلية بأيسر طريق وأحسنه ، فأكثر الأدلة الشرعية فيها إرشاد للناس للطرق العقلية لتقرير الإلهيات والنبوات والبعث والمعاد. ^(١)

وما يتعلق بهذا الباب فإنه لا بد من طلب الهدى فيه من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لتعرف الطريقة الشرعية في الإثبات والتنزيه ، إذ لا أحد أعلم بالله من الله ولا أحد أعلم به من خلقه من رسوله ﷺ .

والأسماء والصفات من أعظم المسائل التي يجب فيها الاتباع ، وقد قال الله تعالى : ﴿ اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء ﴾ ^(٢) ، وأمر الله تعالى برد التنازع إلى كتابه وإلى رسوله فقال : ﴿ وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ﴾ ^(٣) وقال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾ ^(٤) ، واقسم سبحانه على

(١) انظر الصواعق المرسلة ٢/ ٤٦٠ - ٤٩٩ .

(٢) الأعراف الآية : ٣ .

(٣) سورة البورى الآية : ١٠ .

(٤) سورة النساء الآية : ٥٩ .

عدم إيمان من لم يحكم رسوله ﷺ ولم يذعن ويسلم له فقال : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ (١)

ففي هذه الأدلة الأمر بطاعة الله وطاعة رسوله واتباع ما أنزل وترك غيره ورد النزاع إلى كتابه وسنة رسول ﷺ لا إلى غيرهما .

والذي يدعو إلى القول بالاكْتفاء بالكتاب والسنة أمور منها :-

الأمر الأول : إن الكلام الشرعي لا يخشى فيه جهل ولا خطأ ولا تقصير في البيان ولا كذب ، إذ هو كما قال الله تعالى عن كتابه : ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴾ (٢) ، والجهل والخطأ والتقصير في البيان والكذب والتلبيس كل ذلك من الباطل ، وقد نص الله على نفيه عن كتابه ، وأثبت العصمة لرسوله ﷺ فقال : ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﴾ (٣) ، ولا شك أن كلام الله تعالى يجب أن يكون مقدماً في هذا الباب إذ هو أعلم بنفسه فقال : ﴿ أنتم أعلم أم الله ﴾ (٤) ، ونفى إحاطة الناس بالعلم به فقال : ﴿ ولا يحيطون به علماً ﴾ (٥) ، ووصف كلامه بأنه أحسن الحديث

(١) سورة النساء الآية : ٦٥ .

(٢) سورة فصلت الآية : ٤٢ .

(٣) سورة النجم الآيتان : ٣ ، ٤ .

(٤) سورة البقرة الآية : ١٤٠ .

(٥) سورة طه الآية : ١١٠ .

وأصدق الحديث فقال : ﴿ ومن أصدق من الله حديثاً ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني ﴾ ^(٢) . ووصفه بذلك يقتضي سلامته من الخطأ في الأخبار والأحكام ويقتضي كذلك أنه مشتمل على أحسن طريق لدلالة الناس وإرشادهم وهدايتهم .

ويزيد الأمر وضوحاً : أن الذي خلق هو الذي أنزل الشرع ، فهو أعلم بما يناسبهم من السبل الموصلة إلى الحق ، ذلك أن الله تعالى قد فطر الخلق على الإقرار به والميل إلى الحق وجعلهم مستعدين لقبوله - إلا إذا تغيرت الفطرة - فظهر من هذا أن الله الذي أنزل الكتاب هو الذي هيا خلقه لمعرفة أصل الإيمان وفروعه بالشرع ، قال الله تعالى : ﴿ فأقم وجهك للدين حنيفاً ، فطرة الله التي فطر الناس عليها ، لا تبديل لخلق الله ، ذلك الدين القيم ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون ، منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين ﴾ ^(٣)

فالله عز وجل أعد للناس ما يسددهم ويوصلهم إلى طريق الحق من الفطرة والآيات الظاهرة في الآفاق والأنفس فإذا انقاد الناس واستضاءوا بنور الشرع فإنهم يأمنون ما يخشى من قصور العقل المجرد وحده فيه ^(٤) خاصة إذا علم أن النفوس متحركة بإراداتها وأنها قد تفسد وتتغير ، فالضلال وعدم العلم إذاً يرجع إلى أمرين ^(٥) :

(١) سورة النساء الآية : ٨٧ .

(٢) سورة الزمر الآية : ٢٣ .

(٣) سورة الروم الآيتان : ٣٠ ، ٣١ .

(٤) انظر القائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي ص / ٤٠ - ص / ٤٣ .

(٥) المصدر السابق ص / ٤٠ .

الأول : ما يطرأ على الفطرة من التغيير وما يغشاها من الانحراف ، فتنصرف بذلك عما هي معدة له من التوصل إلى الحق وقبوله ، وفي هذا يقول الرسول ﷺ : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ، كما تُنتج البهيمة بهيمةً جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء؟ ثم يقول أبو هريرة : واقرأوا إن شئتم ، ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ﴾ .^{(١)(٢)} لذلك فإن من سلمت فطرته يكون مستعداً لقبول الشرع ، ولا يمكن أن يتبادر إلى ذهنه بحال أن ما ذكره الله تعالى من الصفات وذكره عنه رسوله ﷺ أن ظاهره يستلزم التشبيه والتمثيل ، بل يعلم أن ذلك يثبت على غاية الكمال والتنزيه .

الثاني : الإعراض عن الشرع المكمل للمعرفة الفطرية والمجلي لها عما يغشاها من الانحراف والتغيير ، يقول الله تعالى : ﴿ وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض ، ألا إلى الله تصير الأمور ﴾^(٣) .

فإذا اجتمع الأمران - تغيير الفطرة والإعراض عن الشرع - في شخص كان في غاية الضلال والعياذ بالله .

(١) سورة الروم الآية : ٣٠ .

(٢) الحديث متفق عليه وقد تقدم تخريجه في ص / ٢٨٥ .

(٣) خواتيم سورة الشورى الآيتان : ٥٢ ، ٥٣ .

فإذا علم أن الله قد فطر الناس على الحق وأنزل إليهم ما يناسبهم علم أن الناس في غنى عن الكلام الذي عند إطلاقه قد يتضمن باطلاً، مثل علم الكلام الذي يقوم على الأوهام والشكوك وإن سماها علماء الكلام بالقواطع العقلية والبراهين، فإن الصحابة رضي الله عنهم ماتوا ولم يعرفوا الكلام عن طريقة الجواهر والأعراض والمقاييس المنطقية والنظر العقلي المتعمق البعيد عن الفطرة. وفي هذا الصدد يقول أبو الوفاء بن عقيل^(١) لبعض أصحابه: «أنا أقطع أن الصحابة ماتوا وما عرفوا الجواهر والعرض، فإن رضيت أن تكون مثلهم فكن، وإن رأيت أن طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر فبئس ما رأيت، وقد أفضى الكلام بأهله إلى الشكوك وكثير منهم إلى الإلحاد، تشم روائح الإلحاد من فلتات المتكلمين، وأصل ذلك أنهم ما قنعوا بما قنعت به الشرائع وطلبوا الحقائق وليس في قوة العقل إدراك ما عند الله من الحكمة التي انفرد بها، ولا أخرج الباري من علمه لخلق ما علمه هو من حقائق الأمور»^(٢).

ولزيادة البيان فإنه يقال: إن الله قد أكمل دينه، وشهد على خيرية القرن الأول، ففي إكمال الدين والشهادة بأن الصحابة كانوا خير الناس الدليل الواضح والحجة القاطعة بأن جميع العقائد المطلوب معرفتها في الإسلام كانت مبينة وحاصلة لهم.

(١) هو أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد البغدادي، أحد شيوخ الحنابلة، كان متكلماً، وكلامه أعلاه يفيد أنه تركه، ولد سنة (٤٣١ هـ) وتوفي سنة (٥١٣ هـ) انظر سير أعلام النبلاء ١٩/٤٤٣ وطبقات الحنابلة ٢/٢٥٩.

(٢) تلبس إبليس لابن الجوزي ص / ٩٨ وشرح العقيدة الطحاوية ص / ٢٢٨.

أما إكمال الدين فإن الله تعالى قد قال : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾^(١) ، فوضح من هذا أن الناس لا يحتاجون إلى شيء في أمور دينهم إلى نقل سوى القرآن والسنة بله الفلسفات الإلهية اليونانية ، وقد جاء أناس من المسلمين بكتب قد كتبوا فيها بعض ما سمعوه من اليهود ، فقال النبي ﷺ : « كفى بقوم ضلالة أن يرغبوا عما جاء به نبيهم إليهم إلى ما جاء به غيره إلى غيرهم »^(٢) . فأنزل الله عز وجل : ﴿ أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم إن في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون ﴾^(٣) ، وقيل إنها نزلت في المشركين حين طلبوا من النبي ﷺ آية تدل على صدقه ، فبين الله تعالى أن في كتابه الكفاية . بل إن الله تعالى وصف كتابه بأنه برهان وشهد بذلك وكفى بالله شهيداً فقال تعالى : ﴿ يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نوراً مبيناً ﴾^(٤) ، فالطريقة الاستدلالية البرهانية الصحيحة هي الطريقة الشرعية المبيّنة لمطالب الدين كلها والواعدة بكل خير والداعية إليه^(٥) .

وأما كمال إيمان الصحابة رضوان الله عليهم فقد قال الله تعالى عنهم :

(١) سورة المائدة الآية : ٣ .

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري ١١ / ٢١ / ٧ ، وزاد السيوطي في لباب النقول ص / ١٦٧ أنه أخرجه أيضاً : ابن أبي حاتم والدارمي في مسنده ، وحسنه الألباني في إرواء الغليل ٦ / ٣٤ وذكره عن عمر رضي الله عنه ، وهو كذلك عند أحمد ٣ / ٣٨٧ ، وابن أبي عاصم ١ / ٥٧ وابن أبي شيبة ٩ / ٤٧ ، والبزار (كشف الاستار) ١ / ٧٨-٧٩ ، وانظر مجمع الزوائد ١ / ١٧٤ .

(٣) سورة العنكبوت الآية : ٥١ .

(٤) سورة النساء الآية : ١٧٤ .

(٥) انظر الصواعق المرسله ٣ / ٨١٨ .

﴿والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقاً لهم مغفرة ورزق كريم﴾^(١) وقال: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾^(٢) وقال الرسول ﷺ: «خير الناس قرني...»^(٣)، وتمسكهم بالكتاب والسنة معلوم، وقد أخذوا من ذلك حظاً وافراً فاستحقوا تلك الخيرية المنصوص عليها. ولم يؤثر عنهم الخوض فيما خاض فيه المتأخرون مع قدرتهم على البيان لفصاحتهم ورجحان عقولهم، ولم يكونوا يعدلون عن النصوص الشرعية مهما أثبتت الشبهات، فإن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - لما ذكر له كلام بعض الناس وخوضهم في القدر تبرأ منهم واكتفى بذكر حديث جبريل عليه السلام في الإسلام والإيمان والإحسان^(٤) وقد تقدم النقل عن الصحابة في القول بظواهر نصوص الشرع في الصفات، وما تركته أكثر مما نقلته، فهذا يدل على اعتصامهم بالشرع، وأن الشرع هو الحق وأنه قد جاء بإثبات الصفات لله على الوجه اللائق به.

ثم إن التابعين الذين أخذوا العلم عن الصحابة، وهم خير من جاء بعدهم لم يكونوا يعدلون عن الأدلة الشرعية ولم يقولوا فيها إنها ظنية، بل كلامهم في ذم الكلام وأهله وهجر المبتدعة مشهور. وهكذا من جاء بعدهم إلى زمان الأئمة الأربعة ومن تبعهم بإحسان يقولون بهذا الأصل العظيم.

(١) سورة الأنفال الآية: ٧٤.

(٢) سورة آل عمران الآية: ١١٠.

(٣) تقدم تخريجه في ص / ٤١٠.

(٤) انظر القصة في أول حديث في صحيح مسلم.

الأمر الثاني : مما يدعو إلى الاكتفاء بالشرع :

هو أن مسائل الإيمان بالأسماء والصفات من المسائل الغيبية التي لا يمكن أن تعرف إلا بالخبر الصادق^(١) ، والخبر الصادق يأتي ببيان الأسماء والصفات ، ويأتي كذلك بطرق إثباتها من الطرق العقلية الواضحة - ويبين طريقة الإثبات والتنزيه فيها .

أما ما عدا ذلك فعلوم مأخوذة من فلاسفة اليونان دخلت على المسلمين فأحدثت بينهم شراً مستطيراً ، فنشأت الفرق ، وكلها متناحرة مختلفة فيما بينها ، مخالفة للكتاب والسنة ، بل إن الفرقة الواحدة يؤثر عنها في المسألة الواحدة أكثر من قول ، وهذا حال كل من ابتغى الهدى في غير كتاب الله وسنة الرسول ﷺ .

فدخول هذه العلوم كان شراً لا شك فيه ، ومن شرها أنه قد تسلط بها بعض أعداء الإسلام في النيل منه ، ذلك لأن بعض من أخذ هذه العلوم من المسلمين حاول تطبيق ما ورد في الشرع على تلك الأصول الفاسدة ، فيؤول به الأمر إلى إنكار الصفات وغير ذلك ، كما هو الشأن في إثبات وجود الله تعالى ، إذ يقوم عندهم دليل إثباته على أصل فاسد وهو منع قيام الحوادث بذات الباري ، ففرعوا على هذا : القول بنفي الصفات الاختيارية عنه - كما سيأتي إن شاء الله^(٢) . فيكثر عندئذ التناقض ، ويلتزمون شنائع يتسلط بها عليهم بعض أعداء الإسلام .

ولهذا الاضطراب الواقع والحيرة الشديدة تراجع بعض كبار علماء الكلام عما

(١) انظر كلام الإمام ابن عبد البر في هذا المعنى - وقد تقدم ص / ٤١٨ .

(٢) ص / ٥١٠ وقد تقدم دليل الحدوث في الباب الثاني انظر ص / ٣٥٤ .

خاضوا فيه مسلمين للسلف طريقتهم. وسيأتي كل هذا إن شاء الله عند مناقشة
الاشاعة^(١).

فكيف بعد هذا يوثق بعلوم هؤلاء الفلاسفة ، وقد اجتمعت الأمور الآتية :

١- النهي عن متابعة غير الكتاب والسنة .

٢- ونهي الأئمة عن علم الكلام لاشتماله على الباطل .

٣- وحيرة وتردد من خاض فيه من الكبار !

(١) انظر ص / ٦٧٢-٦٩٢ .

المطلب الثاني

عدم التفريق بين الأدلة الشرعية من حيث الأخذ بها^(١)

والمراد بهذه القاعدة أنه يستدل في الاعتقاد - ومنه مسائل الأسماء والصفات - بأدلة الشرع الأصلية كلها ، القرآن ، والحديث بقسميه المتواتر والآحاد المتلقاة بالقبول .^(٢) وعلى هذا كان الصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان .

وأكثر الكلام هنا سيكون عن الأحاديث إذ أكثر المتكلمون من القول بأن أحاديث الآحاد تفيد الظن فلا يؤخذ بها في المسائل العلمية الاعتقادية^(٣) وهذا القول قالوه لعدم مقدرتهم على صرف ظاهرها بأنواع التحريفات التي سموها تأويلات^(٤) ، فاصلوا هذه القاعدة ليتوصلوا بها إلى جحد كثير من المسائل التي تخالف أصولهم .

وهذه القاعدة - أي عدم التفريق بين الأدلة - تقوم على بيان ثلاثة أسس هي :-

الأول : الأدلة من الكتاب والسنة على حجية السمع مطلقاً .

(١) انظر الصفات الإلهية للشيخ محمد أمان الجامي ص ٦٤ /

(٢) المتواتر : هو الحديث الذي يرويه جمع عن مثلهم تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ومستندهم في ذلك الحس ، وما لم يكن كذلك فهو خبر الآحاد - انظر : نزهة النظر ص / ١٨-٢٢ وشرح الكوكب المنير ٢ / ٣٢٤ .

(٣) وسيأتي إن شاء الله تعالى أن بعض الأشاعرة ادعى أن كل الأدلة اللفظية (الكتاب والسنة) لا يوثق بها في أمور الاعتقاد . انظر ص ٥٨٢ .

(٤) انظر قول الرازي في ذلك ص / ٦٧١ .

الثاني : بيان إفادة خبر الواحد المتلقى بالقبول العلم والعمل .

الثالث : بيان عدم مخالفة الأحاديث للقرآن في باب الأسماء والصفات .

أما الأساس الأول : الأدلة على حجية السمع بقسميه مطلقاً :

فالأدلة في هذا كثيرة يكفي ذكر آيتين من كتاب الله ، فالآيتان إحداهما توجب الأخذ بالقرآن والسنة ، والثانية تبين حفظهما . أما الآية الأولى فقول الله تعالى : ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ ^(١) ، وهذا النص شمل كل ما جاءنا به رسول الله ﷺ - مما هو في القرآن وبينه في سنته ، سواء كان ذلك في الاعتقادات أو غيرها .

وأما الآية الثانية فقول الله تعالى : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ ^(٢) ومعلوم أن هذا يشمل القرآن والحديث ^(٣) ، وحتى على القول بأن الذكر في الآية هو القرآن فإنه يقال : قد أنزل الله تعالى كتابه - وهو الذكر - ليبينه رسوله ﷺ فقال : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ ^(٤) ، وأنواع البيان كثيرة كبيان مجمل ، أو تخصيص عام ، وكل ذلك جاء به الرسول ﷺ لهذه الأمة أولها وآخرها كما قال الله تعالى : ﴿ لأندركم به ومن بلغ ﴾ ^(٥) ،

(١) سورة الحشر الآية : ٧

(٢) سورة الحجر الآية : ٩

(٣) انظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١ / ١١٠ والروض الباسم لابن الوزير ٣٣ / ٣

(٤) سورة النحل الآية : ٤٤ .

(٥) سورة الانعام الآية : ١٩ .

فصح بهذا أن السنة الصحيحة حجة مطلقاً في أي زمان .

الأساس الثاني : خبر الواحد إذا احتفت به القرائن يفيد العلم :

وأذكر هنا حديثين يفيدان قبوله ، ثم أتبعه بأقوال أهل العلم خاصة في الصفات ، أما الحديثان ، فالأول : حديث بعث معاذ إلى اليمن - حيث قال له الرسول ﷺ : « إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة ألا إله إلا الله »^(١) .

والثاني : عن أنس أن أهل اليمن قدموا على رسول الله ﷺ فقالوا : ابعث معنا رجلاً يعلمنا السنة والإسلام ، قال : فأخذ بيد أبي عبيدة فقال : « هذا أمين هذه الأمة »^(٢)

واكتفيت بهذين الحديثين لأنهما يبينان السنة العملية ، ولا يقال إن هذين من أحاديث الآحاد فكيف يجعلان حجة في قبول خبر الآحاد؟ والجواب من وجهين :-

الأول : إن مثل هذا يعد تواتراً معنوياً^(٣) إذ بعث الرسول ﷺ - أفراداً من

(١) تقدم تخريجه / ٨٩ .

(٢) متفق عليه . أخرجه البخاري في كتاب أخبار الآحاد - الباب الأول - رقم ٧٢٥٤ - ٧٢٥٥

، انظره مع فتح الباري ١٣ / ٢٤٥ وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة -

باب ٧ - فضل أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه ٤ / ١٨٨١ - رقم ٢٤١٩ واللفظ لمسلم .

(٣) والمقصود بالتواتر المعنوي : أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة

تتشرك في أمر واحد . انظر تدريب الراوي للسيوطي ٢ / ١٨٠ .

أصحابه إلى عدة أماكن - كبعثه علي بن أبي طالب ، ومعاذ بن جبل ، وأبا موسى ، وأبا عبيدة وغيرهم - رضي الله عنهم ^(١).

الثاني : إن هذين الحديثين مخرجان في الصحيحين ، وهما مما لم يتكلم فيه النقاد بالطعن ، وما كان كذلك فقد اجتمعت الأمة على تلقيه بالقبول ^(٢).

ووجه الاستدلال بذلك كما قال الإمام الشافعي رحمه الله : « وهو - ﷺ - لا يبعث بأمره إلا والحجة للمبعوث إليهم وعليهم قائمة بقبول خبره عن رسول الله ﷺ وقد كان قادراً على أن يبعث ^(٣) إليهم فيشافههم ، أو يبعث إليهم عدداً ، فبعث واحداً يعرفونه بالصدق » ^(٤).

فصح مما تقدم من الحديثين أن خبر الواحد الصحيح المفيد للعلم حجة في العقيدة وعلى هذا كان الأئمة - رحمهم الله تعالى - ^(٥) . أما الذين قالوا بأنه لا يفيد العلم واخترعوا هذه المقالة إنما كان قصدهم رد الأخبار التي لا توافق بدعهم ، وفي هذا الصدد يقول الإمام أبو المظفر السمعاني الشافعي ^(٦) : « إن الخبر إذا صح

(١) وانظر ما ساقه البخاري في صحيحه في كتاب أخبار الآحاد فإنه قد ساق روايات كثيرة في بعثه ﷺ . انظره مع فتح الباري ١٣ / ١٤٤ - ٢٥٨ .

(٢) انظر حكاية ابن الصلاح لذلك في مقدمة علوم الحديث له ص / ٢٤ - ٢٥ ، وموافقة ابن حجر له في شرح النخبة ص / ٢٦ وموافقة السيوطي لهما في تدريب الراوي ١ / ١٣٤ .

(٣) لعلها : يبعث ، أو : يبعث واحداً ، وهو الأظهر .

(٤) الرسالة للإمام الشافعي ص / ٤١٢ .

(٥) وانظر الرد على من أنكّر الحرف والصوت لأبي نصر السجزي ص / ١٨٥ - ١٩١ .

(٦) تقدمت ترجمته ص / ٨٨ .

عن رسول الله ﷺ ورواه الثقات والأئمة وأسندوه خلفهم عن سلفهم إلى رسول الله ﷺ وتلقته الأمة بالقبول فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم ، هذا عامة قول أهل الحديث والمتقين من القائمين على السنة، وإنما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال ولا بد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به شيء اخترعته القدريّة والمعتزلة وكان قصدهم منه رد الأخبار...»^(١)

وقال الإمام أبو عمر بن عبد البر المالكي^(٢) : « وكلهم - (أي أهل الفقه والأثر) - يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات ويعادي ويوالي عليها ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة والجماعة »^(٣).

ومن القرائن التي ذكرها أهل العلم إذا احتفت بخبر الواحد أفادت العلم^(٤):-

- ١- كون الحديث في الصحيحين أو في أحدهما مما اتفق على صحته.
- ٢- إذا كان الحديث مشهوراً له طرق متعددة سالمة من ضعف الرواة والعلل.
- ٣- كون الحديث مسلسلاً بالأئمة الحفاظ المتقين.
- ٤- كونه متلقى بالقبول عند الأمة.

والأحاديث الواردة في الصفات هي كلها من هذا الباب وقد تلقاها الأئمة

(١) رسالة الانتصار لأهل الحديث - مختصرها - للسمعاني ضمن صون المنطق للسيوطي

ص / ١٦٠-١٦١.

(٢) تقدمت ترجمته ص / ٤١١.

(٣) التمهيد لابن عبد البر ٨/ ١.

(٤) انظر نزعة النظر لابن حجر ص / ٢٦-٢٧.

بالقبول ، وقد تقدم نقل كلام ابن عبد البر في ذلك وحكاية ذلك عن أهل السنة قاطبة ^(١) ، ويضاف إلى ذلك أقوال كبار الأئمة قبله :

فمن ذلك ما ذكره عباد بن العوام ^(٢) فقال : « قدم علينا شريك بن عبد الله ^(٣) منذ نحو خمسين سنة قال : فقلت له : يا أبا عبد الله إن عندنا قوماً من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث ، قال : فحدثني بنحو من عشرة أحاديث في هذا وقال : أما نحن فقد أخذنا ديننا عن التابعين عن أصحاب رسول الله ﷺ فهم عمن أخذوا . ٢ . » اهـ ^(٤) .

وقال الإمام أحمد لما سئل عن أحاديث الرؤية : « أحاديث صحاح تؤمن بها ونقر ، وكل ما روي عن النبي ﷺ بأسانيد جيدة تؤمن به ونقر » ^(٥) فلم يشترط إمام السنة التواتر في الخبر لقبوله وإنما اشترط الصحة فقط .

وقال عباس الدوري ^(٦) : سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام ^(٧) - وذكر الباب

(١) انظر : ص : ٤٤٧ .

(٢) هو عباد بن العوام بن عمر الكلبي الواسطي الإمام المحدث الصدوق ، أخذ عنه الحديث أحمد بن حنبل وغيره توفي سنة بضع وثمانين ومائة ، انظر سير أعلام النبلاء ٨ / ٥١١ .

(٣) هو شريك بن عبد الله النخعي القاضي أحد الأعلام صدوق ، شديد على أهل البدع وفيه لين ما في حديثه توفي سنة (١٧٧ هـ) ، انظر سير أعلام النبلاء ٨ / ٢٠٠ .

(٤) السنة لعبد الله بن أحمد ١ / ٢٧٣ رقم ٥٠٩ .

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ٣ / ٥٠٧ رقم ٨٨٩ .

(٦) هو أبو الفضل عباس بن محمد الدوري - أحد الأئمة الأثبات - ولد سنة (١٨٥ هـ) وقد

لزم يحيى بن معين وتوفي سنة (٢٧١ هـ) ، انظر سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٢٢ .

(٧) تقدمت ترجمته في ص / ٤٠٦ .

الذي يروى فيه حديث الرؤية ^(١) والكرسي موضع القدمين ^(٢) وضحك ربنا من قنوط عباده وقرب غيره ^(٣) وأين كان ربنا قبل أن يخلق السماء ^(٤) ، وأن جهنم

(١) أحاديث الرؤية متواترة . قال ابن القيم في حادي الأرواح ص / ٣٣٧ «وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه الدالة على الرؤية فمتواترة» اهـ . وقال ابن أبي العز في شرح الطحاوية ص / ٢١٠ : «روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابياً» اهـ . وانظر بعض طرقه في الصحيحين؛ البخاري برقم / ٥٥٤ - ٦٣٢١ - ٧٤٩٤ ، ومسلم برقم / ٧٥٨ .

(٢) هذا الحديث مروي عن ابن عباس وأبي موسى رضي الله عنهم ، أما أثر ابن عباس فأخرجه ابن أبي شيبه في العرش ص : ٧٥ - رقم : ٦١ - والدارمي في رده على المريسى ص : ٧١-٧٣-٧٤ وعبد الله بن أحمد في السنة ١/ ١٠٣ - رقم : ٥٨٦ - وابن خزيمة في التوحيد ١/ ٢٤٨ - ٢٤٩ - برقم : ١٥٤-١٥٥-١٥٦ - والدارقطني في الصفات ص : ٤٩ - رقم : ٣٦ - والطبراني في الكبير ١٢/ ٣٩ - رقم : ١٢٤٠٤ - وقال الهيثمي عنه : «رجاله رجال الصحيح» مجمع الزوائد ٦/ ٣٢٣ - وأبو الشيخ في العظمة ٢/ ٥٥٢-٥٨٢ - برقم : ١٩٦ - ٢١٦-٢١٧ والحاكم ٢/ ٣١٠ - رقم : ٣١١٦ - وقال : على شرط الشيخين وأقره الذهبي . وأما أثر أبي موسى : فأخرجه ابن أبي شيبه في العرش ص : ٧٨ - رقم : ٦٠ - وعبد الله بن أحمد في السنة ١/ ٣٠٢ - رقم : ٥٨٨ - وابن جرير في تفسيره ٣/ ١٠-٩ - وأبو الشيخ في العظمة ٢/ ٦٢٧ - رقم : ٢٤٥ - والبيهقي في الأسماء والصفات ص : ٤٠٤ - وصححه الألباني في مختصره للعلو ص : ١٢٤ .

(٣) الحديث مروي عن عائشة وأبي رزين ، أما حديث عائشة فأخرجه ابن خزيمة في التوحيد ٢/ ٥٧٤-٥٧٥ رقم : ٣٣٧ وأما حديث أبي رزين فهو عند أحمد في مسنده ٤/ ١٤ وابنه عبد الله في السنة ١/ ٢٤٦ - رقم : ٤٥٢ - وابن ماجه ١/ ٦٤ رقم : ١٨١ - وابن أبي عاصم في السنة ١/ ٢٤٤ - رقم : ٥٥٤ ورقم : ٤٥٩ والآجري في الشريعة ص : ٢٧٩ والدارقطني في الصفات ص : ٤٦ رقم : ٣٠ .

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٤/ ١١-١٢ - وابنه عبد الله في السنة ١/ ٢٤٦ - رقم : ٤٥٠ - والترمذي ٥/ ٢٨٨ - رقم : ٣١٠٩ - وابن ماجه ١/ ٦٤ رقم : ١٨٢ - وابن أبي عاصم في السنة ١/ ٢٧١ - رقم : ٦١٢ - وابن أبي شيبه في العرش ص : ٥٤ - رقم : ٧ .

لا تمتلئ حتى يضع ربك عز وجل قدمه فيها فتقول قط ، قط ^(١) وأشباه هذه الأحاديث فقال : هذه أحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض ، وهي عندنا حق لا شك فيها ^(٢) اهـ .

ومثل هذا ما نقله أحمد بن نصر ^(٣) عن سفيان بن عيينة الإمام ^(٤) لما سأله فقال له : « كيف حديث عبيدة ^(٥) عن عبد الله عن النبي ﷺ : « إن الله عز وجل يحمل السموات على إصبع والأرضين على إصبع ^(٦) » وحديث : « إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن ^(٧) » ، وحديث : « إن الله عز وجل يعجب ويضحك ^(٨) » ... فقال سفيان : هي كما جاءت ، نقر بها ، ونحدث بها بلا كيف ^(٩) اهـ .

(١) متفق عليه وانظر تخريجه ص : ٥٧٨ .

(٢) أخرجه الدارقطني في الصفات ص / ٣٩ - ٤٠ رقم / ٥٧ .

(٣) أحمد بن نصر بن مالك الخزازي ، ثقة إمام - قتل لامتناعه من القول بخلق القرآن سنة (٢٣١هـ) انظر : تهذيب التهذيب ١ / ٨٧ .

(٤) تقدمت ترجمته ص : ١٥٢ .

(٥) عبيدة بن عمرو السلماني ، مخضرم ، من كبار التابعين ، توفي سنة (٧٢هـ) تقريباً - انظر : تقريب التهذيب ص : ٣٧٩ - رقم : ٤٤١٢ .

(٦) متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه (١٣ / ٤٠٤ مع فتح الباري) كتاب التوحيد باب لما خلقت بيدي رقم : ٧٤١٥ - ومسلم في صحيحه ٤ / ٢١٤٨ كتاب المناققين رقم ٢٧٨٦ (٧) تقدم تخريجه ص : ٤٠٩ .

(٨) متفق عليه وانظر تخريجه ص : ٥٧٩ .

(٩) أخرجه الدارقطني في الصفات ص / ٤١ - ٤٢ رقم / ٦٣ .

فهذه أقوال الأئمة المشهود لهم بالإمامة في الديانة والعلم صرحوا بقبول هذه الأحاديث ، وهم من أخبر الناس بحديث الرسول ﷺ ، إذ أهل كل علم أخبر بعلمهم من غيرهم .

الأساس الثالث : بيان عدم مخالفة الأحاديث للقرآن في باب الأسماء والصفات على وجه الخصوص :

ويمكن تقسيم الأحاديث إلى قسمين بحسب ما جاءت به من الصفات :
قسم من الأحاديث ورد بصفات هي واردة في القرآن كذلك فهذه تكون مؤكدة . وقسم منها ورد بصفات هي من نوع الصفات الواردة في القرآن وإن لم يرد ذكرها في القرآن نصاً .

أما القسم الأول : وهي الأحاديث الواردة بالصفات المذكورة في القرآن ، فهي أكثر الأحاديث ، ومن ذلك في الصفات الذاتية : صفة اليدين ، فقد وردت في أحاديث كثيرة جداً منها : « قال وعرشه على الماء ، وبيده الأخرى الميزان يخفض ويرفع »^(١) ، ومصدق هذا في القرآن قول الله : ﴿ بل يدها مبسوطتان ﴾^(٢) ، وقول الله تعالى : ﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾^(٣) .

ومثال الصفات الفعلية في الأحاديث : « لما خلق الله الخلق كتب في كتاب ، فهو عنده فوق العرش إن رحمتي تغلب غضبي »^(٤) . ففي هذا الحديث التصريح

(١) متفق عليه وانظر تخريجه ص / ٥٧٨ وهذا اللفظ للبخاري .

(٢) سورة المائدة الآية : ٦٤ .

(٣) سورة ص الآية : ٧٥ .

(٤) متفق عليه وانظر تخريجه ص / ٥٧٧ .

بإثبات فوقية الرحمن على العرش ، ومصدق ذلك في كتاب الله تعالى :
﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ ثم استوى على العرش ﴾ ^(٢) .

ومثل ما تقدم ما ورد في صفة السمع والبصر والوجه والكلام والرحمة والغضب والقدر والإرادة والعلم والحياة والعلو والحب ، وغير ذلك من الصفات الواردة في كتاب الله ثم وردت كذلك في السنة .

أما القسم الثاني : وهي الأحاديث الواردة ببعض الصفات التي لم يأت ذكرها في القرآن نصاً ، وهي مثل أحاديث الضحك والنزول من صفات الأفعال ، وصفة الأصابع من صفات الذات ، فمثل هذه يقال فيها :

هذه الأحاديث إما متواترة كحديث النزول ^(٣) ، فمثل هذه الأحاديث لا يمكن أن يقال فيها إنها ظنية الثبوت ، ولكن المخالفون يلجأون إلى تأويلها ، وسيأتي هذا المبحث معهم قريباً إن شاء الله .

وإما أن تكون هذه الأحاديث من الآحاد ، فالكلام فيها من جهتين :-

١- إن هذه الأحاديث قد تلقاها الأئمة بالقبول ، وهذه قرينة موجبة للقول بإفادتها للعلم ^(٤) .

(١) سورة طه الآية : ٥

(٢) في ستة مواضع من القرآن : الأعراف : ٥٤ ، يونس : ٣ ، الرعد : ٢ ، الفرقان : ٥٩ ، السجدة : ٤ ، الحديد : ٤ .

(٣) انظر كتاب النزول للدارقطني ، فإنه أورده عن اثني عشر صحابياً - في النزول كل ليلة - والحديث في الصحيحين ، انظر بعض طرقه فيهما ؛ البخاري برقم / ١١٤٥ ، ومسلم برقم / ٧٥٨ . كما ذكر الدارقطني عن ستة من الصحابة النزول في النصف من شعبان ، وفي النزول يوم عرفة عن صحابية واحدة . ومن قال بتواتر حديث النزول الذهبي في العلل ص / ٧٣ ، ٧٩ ، وابن القيم في مختصر الصواعق ٢ / ٣٨٣ ، ٢٢١ ، ٣٦٦ .

(٤) انظر ما تقدم ص / ٤٤٧ .

٢- والجهة الثانية: إن هذه الصفات الواردة في أحاديث الآحاد هي من نوع

الصفات الواردة في القرآن ، كالأصبع ، فإن في السنة بيان أن الله يأخذ بها السموات والأرضين والشجر يوم القيامة ^(١) ، وفي القرآن بيان أن الله يطوي السموات بيمينه كما قال الله : ﴿والسموات مطويات بيمينه﴾ ^(٢) وكذلك جاء في السنة ، وهكذا يقال في الضحك ^(٣) ، فإن الغضب الوارد في القرآن - كقول الله تعالى : ﴿وغضب الله عليه﴾ ^(٤) : صفة فعلية لله ، يقال كذلك : إن الضحك صفة فعلية لله وردت بها السنة ، فكلاهما : صفة فعل.

وبهذا يعلم أنه ليس في السنة شيء يخالف القرآن ، فوجب إثبات كل ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من صفات الله ، لأن ما جاء به رسول الله ﷺ حق على حقيقته ، ولا يجوز إنكارها كلها لأن القول في الصفات كالقول في الذات ، كما لا يجوز إنكار بعضها لأن القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر.

(١) انظر الحديث في ص / ٤٥٠ وص / ٤٠٨ .

(٢) سورة الزمر - الآية : ٦٧

(٣) انظر الحديث الوارد فيه ص / ٥٧٩ .

(٤) سورة النساء الآية : ٩٣ .

المطلب الثالث

إجراء النصوص على ظاهرها وعدم تحريفها

والمراد بالظاهر : الظاهر الشرعي ، وذلك بإثبات الصفات الواردة في الكتاب والسنة على حقيقة الإثبات وتنزيه الخالق عن مشابهة الخلق له في تلك الصفات ^(١) مع قطع الطمع عن إدراك الكيفية - وقد تقدمت هذه القواعد ^(٢) - وبهذا يعلم أن معاني نصوص الصفات مفهومة ، وأن إدراك كيفية الصفات شيء ممتنع . فما يتبادر إلى الذهن من المعاني الشرعية هو المراد بالظاهر .

وأما ترك التحريف ، فالمراد به عدم التسلط على نصوص الصفات بصرف معانيها المتبادرة بأصل الوضع أو السياق إلى معاني أخرى غير متبادرة ، وهذا الذي يسميه أهله تأويلاً ، فعلى هذا يكون هذا المطلب مشتملاً على ثلاث مسائل :-

المسألة الأولى : دواعي حمل النصوص على ظاهرها .

المسألة الثانية : الكلام عن الكيفية والتفويض فيها .

المسألة الثالثة : الكلام عن التأويل « عدم التحريف »

(١) انظر الرسالة التدمرية ص / ٦٩ وأضواء البيان ٢ / ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٢) انظر ص / ٤٠٤ . ٤١٢ .

المسألة الأولى

دواعي حمل النصوص على ظاهرها .

وهذه الدواعي هي أدلة كلية تبين أن حمل نصوص الصفات على ظاهرها متعين، وهو أمر لا خفاء فيه ولا غموض ، ويمكن حصرها - حسب ما ظهر لي - في أربعة أدلة :-

الدليل الأول : وصف القرآن بالبيان والهدى :

إذا كان السامع متمكناً من الفهم ، وكان خطاب المتكلم بيناً واضحاً ، فهم المخاطب مراد المتكلم بكلامه . وقد وصف الله تعالى كتابه بأنه تبيان لكل شيء فقال : ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ﴾ ^(١) وقال : ﴿ وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ﴾ ^(٢) ، وقال تعالى : ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ﴾ ^(٣) ، وقال تعالى : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ﴾ ^(٤) .

فاتضح من هذه النصوص - وغيرها كثير - أن كتاب الله تعالى فيه بيان الحق للناس ، وأنه قد أنزل بلسان عربي مبين، وأن الرسول ﷺ - مبين للناس هذا الكتاب بلسان قومه، فهذا يفيد أن نصوص الصفات مما بينه الله تعالى للناس ،

(١) سورة النحل الآية : ٨٩ .

(٢) سورة النحل الآية : ٦٤ .

(٣) سورة إبراهيم الآية : ٤ .

(٤) سورة النحل الآية : ٤٤ .

وهي كثيرة جداً وتتناول كل الصفات مثل العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والحياة والإرادة والاستواء واليدين والوجه والغضب والرضا ، ولا يوجد مع هذا دليل واحد يفيد أن هذه النصوص مراد بها خلاف ظاهرها . فإخلاء المتكلم كلامه من قرينة تفيد أن ظاهره غير مراد ينافي ببيانه وإرشاده ، مع ملاحظة الأمور الآتية :-

الأمر الأول : إن الله تعالى أعلم بما ينزل ^(١)

الأمر الثاني : إنه لو كان الظاهر غير مراد لجاء البيان بذلك - إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع ، ووقت الحاجة هو وقت الخطاب ، وعلى فرض جواز تأخره إلى ما بعد ذلك فلا يجوز تأخيره بعد موت النبي ﷺ ، ومعلوم أنه على كثرة النصوص الواردة بذكر الصفات لم يأت نص واحد يصرفها عن ظاهرها ^(٢) . فعلم بهذه الأمور مجتمعة أن خطاب الشرع في صفات رب العالمين يجب حمله على ظاهره إذ المخاطب أعلم بما ينزل وكلامه هدى وبيان وقد أخلاه عما يصرفه عن ظاهره .

الدليل الثاني : وهو أن الرسول ﷺ - المبين للكتاب - كما قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ^(٣) وهو الهادي إلى صراط مستقيم كما قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ^(٤) قد اشتملت سنته على ذكر الصفات لله تعالى ، إما تصريحاً بالقول

(١) انظر الصواعق المرسلة ١ / ٣١٠ ، ٣٢٠ .

(٢) انظر القائد إلى تصحيح العقائد ص / ٤٠ .

(٣) سورة النحل الآية : ٤٤ .

(٤) سورة الشورى الآية : ٥٢ .

وإما إقراراً ، وكل من القول والإقرار إما أن يكون قد ورد مثله في القرآن أو لم يرد ، وكل من ذلك إما صفات فعلية أو ذاتية .

فمثال قوله ﷺ في الصفات وهي مذكورة في القرآن : صفة اليدين ، وصفة الاستواء ، فالأولى صفة ذاتية ، والثانية فعلية ، وقد تقدم ذكر أدلتيهما ^(١) .

ومثال قوله ﷺ في صفات لم يأت ذكرها في القرآن : الضحك ^(٢) والأصابع ^(٣) . ومثال إقراره ﷺ - لبعض الصفات ، وهي مذكورة في القرآن :- الاستواء ، كما هو في حديث الجارية ، لما سألها أين الله ؟ قالت في السماء ، فقال لسيدها « أعتقها فإنها مؤمنة » ^(٤) ومثال إقراره ﷺ لبعض الصفات ، ولم يأت ذكرها في القرآن : الأصابع ، كحديث الخبر اليهودي ^(٥) . وقد تقدم أن حديث الأصابع ورد قولياً كذلك ^(٦)

وقد يفسر الرسول ﷺ - صفة قد لا يفهم من نص القرآن أنها صفة لله تعالى كصفة الساق ^(٧) .

(١) انظر ص / ٤٥١ - ٤٥٣ .

(٢) انظر تخريجه ص : ٥٧٩ .

(٣) تقدم تخريجه ص : ٤٠٩ ، ٦٠٩ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ٣٨٢ / ١ كتاب الصلاة - باب ٧ - تحريم الكلام في الصلاة .

(٥) انظر تخريجه ص / ٤٥٠ .

(٦) انظر تخريجه ص / ٤٠٩ ، ٦٠٩ .

(٧) ولفظه : « يكشف ربنا عن ساقه ، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ويبقى من كان يسجد رثاءً

وسمعة فيذهب يسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً » وهذا لفظ البخاري في صحيحه

(٨ / ٥٣١ مع الفتح) رقم : ٤٩١٩ .

الدليل الثالث : فهم الصحابة لها أن ظاهرها مراد

وقد تقدم ذكر شيء من أقوالهم في الصفات (١)

الدليل الرابع : إجماع الأئمة على أن ظاهرها مراد.

قال الوليد بن مسلم (٢) : « سالت الأوزاعي (٣) ومالك بن أنس وسفيان الثوري (٤) والليث بن سعد (٥) عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية وغير ذلك ، فقالوا : امضها بلا كيف » (٦) وفي رواية أنه سألهم « ... عن الأحاديث التي فيها الصفات فكلهم قال : أمزوها كما جاءت بلا تفسير » (٧) . وقال أبو عبيد القاسم بن سلام (٨) « هذه الأحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض وهي عندنا حق لانشك فيه ... » (٩) وقال الإمام أحمد : « ولا تفسر

(١) انظر ص / ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٢) أبو العباس الوليد بن مسلم الدمشقي - إمام حافظ - من أثبت الناس في حديث الشاميين توفي سنة (١٩٥ هـ) انظر : سير أعلام النبلاء ٩ / ٢١١ .

(٣) تقدمت ترجمته ص : ٤١١ .

(٤) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري - إمام حافظ من أوعية العلم - ولد سنة (٩٧ هـ) وتوفي سنة (١٦١ هـ) انظر : سير أعلام النبلاء ٧ / ٢٢٩ .

(٥) الليث بن سعد بن عبد الرحمن - إمام حافظ - عالم أهل مصر ولد سنة (٩٤ هـ) وتوفي سنة (١٧٥ هـ) انظر : سير أعلام النبلاء ٨ / ١٣٦ .

(٦) أخرجه الدارقطني في الصفات ص : ٧٥ - رقم : ٦٧ - وانظر مختصر العلو ص : ١٤٣ - رقم : ١١٦ .

(٧) أخرجه الآجري في الشريعة ص : ٣١٤ ورواها الخلال كما في سير أعلام النبلاء ٨ / ١٦٢ .

(٨) تقدمت ترجمته ص : ٤٠٦ .

(٩) أخرجه الدارقطني في الصفات ٦٨ - ٦٩ - رقم : ٥٧ .

هذه الأحاديث إلا مثل ما جاءت ولا نردها...»^(١) وقال الإمام أبو عمر بن عبد البر^(٢) « ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز ، إذ لا سبيل إلى اتباع ما أنزل إلينا من ربنا تعالى إلا على ذلك ، وإنما يوجه كلام الله عز وجل إلى الأشهر والأظهر من وجوهه مالم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم . ولو ساء ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شيء من العبارات ، وجل الله أن يخاطب إلا بما تفهمه العرب من معهود مخاطباتها مما يصح معناه عند السامعين . والاستواء معلوم في اللغة مفهوم ، وهو العلو والارتفاع على شيء ... إلخ . » اهـ^(٣) وأقوال الأئمة كثيرة في هذا الباب يصعب حصرها ،^(٤) وفيما ذكر الكفاية وبالله التوفيق .

فهذا الذي تقدم يدل دلالة قاطعة على أن ما جاء في نصوص الصفات حق على ظاهره المراد شرعاً ، فيجب إثباتها بلا تمثيل ، وتنزيه الله عن مشابهة خلقه فيها بلا تعطيل ، ذلك أن ذكرها في القرآن بلا قرينة تصرفها عن ظاهرها ثم تأكيد رسول الله ﷺ ذلك في سنته قولاً وإقراراً بذكرها كما وردت في القرآن ، بل يذكر صفات أخرى لم ترد فيه وهو الذي قال الله فيه : ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﴾^(٥) يدل دلالة قاطعة أن نصوص الصفات يجب إجراؤها على ظاهرها ، إذ المأمور ببيان الدين لم يصرف عن ظاهرها - وهذا أمر بين .

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ١٦٤ .

(٢) تقدمت ترجمته ص : ٤١١ .

(٣) التمهيد لابن عبد البر ٧/ ١٣١ .

(٤) انظر أقوالهم على سبيل المثال في اجتماع الجيوش الإسلامية والعلو .

(٥) سورة النجم الآية : ٤

المسألة الثانية

الكلام عن الكيفية والتفويض فيها

أجمع أهل السنة والجماعة على أن كيفية الصفات غير معلومة ، وأنه لا سبيل إلى معرفتها ^(١) . فالعلم بكيفية الصفات هو الذي يفوضه أهل السنة والجماعة ، ولا يجوز أن يفهم من كلامهم أن معنى نصوص الصفات غير معلوم ، وذلك للآتي :-

الدليل الأول : إن ألفاظهم الواردة مثل : «أمروها بلا تفسير» أو « لا تفسر» تحقيقه أنهم يريدون بها : أمروها بلا تفسير كما فسرت الجهمية ، أو بلا تفسير الكيفية .

أما المعنى الأول فهو كما في قول الإمام أحمد عن الجهمية : « تأولوا القرآن على غير تأويله » ^(٢) فتراه أنكر تأويل الجهمية ، ولذلك قال في موضع آخر : « ولا تفسر هذه الأحاديث إلا مثل ما جاءت ولا نردها » ^(٣)

وقال إسحاق بن راهويه ^(٤) : « فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسر أهل العلم وقالوا : إن الله لم يخلق آدم بيده ، وقالوا إن معنى اليد ههنا القوة » ^(٥) وهو صريح في إنكار تفسير الجهمية ، ومما يؤكد هذا قول الإمام أحمد

(١) وراجع أقوالهم في ذلك ص / ٤١٣ - ٤١٥ .

(٢) حكاه عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في التدمرية ص / ١١٢ - ولم أجده - ووجدته لابنه

عبدالله في مقدمة الرد على الجهمية ص / ٦

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١ / ١٦٤ .

(٤) تقدمت ترجمته ص / ٣٩٤ .

(٥) سنن الترمذي ٣ / ٤٢ .

لما سألته ابنه فقال : « سألت أبي رحمه الله عن قوم يقولون : لما كلم الله عز وجل موسى لم يتكلم بصوت ، فقال أبي : بلى إن ربك عز وجل تكلم بصوت - هذه الأحاديث نرويها كما جاءت »^(١) . ثم ذكر الأحاديث ، وهذا دليل واضح على أنه لم يرد بإمرارها كما جاءت أنها تمر بلا معنى أصلاً . إذ هو قد أثبت الكلام بصوت .

وقال ابن خزيمة^(٢) : « ... نزول الرب - عز وجل - كل ليلة بلا كيفية نزول نذكره ... »^(٣) . فأثبت المعنى - وهو النزول - ونفى علمه بكيفيته .

وبهذا يتضح أن أهل السنة إذا قالوا : لا تفسر فإنما يقصدون هذا المعنى ومعنى آخر سيأتي إن شاء الله - وأما التفسير الذي يقرونه فهو : بذكر معنى اللفظ الموافق له كالاتواء ففسروه بالعلو والارتفاع ، وهذا شيء متواتر عنهم^(٤) .

وأما المعنى الثاني وهو أن تمر بلا تفسير للكيفية ، فهذا هو معنى قولهم : «أمروها بلا كيف»^(٥) ، ويدل له قول أبي عبيد القاسم بن سلام^(٦) : «... ولكن إذا قيل كيف وضع قدمه ؟ وكيف ضحك ؟ قلنا : لا يفسر هذا ، ولا سمعنا أحداً يفسره»^(٧) - فهو قد أنكر تفسير كيفية وضع القدم وكيفية

(١) السنة لعبد الله بن أحمد ١ / ٢٨٠ - رقم : ٥٣٣ .

(٢) تقدمت ترجمته ص : ٦٣ .

(٣) التوحيد لابن خزيمة ١ / ١٣٧ .

(٤) انظر مثلاً ما قاله ابن عبد البر فيما تقدم ض / ٤٥٩ ، وانظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة

والجماعة للالكائي رقم (٦٦٢) ، (٦٦٦) ، (٦٦٨) .

(٥) سنن الترمذي ٣ / ٤٢ .

(٦) تقدمت ترجمته ص / ٤٠٦ .

(٧) أخرجه عنه الدارقطني في الصفات ٦٨ - ٦٩ رقم / ٥٧ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٨ / ١٦٢ .

الضحك، إذ لا سبيل إلى تفسيرها . ولم ينكر الصفة نفسها .

وقولهم : « بلا كيف » فنفي لعلم الخلق بكيفية الصفات كما قال الآجري : « ولا يسع المسلم العاقل أن يقول كيف ينزل »^(١)، وليس مرادهم نفي حقيقة الصفات في واقع الأمر التي يختص الله بعلمها وكمالها .

وكذلك مما يدل على أن قولهم « بلا تفسير » قد يريدون به : بلا تفسير للكيفية ما ورد عن الأئمة : مالك وسفيان والأوزاعي والليث - رحمهم الله - فمرة وردت الرواية عنهم بلفظ : « امضها بلا كيف » ومرة بلفظ : « أمروها كما جاءت بلا تفسير »^(٢)، فالجملتان متحدتان معنى . - أي بلا تفسير للكيفية - .

الدليل الثاني : على أنه لا يجوز تفويض المعنى وإنما تفويض الكيفية :

هو ما ورد من الأمر بتدبر القرآن وفهم معانيه كقوله تعالى : ﴿ كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته .. ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ أفلا يتدبرون القرآن .. ﴾^(٤) ويصلح في هذا الموضع كذلك أن تذكر الأدلة الثلاثة التي تقدمت في أن نصوص الصفات الواجب إجراؤها على ظاهرها فلتراجع^(٥) .

(١) الشريعة للآجري ص / ٣٠٦ ، وانظر ما تقدم عن التيمي ص / ٤١٦ في إثبات الصفات وإن لم نعلم حقيقتها مما يدل أنهم يثبتون حقيقة للصفات في واقع الأمر ، ويمنعون طلب معرفة الكيفية .

(٢) انظر : ص / ٤٥٨ .

(٣) سورة ص - الآية : ٢٩ .

(٤) سورة النساء الآية : ٨٢ - وسورة محمد - الآية : ٢٤ .

(٥) انظر ص / ٤٠٤ - ٤١١ .

ويمكن الاستدلال على عدم العلم بالكيفية بقول الله تعالى : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ ^(١) على قراءة الوقف على اسم « الله ». وإليك بيان هذه الآية في المسألة الآتية :

المسألة الثالثة

الكلام عن التأويل

هذه المسألة فيها بيان معنى التأويل في آية آل عمران : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ ^(١) ، بعد بيان معنى التأويل في اللغة ، وعرف الشرع ، ليعلم هل نصوص الصفات من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه ، أولا ؟
فالتأويل من الأول وهو الرجوع . والكلمة مدارها في اللغة على المرجع والمصير والعاقبة ^(٢) .

وبالتبع لآيات الكتاب والسنة وجد أن التأويل له معنيان :

الأول : بمعنى : عاقبة الشيء ومصيره ومرجعه .

والثاني : بمعنى : التفسير ، وهو بيان المعنى وشرح ألفاظ الكلام ، وكل منهما يكون في الطلب والخبر .

فالمعنى الأول : وهو عاقبة الشيء ومصيره ومرجعه - كما تقدم - يكون في الطلب والخبر :

أما الطلب فالمراد بتأويله فعل المأمور به وترك المنهي عنه ، فالفعل هو الحقيقة الخارجية والعاقبة المحسوسة لدلول الكلمة ، وذاك هو تأويلها . وفي هذا المعنى

(١) سورة آل عمران - الآية : ٧

(٢) انظر معجم مقاييس اللغة ١/ ١٦٢ ، والصحاح للجوهري ٤/ ١٦٢٧ ، ولسان العرب

٣٢/ ١١ . مادة (أول) .

حديث عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي ، يتأول القرآن »^(١) . وبينت رضي الله عنها أن ذلك كان بعد نزول سورة النصر^(٢) ، فقولها يتأول القرآن ، أي يفعل ما أمر به في سورة النصر^(٣) . فظهر من هذا أن تأويل الطلب هو فعله ، وهذا يتوافق مع المدلول اللغوي إذ الفعل هو العاقبة المطلوبة من الأمر .

أما تأويل الخبر بمعنى العاقبة والمرجع والمصير فمعناه الوجود العيني الخارجي للحقيقة المخبر عنها بما هي عليه من صفاتها وشئونها وأحوالها^(٤) .

ومن هذا المعنى قول الله تعالى : ﴿ ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون ، هل ينظرون إلا تأويله ، يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق ، فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فنعمل غير الذي كنا نعمل قد خسروا أنفسهم وضل عنهم ما كانوا يفترون ﴾^(٥)

فأخبر سبحانه أن ما يصيب الكافرين يوم القيامة هو تأويل الخبر عينه الوارد ذكره في القرآن ، فعلم بذلك أن تأويل الأخبار في القرآن هو الوجود العيني

(١) متفق عليه ، أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التفسير - تفسير سورة النصر - ١١٠ حديث رقم / ٤٩٦٨ ، انظر صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٨ / ٦٠٥ وأخرجه مسلم في صحيحه - كتاب الصلاة - باب ٤٢ ما يقال في الركوع والسجود ١ / ٣٥٠ رقم / ٤٨٤ .

(٢) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ٨ / ٦٠٥ عند الحديث رقم / ٤٩٦٧ .

(٣) انظر فتح الباري ٢ / ٣٤٩ .

(٤) انظر مجموع الفتاوى ١٣ / ٢٨٩ .

(٥) سورة الاعراف الآيتان : ٥٢-٥٣

للمخبر عنه ، وشمل هذا أخبار الغيب من الساعة وما فيها من الحساب والعرض والميزان وغير ذلك .

ويفسر التأويل في آية آل عمران ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ على قراءة الوقف على اسم « الله » بهذا المعنى في الخير فقط ، فإن هذا الوقف قد أثر عن عدد من الصحابة منهم ابن عباس رضي الله عنهما فإنه قرأ الآية هكذا : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ، ويقول الراسخون في العلم آما به ﴾^(١) .

وعلى هذا يكون المتشابه هنا : المتشابه الذي يكون وصفاً لازماً للآية^(٢) ، فلا يحيط به أحد علماً ، إذ حقائق الصفات مما لا سبيل إلى معرفتها كما تقدم^(٣) ولكن لا يلزم من عدم العلم بحقائق الصفات عدم وجودها وثبوتها للباري سبحانه وتعالى .

أما المعنى الثاني للتأويل فهو : التفسير وشرح ألفاظ الكلام ، وحكى ابن الجوزي^(٤) القول بأن التأويل والتفسير بمعنى عن جمهور المفسرين المتقدمين^(٥) .

(١) رواه عنه عبد الرزاق في التفسير ١/ ١١٦ ، وابن جرير ٣/ ٣/ ١٨٢ ، وقال الحافظ : إسناده صحيح (فتح الباري ٨/ ٥٨) .

(٢) انظر مجموع الفتاوى ١٧ / ٣٨٠ .

(٣) انظر ص ٤١٣ - ٤١٥ ، ٤٦٠ - ٤٦٢ .

(٤) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي - المشهور بابن الجوزي - إمام حافظ مفسر من شيوخ الحنابلة ولد سنة (٥١٩ هـ) وتوفي سنة (٥٩٧ هـ) ولم يرض الأئمة تصانيفه في العقيدة .

انظر : (سير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٦٥) وذيل طبقات الحنابلة ١/ ٣٩٩ .

(٥) انظر زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ١/ ٤ .

ومن هذا دعاء الرسول ﷺ لابن عمه ابن عباس رضي الله عنهما « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل »^(١) ، وقد اشتهر بعد ذلك بفهمه وتفسيره لكتاب الله تعالى .

ويفسر التأويل في آية آل عمران ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم ﴾ على قراءة الوصل - أي عطف « الراسخون في العلم » على اسم « الله » : بمعنى : التفسير . ومن نقل عنهم ذلك : ابن عباس رضي الله عنهما فإنه قال : « أنا من يعلم تأويله »^(٢) .

ولكن لا يلزم من العلم بمعاني القرآن الإحاطة بحقائق الأخبار وكيفيتها ، ويكون المتشابه المذكور في الآية من التشابه الإضافي ، أي أنه من الأمور النسبية^(٣) فقد يشتهر على بعض الناس علم شيء ولا يشتهر على آخرين .

وقد يبقى إشكالان في الآية وهما :

الأول : إعراب الآية ﴿ يقولون آمنا به ﴾ على قراءة الوصل .

الثاني : احتمال الآية الواحدة لمعنيين متباينين .

(١) اتفق البخاري ومسلم على الجملة الأولى وهي : « اللهم فقهه في الدين » : البخاري مع الفتح ٢٩٤/١ كتاب الوضوء - باب - ١٠ - وضع الماء عند الخلاء - رقم : ١٤٣ - ومسلم ١٩٢٧/٤ - كتاب فضائل الصحابة باب فضائل عبدالله بن عباس ، وأورده الإمام أحمد في مسنده كاملاً : ٢٦٦/١ - ٣١٤ - ٣٢٨ - ٣٣٥ - وأورده في ١/٣٢٧ - بلفظ : « اللهم فقهه » .

(٢) أخرجه عنه الطبري في جامع البيان ٢/٢٠٣ ، وانظر الدر المنثور للسيوطي ٧/٢ .

(٣) انظر مجموع الفتاوى ١٧/٣٨٠ .

أما الإشكال الأول : وهو إعراب الآية فإن قوله : ﴿ يقولون آمنا به ﴾ خبر مبتدأ محذوف تقديره : هم يقولون ^(١) أو أنها معطوفة بمحذوف كما في قوله : ﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت ﴾ ^(٢) أي وقلت ^(٣) .

أما الإشكال الثاني : فيرتفع ببيان أن لهذا نظائر في القرآن بحسب اختلاف القراءة بالنفي أو الإثبات فيختلف المعنى تبعاً لذلك ، وكل قراءة لها معنى صحيح ^(٤)

فمن ذلك قول الله تعالى : ﴿ وإن كان مكرمهم لتزول منه الجبال ﴾ ^(٥) ففي لتزول قراءتان : الأولى : بفتح اللام الأولى ورفع الثانية (لتزول) ، والقراءة الثانية بكسر اللام الأولى ونصب الثانية (لتزول) ^(٦) .

فعلى القراءة الأولى تكون « إن » مخففة من الثقيلة ، والهاء مقدرة ، أي : وإنه كان مكرمهم ، واللام في « لتزول » لام الابتداء ، فالمعنى : إن مكرمهم يبلغ في الكيد إلى إزالة الجبال ، فهذا مثل ضرب لبيان أنهم يريدون إزالة هذا الدين ^(٧) ، ولكن بين الله في كتابه أنهم لا يستطيعون ذلك .

وعلى القراءة الثانية تكون « إن » نافية ، واللام — لام الجحود — مؤكدة لهذا النفي ، والجملة على هذا تكون حالاً من الضمير في « مكروا » أي والحال أن

(١) انظر البحر المحيط ٢ / ٣٧٥ .

(٢) سورة التوبة : الآية : ٩٢ .

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١ / ٣٢٦ .

(٤) انظر مجموع الفتاوى ١٧ / ٣٨٢ - ٣٨٣ .

(٥) سورة إبراهيم الآية : ٤٦ .

(٦) الأولى قرأ بها الكسائي ، والثانية قرأ بها الباقون ، انظر : إتحاف فضلاء البشر ٢ / ١٧١ .

(٧) انظر فتح القدير ٣ / ١١٦ .

مكرهم لم يكن لِيَرْوُلَ منه الجبال (١).

فاتضح من هذا أن كلا القراءتين لها معنى وهو صحيح بحسبها . فلهذا يقال : إنه لا يستغرب إذا وجد ذلك في آية آل عمران ، فالوقف صحيح باعتبار ، وكذلك الوصل -والله أعلم- . وعلى قراءة الوقف لا يجوز أن يدعى أن نصوص الصفات لا يمكن تفسيرها وفهم معانيها ، وذلك للآتي :

١- إن السلف تواتر عنهم تفسير كل القرآن بما في ذلك آيات الصفات ، كما قال مجاهد : « عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث مرات أقفه عند كل آية » (٢).

٢- ولأنه قد تبين على قراءة الوقف أن التأويل المراد به : الحقائق العينية للمخبر عنه - فلا يمكن العلم بالكيفية - جمعاً بينها وبين قراءة الوصل الدالة على معرفة المعنى فقط دون الكيفية ، وقد أثر الأمران عن ابن عباس رضي الله عنهما ومتى ما أمكن الجمع فالمصير إليه أولى من الترجيح (٣).

٣- إنه قد جاء الأمر بتدبر القرآن كله وفهم معانيه ، وهذا شمل نصوص الصفات قطعاً (٤).

٤- وأنه لو سلم أن في القرآن ما لا يمكن معرفة معناه ، فلا يسلم ذلك في نصوص الصفات إذ يلزم من القول بذلك تعطيل الخالق سبحانه وتعالى من صفاته (٥).

(١) انظر المرجع السابق وإتحاف فضلاء البشر ٢ / ١٧١ .

(٢) أخرجه عنه ابن جرير في جامع البيان ١ / ١ / ٩٠ .

(٣) قال الرازي في المحصول في الجمع بين قولين : « العمل بكل منهما من وجه أولى من العمل بالراجع من كل وجه وترك الآخر ، وبه قال الفقهاء جميعاً » (المحصول ٢ / ٢ / ٥٤٢) .

(٤) انظر أدلة ذلك في ص / ٤٦٢ .

(٥) انظر : معرفة المحكم والمتشابه وأثرها في التفسير ص : ١٠٢ . رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية ، للباحث : حامد عبدالله العلي .

المطلب الرابع

الاستدلال بقياس الأولى دون غيره من أنواع القياس

إن الله تعالى لا مثيل له ، بل له المثل الأعلى ، ولذلك نهى أن يضرب له المثل فقال : ﴿ فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾^(١) ، فلا يجوز أن يمثل بغيره من الخلق ، سواء كان ذلك بقياس تمثيل أو قياس شمول^(٢) . وإنما يستعمل في حقه سبحانه ، قياس الأولى الدال عليه قول الله تعالى : ﴿ والله المثل الأعلى ﴾^(٣) أي الأكمل والأحسن والأطيب كما قال ابن جرير رحمه الله^(٤) .
فقياس الأولى راجع إلى الأمثال المضروبة في الكتاب والسنة .

ويستعمل قياس الأولى في الإثبات وفي التنزيه .

أما في الإثبات : فإنه يكون في أمرين كليين :^(٥)

الأول : إن الاتصاف بالصفات الوجودية في حق المخلوق أكمل فيه من اتصافه بالأمور العدمية ، فالخالق أحق بالأمور الوجودية من كل مخلوق .

(١) سورة النحل الآية : ٧٤

(٢) انظر الرسالة التدمرية ص / ٥٠ وقياس التمثيل هو : إلحاق الفرع بالأصل في الحكم بجامع الوصف المشترك بينهما . وقياس الشمول : ما كان مركباً من مقدمتين فأكثر مستعملاً فيه لفظة « كل » الدالة على الشمول . انظر : التحفة المهدية ص : ١١٩ - ١٢٠ .

(٣) سورة النحل الآية : ٦٠ .

(٤) تقدم النقل عنه ص / ٤٠٢ .

(٥) انظر درء تعارض العقل والنقل ١ / ٢٩ - ٣٠ .

الثاني : إن كل كمال ثبت فالخالق أولى به منه ، ويشترط في هذا الكمال :

١- أن لا يكون فيه نقص بوجه من الوجوه ، كالقدرة على إنجاب الولد ، فهذا كمال في حق المخلوق ، ولكن ليس كمالاً مطلقاً ، إذ فيه نقص من وجه وهو أن الوالد محتاج إلى ولده ولا يستغني عنه ولذلك قال الله تعالى : ﴿ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلِداً سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ ﴾^(١)

٢- أن لا يكون مستلزماً للعدم ، وهذا الشرط ذكر لأن بعض المخالفين يصفونه بصفات السلوب^(٢) التي لا تتضمن أمراً وجودياً ، ويزعمون أنها كمال في حق الخالق مع أنها مستلزمة للعدم . فيجب إذاً أن يوصف الله بصفات كاملة وجودية لا صفات مستلزمة للعدم^(٣) .

ويمكن الاستدلال لقاعدة استعمال قياس الأولى في الإثبات بذكر ثلاث صفات؛ الأولى : الرحمة ، والثانية : القدرة ، والثالثة : الفرح .

أما الأولى فيدل لها قول الرسول ﷺ لأصحابه : « أترون هذه المرأة طارحة ولدها في النار؟ قلنا لا والله ، وهي تقدر على ألا تطرحه ، فقال رسول الله ﷺ : « لله أرحم بعباده من هذه بولدها »^(٤) اهـ .

(١) سورة يونس الآية : ٦٨ .

(٢) انظر هامش ص / ٤٢٦ - وانظر ص / ٥٤٤ .

(٣) انظر نقض التأسيس لابن تيمية ٢ / ٣٦٠ - ٣٦٢ .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب التوبة باب في سعة رحمة الله وأنها سبقت غضبه ٤ / ٢١٠٩ .

رقم / ٢٧٥٤ .

والثانية في قول الرسول ﷺ لأبي مسعود رضي الله عنه لما ضرب مملوكه فقال له : « اعلم أبا مسعود أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام »^(١).

والثالثة في قول الرسول ﷺ : « لله أفرح بتوبة عبده من أحدكم يجد ضالته بالفلاة »^(٢).

والاستعمال الثاني لقياس الأولى يكون في التنزيه : وهو أن كل نقص وعيب في نفسه ينزه المخلوق عنه ، فتزيه الخالق عنه أولى . والمقصود بالعيب في نفسه ما تضمن سلب كمال ما أثبت^(٣) .

ومثال هذا القياس ما ذكره الله من مثل في شأن تنزيهه عن أن يكون له شريك في صفة الإلهية ، قال الله تعالى : ﴿ ضرب لكم مثلاً من أنفسكم هل لكم من ما ملكت أيماكم من شركاء في ما رزقناكم فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم ، كذلك نفصل الآيات لقوم يعقلون ﴾^(٤).

ومعنى المثل على سبيل الإجمال : أن الله عز وجل ذكره يوبخ المشركين على اتخاذهم شركاء مع الله فضرِب لهم مثلاً من أنفسهم وهو أنكم إذا كنتم لا ترضون لأنفسكم أن يكون ممالئكم شركاء في الذي رزقكم الله من أموال ، بل

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب صحبة الممالك وكفارة من لطم عبده ٣/ ١٢٨٠ - ١٢٨١ رقم / ١٦٥٩ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب التوبة باب في الحض على التوبة والفرح بها ٤/ ٢١٠٢ رقم / ٢٦٧٥ .

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٩-٣٠ .

(٤) سورة الروم الآية : ٢٨ .

تمتنعون أن يكونوا لكم نظراء فكيف ترضون أن تجعلوا مخلوقى ومملوكى الذين زعمتم أنهم شركاء يُدْعَوْنَ وَيُعْبَدُونَ كما أُدْعَى وَأُعْبَدُ؟ فإذا كنتم تنزهون وتنفون ذلك عن أنفسكم فالخالق أولى بأن تنزهوه وتنفوا عنه الشريك في العبادة ^(١).

وقد نسب شيخ الإسلام ابن تيمية هذه الطريقة من الاستدلال إلى جمع من أهل العلم منهم الإمام أحمد رحمه الله. ^(٢)

فمن ذلك: قال الإمام أحمد: «وجدنا كل شيء أسفل منه مذموماً، يقول الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ ^(٣) وقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَ مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾. اهـ ^(٤) ^(٥)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقاً على كلام الإمام أحمد: «وهذه الحجة من باب (قياس الأولى) وهو أن السفلى مذموم في المخلوق حيث جعل الله أعداءه في أسفل سافلين، وذلك مستقر في فطر العباد، حتى إن أتباع المضلين طلبوا أن يجعلوهم تحت أقدامهم ليكونوا من الأسفلين، وإذا كان هذا مما ينزه ويقدس عنه المخلوق ويوصف به المذموم المعيب من المخلوق فالرب تعالى أحق أن ينزه ويقدس عن أن يكون في السفلى أو يكون موصوفاً بالسفلى هو أو شيء منه أو يدخل ذلك

(١) انظر تفسير الطبري ١١/٢١/٣٨ ودرء تعارض العقل والنقل ١/٣٧.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/٣٠.

(٣) سورة النساء الآية: ١٤٥.

(٤) سورة فصلت الآية: ٢٩.

(٥) الرد على الزنادقة والجهمية ص: ٣٨-٣٩.

في صفاته بوجه من الوجوه ، بل هو العلي الأعلى بكل وجه» ^(١) ١ هـ .

وقال الإمام أحمد : « ومن الاعتبار في ذلك : لو أن رجلاً كان في يديه قدح من قوارير صاف وفيه شراب صاف ، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح فالله : ﴿ وله المثل الأعلى ﴾ ^(٢) قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه » ^(٣)

قال شيخ الإسلام معلقاً على كلام الإمام : « ثم ذكر الإمام أحمد حجة اعتبارية عقلية قياسية لإمكان ذلك هي من باب الأولي ... فضرب أحمد رحمه الله مثلاً وذكر قياساً وهو أن العبد إذا أمكنه أن يحيط بصره بما في يده وقبضته من غير أن يكون داخلًا فيه ولا محايثاً له فالله سبحانه أولى باستحقاق ذلك واتصافه به وأحق بأن لا يكون ذلك ممتنعاً في حقه ، وذكر أحمد في ضمن هذا القياس قول الله تعالى : ﴿ وله المثل الأعلى ﴾ ^(٢) مطابق لما ذكرناه من أن الله له قياس الأولي والأخرى .. وأما المثل المساوي أو الناقص فليس لله بحال » ^(٤) ١ هـ .

وقد حكى ابن هبيرة ^(٥) هذه الطريقة عن عامة أهل السنة والجماعة فقال في

(١) نقض التأسيس ٥٤٣/٢ .

(٢) سورة الروم الآية : ٢٧ .

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ص : ٣٩ .

(٤) نقض التأسيس ٥٤٦/٢ .

(٥) هو أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الوزير الإمام العادل الحنبلي - ولد سنة (٤٩٩ هـ)

انظر : سير أعلام النبلاء ٢٠ / ٤٢٦ - وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ١ / ٢٥١ .

كتابه الإفصاح : « إن أهل السنة يحكون : أن النطق بإثبات الصفات وأحاديثها
يشتمل على كلمات متداولات بين الخالق وخلقه ، وتخرجوا من أن يقولوا مشتركة
، لأن الله تعالى لا شريك له ، بل لله المثل الأعلى ، وذلك هو قياس الأولى
والأخرى ، فكل ما ثبت للمخلوق من صفات الكمال فالخالق أحق به وأولى
وأحرى به منه »^(١)

(١) لم أجده في المطبوع منه - وقد نقلته بواسطة كتاب نقض التأسيس لشيخ الإسلام ابن تيمية

الفصل الثاني

منهج الأشاعرة في توحيد الأسماء والصفات

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : منهج الأشاعرة في مسائل توحيد الأسماء والصفات .

المبحث الثاني : منهج الأشاعرة في أدلة توحيد الأسماء والصفات .

.....

المبحث الأول

منهج الأشاعرة في مسائل توحيد الأسماء والصفات .

المطلب الأول : المسائل المتعلقة بالأسماء الحسنى :-

المسألة الأولى : أسماء الله كلها حسنى .

المسألة الثانية : أسماء الله الحسنى توقيفية .

المسألة الثالثة : أسماء الله الحسنى غير مخلوقة .

المسألة الرابعة : التنزيه بترك الإلحاد في الأسماء الحسنى .

المطلب الثاني : المسائل المتعلقة بالصفات :-

المسألة الأولى : قاعدة إثبات الصفات .

المسألة الثانية : قاعدة التنزيه في الصفات .

المطلب الأول

المسائل المتعلقة بالأسماء الحسنى .

اختار الأشاعرة القول بأن الاسم مشتق من (السمو) ، ومنعوا أن يكون من (السمة) كما هو اختيار المعتزلة ليتوصلوا إلى القول بأن الله كان في الأزل بلا أسماء^(١) أما الأشاعرة فاختاروا المعنى الأول ليصفوا لهم القول بأن الله لم يزل موصوفاً .

وقد استدلل الأشاعرة بالأدلة التي تقدمت في المبحث الخاص بأهل السنة والجماعة^(٢) وقد أطال في ذلك الباقلاني في كتابه التمهيد^(٣) ، فلا حاجة إلى الإطالة .

أما تعريف الاسم اصطلاحاً عند الأشاعرة فهو :

« ما دل على الذات بمجردها كالله ... أو باعتبار الصفة كالعالم والقادر »^(٤)

فظهر من هذا التعريف أن بعض الأسماء عندهم أعلام محضة ! . وبعضها أعلام وأوصاف . إذ الذي يدل على الذات بمجردها لا يكون إلا متمحضاً للعلمية ، وهذا ينافي وصف الأسماء بالحسنى ، وسيأتي مزيد مناقشة في هذا الأمر إن شاء الله تعالى^(٥) .

(١) انظر تحفة المريد ص / ٨٨

(٢) انظر ص / ٣٧٣

(٣) انظر تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ص / ٢٥٥ - ٢٥٧ .

(٤) تحفة المريد ص / ٨٨ .

(٥) انظر ص / ٤٧٨ - ٤٨٠ .

المسألة الأولى

أسماء الله كلها حسنى أعلام وأوصاف

يقر الأشاعرة بأن أسماء الله كلها حسنى ، لأنها دالة على معان حسنى ، وهي الصفات ، قال الرازي : « إن أسماء الله تعالى دالة على صفات الكمال ونعوت الجلال » ^(١) .

وهذا الإقرار هو من حيث الجملة ، أما عند التفصيل فإنهم يعدون بعضها أعلاماً محضة ويؤولون بعضها بمعانٍ أخرى ، وما دل على الأفعال منها فلا يدل على صفة تعود إلى الذات إلا تجزأً !

قال الجويني ^(٢) : « جميع أسماء الرب سبحانه تنقسم إلى ما يدل على الذات ، أو يدل على الصفات القديمة ، وإلى ما يدل على الأفعال ، أو ما يدل على النفي فيما يتقدس الباري سبحانه عنه » ^(٣)

وتقدم عن شارح الجوهرة أن بعض الأسماء غير مشتقة كاسمه : (الله) ، وهذا القول منهم خطأ لا يعول عليه ، فإن اسم الله تعالى (الله) مشتق من الإله على وزن فعال بمعنى مفعول ، أي معبود - على ما هو المحقق ومضى تحقيقه في الباب الأول ^(٤) ، وهو خطأ كذلك لأنها لا تكون حسنى إلا إذا تضمنت معاني

(١) شرح أسماء الله الحسنى للرازي ص / ٣٥٨ وانظر ص / ٥٢ منه كذلك .

(٢) انظر ترجمته في ص / ٦٧٢ .

(٣) الإرشاد للجويني ص / ١٣٨ . وانظر ما سيأتي من الرد والتعليق على هذا التقسيم

ص / ٤٨١

(٤) انظر ص / ٥٤ .

تمتاز بها عن غيرها تحقيقاً لاسم التفضيل ، فالأسماء الجامدة التي لا تدل على معان لا توصف بأنها حسنة أو غير حسنة فضلاً عن أن تكون حسنى .

والرد عليهم بإجمال في هذا الاسم على وجه الخصوص من وجهين :-

الأول / إن الله وصف جميع أسمائه بأنها حسنى وذلك يدل على أنها متضمنة للصفات ومن أسمائه : (الله) . وقد صرح ابن عباس - رضي الله عنهما - بالصفة في قوله : « الله ذو الألوهية » ^(١)

الثاني / إن الله قد أخبر عن نفسه باسم المفعول من هذا الاسم ، فقال : ﴿ وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله ﴾ ^(٢) مما يدل على ثبوت الصفة له ، وأن اسمه (الله) متضمن لصفة له تعالى .

والأشاعرة يطلقون على أسماء الله تعالى أنها تسميات دالة على أسماء الله تعالى التي هي نفسه أو صفة تتعلق باسمه ^(٣) ويقسمون تلك التسميات إلى قسمين : قسم يجوز أن يجرى على الخلق كالحى والعالم .

وقسم لا يجوز أن يجرى على الخلق كالله والخالق والرحمن ^(٤) .

والتنزيه في القسم الأول صرحوا به كما في قول الباقلاني ^(٥) : « اشتراك

(١) انظر ص / ٥٥

(٢) سورة الزخرف الآية : ٨٤ .

(٣) انظر التمهيد للباقلاني ص / ٢٦٤ .

(٤) المصدر السابق ص / ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٥) تقدمت ترجمته في ص / ٤١ .

الشيئين في الاسمين المشتقين من معنيين لا يوجب تشابه ما اشتقا منه ^(١) »

وأما القسم الثاني فالتنزيه فيه ظاهر .

هذا وقد بالغ الأشاعرة في التنزيه حتى عطلوا بعض أسماء الله الحسنى عما دلت عليه من المعاني ، ومن ذلك : اسم الله ، (العلي) فقالوا فيه كما قال الرازي ^(٢) : « اعلم أن العلي فعيل من العالي مشتق من العلو (و) يرجع حاصل هذا العلو إلى أحد أمور ثلاثة :-

١- إلى أنه لا يساويه شيء في الشرف والمجد والعزة ، فحينئذ يكون هذا الاسم من أسماء التنزيه .

٢- أو إلى أنه قادر على الكل ، والكل تحت قدرته وقهره ، فيكون هذا الاسم من أسماء الصفات المعنوية .

٣- أو أنه متصرف في الكل فيكون من أسماء الأفعال ^(٣) اهـ .

ولا شك أن المعاني التي ذكرها صحيحة إلا أنه قصر في المراد ، فلم يذكر علو الله تعالى الذاتي إذ كان هذا عنده محالاً ، بل صرح بنفي ذلك فقال : « ولما تقدس الحق عن الجسمية ، تقدس علوه عن أن يكون بهذا المعنى ^(٤) » .

(١) التمهيد للباقلاني ص / ٢٦٨ .

(٢) انظر ترجمته في ص / ٦٨٧

(٣) شرح أسماء الله الحسنى ص / ٢٦٥- ٢٦٧ .

(٤) المصدر السابق ص / ٢٦٦ .

وستأتي مناقشة الأشاعرة في مسألة العلو إن شاء الله تعالى (١) .

ومن أمثلة ذلك كذلك : اسم الله «الودود» فهو من الود وهو الحب ، قال الرازي : « فالودود بمعنى الود ، أي يحبهم كما قال : ﴿ يحبهم ويحبونه ﴾ (٢) ، ومعنى قولنا : إنه تعالى يحب عبده ، أي يريد إيصال الخيرات إليهم » (٣) . اهـ ، ففسر المحبة بإرادة الخيرات ، وهذا هو التأويل عينه الذي ذمه السلف .

أنواع الأوصاف التي تضمنتها الأسماء الحسنى :

وهذا عند الأشاعرة يكون في الأسماء المشتقة ، إذ لهم تقسيمان للأسماء كما قال البغدادي (٤) : « جملة أسمائه قسمان : مشتق وغير مشتق » (٥) .

والمشتق عندهم من الأسماء نوعان : إما من صفاته المعاني ، أو من الأفعال ، والأفعال إما أفعال نفسه أو أفعال غيره ، فالأقسام ثلاثة (٦) : —

الأول : ما اشتق من صفات المعاني القائمة بذات الباري ، كالقادر والعالم والحي والسميع .

الثاني : ما اشتق من فعله ، كالخالق والرازق والمنعم ..

(١) انظر ص / ٥٤٦ - ٥٥٢ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٥٤ .

(٣) شرح أسماء الله الحسنى ص / ٢٨٧ .

(٤) تقدمت ترجمته ص / ٤٠ .

(٥) أصول الدين ص / ١١٨ ، وقد تقدمت مناقشتهم في جعل بعض الأسماء الحسنى غير مشتقة

(٦) انظر المصدر السابق .

الثالث : ما اشتق من فعل غيره كمعبود ومشكور ، وهذه صفات اعتبارية إضافية .

وفي عد المعبود والمشكور من أسماء الله الحسنی نظر !

مع ملاحظة أنهم يقولون : إن صفة الحياة لا تتعلق بشيء ، وأما بقية صفات المعاني فلها تعلقات ، إما بالممكنات كالقدرة والإرادة ، وإما بالجائزات والمستحيلات والممكنات كالعلم والكلام ، وإما بالموجودات كالسمع والبصر^(١) . ولكن ليعلم أن إثبات القسم الثاني - وهو ما اشتق من فعله - إثبات ليس على الوجه المثبت عند أهل السنة والجماعة ، فإنهم يردون ذلك كله إلى تعلقات القدرة والإرادة ، أما أن يقوم فعل بذاته فلا ، ويسمون ذلك بحلول الحوادث به تمويهاً^(٢) .

(١) انظر تحفة المريد ص / ٦٨-٧١-٧٣ ، وستأتي مناقشتهم في التعلقات عند الكلام في

الصفات إن شاء الله تعالى ، إذ في بعض ما يذكرونه نظر ، انظر ص / ٥٠٦

(٢) انظر الرد عليهم في منع قيام الأفعال الاختيارية بالباري فيما سيأتي ص / ٥٠٨ . ٥١٥ ،

المسألة الثانية

المختار عند الأشاعرة أن أسماء الله الحسنى توقيفية .

وفيهما للأشاعرة ثلاثة أقوال كما ذكر ذلك صاحب شرح المقاصد ^(١) وليمعلم أن كلامهم هنا عن الاسم الذي هو التسمية - كما هو متعارف بينهم .

القول الأول : إن ذلك على التوقيف : وهو قول الأشعري ، والمختار عند جمهور الأشاعرة ، واختاره المتأخرون ، قال اللقاني ^(٢) :

وَاخْتِيرَ أَنَّ اسْمَهُ تَوْقِيفِيهِ كَذَا الصِّفَاتُ فَاحْفَظِ السَّمْعِيهِ ^(٣)

وهذا القول قالوه استناداً لأمرين : -

١- للاحتياط احترازاً عما يوهم باطلاً ، إذ القياس لا يصلح في هذا الباب ، فإن الله يسمى جواذاً ، ولا يسمى سخياً ، ويسمى عالماً ، ولا يسمى عارفاً إذ المعرفة اسم لعلم تقدمته غفلة . فهذه هي جهة إيهامه للباطل ^(٤) .

(١) انظر شرح المقاصد للفتنازاني ٤ / ٣٤٥ .

(٢) هو إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي المالكي ، ونسبته إلى لقانة إحدى قرى مصر ، ونظمه في التوحيد وهو جوهرة التوحيد يعد عمدة عند المتأخرين من الأشاعرة ، توفي سنة (١٠٤١هـ) ، انظر معجم المؤلفين ٢ / ١ - والأعلام ١ / ٢٠ .

(٣) الجوهرة مع شرحها تحفة المريد ص / ٨٩ .

(٤) انظر أصول الدين للبغدادى ص / ١١٦ ، وشرح أسماء الله الحسنى للرازي ص / ٤١ ، وشرح المواقف للجرجاني ٣ / ١٦٨ .

٢ - الاستدلال بقياس الأولى ، فإنه إذا لم يجوز أن نسمي الرسول ﷺ باسم ما سماه الله به ولا هو سمي نفسه به فهو في حق الله تعالى أولى بالمنع وعدم الجواز^(١) .

القول الثاني : إنه لا يشترط أن يكون توقيف من كتاب أو سنة ، وهذا قول الباقلاني^(٢) ، واشترط أمرين فيما يطلق على الله مما لم يأت به نص :

الأول : أن يدل على معنى ثابت لله تعالى .

الثاني : ألا يكون إطلاقه موهماً لما لا يليق بالله تعالى^(٣)

القول الثالث : وهو للغزالي^(٤) ، واختاره الرازي^(٥) ، وهو جواز ما كان من قبيل إجراء الصفات وإن لم يأت بها الشرع إذ هو إخبار بثبوت مدلولها ، ومنع التسمية إن لم يأت بها الشرع .

وهذا القول ظاهر فيه التفريق بين ما كان من باب الإخبار وما كان من قبيل التسمية ، ولا يظهر بهذا تناقض بينه وبين القول الأول للأشاعرة إذ الجميع قد أخبروا عنه بالشيء وواجب الوجود ... الخ .

(١) انظر : المقصد الأسنى للغزالي ص / ١٧٤ وشرح أسماء الله الحسنى للرازي ص / ٤٣ .

(٢) تقدمت ترجمته في ص / ٤١ .

(٣) حكاه عنه التفتازاني في شرح المقاصد ٤ / ٣٤٤ - ٣٤٥ ولم أجده فيما بين يدي من كتبه المطبوعة .

(٤) انظر المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للغزالي ص / ١٧٣ وترجمة الغزالي في ص / ٦٧٦ .

(٥) انظر شرح أسماء الله الحسنى للرازي ص / ٤٠ وترجمة الرازي في ص / ٦٨٧ .

ثم إنه ظهر لي أن لهم قولاً رابعاً ، وهو التوقف عن إطلاق الجواز وعدمه فيما لم يرد به الشرع ، وإلى هذا ذهب إمام الحرمين ^(١) ، إذ يرى أن الجواز وعدمه حكمان شرعيان ، ولا سبيل إلى إطلاق أحدهما إلا بإذن الشرع ، ولم يأت . ولذا توقف ^(٢) .

ولا شك أن القول الأول والثالث - إذا سلم عدم الفرق بينهما - هو الصحيح . وما ذكر من الأدلة في القول الأول قوي جداً ، وقد تقدم تفصيل ما يجوز من الإخبار عن الله تعالى بأدلتها سابقاً ^(٣) وبهذا يعلم خطأ قول الباقلاني ^(٤) .

وأما توقف الجويني فليس بشيء لأن الله تعالى قد حرم القول عليه بلا علم ، فقال : ﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والإثم والبغي بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ﴾ ^(٥) فهذا دليل من الشرع يفيد عدم جواز تسميته بما لم يسم به نفسه . وبهذا يعلم أن باب الاخبار أوسع من باب الاسماء عند الأشاعرة .

الاسماء المقيدة لا تطلق على الله ولا يشتق له منها بإطلاق :

والمعتبر في هذا الباب أمران : -

الأول / أن تكون هذه الاسماء حقة في نفس الامر .

(١) ترجمته في ص / ٦٧٢ .

(٢) انظر الإرشاد لإمام الحرمين الجويني ١٣٦ - ١٣٧ .

(٣) انظر ص / ٣٨٤ - ٣٨٧ .

(٤) تقدمت ترجمته ص / ٤١ .

(٥) سورة الأعراف - الآية : ٣٣ .

الثاني / أن تعتبر فيها رعاية الأدب والتعظيم .

ويظهر هذا بالآتي كما ذكر الرازي : -

إن بعض الأسماء الثابتة في حق الله تعالى يجوز ذكرها مفردة ومضافة فقالوا من ذلك : الموجود والقديم .

وبعضها يجوز ذكرها مفردة لا مضافة إلى بعض الأشياء ، فلا يقال : ياخالق القردة والخنازير والخنافس ، وإن كان ذلك حقاً في نفس الأمر إلا أن فيه إساءة أدب ، وإنما ينبغي أن يقال : يا خالق السموات والأرض ونحو ذلك من الأمور العظيمة .

وبعضها يجوز ذكرها مضافة ولا يجوز ذكرها مفردة ، فلا يجوز أن يقال : يامنشيء ويامنزل ويارامي ^(١) .

ولا شك أنهم أدخلوا هنا الكلام في الإخبار مع الكلام في الأسماء ، وما تقدم من قولهم هنا مسلم ، ولكن ينبه إلى أن مثل القديم والموجود والشيء أخبار وليست أسماءً لله تعالى .

أسماء الله تعالى غير محصورة :

وهذا لم أجد فيه خلافاً بين الأشعرية ، وقد ذكروا أوجهاً في الحديث الوارد بإحصاء تسعة وتسعين اسماً من أسماء الله ، منها : - ^(٢)

(١) انظر شرح أسماء الله الحسنی للرازي ص / ٤٢ .

(٢) انظر المقصد الأسنى للغزالي ص / ١٦٧ - ١٧٢ ، وشرح أسماء الله الحسنی للرازي

ص / ٧٨ ، وشرح المقاصد ٤ / ٣٤٨ .

- ١- إن التنصيص على اسم العدد قد يأتي ولا يكون لنفي الزيادة ، بل قد يأتي لغرض آخر كزيادة فضيلة ، وهو كذلك في هذا الحديث .
- ٢- إن قوله ، « من أحصاها دخل الجنة » في موقع الوصف فلا يفيد الحصر .
- ٣- إن قوله في حديث آخر : « أو استأثرت به في علم الغيب عندك » ^(١) ، يدل على إثبات أسماء أخرى غير التسعة والتسعين .

المسألة الثالثة

أسماء الله الحسنى غير مخلوقة :

وهذه القاعدة اتفق عليها الأشاعرة قاطبة ، ولم أجد خلافاً بينهم فيها ، ولذلك قال اللقاني ^(٢) في منظومته الجوهرة :

وَعِنْدَنَا أَسْمَاؤُهُ الْعَظِيمَةُ كَذَا صِفَاتُ ذَاتِهِ قَدِيمَةُ ^(٣)

وقد يبدو لأول النظر أن الأشاعرة قد وافقوا أهل السنة والجماعة في هذه القاعدة وخالفوا المعتزلة ، وليس الأمر كذلك ، بل هم عند التحقيق موافقون للمعتزلة في القول بخلق الأسماء - وهي التسميات عندهم - فظهر عندهم شيء من الاضطراب .

وظهر لي أن اضطراب الأشاعرة في هذه المسألة سببه أنهم وجدوا أن الأئمة

(١) تقدم تخريجه ص / ٣٨٩

(٢) تقدمت ترجمته في ص / ٤٨٢ .

(٣) جوهرة التوحيد مع شرحها تحفة المريد ص / ٨٧ .

قد نصّوا على أن أسماء الله غير مخلوقة وصرّحوا بتكفير من قال بخلقها^(١) فأطلق الأشاعرة القول بأن الأسماء غير مخلوقة موافقةً لهم ، ولما كان الكلام اللفظي مخلوقاً عندهم ولا يتفق مع قولهم بأن الأسماء غير مخلوقة قالوا : إن الاسم هو عين المسمى ، وأما التسميات فمخلوقة - ويعنون بها الأسماء الحسنى - فوافقوا السلف في اللفظ تستراً وخالفوهم في المعنى^(٢) ، وستأتي مناقشتهم في ادعائهم أن التسميات هي الأسماء إن شاء الله^(٣) .

فعلى هذا لا يبقى عند التحقيق خلاف بينهم وبين المعتزلة ، وإذا سئلوا الفرق بين ما ذهبوا إليه وما ذهب إليه المعتزلة لم يأتوا بحجة مقنعة تخلصهم من هذا الإشكال ، ولهم أربع إجابات عنه ، وهي :

الجواب الأول : إن معنى قدم الأسماء : أن الله صالح لها أزلاً ، فهي قديمة باعتبار الصلاحية^(٤) . ويلاحظ على هذه الإجابة أمران : -

الأول / قولهم إن الله صالح لها أزلاً ينافي قولهم بأنها قديمة ، إذ الصلاحية غير التنجيز .

الثاني / أنهم سلموا للمعتزلة قولهم ، إذ المعتزلة لا ينفون أن الله صالح لها أزلاً ، وليس في رد الأشعرية عليهم ما يفيد قدمها .

الجواب الثاني للأشعرية قالوا : إن قدم الأسماء الحسنى هو من حيث علم الله تعالى بها في الأزل^(٥) . ويلاحظ على هذه الإجابة أمران : -

(١) انظر بعض أقوالهم التي تقدمت في ص / ٣٩٣-٣٩٤ .

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٨ / ٤٢٥ ، ٦ / ١٩١-١٩٦ .

(٣) انظر : ص / ٤٨٩ ، ٤٩٧ ، وانظر ماتقدم ص / ٣٩١ .

(٤) انظر تحفة المريد ص / ٨٧ .

(٥) المصدر السابق .

الأول / إذا كان الأمر يرجع إلى علم الله تعالى ، فإن الحوادث كلها بهذا الاعتبار قديمة ، فعلم الله تعالى بها سابق لوجودها ، وهو أزلي فلا وجه لتخصيص الأسماء الحسنى بذلك .

الثاني / إن في إجابتهم تسليماً للمعتزلة قولهم بأن الأسماء حادثة ، وعندهم أن كل حادث مخلوق !

الجواب الثالث للأشاعرة قالوا : إن قدم الأسماء الحسنى باعتبار مدلولها ^(١) ومدلولها عندهم الذات والصفات ، أي أن بعض الأسماء هي عين المسمى – أي الذات – وبعضها هي غير الذات ، وهي الأسماء المشتقة من الأفعال ، وبعضها لا عين الذات ولا غير الذات ، وهي الأسماء المشتقة من صفات المعاني ^(٢) .
ويلاحظ على هذه الإجابة ثلاثة أمور : –

الأول / إن المعتزلة لا ينازعون في قدم الذات وعدم حدوثها فلا يصلح ردهم هذا جواباً على المعتزلة ، بل فيه التسليم بقولهم .

الثاني / وفيما يتعلق بالأسماء الحسنى التي مدلولها الصفات لا يصلح ردهم هذا جواباً على المعتزلة الذين لا يسلمون بإثبات الصفات ، فكيف يرد عليهم بما لا يقرون به أصلاً ؟ .

الثالث / إن الأشاعرة أنفسهم يلزمهم على هذا القول أن تكون بعض الأسماء مخلوقة ، إذ الأسماء المشتقة من الأفعال تكون حادثة – وكل حادث مخلوق عندهم – وقد صرح بهذا البغدادي فقال : « وكل ما كان مشتقاً له من

(١) انظر شرح أسماء الله الحسنى للرازي ص / ٢٤ ، وتحفة المريد ص / ٨٧ .

(٢) انظر أصول الدين للبغدادي ص / ١١٨ .

فعل فليس من أسمائه الأزلية » ^(١) . اهـ وعلى هذا يقال لهم : إن القول في بعض الأسماء كالقول في بعضها الآخر ، وللمعتزلة أن يلزمهم فيقولوا لهم : إذا كنتم تقولون بحدوث بعض الأسماء ولا ترون في ذلك حرجاً فلا حرج علينا في قولنا إنها كلها مخلوقة إذ الباب واحد ، وما كان كذلك فالعقل يقضي فيه بحكم واحد فليرزكم أن تقولوا بخلقها كلها ! . ولا يخلصهم من هذا إلا التمسك بما عليه أهل السنة والجماعة .

الجواب الرابع للأشاعرة قالوا : إن الأسماء الحسنى قديمة باعتبار التسمية بها لا باعتبار ذاتها ، فرجع الأمر إلى دلالة الكلام الأزلي النفسي على الأسماء الحسنى ^(٢) . ويلاحظ على هذا الجواب أمران : -

الأول / إن هذا الجواب فيه التسليم بعدم أزلية الأسماء الحسنى ، فلا يبقى نزاع بينهم وبين المعتزلة في الأسماء التي هي الألفاظ ، إذ هي كلها مخلوقة عندهما ^(٣) .

الثاني / جوابهم هذا مؤداه أن الاسم هو التسمية ، وهذا غير صحيح ، إذ التسمية هي وضع الاسم للمسمى وتخصيصه به ، وهذا وحده كافٍ في المغايرة ، إذا الوضع غير الموضوع بداهة ^(٤) .

فهذه هي الإجابات الأربع للقوم عن هذا الإشكال ، ويلاحظ أنه لم يستقم

(١) أصول الدين ص / ١١٨ .

(٢) انظر تحفة المريد ص / ٨٧ .

(٣) وستأتي مناقشتهم في مسألة الكلام عند ذكر الصفات إن شاء الله تعالى ص / ٥١٧ .

(٤) وستأتي مناقشتهم في مسألة التسمية إن شاء الله تعالى ص / ٤٩٧ .

لهم جواب منها ، ولذلك علق الباجوري بقوله - بعد ذكرها - « وبالجملة فهذا المبحث لم يصف »^(١) .

وهذه كلمة حق ، فإن البحث لم يصف ، وغيره كثير فيه كدر من أكدار المعتزلة ولم يستطع الأشاعرة تصفيته .

ثم جاء محشي تحفة المريد فرام إقامة الضلعة العوجاء من غير طائل ، فاختار ما ذكر من الجواب الرابع ولكن باعتبار أن الله تعالى قصد أولاً أن تكون الألفاظ - وهي الأسماء - في علمه دالةً عليه فيما لا يزال^(٢) ، فلم يأت بجديد إذ الذي قاله لا ينافي أن الاسم حادث ، وكل حادث فهو مخلوق عندهم - ثم إن في كلامه مغالطة ، وهي ادعاؤه أن التسمية هي وضع الاسم ، ثم استدرك بقوله : « وضع الاسم لا يتوقف على النطق به » ، ثم ازداد اضطرابه بزعمه أن الوضع هو القصد - أي الإرادة - دون أن يكون لله اسم حقيقة ! فبقي البحث على حاله من الكدر وعدم الصفاء .

تفريع : الكلام عن الاسم والمسمى والتسمية :

ذهب جمهور الأشاعرة إلى أن الاسم هو المسمى نفسه ، وأنه غير التسمية^(٣) ، وهذا القول راجع إلى المسألة السابقة وهي خلق الأسماء الحسنی ، فإذا قال الأشاعرة إن أسماء الله غير مخلوقة فيعنون بذلك أن الله غير مخلوق -

(١) تحفة المريد ص / ٨٨ .

(٢) انظر هامش شرح تحفة المريد ص / ٨٧ رقم / ١ ، وص / ٨٨ رقم / ١ كذلك .

(٣) انظر شرح أسماء الله الحسنی للرازي ص / ٢١ .

لأن الاسم هو المسمى نفسه - وهذا مما لا ينزع فيه المعتزلة ولا غيرهم كما تقدم ، أما الألفاظ وهي الأسماء فيطلقون عليها أنها تسميات ١ وذهب الغزالي إلى التفريق بين الاسم والمسمى والتسمية ^(١) واختار هذا القول الرازي ^(٢) .

احتج جمهور الأشاعرة بحجج وهي : -

الحجة الأولى : إن الله تعالى أمر بتسبيحه فقال : ﴿ سبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ^(٣) فأمر بتسبيح اسمه ، وقد دل العقل على أن المسبَّح هو الله لا غيره ، وهذا يقتضي أن اسم الله هو المسمى نفسه ^(٤) .

والجواب عن هذا يتلخص في وجهين من الرد :-

الوجه الأول / بذكر ما تحتمله الآية من المعنى مع الترجيح .

ولا شك أن لفظة (اسم) في الآية إما أن تكون صلة أو مقصودة بالذكر ، فهذان قولان :

القول الأول : إن لفظة (اسم) صلة - ويكون المعنى : سبِّحْ رَبِّكَ أَي نَزْهَهُ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ ^(٥) ، وعلى هذا التفسير لا يتم للأشاعرة استدلالهم بأن الاسم هو المسمى ، إذ القول بأنه صلة يدل على أنه ليس له معنى ، فكيف يجعل دالاً على

(١) انظر المقصد الأسنى شرح الأسماء الحسنی للغزالي ص / ٢٩ .

(٢) انظر شرح الأسماء الحسنی للرازي ص / ٢١ .

(٣) سورة الأعلى - الآية الأولى .

(٤) انظر التمهيد للباقلاني ص / ٢٦٠ - ٢٦١ ، وشرح أسماء الله الحسنی للرازي ص / ٢٤ .

(٥) انظر جامع البيان للطبري ١٥ / ٣٠ / ١٥١ ومعالم التنزيل للبغوي ٣٩٩/٨ والتسهيل لابن

جزري ٤ / ١٩٣ .

المسمى نفسه ؟ (١)

القول الثاني : إن لفظة (اسم) مقصودة بالذكر ، وحينئذٍ يحتمل ذلك ثلاثة معانٍ :

المعنى الأول : نزه اسم ربك عن جميع أنواع الإلحاد (٢) .

المعنى الثاني : نزه اسم ربك من أن تذكره في حال الغفلة دون الخشوع (٣)

المعنى الثالث : المراد قول : سبحان ربي الأعلى (٤) .

وتوجيهه : أن الذكر محله القلب أصلاً والتسبيح أحد أنواع الذكر ، فلو أطلق الذكر بتسبيح الرب لانصرف إلى الأصل وهو ذكر القلب ، ولما كان المراد مجموع ما يقوم بالقلب واللسان ذكر كلمة (اسم) إذ التسبيح باللسان لا بد فيه من ذكر الاسم - فيكون المعنى : سبح ربك ذاكراً اسمه (٥) .

والراجع هو القول الثاني ، والمعاني الثلاثة المذكورة فيه قوية لا تعارض بينها ، وأقواها المعنى الثالث إذ هو منقول عن جماعة من الصحابة والتابعين وفيه العموم (٦) .

(١) انظر مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٦ / ١٩٩ .

(٢) انظر جامع البيان للطبري ١٥ / ٣٠ / ١٥١ ومعاليم التنزيل للبغوي ٨ / ٣٩٩ .

(٣) انظر معالم التنزيل للبغوي ٨ / ٤٤٠ والتسهيل لابن جزي ٤ / ١٩٣ .

(٤) انظر جامع البيان للطبري ١٥ / ٣٠ / ١٥١ والتسهيل لابن جزي ٤ / ١٩٣ .

(٥) انظر بدائع الفوائد لابن القيم ١ / ١٩ .

(٦) انظر معالم التنزيل للبغوي ٨ / ٣٩٩ ورجحه كذلك ابن جرير في تفسيره ١٥ / ٣٠ / ١٥٢ .

وابن جزي في التسهيل ٤ / ١٩٣ .

وعلى هذه الاحتمالات الثلاثة ليس للأشاعرة متمسك في أن الاسم هو المسمى إذ قد تبين أن الاسم مقصود بالذكر في هذه الآية - والله أعلم .

الوجه الثاني من الرد : وهو قلب الاستدلال عليهم ، وقد ذكر الرازي ثلاثة أوجه منه ، فهي باختصار :

الأول : لو لم يكن فرق بين الاسم والمسمى ، لما أضيف إليه ، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه .

الثاني : لو لم يكن فرق بين اسم الرب وذاته لوجب ألا يبقى فرق بين قوله : ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾^(١) وقول : سبح ربك ربك - وقول : سبح اسم اسمك ، إذ هذا هو اللازم من عدم التفريق .

الثالث : إن الأشاعرة يقولون : إن طريق إثبات الأسماء الحسنی هو الشرع ، وإن الطريق إلى إثبات الرب سبحانه - وهو المسمى - العقل ، فوجب على قولهم أن يكون الاسم غير المسمى^(٢) .

الحجة الثانية لجمهور الأشاعرة : قالوا : ان الله تعالى قال عن المشركين : ﴿ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم﴾^(٣) ، وكان القوم قد عبدوا ذوات الأصنام ، فأخبر الله أنهم عبدوا الأسماء ، مما يدل على أن الاسم

(١) سورة الأعلى - الآية الأولى .

(٢) ذكر هذه الأوجه الثلاثة الرازي في شرح أسماء الله الحسنی ص / ٢٦ والمعهود عند الأشاعرة التفريق بين الصفات باعتبار الدليل ولو اتحدت تعلقاتها ، وانظر في ذلك ص / ٥١١-٥١٢ .

(٣) سورة يوسف الآية : ٤٠ .

(٤) انظر التمهيد للباقلائي ص / ٢٦٠ وشرح الأسماء الحسنی للرازي ص / ٢٤ .

والجواب : - إن الأصنام التي عبدها أصحابها ليس لها من خصائص الإلهية شيء ، فليس لها إلا هذا الاسم - وهو آلهة - الموافق لاعتقاداتهم وليس في نفس الأمر ، فلذلك هي : أسماء بلا مسميات ^(١)

الحجة الثالثة لجمهور الأشاعرة : وساقها الرازي بقوله : « اسم الشيء لو كان عبارة عن اللفظ الدال عليه لوجب أن لا يكون لله تعالى في الأزل شيء من الأسماء ، إذ لم يكن هناك لفظ ولا لافظ ! وذلك باطل » ^(٢)

ثم أجاب الرازي جواباً مبنياً على أصله ، وهو : أن مدلول الأسماء قديم - كما هو متعارف بينهم - وزعم أن بهذا الجواب يرتفع المحذور ، مع أنه يسلم أن الألفاظ مخلوقة ! ، لأنها حادثة وكل حادث مخلوق ! ^(٣)

والجواب الصحيح هو : أننا لا نسلم أن الأسماء مخلوقة ، فهي من كلام الله تعالى - وكلامه غير مخلوق فهي كما قال الدارمي ^(٤) « أسماء الله لم تزل له كما لم يزل » ^(٥)

(١) انظر بدائع الفوائد لابن القيم ١٩ / ١ .

(٢) شرح أسماء الله الحسنى للرازي ص / ٢٤ .

(٣) المصدر نفسه ص / ٢٩ .

(٤) تقدمت ترجمته ص / ٢٣٦ .

(٥) النقض على بشر المريسي للدارمي ص / ١٣ .

وقال أبو القاسم التيمي^(١) : « .. الاسم يوجد بوجود المسمى . » اهـ^(٢)

وقد تقدم ذكر الأدلة الدالة على أن الأسماء الحسنی من كلام الله^(٣) .

الحجة الرابعة : التمسك بقول لبید :

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمِ السَّلامِ عليكما

وَمَنْ يَنْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ .

وأراد الشاعر باسم السلام : السلام نفسه مما يدل على أن الاسم هو المسمى نفسه^(٤) .

والجواب : إن السلام في كلام الشاعر يحتمل أن يكون اسماً لله تعالى أو التحية ، فإن أراد الشاعر بالسلام اسم الله تعالى – فإن قوله : « اسم السلام » منصوب على الإغراء بقوله « عليكما » أي الزما ذكر الله تعالى واطركا ذكرني إذ الذي يبكي حولاً كاملاً على ميت قد اعتذر^(٥) – وفائدة ذكر كلمة (اسم) هنا للنطق، أي الزما ذكر الله ذاكرين اسمه^(٦) كما تقدم في الكلام عن الآية^(٧) .

(١) تقدمت ترجمته ص / ٤١٣ .

(٢) الحجة في بيان المحجة ٢ / ١٦٢ .

(٣) انظر ص / ٣٩٠-٣٩٢ .

(٤) التمهيد للباقلاني ص / ٢٥٨ وشرح أسماء الله الحسنی للرازي ص / ٢٥ . وانظر شعر لبید في ديوانه ص / ٧٩ .

(٥) انظر جامع البيان للطبري ١ / ٥٣ .

(٦) انظر : مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٦ / ٢٠٢ .

(٧) انظر ص / ٤٩١-٤٩٢ .

وأما إن أراد به التحية بمعنى التسليم - فهو أنه أراد أن يوقعه بعد الحول لا عند نطقه بهذا الشعر - فلو قال : إلى الحول ثم السلام عليكما ، لفهم أنه سلم عليهما في الحال لأنه دعاء وهو لا يتقيد بزمان ، ولكنه لما أراد به بعد الحول أتى بعبارة صريحة لا تفيد الدعاء الآن فقال : « إلى الحول ثم اسم السلام عليكما » والمراد باسم السلام : لفظه ، فيكون المعنى : اللفظ بالتسليم بعد الحول ^(١) .

الحجة الخامسة لجمهور الأشاعرة : قالوا : إن سيبويه ^(٢) قد قال : « الأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء . » ^(٣) والأحداث مصادر صادرة عن يضح أن يفعلها وهي المسميات ، فأطلق سيبويه على المسميات أنها أسماء مما يدل على أنه كغيره من أهل اللغة يفهم أن الاسم هو المسمى نفسه ^(٤) .

الجواب : إن صناعة سيبويه كلها في الألفاظ فهو لا يتكلم عن الأشخاص والمسميات ، فهو قد قسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف ، فهذا نص منه على أن الاسم كلمة ، والمسمى شخص فلا يمكن أن تكون الكلمة مسمى - فكلامه إذاً في الألفاظ ، فإن الأفعال مشتقة - على ما ذهب إليه البصريون - من المصادر ^(٥) ،

(١) انظر بدائع الفوائد لابن القيم ٢١/١ .

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي ، إمام مشهور في النحو وهو صاحب (الكتاب) توفي سنة

(١٨٠ هـ) قيل : كان عمره (٣٢ عاماً) وقيل : (٤٠ عاماً) انظر معجم الأدباء ١٦/١١٤

وطبقات النحويين ص ٦٦ .

(٣) الكتاب لسيبويه ١٢/١ ونصه هكذا : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء »

(٤) انظر التمهيد للباقلاني ص ٢٥٩ وشرح أسماء الله الحسنی للرازي ص ٢٥ .

(٥) التمهيد للباقلاني ص ٢٦٠ ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٦/٢٠٢ وبدائع

الفوائد لابن القيم ١٦/١ .

فمثل قَتَلَ وَضَرَبَ وَأَخَذَ أفعال مأخوذة من المصادر : القَتْل والضَرْب والأَخْذ وهي أحداث ، فهي بسيطة ، لذلك كانت أصلاً مأخوذةً عنها ، أما الفعل فهو دال على الحدث والزمن فكان مركباً فهو إذاً أخذ من المصدر ^(١) . فسيبويه إذاً ليس كلامه فيما نحن بصددده .

وبعد هذا كله يتبين ضعف مأخذ جماهير الأشاعرة في أن الاسم هو المسمى نفسه وأن الأسماء الحسنى - أى الألفاظ - هي التسميات . ويبقى ماقاله الغزالي واختاره الرازي من أن هناك فروقاً ضرورية بين الاسم والمسمى والتسمية بحسب الوضع هو الصواب ، ومن أقوى ما ذكره من أدلة :

١- لو كان الاسم هو المسمى نفسه لزم كثرة المسمى بكثرة الأسماء - لا يقال إن الأسماء الكثيرة هي بمعنى التسميات ، لأن التسمية : وضع الاسم للمسمى لغة ، ومن ادعى غير هذا فعليه الدليل .

٢- قال الله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ ^(٢) . فالآية نص في الأمر بدعاء الله تعالى بأسمائه الحسنى ، والشئ الذي يُدعى مغاير من حيث المفهوم للشئ الذي يُدعى ذلك الشئ به مما يقضي بأن الاسم غير المسمى ^(٣) . والمراد من كلمة (غير) هنا الغيرية من حيث المفهوم فقط ، كما فصل في منهج أهل السنة سابقاً . وكما سيأتي عنهم في تفسير الغيرية إن شاء الله . ^(٤)

(١) انظر شرح شذور الذهب ص / ٣٨٢ وشذا العرف في فن الصرف ص / ٤٥ .

(٢) سورة الاعراف الآية : ١٨٠ .

(٣) انظر المقصد الأسنى للغزالي ص / ٣٨ ، وشرح أسماء الله الحسنى للرازي ص / ٢٢-٢٤ ،

وشرح المواقف للجرجاني ١٦٦/٣ .

(٤) انظر ص / ٣٩٥ - وانظر ص / ٥٠٣ .

المسألة الرابعة

التنزيه بترك الإلحاد في الأسماء الحسنی .

هذه القاعدة مقررة ومعتبرة عند الأشاعرة ، وقد نصوا على تنزيه الأسماء الحسنی من الإلحاد وذكروا وجوهاً له ، فمن ذلك ^(١) : -

١- أن يوصف الله تعالى بما لا يجوز أن يوصف به ، كالجوهر وأبي المسيح الخ .

٢- أن يسلب عنه ما كان ثابتاً كنفي علمه وقدرته وحياته التي تضمنتها أسماءؤه : العليم والقدير والحي .

٣- تسمية الأصنام بالآلهة ، واشتقاق الأسماء لها كالكالات من الله والعزى من العزيز .

وقد تقدم عنهم أنهم منعوا إدخال ما ليس منها فيها على وجه التسمي ^(٢) .
وكل ماتقدم فهو حسن إلا أن الوجه الأول فيه إجمال يتبين من خلال عرض بعض صور الإلحاد التي وقعوا فيها .
فمما يؤخذ على الأشاعرة الآتي :-

١- قولهم : إن التسميات - وهي الأسماء عند أهل السنة والجماعة - محدثة مخلوقة من أعظم أنواع الإلحاد في أسماء الله تعالى ، وإن دلسوا

(١) انظر هذه الأوجه عند الرازي في شرح أسماء الله الحسنی له ص / ٥٣ .

(٢) انظر ص / ٤٨٢ .

بالاصطلاح عليها بأنها تسميات ، وقد تقدم النقل عن أئمة السنة بأن أسماء الله غير مخلوقة وتبين كذلك أن الأسماء من كلام الله وهو غير مخلوق ^(١) .

٢- ومما يؤخذ على الأشاعرة كذلك : تعطيلهم لبعض ما تضمنته الأسماء من الصفات ، وقد تقدم ذكر أمثلة لهذا التعطيل كاسم الله تعالى : (الله) عند بعضهم ، واسم الله تعالى (العلي) عندهم جميعاً ^(٢) .

وهنا أذكر مثلاً آخر وهو : الظاهر والباطن - فإنهم أوردوا الأوجه الآتية في تفسير الظاهر : -

الأول / أنه الغالب لجميع خلقه ، من قولك : ظهر فلان على فلان إذا غلبه ^(٣) .

الثاني / أنه المعلوم بالأدلة القطعية ، فوجوده ظاهر للعقول ^(٤)

الثالث / أنه العالم بما ظهر ^(٥) .

ومما ذكروه في تفسير الباطن من المعاني : -

الأول / أنه المحتجب عن خلقه في الدنيا بموانع أبدعها في أبصارهم ، وعن

(١) انظر ص / ٣٩٠ - ٣٩٤ .

(٢) انظر ص / ٤٧٩ - ٤٨٠ .

(٣) الإرشاد للجويني ص / ١٤٥ وشرح الأسماء للرازي ص / ٣٣٥ والمواقف للإيجي ص / ٣٣٦

(٤) انظر المراجع السابقة .

(٥) انظر شرح أسماء الله الحسنی للرازي ص ٣٣٤ .

الكافرين دون المؤمنين في الآخرة (١) .

الثاني / أن الأبصار لا تحيط به (٢) .

الثالث / وقيل إنه العالم بالخفيات من الأمور الباطنة (٣) .

وهذه التفسيرات قد نقل نحوها بعض أهل السنة - فإن ابن منده قد قال :
« معني (الظاهر) : ظاهر بحكمته وخلقه وصنائه وجميع نعمه التي أنعم بها فلا يُرى غيره ، ومعني (الباطن) : المحتجب عن ذوي الألباب كنه ذاته وكيفية صفاته عز وجل » . (٤) وقال البغوي : « و (الظاهر) : الغالب على كل شيء - و (الباطن) : العالم بكل شيء ، هذا معني قول ابن عباس - [ونقل عن كعب قوله] : علمه بالظاهر كعلمه بالباطن » (٥) . ولكن يلاحظ على الأشعرية في تفسيرهم هذين الاسمين أنهم تحاشوا أن يذكروا في اسم الله تعالى (الظاهر) : صفة العلو لله تعالى كما أثبت ذلك أهل السنة والجماعة ، كما تحاشوا أن يذكروا في اسم الله تعالى (الباطن) : صفة القرب لله تعالى كما أثبت ذلك أهل السنة والجماعة . وقد فسر رسول ﷺ - هذين الاسمين وبين ذلك بياناً شافياً وذلك فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : جاءت فاطمة إلى رسول ﷺ تسأله خادماً ، فقال قولي : « اللهم رب السموات ، ورب الأرض ، ورب العرش

(١) انظر الإرشاد للجويني ص / ١٤٥ وشرح أسماء الله الحسنى للرازي ص / ٣٣٥ والمواقف للإيجي ص / ٣٣٦ .

(٢) شرح أسماء الله الحسنى للرازي ص / ٣٣٥ .

(٣) انظر المصادر المذكورة في : الهامش رقم (١) أعلاه .

(٤) التوحيد لابن منده ٢ / ٨٢ ، وقال محققه الشيخ علي ناصر عن قوله : « لا يُرى غيره » قال :

« أي : لا يرى غيره منعماً بتلك النعم التي أظهرها لخلقه وامتن بها عليهم » ١ هـ .

(٥) معالم التنزيل للبغوي ٨ / ٣١ .

العظيم، ربنا ورب كل شيء ، فالق الحب والنوى ، ومنزل التوراة والإنجيل والفرقان ، أعوذ بك من شر كل شيء أنت آخذ بناصيته ، أنت الأول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقض عنا الدين وأغننا من الفقر » ^(١) . والمصير إلى ما فسر به النبي ﷺ هذه الأسماء الأربعة هو المتعين . ^(٢)

ويلاحظ على الأشاعرة كذلك أنهم يمنعون أن يكون لله حجاباً، فعبروا بقولهم : « المحتجب عن خلقه بموانع أبدعها في أبصارهم » كما تقدم عنهم في تفسير اسم الله الباطن ، ولم يقولوا بحجابه لأن ذلك يستلزم العلو – ويعبرون عنه بالجهة – وعلو الله على خلقه ممتنع عندهم . وهذا الذي ذهبوا إليه مخالف لما ثبت عن الرسول ﷺ بقوله « حجاب النور » ^(٣) ولما ثبت بالأدلة في علو الله .

ويضاف إلى ما ذكر من أسماء الله تعالى التي للأشاعرة فيها نوع إلحاد إما جلي أو خفي أسماء أخرى حسب مآظهم لي لينظر فيها تأويل الأشاعرة ، مثل : الودود ، والأحد . وكذلك هم يثبتون من الأسماء المشتقة من صفات الأفعال معانيها وأحكامها لكن مع قولهم إن الفعل لا يقوم بالله تعالى ! والله المستعان وبذلك ينتهي الكلام عن مجمل صور الإلحاد الجلية والخفية التي وقع فيها الأشاعرة . والله هو الهادي إلى سواء السبيل .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٤ / ٢٠٨٤ كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب ١٧ : ما

يقول عند النوم وأخذ المضجع : رقم / ٢٧١٣ .

(٢) انظر فتح القدير للشوكاني ٥ / ١٦٦ .

(٣) تقدم تخريجه ص / ٣٧٧ .

المطلب الثاني

المسائل المتعلقة بالصفات عند الأشاعرة

إن مسألة الصفات من أعظم المسائل التي خالف فيها الأشاعرة أهل السنة والجماعة ، ومنهجهم في هذا الباب ينحصر إجمالاً في إثبات بعض الصفات لله تعالى إثباتاً مقارباً للسلف من وجه ومقارباً من وجه آخر للمعتزلة عند التحقيق - كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى - (١) .

أما النفي ، فقد سلخوا فيه مسلك أسلافهم المعتزلة ، ولكشف هذا المعنى سيكون البحث في بيان قواعدهم في إثبات ما يجب إثباته لله تعالى ، وما يجب نفيه عنه .

المسألة الأولى

قاعدة إثبات الصفات

يثبت جمهور الأشاعرة من الصفات الوجودية سبع صفات سموها صفات المعاني وهي : « كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حكماً » (٢) ، وهذه الصفات هي : العلم والقدرة والإرادة والحياة والكلام والسمع والبصر ، وسيأتي الكلام عن الصفات المعنوية إن شاء الله (٣) .

وقد قرر الأشاعرة وأثبتوا أن صفات المعاني السبع صفات حقيقية وأنها صفات كمال لله تعالى ، واختاروا القول بأن صفات المعاني ليست عين الذات

(١) انظر ص / ٥٠٧، ٥١٠، ٥١٧ .

(٢) تحفة المريد ص ٦٣ .

(٣) انظر ص / ٥٤٢ .

ولا غير الذات . وفي هذا يقول اللقاني ^(١) صاحب جوهره التوحيد :

مُتَكَلِّمٌ . ثُمَّ صِفَاتُ الذَّاتِ لَيْسَتْ بِغَيْرٍ أَوْ بَعَيْنِ الذَّاتِ ^(٢) .

ووجهوا هذا القول بأن المراد من نفي المغايرة نفي الانفكاك لا مطلق المغايرة،
وأما نفي العينية فالمقصود به أن حقيقة الصفات غير حقيقة الذات من حيث
المفهوم ^(٣) .

الفرع الأول : تقسيم الصفات :-

للأشاعة تقسيما لصفات المعاني :

الأول : باعتبار الدليل الدال عليها ، ،

والثاني : باعتبار التعلق ، وتفصيل ذلك :

التقسم الأول : صفات المعاني من حيث الدليل تنقسم إلى عقلية وسمعية ^(٤) .

فالعقلية ضابطها : ما تتوقف عليه المعجزة من الصفات ، وهي : القدرة
والإرادة والعلم والحياة ، فهذه الصفات لا يصح الاستدلال عليها إلا بالدليل
العقلي ولا يصح بالسمعي إلا على وجه التأكيد فقط .

(١) تقدمت ترجمته ص / ٤٨٢ .

(٢) جوهره التوحيد مع شرحها تحفة المريد ص / ٧٩ .

(٣) انظر إضاءة الدجنة للمقري مع شرحها للداه الشنقيطي ص / ٣٧ وتحفة المريد ص / ٧٩-٨٠ .

(٤) انظر إضاءة الدجنة للمقري مع شرحها ص / ٣٤ ويوجد رأي للأشاعة بأنها كلها عقلية -

المصدر السابق ص / ٣٦ .

وأما السمعية فضابطها : ما لا تتوقف عليه المعجزة من الصفات ، وهي السمع والبصر والكلام ، فهذه لا يصح الاستدلال عليها إلا بالدليل السمعي .

ووجه المنع من الاستدلال بالدليل النقلي في الصفات العقلية - القدرة والإرادة والعلم والحياة - هو أن المعجزة التي تتوقف عليها صحة الرسالة متوقفة على تلك الصفات ، فلو استدل بالدليل النقلي على إثباتها للزم توقف الشيء على نفسه - وهذا دور ^(١) .

والجواب من ثلاثة أوجه ^(٢) :-

١- قولهم إن المعجزة تتوقف على الصفات يحتمل أحد أمرين :

إما على معرفة الصفات وإما على وجودها ، فالأول باطل اتفاقاً لأن المعجزة تقوم حجة وإن لم يعرف الإنسان قبل ذلك تلك الصفات ، إذ المعجزة دالة على إثبات أمرين : الرسالة والمرسل ، كما سبق بيانه ^(٣) ، وإن أريد الاحتمال الثاني وهو أن المعجزة تتوقف على وجود الصفات ، فإن الصفات موجودة قبلها ! وبه يبطل ما زعموه من الدور .

٢- لو سلم هذا الدور المزعوم فإنه لازم بالأولى - على أصلهم - في الدليل العقلي ، إذ الدليل العقلي نفسه والنظر فيه لا يعدو كونه فعلاً من الأفعال ، والفعل متوقف على تلك الصفات !

(١) انظر شرح إضاءة الدجنة ص ٣٦ .

(٢) انظر الأوجه الثلاثة في الشرح الجديد لجوهرة التوحيد للعدوي ص ١٤ .

(٣) انظر ص ٢٩٣ .

٣- اتفق الأشاعرة على أن أصول الأحكام وفروعها طريقها النقل - فيقال إلزاماً لهم: إن إثبات الصفة لله على هذا يكون بالنقل، فالعقل يكون فاهماً ومؤيداً لا مثبتاً.

ثم إن الإجابة العامة على هذا التصنيف يقال فيها: إن هذا التصنيف مبني على أن الأدلة السمعية لفظية فقط ولذلك لا يستدل بها لإثبات النوع الأول! - ولأن النوع الثاني لا يحتاج إلى استدلال عقلي فيكفي فيه النقلي! ، وهذا الذي زعموه باطل ، فإن الأدلة العقلية نوعان ، نوع خبري فقط ، ونوع خبري عقلي بمعنى أنه يدل العقول وينبهاها على الأدلة العقلية ، وهذا أكثر النوعين في القرآن المتضمن لإثبات الوجدانية والصفات والنبوة والبعث والمعاد ، فهذا النوع مرشد إلى طريقة الاستدلال البرهانية الصحيحة ^(١) ، وقد قال الله تعالى مبيناً أن أدلة القرآن فيها الحق والطريقة الحسنة لإثباته فقال: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ ^(٢) . وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ ^(٣) ومن زعم غير هذا يكون قد ناقض ما وصف الله به كتابه من كونه هدى للناس ومخرجاً لهم من الظلمات إلى النور. ولا شك أن الله الذي خلق الناس أعلم بالأدلة التي توصلهم إلى الحق.

التقسيم الثاني: للصفات من حيث متعلقها ، فهي أربعة أقسام: ^(٤)

(١) انظر الصواعق المرسله لابن القيم ٢/ ٤٦٠ - ٤٩٧ .

(٢) سورة الفرقان الآية : ٣٣ .

(٣) سورة النساء الآية : ١٧٤ .

(٤) انظر تحفة المريد ص / ٨١ .

القسم الأول : ما يتعلق بالممكنات فقط دون الواجبات والمستحيلات ، وهو القدرة والإرادة ، فالأولى تعلقها تعلق إيجاد ، والثانية تعلقها تعلق تخصيص .

القسم الثاني : ما يتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات ، وهو العلم والكلام ، فتعلق الأولى تعلق انكشاف ، وتعلق الثانية تعلق دلالة .

القسم الثالث : ما يتعلق بالموجودات ، وهو السمع والبصر .

القسم الرابع : ما لا يتعلق بشيء ، وهو الحياة .

تعريف التعلق : والمختار في تعريف التعلق عندهم : طلب صفات المعاني أمراً زائداً على قيامها بالذات يصلح لها فالعلم مثلاً : وصف موجود ، يستلزم شيئاً زائداً على قيامه بالذات ينكشف به ، والقدرة : مثلاً : صفة موجودة مستلزمة شيئاً زائداً على قيامها بمحلها يتأتى بها إيجادها ، هذا وقد اختار الرازي والسعد أن التعلق نسبة إضافية فقط بين الصفة والمتعلق .^(١) فعلى القول المختار عندهم يكون التعلق أمراً وجودياً ، وعليه فيلزم إثبات قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى ، فإن لم يلتزموا هذا دل على أنهم لم يتصوروا معنى التعلق . وأما على قول الرازي والسعد فيكون التعلق أمراً عديمياً غير متحقق الوجود في الخارج ،

(١) انظر شرح إضاءة الدجنة ص / ٤٠-٤١ .

وعليه فيلزم تعطيل الباري من أفعاله الاختيارية ، وسيأتي إن شاء الله بيان وجه الإلزامين المتقدمين^(١) .

وفيما يلي وقفات مع الأشاعرة فيما أثبتوه من الصفات لتتضح حقيقة الإثبات عندهم ، ومدى موافقتهم لأهل السنة في ذلك . والصفات موضوع البحث هي : الإرادة والسمع والبصر والكلام .

صفة الإرادة : قالوا في تعريفها : « صفة قديمة زائدة على الذات قائمة به تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه »^(٢)

وقالوا : إن دليلها عقلي ، والسمع مؤكد فقط ، وقالوا : لا يفهم في لغة العرب : مريد إلا من له إرادة ، وهذا استدلال منهم بالعقل مع اعتبار اللغة ، وهذا قالوه رداً على المعتزلة .^(٣) وذكروا بأن لها تعلقين ، وهما : تعلق تنجيزي قديم ، و تعلق صلوشي قديم أيضاً ، فمعنى الأول : أن الله قد خصص الأشياء أزلاً بالصفات التي يعلم أنه يوجد عليها في الخارج وأما التعلق الصلوشي القديم ، فهو أن الصفة صالحة في الأزل للتخصيص مع ثبوت التخصيص بالفعل أزلاً^(٤) ، ولم يقولوا بإثبات التخصيص الحادث بالفعل فراراً من إثبات قيام الحوادث به .

(١) ص / ٥٠٨ - ٥٠٩ ، ص / ٥١٥ - ٥١٧ ، ص / ٥٢٤ - ٥٢٥ .

(٢) تحفة المريد شرح جوهره التوحيد ص / ٦٥ .

(٣) انظر تحفة المريد ص / ٦٦ - ٦٧ .

(٤) المصدر السابق ص / ٦٥ - ٦٦ .

المنافشة :

إن الذي ذهب إليه الأشاعرة من نفي الأفعال الاختيارية القائمة بذات الرب أمر محدث مخالف لأدلة الشرع والعقل وبيان ذلك :-

إن الله تعالى قال : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(١) فكلمة (إذا) ظرفية تمحض الفعل الماضي للاستقبال ، ففي الآية إثبات إرادة مستقبلية تتعلق بالمراد^(٢) .

أما من جهة العقل ، فيقال لهم : أنتم تسلمون قدم الإرادة والقدرة ، وحدوث المخلوقات بعد أن لم تكن ، فما الذي أوجب حدوثها في وقت دون آخر؟ فإما أن يوجد سبب لحدوثها أو لا يوجد ، لا يجوز أن يقال بلا سبب إذ حدوث الشيء بلا سبب ممتنع بداهة ، فلم يبق إلا القول بأن لذلك سبباً معيناً ، ويردون ذلك إلى الإرادة القديمة والقدرة ، فيجيب عن قولهم بوجهين :-

الأول : لو كان ذلك كذلك للزم وجود المرادات والمقدورات أزلاً ، إذ القدرة التامة والإرادة التامة ثابتان لله ، والمرادات لم تحدث أزلاً اتفاقاً .

الثاني : إنه لا بد من القول بوجود فعل حادث - لأن نسبة الإرادة إلى جميع الأوقات سواء فلا يعقل أن تخصص الإرادة أحد المتماثلين إلا بسبب يوجب

(١) سورة يس الآية : ٨٢ .

(٢) انظر رسالة الصفات الاختيارية لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن جامع الرسائل ١٣/٢ .

التخصيص^(١).

ثم فر بعض الأشاعرة إلى القول بأن هناك تعلقاً تنجيزياً حادثاً للإرادة^(٢) أي أن المتجدد هو التعلق بين الإرادة والمراد .

والجواب : إما أن يكون هذا التعلق أمراً وجودياً أو عدمياً . فإن كان عدمياً فلم يتجدد شيء ، والعدم لا شيء ، فيكون هذا القول قولاً غير معقول ، إذ حدوث التعلق الذي هو نسبة وإضافة من غير حدوث أمر وجودي يوجب ممتنع ، وإن كان وجودياً بطل قولهم من أصله فيلزمهم إثبات إرادة فعلية مستقبلية^(٣) .

وإثبات الإرادة المستقبلية لا ينافي إثبات إرادة أزلية إذ هي من لوازم ذاته ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « كون الشيء واجب الوقوع لكونه قد سبق به القضاء وعلم أنه لا بد من كونه لا يمتنع أن يكون واقعاً بمشيئته وقدرته وإرادته - وإن كانت من لوازم ذاته كحياته وعلمه - فإن إرادته للمستقبلات هي مسبوقة بإرادته للماضي ، ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٤) ، وإنما أراد هذا الثاني بعد أن أراد قبله ما يقتضي إرادته ، فكان حصول الإرادة السابقة بالإرادة اللاحقة^(٥) » .

(١) انظر رسالة في الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل ١٧/٢ - ٢١ .

(٢) انظر تحفة المريد ص / ٦٦ .

(٣) انظر درة تعارض العقل والنقل ٨/ ٢٨٣ ورسالة في الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل ١٨/٢ .

(٤) سورة يس الآية : ٨٢ .

(٥) رسالة في الصفات الاختيارية لشيخ الإسلام ضمن جامع الرسائل ٢/ ٣٩ .

فمن هذا العرض يتبين أن أهل السنة يثبتون إرادة أزلية ذاتية وإرادات مستقبلية فعلية ، وأن الأشاعرة يثبتونها صفة ذاتية فقط فراراً من القول بحلول الحوادث ! .

صفتا السمع والبصر :

قال الأشاعرة في تعريف صفة البصر : « صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالموجودات الذوات وغيرها »^(١) . وقالوا في تعريف صفة السمع : « صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالموجودات الأصوات وغيرها كالذوات »^(٢) .

وهذه الطريقة سلكها السنوسي^(٣) - فإنه قال : « والسمع والبصر المتعلقان بجميع الموجودات »^(٤) . وللسعد التفتازاني^(٥) طريقة أخرى ، وهي أن متعلق البصر المبصرات ، ومتعلق السمع المسموعات^(٦) .

فعلى طريقة السنوسي يكون متعلق سمع الله وبصره واحداً ، فهو يسمع ما نسمع جنسه وما نبصر جنسه ، ويبصر ما نبصر جنسه وما نسمع جنسه^(٧) .

(١) تحفة المريد ص / ٧٣ .

(٢) المصدر نفسه ص / ٧٣ .

(٣) تقدمت ترجمته ص / ٣١٥ .

(٤) أم البراهين للسنوسي مع شرحها ص / ١٨ .

(٥) تقدمت ترجمته ص / ١٩٤ .

(٦) انظر شرح المقاصد للتفتازاني ٤ / ١٣٨ - ١٣٩ وانظر تحفة المريد ص / ٧٣ . وانظر: التنبيه في ص / ١١ .

(٧) انظر الشرح الجديد على جوهرية التوحيد للعدوي ص / ٥٧ .

وحاول الباجوري أن يوفق بين الطريقتين فقال موجهاً طريقة السعد :
« ويحتمل أن مراده المبصرات في حق الله تعالى ، وهي الموجودات الذوات
وغيرها »^(١) فتصير طريقته كطريقة السنوسي

ثم إن الأشاعرة أثبتوا للسمع والبصر ثلاثة تعلقات : -^(٢)
التعلق التنجيزي القديم : وهو التعلق بذات الله تعالى وصفاته . والتعلق
الصلوحي القديم : وهو التعلق بالموجودات قبل وجودها . والتعلق التنجيزي
الحادث : وهو التعلق بالموجودات بعد وجودها .

المنافشة :

ظهر من تعريف الأشاعرة لصفتي السمع والبصر الأمران الآتيان :-
الأول : اتحاد متعلق السمع والبصر على طريقة السنوسي ، بل وعلى طريقة
السعد بجمع الباجوري .

الثاني : إنكار كون السمع والبصر صفتين ذاتيتين فعليتين فهما ذاتيتان فقط .
فقولهم باتحاد متعلق الصفتين لازمه اتحاد الصفتين ، بل يلزم اندراجهما في
صفة العلم إذ أثبتوا للجميع انكشافاً ، ولكنهم يجيبون على ذلك بما يأتي :-
١- إن السمع والبصر ثابتان بالشرع فقط ، بخلاف العلم فإنه ثابت بالعقل .

(١) تحفة المريد ص / ٧٤ .

(٢) انظر تحفة المريد ص / ٨٦ وشرح أم البراهين ص / ١٨ .

٢- إن المدلول لغة للسمع غير المدلول لغة للبصر، وكذلك يقال في العلم ،
فإذا ثبت تغايرها لغة كانت متغايرة شرعاً^(١) ..

والجواب من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : التفريق بين الصفات باعتبار الدليل فقط غير مسلم ، ذلك
لأن الدليل لا يقام إلا إذا تصور المستدلُّ المستدلَّ عليه ، وأن الدليل دال عليه ،
فإذا كان السمع والبصر متحدين تعلقاً ويندرجان في تعلق العلم كانت الأدلة
المتنوعة التي ذكروها دليلاً على شيء واحد لا على عدة أشياء ، فيعود الإلزام
السابق - وهو أن السمع والبصر راجعان إلى معنى العلم فلا تثبت بذلك طفتا
السمع والبصر - وقد صرح بعض الأشاعرة بالتزام ذلك ، فقال المكلاطي^(٢) :

« وقد تردد جواب أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه في ذلك ، فتارة قال :
إن كونه سميعاً بصيراً هما صفتان زائدتان على كونه عالماً ، وإلى هذا المذهب
ذهب القاضي^(٣) . وأبو المعالي^(٤) وجماعة من الأشعرية ، وتارة صرف كونه

(١) انظر تحفة المريد ص / ٨٦ .

(٢) هو أبو الحجاج يوسف بن محمد بن المعز المكلاطي ، ونسبته إلى مكلاطة - اسم مكان
بالمغرب - من علماء الأشاعرة توفي سنة (٦٢٦ هـ) انظر الذيل والتكملة للمراكشي :

السفر الثامن القسم الثاني ص : ٤٣٢ - رقم : ٢٢٧ .

(٣) هو الباقلاني - وقد تقدمت ترجمته في ص / ٤١ .

(٤) هو إمام الحرمين - وانظر ترجمته في ص / ٦٧٢ .

سميماً بصيراً إلى كونه عالماً ، وإلى هذا ذهب أبو حامد ^(١) وجماعة من الأشعرية ، وهذا المختار عندنا ^(٢) . !

ثم يقال لهم : إذا عادت الصفتان إلى العلم - وقد أثبتتم اتحاد متعلق العلم والكلام ، عادت الصفات الأربع إلى صفة واحدة فيحصل بهذا زيادة تقارب مع المعتزلة !

الوجه الثاني : يقال للأشاعرة : إذا كنتم متبعين للشرع حقاً في إثبات صفتي السمع والبصر فأين الدليل النقلي الذي يدل على اتحاد متعلقهما ؟ ولا دليل لهم - . ثم هذه ثلاثة أدلة عامة تثبت التمييز بين صفتي السمع والبصر ^(٣) :

١- ظاهر القرآن يدل على أن متعلق السمع ما من شأنه أن يسمع - وهو القول ، قال الله تعالى : ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنَاءُ ﴾ ^(٤) ، وقال : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ ^(٥) .

٢- إن الصحابة رضوان الله عليهم فهموا أن السمع هو إدراك المسموعات ، فمن ذلك قول عائشة رضي الله عنها : « سبحان الذي وسع سمعه

(١) وهو أبو حامد الغزالي - وانظر ترجمته في ص / ٦٧٦ .

(٢) لباب العقول للمكلائي ص / ٢١٣ - ٢١٤ .

(٣) انظر هذه الأدلة الثلاثة العامة في الشرح الجديد على جوهر التوحيد للعدوي ص / ٥٧ .

(٤) سورة آل عمران الآية ١٨١ .

(٥) سورة المجادلة الآية الأولى .

الأصوات»^(١) ، ولم تقل الأصوات والمبصرات .. وهم أعرف الناس بربهم ، وأعرف باللغة ، مما يؤكد أن الأشاعرة لم يوافقوا اللغة ولا السلف ولا القرآن في ذلك .

٣- قد ورد الجمع بين السمع والبصر في جملة واحدة مما يدل على الفرق ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾^(٢) ، والمعنى : أسمع القول وأرى العمل وإلا لما كانت فائدة من الجمع ، قال ابن كثير^(٣) في معنى الآية : « ... فَإِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ كَلَامَكُمْ وَكَلَامِهِ ، وَأَرَى مَكَانَكُمْ وَمَكَانَهُ »^(٤) . ولما ناقش الدارمي^(٥) بشراً المريسي^(٦) قال : « .. ميز الله في كتابه السمع من البصر فقال : ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾^(٢) ، و﴿ إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾^(٧) ، وقال : ﴿ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾^(٨) ففرق بين الكلام والنظر دون السمع ، فقال عند السماع والصوت : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾^(٩) ، و﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ

(١) تقدم تخريجه ص / ٤١٠ .

(٢) سورة طه الآية : ٤٦ .

(٣) تقدمت ترجمته في ص / ٢٣ .

(٤) تفسير ابن كثير ١٥٤/٣ وانظر تفسير الطبري ١٧٠/١٦/٩ .

(٥) تقدمت ترجمته ص / ٢٣٦ .

(٦) تقدمت ترجمته ص / ٣٩٤ .

(٧) سورة الشعراء الآية : ١٥ .

(٨) سورة آل عمران الآية : ٧٧ .

(٩) سورة المجادلة الآية : الأولى .

أغنياء ﴿^(١)﴾ ولم يقل قد رأى الله قول التي تجادل في زوجها ، وقال في موضع الرؤية : ﴿ إنه يراك حين تقوم وتقلبك في الساجدين ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ﴾ ^(٣) ، ولم يقل : يسمع تقلبك ويسمع الله عملكم ، فلم يذكر الرؤية فيما يُسمع ، ولا السماع فيما يُرى ، لما أُنهما عنده خلاف ما عندك ﴾ ^(٤) .

الوجه الثالث في مناقشة الأشاعرة : تفريقكم بين صفتي السمع والبصر باعتبار الدلالة اللغوية هو استدلال عليكم لا لكم ، إذ السمع في اللغة : إدراك المسموعات ، والبصر : إدراك المبصرات كما هو معلوم ضرورة ، فتبين أنهم مخالفون للوضع اللغوي كذلك .

وأما كون السمع والبصر صفتين ذاتيتين فعليتين ، فإن الأشاعرة لا ينازعون في كونهما ذاتيتين ، وإنما الكلام معهم في كونهما فعليتين أيضاً ، وهم لا ينفون وجود تعلق بين السمع والمسموعات والبصر والمبصرات بعد حدوثها ، فيقال لهم عندئذٍ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « هذا التعلق إما أن يكون وجوداً وإما أن يكون عدماً ، فإن كان عدماً فلم يتجدد شيء ، فإن العدم لا شيء ، وإن كان وجوداً بطل قولهم » - إذ هو الفعل عينه الذي فروا من إثباته بدعوى تنزيه الله من حلول الحوادث به - « وأيضاً فحدوث تعلق هو نسبة وإضافة من غير حدوث ما

(١) سورة آل عمران الآية : ١٨١ .

(٢) سورة الشعراء الآية : ٢١٩

(٣) سورة التوبة الآية : ١٠٥ .

(٤) النقض على بشر الميرسي ص / ٢٢-٢٣ .

يوجب ذلك ممتنع ، فلا تحدث نسبة وإضافة إلا بحدوث أمر وجودي يقتضي ذلك . » (١)

ومن الأدلة الدالة على إثبات السمع والبصر الفعليين ؛ ففي الرؤية والنظر قوله تعالى : ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ (٢) . فالسبب من قوله : ﴿ فسيرى الله ﴾ تمحض الفعل المضارع للاستقبال ، وهذا يدل على أنه يرى أعمالهم بعد نزول الآية .. ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون ﴾ (٣) . فاللام في قوله ﴿ لننظر ﴾ هي لام كي الدالة على التعليل « وهذا يقتضي أن مابعداها متأخر عن المعلول ، فنظره كيف يعملون هو بعد أن جعلهم خلائف » (٤)

وأما في السمع فكقوله تعالى : ﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله ، والله يسمع تحاوركما ﴾ (٥) . فأخبر الله أنه يسمع - بصيغة المضارع الدالة على الحال - تحاور المجادلة مع الرسول - ﷺ - حين كانت تجادل وتشتكي إلى الله . وقال الرسول - ﷺ - : « إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد يسمع الله لكم » (٦) ، فقوله : « يسمع الله لكم »

(١) رسالة في الصفات الاختيارية لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن جامع الرسائل ١٨/٢ .

(٢) سورة التوبة - الآية : ١٠٥ .

(٣) سورة يونس - الآية : ١٤ .

(٤) رسالة في الصفات الاختيارية لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن جامع الرسائل ١٦/٢ .

(٥) سورة المجادلة - الآية : ١ .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه ١/٣٠٣-٣٠٥ - كتاب الصلاة - باب التشهد في الصلاة .

إثبات لسمع يتضمن سمع القول وسمع قبوله وإجابته ، وقد وقعت هذه الجملة جزءاً وجواباً للحمد ، ومعلوم أن جواب الشرط والأمر يقع بعدهما ، فدل ذلك على أن السمع هنا واقع بعد القول ، وهذا إثبات للفعل ^(١) .

صفة الكلام :

أثبت الأشاعرة لله كلاماً وأنه متكلم على الحقيقة ، ولكن بطريقة لم يسبقوا إليها ، فذكروا بأنه معنى قائم بالذات وليس متعلقاً بالمشيئة والإرادة ، واتفقوا على أنه ليس بحرف ولا صوت ، وجمهورهم على أنه معنى واحد ، ولذلك سيكون النقاش في أربعة مقاصد :-

المقصد الأول : الكلام قائم بالنفس حقيقة ويطلق على اللفظي مجازاً .

المقصد الثاني : الكلام ليس بحرف ولا صوت .

المقصد الثالث : الكلام لا يتعلق بالمشيئة .

المقصد الرابع : هل الكلام النفسي معنى واحد أو لا ؟ .

المقصد الأول : قولهم : إن كلام الله قائم بنفسه حقيقة ، ويطلق على اللفظي مجازاً :

اتفق الأشاعرة على أن كلام الله تعالى أزلي قديم قائم بالنفس ، وأن الكلام اللفظي - كالقرآن - يطلق على كلام الله تعالى مجازاً ، وذكروا بأن اللغة تدل على هذا وكذلك استعمال الشرع .

(١) انظر رسالة في الصفات الاختيارية لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن جامع الرسائل ١٦/٢ .

أولاً : اللغة : ^(١) استدلوا بشعر الأخطل ^(٢) :

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

فأخبر الشاعر بأن الكلام يكون في النفس وإن عبر عنه باللسان .

واستشهدوا بقول عمر رضي الله عنه : « زورت في نفسي كلاماً » ^(٣)

أما الشرع ^(٤) : ففي الكتاب نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا

نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله ، والله يشهد إن المنافقين

لكاذبون ﴾ ^(٥) ، فالمراد هو ما في نفوسهم لا قولهم اللفظي ، كقوله تعالى :

﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ ﴾ ^(٦) .

وأما من السنة فالحديث القدسي : « أنا عند ظن عبدي ، وأنا معه حين

(١) انظر التمهيد للباقلاني ص / ٢٨٤ ، والإرشاد للجويني ص / ١١ ، وقواعد العقائد للغزالي ص / ٨٣ .

(٢) هو : غياث التغلبي النصراني - أحد الشعراء المشهورين - توفي في نحو سنة (١٠٠ هـ) انظر : الشعر والشعراء ص : ٣٩٣ - وسير الأعلام ٤ / ٥٨٩ .

(٣) قالها رضي الله عنه في بيعة أبي بكر رضي الله عنه في سقيفة بني ساعدة ، وأخرجها البخاري في صحيحه كتاب فضائل الصحابة - باب (لو كنت متخذاً خليلاً) رقم / ٣٦٦٨ بلفظ (هيأت في نفسي) وانظره مع الفتح ٧ / ٢٤ وهو في مسند أحمد ١ / ٥٦ بلفظ : (زورت مقالة) .

(٤) انظر التمهيد للباقلاني ص / ٢٨٤ والإنصاف له ص / ١٠٩ - ١١٠ .

(٥) سورة المنافقون الآية الأولى .

(٦) سورة المجادلة الآية : ٨ .

يذكرني ، فإنْ ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي » ^(١) .

المناقشة :

أولاً : نقرر حقيقة الكلام لغة وفي عرف الشرع :

فالكلام في اللغة يطلق على المعنى واللفظ معاً قال ابن فارس ^(٢) في معنى الكلام إنه : « يدل على نطق مفهم » ^(٣) . وإذا أريد به اللفظ وحده أو المعنى وحده لم يخل من قرينة تدل عليه ^(٤) . وأما في الشرع فمن الكتاب قول الله تعالى : ﴿ ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلاً ﴾ ^(٥) ، وهو ظاهر في أن الكلام إذا أطلق فالمراد به الكلام اللفظي ، وكقوله تعالى : ﴿ كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً ﴾ ^(٦) فأطلق الكلمة على اللفظ الخارج من الأفواه .

ومن السنة : قول النبي ﷺ : « إن الله تجاوز لآمتي ما حدثت به أنفسها ، ما

(١) متفق عليه ، أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب ١٥ قول الله تعالى : ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ رقم / ٧٤٠٥ ، انظره مع الفتوح ١٣ / ٣٩٥ ، وأخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار الباب الأول (الحث على ذكر الله) ٤ / ٢٠٦١ رقم / ٢٦٧٥ .

(٢) تقدمت ترجمته في ص / ٢٨٠ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٥ / ١٣١ ..

(٤) انظر مجموع الفتاوى ٦ / ٥٣٣ .

(٥) سورة الأعراف الآية : ١٤٨ .

(٦) سورة الكهف الآية : ٥ .

لم يتكلموا أو يعملوا به»^(١) فهذا الحديث ظاهر في إخراج حديث النفس عن مطلق الكلام - إذ الإطلاق يفيد اشتماله على المعنى واللفظ .

إذا تقرر هذا فإن استدلال الأشاعرة بالأدلة التي استدلو بها على أن الكلام حقيقة في المعنى مجاز في اللفظ ظاهر الخطأ - وبيان ذلك : -

إن قول عمر رضي الله عنه ليس فيه حجة لهم ، إذ أنه قيده بقوله : « زورت في نفسي » والتزوير كما يقول الأصمعي^(٢) : « إصلاح الكلام وتهيئته »^(٣) ، فلو كان الكلام عند الإطلاق دالاً على المعنى فقط لما قيده بقوله « في نفسي »^(٤) .

وأما ما قاله الأخطل فالرد عليه من وجوه :-

الأول : إن هذا الشعر مشكوك في ثبوته عن الأخطل فقد قال محمد بن الخشاب البغدادي^(٥) : « فتشت شعر الأخطل المدون كثيراً فما وجدت هذا

(١) متفق عليه ، أخرجه البخاري في مواضع منها : الإيمان والندور - باب ١٥ - إذا حثت ناسياً

رقم / ٦٦٦٤ ، انظره مع الفتح ١١ / ٥٥٧ ، وأخرجه مسلم ١ / ١١٦ في كتاب الإيمان -

باب : ٥٨ (تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب ما لم تستقر) رقم / ١٢٧ .

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب البصري حجة في الأدب ومن أعلم الناس فيه ، وله روايات

في الحديث وهو صدوق ، وأثنى عليه الإمام أحمد في عقيدته ، انظر الجرح والتعديل لابن

أبي حاتم ٥ / ٣٦٣ وسير أعلام النبلاء ١٠ / ١٧٥ .

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٣ / ٢٤٢ .

(٤) انظر الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي ص / ١٥٠ .

(٥) أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي مشهور بابن الخشاب إمام في النحو حتى قيل إنه بلغ

رتبة أبي علي الفارسي وهو من الحنابلة ولد سنة (٤٩٢ هـ) وتوفي (٥٦٧ هـ) انظر معجم

الأدياء ١٢ / ٤٧ وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ١ / ٣١٦ .

البيت ^(١) . فكان على من يرد الأخبار التي تلقاها الأئمة بالقبول أن يرد مثل هذا الشعر المشكوك في صحته وأن لا يحتج به .

الثاني : إنه على فرض ثبوته عن الأخطل فلا حجة للأشعرية بهذا البيت على مذهبهم ، ومثل هذا لا يتردد الرازي ^(٢) في رده ، فإنه لما أُورِدَ عليه قول سيبويه ^(٣) وشعر لبيد للتدليل على أن الاسم هو المسمى ، قال : «إنه تَمَسُّكٌ في إثبات ما علم بطلانه ببديهة العقل بقول واحد من الشعراء والأدباء ، وذلك مما لا يلتفت إليه ولا يُعول عليه » ^(٤) . فيقال هنا كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «وبتقدير أن يكون من شعره فالحقائق العقلية أو مسمى لفظ الكلام الذي يتكلم به جميع بني آدم لا يرجع فيه إلى قول ألف شاعر فاضل دع أن يكون شاعراً نصرانياً» ^(٥) .

الثالث : ثم إنه كذلك على فرض ثبوته لا يصلح الاحتجاج به وذلك لاحتمالين :-

الاحتمال الأول : أن يكون الأخطل قال هذا الكلام بناءً على أصل عقدي عنده ، فهو نصراني ، والنصارى قد ضلوا في كلمة الله تعالى - فجعلوا عيسى عليه السلام هو الكلمة عينها لا أنه كان بالكلمة مع أنه لا مستند للنصارى في

(١) العلو للذهبي ص / ١٩٤

(٢) انظر ترجمته في ص / ٦٨٧ .

(٣) تقدمت ترجمته في ص / ٤٩٦ .

(٤) شرح أسماء الله الحسنی للرازي ص / ٢٩ .

(٥) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٦ / ٢٩٧ .

كفرهم^(١). فإن قيل : إن المحتج بهم في اللغة لا ينظر إلى كونهم مشركين أو كفاراً - فالجواب : إن الأمر كذلك ولكن ينظر فيما يطلقونه من الأسماء، فإنه قد يكون على حسب اعتقادهم لا ما عليه الشيء في نفس الأمر، كما قال الجوهري^(٢) عن المشركين الذين سمو الأصنام آلهة فقال : « والآلهة : الأصنام ، سموها بذلك لاعتقادهم أن العبادة تحق لها ، وأسماءهم تتبع اعتقاداتهم ، لا ما عليه الشيء في نفسه »^(٣) كيف والحال هنا أنه لا مستند للأشعرية من قول العرب إلا هذا البيت لهذا النصراني الضال ، المشكوك في صحة روايته .

والاحتمال الثاني هو : أن هذا البيت مروى قبله بيت وهو :

لا يُعجِبُنكَ من أَثَرِ خُطْبَةٍ حتى يكونَ مع الكلامِ أصيلاً^(٤)

وفي رواية :

لا يعجبك من خطيب خطبة^(٥)

فقول الأخطل : « حتى يكون مع الكلام أصيلاً » يرد به على الأشاعرة من

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٦ / ٢٩٦ وكتاب الإيمان له ضمن مجموع الفتاوى ١٤٠ / ٧ .

(٢) تقدمت ترجمته في ص / ٥٤ .

(٣) الصحاح للجوهري ٦ / ٢٢٢٤ - مادة (آله) .

(٤) التمهيد للباقلاني ص / ٨٤ .

(٥) شرح شذور الذهب لابن هشام ص / ٢٨ - شاهد رقم ٩ .

وجهين :-

الوجه الأول : إن قوله هذا صريح في أن الكلام مشتمل على اللفظ ، فلم لم يأخذ الأشاعرة به وأخذوا بالوارد في البيت الثاني لو سلم لهم أن البيت الثاني يقصر الكلام على النفسي فقط ؟ وهو ليس كذلك ، ويتبين بالوجه الثاني ^(١) .

الوجه الثاني : إن قوله : « حتى يكون مع الكلام أصيلاً » يشير إلى أن كلام الشخص قد لا يكون مطابقاً لما يعتقد ، ولذلك اشترط أصالة الشخص - ثم أكد هذا في البيت الثاني بأن الكلام المطابق إنما هو في النفس فتكون (ال) في البيت الثاني « إن الكلام لفي الفؤاد ... » للعهد ، فهو إذاً ليس بصدد تعريف الكلام وإنما هو يتكلم عن الصدق في الكلام ، إذ كان المقصود من الكلام الدلالة على ما في النفس ^(٢) .

وأما ما استدلوا به من الآيات والأحاديث فجوابه ظاهر وهو أنه لا مانع من أن يكون الكلام ما قام بالنفس دون اللفظ إذا وجدت قرينة ، فأية المنافقين ليس فيها تعريف حقيقة الكلام وإنما فيها الحكم على الكلام بالكذب ، فقد كذبهم الله تعالى في دعواهم المجردة ، وقد أقرهم على قول : ﴿ إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﴾ فلم ينكر عليهم أن هذا قول ، وإنما أنكر عليهم عدم مطابقة ما قالوه مع اعتقادهم .

والقيد في الآية الثانية واضح وهو : ﴿ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ على قول من قال من

(١) انظر : الإيمان لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوي ١٣٩/٧ .

(٢) المصدر السابق .

المفسرين إن المقصود حديث النفس ^(١) . أما إذا كان المراد أنه يقول بعضهم لبعض - كما هو اختيار بعض المفسرين ^(٢) فإنه يسقط استدلالهم إذ لا متمسك لهم بها أصلاً .

ثم إنه يسقط استدلالهم بدلالة قاطعة وحجة بينة كذلك عند مناقشتهم في المسائل المتبقية ، ومنها :-

المقصد الثاني : قولهم إن كلام الله ليس بحرف ولا صوت .

اتفق الأشاعرة على أن كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت ^(٣) ، ولهم شبهات وهي :-

الشبهة الأولى : قالوا إن الحروف متعاقبة يعقب بعضها بعضاً وكذلك الأصوات ، فلو كان كلام الله بحرف وصوت لكان حادثاً ، والله منزّه عن الحوادث ، فلزم أن يكون كلامه بلا حرف ولا صوت ^(٤) .

والجواب :

١ - يعارض الأشاعرة هنا بما سبق أن أورد عليهم في صفات الأفعال إذ يلزمهم القول بقيام الصفات الاختيارية بذات الباري وهم يسمون مثل هذا بحلول

(١) انظر تفسير ابن كثير ٤ / ٣٢٣ .

(٢) انظر فتح القدير للشوكاني ٥ / ١٨٧ .

(٣) انظر الإنصاف للباقلاني ص / ١٤٩ والتبصير للإسفرائيني ص / ١٦٧ ، ولمع الأدلة للجويني

ص / ٩٢ ، وتحفة المريد شرح جوهره التوحيد ص / ٧٢ .

(٤) انظر مشكل الحديث لابن فورك ص / ٢٠٢ والإنصاف للباقلاني ص / ١٤٩ والتبصير

للإسفرائيني ص / ١٦٧ .

الحوادث . ووجه الإلزام أنه ما من شك أن كل مخلوق فهو كائن في وقت مخصوص بعد أن لم يكن فيقال عندئذ : ما الذي أوجب حدوثه في ذلك الوقت المخصوص ؟ فإن قالوا الإرادة الأزلية هي التي خصصت ذلك ! فيقال لهم : إن الإرادة صالحة لذلك أزلاً ، فما من وقت يقدر إلا والإرادة صالحة للإيجاد فيه ، قالوا : إن الإرادة وإن كانت صالحة أزلاً للتخصيص إلا أنها تعلقت تنجيزياً في وقت مخصوص بذلك المخلوق المراد . فيقال لهم : هذا التعلق إن كان شيئاً عديمياً فهو ليس بشيء ، فلم يحدث شيء إذاً ، فيلزم عدم وجود شيء أصلاً ، وإن كان التعلق وجودياً فهذا هو الفعل الاختياري الذي فررت منه ، فصح إذاً أن الله يفعل ما شاء متى ما شاء- فإذا ثبت هذا كان لا محذور من وجود التعاقب في الكلام^(١)

٢- ثم إن قولهم : يلزم من القول : بالتعاقب الحدوث ، وأن كل حادث فهو مخلوق ، فقول لا يسلم لهم ، إذ هذا الكلام مبني على القياس الشمولي - وهو لا يجوز في المطالب الإلهية - فإنه وإن ثبت تعاقب في الكلام لكن لا يلزم ثبوت المساواة والمماثلة - بدليل « أن الله سبحانه وتعالى يتولى الحساب بين خلقه يوم القيامة في حالة واحدة ، وعند كل واحد منهم أن المخاطب في الحال هو وحده »^(٢) فثبت من هذا عدم تحقق المماثلة .

٣- وإيرادهم الذي ذكروه هو خلاف مجرد للأدلة الكثيرة كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٣) ففي هذه الآية إثبات

(١) انظر ما تقدم : ص : ٥٠٦ .

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي ص : ١٦٨ .

(٣) سورة يس الآية : ٨٢ .

تعلق الكلام بالمشيئة . وعلقه بإذا الدالة على المستقبل .

الشبهة الثانية: ^(١) قالوا إن الحروف تحتاج إلى مخارج : الحلق واللسان والشفة ، ولا بد من اصطكاك الهواء بالمخارج ونحو ذلك ليحدث الصوت ، وهذه صفات الخلق لا صفات الخالق ، فوجب تنزيه الله عنها .

والجواب ^(٢) : قولهم إنه لا يعقل حرف ولا صوت إلا بمخارج منقوض بتكلم السموات والأرض : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ ^(٣) وتكلم الجوارح : ﴿ أَنْطَقْنَا اللَّهَ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ^(٤) . إلى غير ذلك مما تواتر نقله ، فإذا بطلت هذه المقدمة فسدت النتيجة .

ويجاب عليهم ثانياً : بأن هذا قياس للخالق على المخلوق - وهو ممنوع - كما قال الله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ^(٥) .

ويلزمهم على قولهم هذا ما أورده عليهم المعتزلة من أنه يلزم من إثبات صفة البصر إثبات ما للخلق من الحدة وغيرها ، وهم لا يسلّمون بلزوم هذا الاشتراك فلزمهم كذلك هنا .

(١) انظر الإنصاف للباقلاني ص / ١٧٣ ، وقواعد العقائد للغزالي ص / ١٨٢ - ١٨٤ ، وانظر الأسماء والصفات للبيهقي ص / ٢٧٣ .

(٢) انظر : الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ص : ٣٥ . والرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي : ١٥٨ - ١٦١ .

(٣) سورة فصلت الآية : ١١ .

(٤) سورة فصلت الآية : ٢١ .

(٥) سورة الشورى الآية : ١١ .

الشبهة الثالثة : ^(١) قالوا : إذا قلتم إن الحروف والأصوات قديمة لزم أن يكون كل كلام قديماً كذلك ، وإذا قلتم إنها حادثة رجع الكلام إلى ما قلناه أولاً ، وإذا قلتم إن كلام الله بحروف وأصوات قديمة وأن الخلق يتكلمون بحرف وصوت حادث لزم أن يكون ما في المصحف ليس كلاماً لله لأنه مكتوب بحروف حادثة ، وإذا قرئ فبصوت حادث كذلك .

الجواب : لا يلزم إذا قلنا إن صوت الباري وحروفه غير مخلوقة أن تكون كل الأصوات والحروف غير مخلوقة ، لأن الصوت الذي يحصل به إنشاء الكلام ليس مثل الصوت الذي يحصل به أدائه وتبليغه - يوضحه الآتي :

لو أن شخصاً أنشد شعراً لأحد فحول الشعراء كلبيد مثلاً : فإنه يقال : إن الشعر شعر لبيد ، الذي تكلم به بصوته ، إلا أن هذا الشخص أداه بصوته ، وهو فعله ، وليس صوت هذا الشخص هو صوت لبيد وهذا معلوم ضرورة - فإذا علم هذا الفرق بين المخلوقين ، فأولى أن يكون هذا الفرق بين الخالق والمخلوق ثابتاً ، وما قيل في الصوت يقال في الحرف ^(٢) .

ولا يجوز إطلاق القول بأن الحروف قديمة ، ذلك لأن الحروف صفة للكلام ، فهي وإن كانت واحدة بالنوع إلا أن أعيانها ليست كذلك ، والكلام إذا أطلق لا يكون إلا بحرف وصوت ، فكلام الله ما قام به وهو ليس بمخلوقاً ، ففي هذه الحالة لا تكون الحروف مخلوقة . وأما كلام الخلق فهو ما قام بهم وهو مخلوق ، إذ

(١) انظر هذه الشبهة في الإنصاف للباقلاني ص / ١٧٣ .

(٢) انظر مجموع الفتاوى ١٢ / ٧٣-٧٤ ومختصر الصواعق المرسلة ٢ / ٤٣٥ .

هو صفة لهم فحروفهم وأصواتهم إذاً مخلوقة (١).

وأما قولهم إن المصحف مكتوب بحروف حادثة وإذا قرئ فبصوت حادث فيلزم أن يكون ما في المصحف ليس كلاماً لله فجوابه : إن الحروف تطلق ويراد بها الصوت المقطع ، وقد يراد بها المداد أو شكله (٢).

ولا شك أن المداد مخلوق وشكله كذلك إذ هو فعل الإنسان ، ولكن لا يلزم من هذا أن يكون ما في المصحف ليس كلاماً لله - يوضحه : أن الأشياء إما أعيان قائمة بذاتها ، أو أشياء قائمة بالأعيان ، فالأشياء القائمة بنفسها - وهي الأعيان كالسما - لها أربع مراتب : وجودها الخارجي بنفسها ، ووجودها الذهني ، ووجودها اللفظي اللساني ، ووجودها الرسمي الكتابي ، ولا شك أن كل مرتبة تختلف عن الأخرى .

أما الأشياء التي لا تكون قائمة بنفسها وإنما تقوم بغيرها - فهذه قد تكون لها المراتب الأربع المذكورة سابقاً كالألوان ، وقد تكون لها ثلاث مراتب فقط كالكلام فله وجود خارجي : وهو ما قام باللسان ، ووجود ذهني هو ما قام بالقلب ، ووجود رسمي هو ما ظهر بالكتابة (٣) .

وعليه فإن المرتبة اللفظية للكلام هي المرتبة الخارجية عينها ولذلك فإن كلام الله غير مخلوق حيث ما تصرف ، فإذا كتب كان هو كلامه ، وأما الحبر والمداد

(١) انظر مجموع الفتاوى ١٢ / ٦٤-٦٥ .

(٢) انظر مجموع الفتاوى ١٢ / ٦٩-٧٠ ودرء التعارض ٤ / ١٣٣ .

(٣) انظر مجموع الفتاوى ١٢ / ١١٢ ومختصر الصواعق ٢ / ٤٣٥ .

وشكله فمخلوق ، وإذا قُرئ فسمع كان المسموع كلامه مسموعاً من المبلِّغ عنه لا مسموعاً من الله ^(١) .

ثم فيما يلي أربعة إلزاعات على الأشاعرة في قولهم إن كلام الله بلا حرف وصوت موجهة إليهم بطريقة السؤال : -

الإلزام الأول : إذا كان الكلام نفسياً بلا حرف ولا صوت فما الذي سمعه موسى عليه السلام ؟ .

أجابوا : بأن الله أزال عنه الحجاب وأسمعه الكلام القديم ثم أعاد الحجاب ^(٢) .

وهذا القول صريح منهم بأن الله تعالى لا يتكلم ، وإنما الذي فعله هو رفع الحجاب ، ورفع الحجاب ليس تكليماً ، وقد أكد الله أنه تكلم فقال : ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾ ^(٣) فاكد قوله بالمصدر ليفيد الحقيقة . ثم إنه يقال لهم ما شفيتم عيلاً إذ فررتم من الحقيقة وهي هل يمكن سماع غير الأصوات ؟ وهنا اضطربوا فالتزم الغزالي : أنه سمعه بلا حرف ولا صوت كما أنه يرى في الآخرة بلا كم ولا كيف ^(٤) ، وهذه الموازنة غلط بين إذ هو قد أثبت رؤية ذاته ولم يلتزم أن تكون ذاته ذات كم وكيف فكان عليه أن يثبت صوتاً لا يشبه أصوات الخلق كما وازن ، وإلا فلا فائدة في موازنته ولا مناسبة . مع أن استعماله لتلك العبارات

(١) انظر مجموع الفتاوي ١٢ / ١٣٩ .

(٢) تحفة المريد ص / ٧٤ وانظر شرح المقاصد ٤ / ١٥٦ .

(٣) سورة النساء الآية : ١٦٤ .

(٤) انظر شرح المواقف ٤ / ١٥٦ .

لم يكن معروفاً عند السلف - وأيضاً فإنه لم يأت ببرهان يفيد أنه يمكن سماع غير الأصوات فلجأ إلى أن ذلك عن طريق خرق العادة - ولم يأت ببرهان على ما ادعاه - بل ناقض صريح الآية في تكليم الله تعالى لموسى عليه السلام كما تقدم قريباً .

والنزم الإسفراييني ^(١) أن موسى عليه السلام سمع صوتاً تولى الباري خلقه من غير كسب للعباد ؟ ^(٢) قلت : وهذا رجوع صريح لمذهب المعتزلة .

ولهم قول ثالث : وهو أنه سمعه بصوت من جميع الجهات على خلاف ما هو العادة ^(٣) . ولم يبينوا هل الصوت الذي سمعه هو صوت الباري أو لا ؟ والذي يظهر أنهم لا يثبتونه صوتاً للباري لأنهم اتفقوا على أن كلامه نفسي فقط والفرق بين هذا القول والقول الثاني : هو أن القول الثاني : خص الصوت المخلوق بجهة معينة ، والقول الثالث : لم يخص الصوت المخلوق بجهة معينة ، وهذا كله محض افتراء وتمويه والتزام للجهالة إذ القول الثالث مآله إلى أن الكلام لم يقم بمتكلم أصلاً ، وهو مع ذلك مناقض للآية في تحديد جهة الكلام التي سمع منها موسى عليه السلام كلام الله بلا واسطة ، قال تعالى : ﴿ تَوْدِي مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ ﴾ ^(٤)

(١) لم يتمكن من تحديد المقصود بهذه النسبة فإن كان : أبا إسحاق إبراهيم بن محمد فقد تقدمت ترجمته ص : ٤١ .

(٢) انظر شرح المواقف للجرجاني ١٥٦/٤ .

(٣) انظر شرح المواقف ١٥٦/٤ .

(٤) سورة القصص الآية : ٣٠ .

الإلزام الثاني : وهو إذا كان الكلام نفسياً فقط بلا حرف ولا صوت ، فما الفرق بين مراتب الوحي الثلاث ؟ وتعبير أوضح : ما مزية موسى عليه السلام الذي اصطفاه الله بكلامه على من سمع الوحي بواسطة الملك أو كان إلهاماً ؟

وليس لهم جواب يشفي في هذا الموضوع - فغاية ما قالوه هو قول البلاقلاني : « إن الله تعالى يُسمع كلامه لخلقه على ثلاث مراتب : تارة يسمع من شاء كلامه بغير واسطة لكن من وراء حجاب - ونعني بالحجاب للخلق لا للحق ^(١) - كموسى عليه السلام ، أسمع كلامه بلا واسطة لكن حجه عن النظر إليه ، وتارة يسمع كلامه من شاء بواسطة مع عدم النظر والرؤية أيضاً من ملك أو رسول أو قاريء ... وتارة يسمع كلامه من شاء من الخلق بغير واسطة ولا حجاب كتكليمه لنبينا عليه السلام ليلة المعراج ... » ^(٢) .

وهذا كله مع التزامه بنفي الحرف والصوت ، فظهر أن تقسيمه السابق لم يفد شيئاً .

الإلزام الثالث : إذا كان الكلام نفسياً بلا حرف ولا صوت ، وإنما هو شيء قديم ، فما الفرق بينه وبين الإرادة والعلم ؟

وليس لهم إلا أن يقولوا : إن تعلق الكلام بتعلق دلالة ، وتعلق العلم بتعلق انكشاف ، وتعلق الإرادة بتعلق تخصيص بالمراد ، وأيضاً فإن دليل الكلام سمعي

(١) قد تقدم التعليق عليهم في مسألة الحجاب ص / ٥٠١ .

(٢) الإنصاف للبلاقلاني ص / ١٤٥ - ١٤٦ .

والإرادة والعلم عقلي ، وإن المعنى لغة لكل واحدة يختلف عن الأخرى (١) .

والجواب :

إنه إذا رجعتم إلى اللغة لزمكم أن تثبتوا الصفات كما دل على ذلك الوضع اللغوي ، ففي اللغة لا يفهم متكلم إلا من قام به الكلام وتكلم به حقيقة ، وإن كانت الحقائق تختلف بين الخالق والمخلوق .

والتمييز بين الصفات من حيث نوع الدليل فيه اضطراب واضح ، إذ أنه لا يمكن إقامة الدليل على شيء معين إلا بعد تصور ذلك الشيء المعين ، وأن الدليل يدل عليه . وهم لم يتصوروا شيئاً من ذلك على وجهه سوى أنهم قالوا : إن تعلق الكلام تعلق دلالة ، ولم يلتزموا هذا في تعريف الكلام بأنه يكون بحرف وصوت فأين الدلالة ؟ وسيأتي إلزام خطير في المقصد الرابع - الإلزام الثالث منه - إن شاء الله تعالى (٢)

الإلزام الرابع : إذا كان الكلام بلا حرف ولا صوت يقوم بالمتكلم ، فما المراد بالخرس ؟ (٣) .

أجابوا بأن الخرس آفة باطنية تمنع من الكلام النفسي (٤) .

وهذا الجواب في غاية السقوط ، فهم لم يعرفوا الخرس كما هو في اللغة ،

(١) انظر تحفة المريد ص / ٨٦ .

(٢) انظر ص / ٥٣٨ .

(٣) انظر مجموع الفتاوى ٦ / ٢٩٦ .

(٤) انظر تحفة المريد ص / ٧٢ .

ويلزمهم على هذا أن يقولوا إن الآخرس متكلم ، لأنه لاشك متصور للكلام إلا أنه قامت به آفة فلم يتكلم كلاماً مسموعاً – وفي هذا قلب واضح للحقائق اللغوية والشرعية ^(١) .

وكل هذا التزموه لاختراعهم قولاً لم يسبقوا إليه قط لا من السلف ولا من المبتدعة قبلهم ، وفي هذا يقول الإمام الحافظ أبو نصر السجزي : « لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نحلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلانسي والصالحى والأشعري وأقرانهم ... في أن الكلام لا يكون إلا حرفاً وصوتاً ذا تأليف واتساق وإن اختلفت به اللغات » ^(٢) . وقد نقل الشهرستاني قولاً قريباً من هذا ولم يتعقبه بشيء ^(٣) – مما يدل أنه قد أقر بخرق الأشاعرة للإجماع .

المقصد الثالث : مذهبهم في أن كلام الله لا يتعلق بمشيئته :

وهذا القول يفهم من كلامهم بأنه معنى قديم أزلي قائم بالنفس ، وقالوه فراراً من القول بحلول الحوادث بذات الباري – وتمت مناقشة مستفيضة في هذا الأمر سابقاً ، ^(٤) بما أغنى عن إعادته في هذا الموضوع ، ولكن أشير إلى آية للرد عليهم :

(١) انظر الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي ص / ١٤٦ ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩٦/٦ .

(٢) قاله في رسالته إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص / ٨٠-٨١ ونقله عنه شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل ٨٣/٢ .

(٣) انظر نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص / ٣١٣-٣١٧ وسيأتي نقل كلامه في الباب الرابع إن شاء الله ص : ٦٨٥ .

(٤) انظر ما تقدم ص : ٥٠٦-٥٠٧ ، ٥١٥-٥١٧ ، ٥٢٤-٥٢٥ .

فمن الآيات الدالة على تعلق الكلام بالمشيئة قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(١) . ف (إذا) تمحض الفعل للاستقبال . ^(٢)

المقصد الرابع : وهو هل الكلام النفسي معنى واحد أو أكثر ؟

جمهور الأشاعرة التزموا بأن كلام الله معنى واحد قديم ، وذهب قليل منهم إلى أنه متعدد بتعدد الكلام ^(٣) ، وهذا القول الأخير اختاره المكلاطي . ^(٤)

أما الذين قالوا : إنه معنى واحد فقد انقسموا إلى ثلاث فرق : -

الأولى قالت : إنه واحد وهو مع ذلك في الأزل أمر ونهي وخبر ، وهذا القول قاله إمام الحرمين واختاره السعد ^(٥) .

الثانية قالت : إنه واحد وهو في الحقيقة راجع إلى الخبر ، واختاره الرازي ^(٦) .

الثالثة قالت : إنه واحد ولا قسمة فيه في الأزل - وإنما يصير أمراً ونهياً وخبراً فيما لا يزال ^(٧) .

(١) سورة يس الآية : ٨٢ .

(٢) انظر : مختصر الصواعق المرسلة ٢ / ٤٢٩ - ٤٣٠ .

(٣) انظر لباب العقول ص / ٢٨٢ .

(٤) تقدمت ترجمته ص / ٥١٢ .

(٥) انظر شرح المقاصد للتفتازاني ٤ / ١٦٣ .

(٦) انظر محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي ص / ١٨٥ ومعالم أصول الدين ص / ٦٥ .

(٧) انظر لباب العقول ص / ٢٨٢ .

أما قولهم : إن الكلام معنى واحد فقالوه فراراً من القول بالتعدد لأنه من صفات المحدثين لا الخالق .

وهذا الذي قالوه تحكم مجرد عن الدليل والبرهان ، فإن في القرآن ما يدل صراحة على إثبات كلمات لله تعالى كقوله : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَاداً لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً ﴾ ^(١) ، فاثبت كلمات لله تعالى ^(٢) ، إلا أنهم يجيبون عن ذلك بأن الكثرة راجعة إلى التعلقات لا إلى أصل الكلام ، وهذا مصادرة للمطلوب وإعراض عن ظاهر الكلام » إذ الأصل في الإطلاق الحقيقة ^(٣) كما خاصموا المعتزلة .

وهذا وقت الشروع في الرد على أقوالهم : فقول من قال إنه معنى واحد وهو مع ذلك في الأزل أمر ونهي وخبر واستخبار قول متهافت وفي غاية الضعف ، إذ أن الأقسام الماضية مختلفة في حدودها - فالأمر مثلاً : طلب الفعل واقتضاؤه بالقول على وجه الاستعلاء ^(٤) ، وأما النهي : فهو طلب الترك واقتضاؤه بالقول على وجه الاستعلاء ^(٥) ، ومعلوم أن الخبر ليس فيه طلب ولا اقتضاء ضرورة ، فإذا

(١) سورة الكهف الآية : ١٠٩ .

(٢) انظر الفصل لابن حزم ١٢/٣ .

(٣) قاله الباجوري في تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ص / ٧٤ .

(٤) انظر شرح الكوكب المنير ١٠/٣ على خلاف بين الأصوليين في الاستعلاء ، انظر شرح اللمع للشيرازي ١٤٩/١ والمستصفي للغزالي ٤١١/١ والإحكام للآمدي ١٣٧/١ وإرشاد الفحول للشوكاني ص / ٨٠ .

(٥) انظر شرح اللمع للشيرازي ٢٩٣/١ والخلاف فيه كسابقه انظر شرح الكوكب المنير ٧٧/٣ والإحكام للآمدي ١٨٧/٢ والمستصفي ٢٤/٢ وإرشاد الفحول ص ٩٦ .

كان الأمر كذلك استحالة جعل تلك الأقسام شيئاً واحداً^(١).

وأما اختيار الرازي من أن الجميع راجع للخبر باعتبار أن الأمر في الأزل إخبار باستحقاق فاعله الثواب وتاركه العقاب ، والنهي ، يكون بالعكس ، فقول ساقط أيضاً إذ ما قاله هو لازم الأمر ولازم النهي وليس هو حقيقة الأمر ولا حقيقة النهي^(٢) فاستلزام الشيء للشيء ليس دليلاً على اتحادهما - وكذلك يقال له : إن الأصوليين ذكروا عن الخبر المجرد بقطع النظر عن قائله كونه محتملاً للصدق والكذب^(٣) ، ولم يذكروا ذلك في بقية أقسام الكلام فدل على تغايرها وأن القول باتحادها قلب للحقائق ، ثم كذلك ما رده من الأمر والنهي إلى الخبر غير شامل لأمر الندب والنهي التنزيهي ، فالأول ليس فيه إخبار عن العقاب على تركه ، والثاني ليس فيه إخبار عن العقاب على فعله ، ثم إنه لم يتخلص من التعدد إلا إذا قال إن الكلام خبر واحد وليس أخباراً كثيرة !^(٤).

وأما القول الثالث ، وهو أن الكلام ليست له أقسام في الأزل ، وإنما يصير أمراً ونهياً واستخباراً فيما لا يزال ، فقول ساقط كذلك ، إذ الكلام جنس ، والجنس موجود بالقوة ، أي أن وجوده كلي في الأذهان فقط ، ولا يتحقق في الخارج إلا بأنواعه ، والأشاعرة ممن يقول إن الجنس موجود في الأذهان فقط ، فلزم على هذا أحد أمرين ؛ إما أن يقولوا إنه غير متصف بالكلام أزلاً إذا اختاروا أن الأقسام كلها - الأمر والنهي والخبر والاستخبار - تكون فيما لا يزال ، لأن الجنس

(١) انظر لباب العقول للمكلائي ص / ٢٨٥ .

(٢) انظر شرح المقاصد للفتازاني ٤ / ١٦٣ .

(٣) انظر شرح الكوكب المنير ٣ / ٧٧ فما بعدها .

(٤) انظر حاشية عصام على شرح الفتازاني على النسفية ص / ٢٩٤ .

غير موجود بهذا الاعتبار وإنما الموجود حقيقةً أنواعه ، أو يقولوا إن الكلام له أنواع وإنه ليس معنى واحداً ، وهذا الأمر لازم لهم ^(١) .

ثم إن هؤلاء القائلين بأن كلام الله معنى واحد يلزمون بأشياء وهي :-

الإلزام الأول : هل سمع موسى عليه السلام كل كلام الباري أم سمع بعضه ؟ وإليك هذه المحاورة التي دارت بين الإمام السجزي وأحد الأشاعرة فإنها كافية لإثبات هذا الإلزام :

قال له الإمام : « ... ما تقول في موسى عليه السلام حيث كلمه الله ؟ أفهم كلام الله مطلقاً أم مقيداً ؟ فتلكأ قليلاً ، ثم قال : ما تريد بهذا ؟ فقلت : دع إرادتي ، وأجب بما عندك ، فأبى وقال ما تريد بهذا ؟ فقلت : أريد أنك إن قلت إنه عليه السلام فهم كلام الله مطلقاً ، اقتضى أن لا يكون لله كلام من الأزل إلى الأبد إلا وقد فهمه موسى ، وهذا يؤول إلى الكفر ، فإن الله تعالى يقول : ﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ﴾ ^(٢) ولو جاز ذلك لصار من فهم كلام الله عالماً بالغيب وبما في نفس الله تعالى ، وقد نفى الله تعالى ذلك بما أخبر به عن عيسى عليه السلام أنه يقول : ﴿ تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك إنك أنت علام الغيوب ﴾ ^(٣) ، وإذا لم ينجز إطلاقه وألجئت إلى أن تقول أفهمه الله ما شاء من كلامه ، دخلت في التبعض الذي هربت منه ، وكفرت من قال به ،

(١) انظر لباب العقول ص / ٢٨٣ .

(٢) سورة البقرة - آية الكرسي / ٢٥٥

(٣) سورة المائدة الآية : ١١٦

ويكون مخالفك أسعد منك ، لأنه قال بما اقتضاه النص الوارد من قبل الله عز وجل ومن قبل رسول الله ﷺ ، وأنت أبيت أن تقبل ذلك وادعيت أن الواجب المصير إلى حكم العقل في هذا الباب ، وقد ردك العقل إلى موافقة النص خاسئاً ، فقال هذا يحتاج إلى تأمل وقطع الكلام» ^(١) . قلت : وإن قالوا : إن الله لم يسمعه كل كلامه لأنه كان برفع الحجاب عن موسى عليه السلام ، فيلزمهم أن يقولوا إن الله لم يكن متكلماً حقيقة - وهذا هو اللازم من قولهم لزوماً لا انفكك لهم عنه .

الإلزام الثاني : إذا كان الكلام واحداً واختلافه بحسب التعبير عنه فإن عبر عنه بالعربية كان قرآناً وبالعبرية كان تورا وهكذا ... يلزم منه اتحادهما معنى - ويظهر ذلك بالترجمة ، وهذا خلاف المعلوم بالضرورة من دين الإسلام ويكذبه الواقع ، ويلزم كذلك في الكتاب الواحد كالقرآن أن تكون آياته متحدة المعنى ، فأية الدين هي آية تحريم الزنا والخمر - وهكذا - وهذا معلوم البطلان بالضرورة ^(٢) .

الإلزام الثالث : هو من أخطر الإلزامات التي يمكن إيرادها عليهم :

إذا كنتم تقولون إن أنواع الكلام راجعة إلى معنى واحد ، وإن تنوعه بحسب تنوع متعلقاته لا بتنوعه في ذاته ، فهلا قلتم ذلك في بقية الصفات - القدرة والإرادة والعلم والسمع والبصر - إنها كلها راجعة إلى صفة واحدة ، وإن تنوعها

(١) ذكره بكامله شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل ٢/ ٩٠-٩١ ولعله أخذه من كتاب السجزي : الإبانة في الرد على الزائغين في مسألة القرآن . ولكن أورد أبو نصر نفسه في رسالته إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص / ١١٤ كاملاً قريباً من الذي نقلته هنا .

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل ٤/ ١١٢-١١٣ وبدائع الفوائد لابن القيم ٢/ ١١٥ .

بحسب تنوع متعلقاتها لا أنها متنوعة في ذاتها ، فهي لما تتعلق بالموجود إيجاباً تسمى قدرة ، وبالموجود تخصيصاً: إرادة ، وبكل معدوم وموجود انكشافاً: علماً ، وبالموجودات إدراكاً: سمعاً أو بصراً ؟ فيرجع الجميع إلى صفة واحدة . فإن لم تلتزموا هذا فالتزموا كذلك تنوع الكلام .

ثم إنه يقال لكم : إذا كان يمكن إرجاع كل تلك الصفات إلى صفة واحدة ، فلم لا يجوز إرجاع ذلك كله إلى الذات من غير احتياج إلى الصفات ؟ فيلزم الوقوع صراحة في مذهب المعتزلة .

وعندما حكى الآمدي ^(١) هذا الإشكال ذكر إجابات أصحابه فلم يرتضها وحاول أن يجيب ولكنه اعترف بعجزه ، وأن ما أورد تشكيك وشبهات ^(٢) .

ثم إن الشهرستاني ^(٣) كذلك أورد هذا الإشكال واعترف بعدم إمكانية الإجابة عليه عقلاً حتى قال عن هذا الإيراد : « .. ثم هل تشترك هذه الحقائق والخصائص في صفة واحدة أم في ذات واحدة ؟ فتلك الطامة الكبرى على المتكلمين ، حتى فر القاضي أبو بكر الباقلاني ^(٤) رضي الله عنه منها إلى السمع ، وقد استعاذ بمعاذ والتجأ إلى ملاذ والله الموفق » ^(٥) ثم لم يعقب بشيء ^(٦) .

(١) انظر ترجمته في ص / ٣٢٩ .

(٢) انظر غاية المرام في علم الكلام ص / ١١٧ - ١١٨ .

(٣) انظر ترجمته في ص / ٦٨٣ .

(٤) تقدمت ترجمته في ص / ٤١ .

(٥) نهاية الإقدام في علم الكلام ص / ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٦) انظر مثل هذا الإيراد عند شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوي ٦ / ٥٢٢ - ٥٢٣ -

ولو فر حقيقة إلى السمع لوجد فيه أن الكلام صفة ذات وفعل لله تعالى ،
 وذلك أن الكلام صفة ذاتية لله تعالى ، وهو يتكلم متى شاء وبما شاء ، فقد كلم
 رسلاً له من الملائكة والناس كلاماً سمعوه منه بصوته في هذه الدنيا ، وصرح
 بالنداء في مواضع من كتابه كقوله : ﴿ ونادينا من جانب الطور الأيمن ﴾ (١) ،
 ولوجد كذلك نداء الله تعالى لأهل الجنة إذا دخلوها ، ولوجد تكليم الله تعالى
 للناس في الآخرة عند الحساب ، ولوجد أكثر مما ذكر (٢) ، ولا ينكره من اعتمد
 الكتاب والسنة في اعتقاده .

والتأخرون من الأشاعرة يذكرون في كتبهم عشرين صفة وهي : صفة نفسية ،
 وسبع صفات معاني ، ومثلها معنوية ، وخمس سلبية ، فأما المعاني فقد
 تقدمت (٣) ، ويعبرون عن ذلك كله بالواجب في حق الله . وأما المستحيل في حقه
 فأضداد ما مضى من العشرين صفة .

الصفة النفسية :

ويقصدون بها الوجود - على نزاع بينهم هل الوجود هو الموجود ذاته أو هو
 قدر زائد على الموجود ؟ - ، واختار جمهورهم القول بأنه صفة نفسية بمعنى أن

(١) سورة مريم الآية : ٥٢ .

(٢) انظر ما ساقه البخاري من أدلة في كتاب التوحيد من صحيحه من الباب رقم : ٣٠ . إلى

الباب رقم : ٣٨ ، وانظر كذلك التوحيد لابن خزيمة ١ / ٣٢٨ - ٤٠٤ .

(٣) انظر ص / ٥٠٢ .

الوصف به يدل على الذات نفسها لا على صفة وجودية زائدة . (١)

والتعبير بالانفسية فيه جراءة على الله كما قال الشيخ محمد الأمين : « ولا يخفى على عالم بالقوانين الكلامية والمنطقية أن إطلاق النفسية على شيء من صفاته جل وعلا أنه لا يجوز وأن فيه من الجراءة على الله جل وعلا ما الله عليم به ، وإن كان قصدهم بالانفسية في حق الله الوجود فقط وهو صحيح ، لأن الإطلاق الموهم للمحذور في حقه تعالى لا يجوز وإن كان المقصود به صحيحاً ، لأن الصفة النفسية في الاصطلاح لا تكون إلا جنساً أو فصلاً . فالجنس كالحیوان بالنسبة إلى الإنسان ، والفصل كالنطق بالنسبة إلى الإنسان . ولا يخفى أن الجنس في الاصطلاح : قدر مشترك بين أفراد مختلفة الحقائق ، كالحیوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس والحمار ، وأن الفصل صفة نفسية لبعض أفراد الجنس ينفصل بها عن غيرها من الأفراد المشاركة له في الجنس كالنطق بالنسبة إلى الإنسان ، فإنه صفة النفسية التي تفصله عن الفرس - مثلاً - المشارك له في الجوهرية والجسمية والنمائية والحساسية . ووصف الله جل وعلا بشيء يراد به اصطلاحاً ما بينا لك من أعظم الجراءة على الله تعالى كما ترى . لأنه جل وعلا واحد في ذاته وصفاته

(١) انظر تحفة المريد ص / ٥٤ . مع ملاحظة أن التفصيل الصحيح هو أن يقال : إن وجود الله ليس زائداً على الذات منفكاً عنه بحيث يرى الوجود ويرى الموجود ، ولكن الذهن يفهم معنى الوجود ويفهم معنى الموجود - أي أن التفريق هنا ذهني فقط لا خارجي ، وبهذا يندفع الإشكال في التفريق بين الماهية والوجود . ولا يلزم كذلك استواء وجود الله ووجود المخلوق - فوجود الله غير مسبوق بالعدم ولا يلحقه زوال ولا نقص . ووجود المخلوق بإيجاد الله ، وهو مسبوق بالعدم وناقص ومحتاج في بقائه إلى الله .

وأفعاله، فليس بينه وبين غيره اشتراك في شيء من ذاته ولا من صفاته حتى يطلق عليه ما يطلق على الجنس والفصل سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً» (١).

الصفات المعنوية :

وهي المعبر عنها بقولهم : كونه قادراً ومريداً وعالماً وحياً وسميعاً ومتكلماً.

ومعنى الكون هنا : الثبوت . وحقيقة الصفات المعنوية هي : أنها لا توصف بكونها موجودة ولا معدومة. (٢)

وقد اختلف فيها الأشاعرة فإنه : « قال بها من أثبت الحال وهو القاضي الباقلاني ومن وافقه ، وقال الإمام الأشعري والجمهور بنفي الحال ، والمعنوية عندهم راجعة للمعاني » (٣)

ولا شك أن إثبات الصفات المعنوية فرع لإثبات الأحوال ، فالأشياء المعقولة ثلاثة : الموجودات ، والمعدومات ، والأمور الاعتبارية التي تنقسم قسمين ؛ أمور اعتبارية انتزاعية ، وأمور اعتبارية اختراعية ، فالقسم الأول ما كان منتزعا من الهيئة الثابتة في الخارج ولا تتوقف على فرض الفارض ولا اعتبار المعبر ، كقيام البياض بزيد ، والقسم الثاني يخترعه الشخص فيتوقف على الاعتبار والفرض كبحر من زئبق ، وأما على رأي مثبتة الأحوال فالأشياء المعقولة أربعة ، الثلاثة المتقدمة ، والأحوال ، وهي عندهم ما كان لها ثبوت ولكنها لم تصل إلى درجة

(١) أضواء البيان ٢/ ٣٠٦ .

(٢) انظر شرح أم البراهين ص / ٢٠ .

(٣) شرح أم البراهين ص / ٢١ .

الموجودات ولم تنحط إلى درجة المعدومات . (١)

بعد هذا البيان يعلم أن إثبات الصفات المعنوية شيء خيالي متوهم ، وليس شيئاً متحققاً في الخارج ، فوجودها ذهني فقط ، وأيضاً هي متوقفة على إثبات الأحوال وفيها رفع النقيضين ، وهو محال . قال الشيخ محمد الأمين : « والتحقق الذي لا شك فيه أن هذا الذي يسمونه الحال المعنوية لا أصل له ، وإنما هو مطلق تخيلات يتخيلونها ؛ لأن العقل الصحيح حاكم حكماً لا يتطرقة شك بأنه لا واسطة بين النقيضين ألبتة ، فالعقلاء كافة مطبقون على أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ولا واسطة بينهما ألبتة ، فكل ما هو غير موجود فإنه معدوم قطعاً ، وكل ما هو غير معدوم فإنه موجود قطعاً ، وهذا مما لا شك فيه كما ترى » اهـ (٢) وقد صرح بعض علماء الأشاعرة بأن إثبات واسطة بين الوجود والعدم أمر متعذر متكلف فقال المقرئ :

وَالسَّبْعُ لَازِمَتْ صِفَاتٌ تُسَمَّى	بِمَعْنَوِيَّةٍ إِلَيْهَا تُنَمَّى
كَوْنُ الْإِلَهِ عَالِماً قَدِيراً	حَيّاً مُرِيداً سَامِعاً بَصِيراً
وَذَا كَلَامٍ وَالْمَقَالِ حَالٍ	بَعْدَهَا عَلَى ثُبُوتِ الْجَالِ
وَاسْطَةً بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ	وَنَهْجَهَا تَشْكُو الْوَجَا فِيهِ الْقَدَمُ (٣)

(١) انظر تحفة المريد ص / ٧٧ .

(٢) أضواء البيان ٢ / ٣١٠ .

(٣) إضاءة الدجنة مع شرحها ص / ٣٩ . وقوله : « ونهجها » أي طريق إثبات الحال ، وقوله :

« الوجا » أي الألم .

الصفات السلبية :

وهي التي لا تدل بدلالة المطابقة على معنى وجودي، وإنما تدل على سلب ما لا يليق بالله تعالى وهي خمس صفات : القدم ، والبقاء ، والقيام بالنفس ، ومخالفة الحوادث ، والوحدانية . والمراد بالقدم هنا : القدم الذاتي وهو عدم افتتاح الوجود ، ولا شك أنه يطلق القدم كذلك على القدم الإضافي - وكما تقدم - ^(١) فهم يريدون بالقدم هنا : المعنى الأول الموافق لصفة : الأولية من اسم الله : الأول .

وأما البقاء فهو عدم اختتام الوجود . والقيام بالنفس هو : عدم افتقاره تعالى لمحل يقوم به ، ولا إلى موجد . والمخالفة للحوادث هي سلب الجرمية والعرضية والكلية والجزئية ولوازمها عنه تعالى . والوحدانية المراد منها : وحدة الذات والصفات والأفعال : ^(٢) وما ذكره في الصفات الثلاث الأخيرة عبارات مجملة متضمنة في الغالب على باطل كما سيأتي إن شاء الله .

(١) انظر ص / ٣٠٨ .

(٢) انظر تحفة المريد ص / ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .

المسألة الثانية

قاعدة التنزيه في الصفات عند الأشاعرة

وسأقتصر فيها على ما ذكره في ضد صفة المخالفة للحوادث، وذلك لمعرفة قاعدتهم في التنزيه - إن شاء الله - وفيها فرعان :

الفرع الأول / الأصل الذي بُني عليه التنزيه وهو : مخالفة الحوادث

عدد الأشاعرة من الصفات السلبية : المخالفة للحوادث ، ولما أرادوا بيان المستحيل في حق الله تعالى ، ذكروا أن ضد المخالفة للحوادث المماثلة للحوادث ، وحصرها المماثلة في عشر صور وهي : الجسم ، والجوهر ، والعرض ، والمكان ، والجهة والتحيز ، والتقيد بالزمان ، وحلول الحوادث به ، والصغر والكبر ، والأغراض ^(١) . فقال الأشاعرة بوجوب نفي هذه الصفات عن الله تعالى .

وكل ما ذكره من صور المماثلة ألفاظ لم يرد ذكرها في الكتاب ، وفي بعضها إجمال يشتبه معناه على كثير من الناس - كما قال الإمام أحمد : « يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم ، فنعوذ بالله من فتن المضلين » ^(٢)

وما كان محدثاً من الألفاظ وجب استفصال صاحبه ، فإن كان معنى ما ذكره صحيحاً قبل المعنى وطولب باستعمال ما جاء به الشرع من اللفظ ، وإن كان باطلاً رد عليه .

وإن الذي ذكره الأشاعرة فيه حق وباطل ، فلا يجوز إطلاق النفي وإنما يقر

(١) انظر الإرشاد للجويني ٥٨ - ٦٨ وأم البراهين للسبكي مع شرحها ٢٣ - ٢٥ وتحفة المريد

ص / ٩٦ .

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ص / ٦ .

الحق ويُنفى الباطل على ضوء ما سبق .

فقولهم بنفي الجهة والمكان والحيز : هو إنكار أن يكون الله تعالى حالاً أو متحداً بشيء من خلقه ، وإنكار أن يكون أسفل أو فوق المخلوقات ، فنفيهم لأن يكون الحق عالياً على الخلق نفي باطل ، وأما نفيهم للاتحاد ، والحلول ، والسفل ، فنفي صحيح .

وحقيقة أمرهم أنهم يريدون أن يتوصلوا بنفي ذلك عن الله علوه على خلقه واستواءه على عرشه ، فيقال لهم : لفظ الجهة أصله من الوجهة ^(١) كما في عدة ووعدة - كما في قول الله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ مِنْهُ مَوْلًى فَأَلْتَفَتُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعاً إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٢) . والجهة قد تكون أمراً وجودياً إما جسماً أو عرضاً في جسم - وهي الأمكنة الوجودية - : مثل داخل العالم ، فإن الشمس وسائر النجوم والكواكب ونحوها كلها في جهات وجودية ، وهو ما فوقها وما تحتها . ومثل هذا هو الذي يطلقه الرازي ولا يقر بغيره ^(٣) إلا أنه يقال له : وقد تكون الجهة عدمية مثل : ما وراء العالم ، فإن العالم ليس في جهة وجودية ، إذ لو كانت هناك جهة وجودية لكانت من جملة العالم أيضاً ، والكلام إنما هو في جهة جميع المخلوقات ، فإن لم نقل بالجهة العدمية أفضى ذلك إلى التسلسل الممتنع - وعلى هذا فجهة العالم جهة عدمية .

وعلى التفصيل السابق يقال لمن يقول : يلزم من القول بعلو الله تعالى واستوائه على عرشه أن يكون في جهة : إما أن تكون الجهة أمراً وجودياً أو أمراً

(١) انظر: القاموس المحيط ص / ١٦٢ - مادة (وجه) والمعجم الوسيط ٢ / ١٠١٦ (وجه، الوجهة)

(٢) سورة البقرة: ١٤٨ .

(٣) انظر أساس التقديس ص / ٤٧ - ٤٨ . والمطالب العالية له ٢ / ١٧ .

عدمياً ، فإن كانت أمراً وجودياً فإنه يقال : لا يوجد إلا الخالق والمخلوقات - وليس شيء موجود مباين للخالق إلا المخلوقات ، فإن كان مبايناً لها فكيف تكون محتوية عليه ؟ فإن قالوا : يلزم من هذا إثبات الحد لله تعالى ، قلنا ما المانع من إثباته على هذا الوجه ، كما قال الأئمة فقد « سئل عبد الله بن المبارك بم نعرف ربنا ؟ قال : بأنه على العرش ، بائن من خلقه . قيل : بحد ؟ قال : بحد »^(١)

وقال أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي : « والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره ، ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحده غاية في نفسه » .^(٢)

وهذه اللفظة وإن لم ترد في الكتاب ولا في السنة ، إلا أن النافين لها أرادوا أن ينفوا علو الله على خلقه ، فلم ينفها الأئمة الأعلام لهذا السبب وذكروا لها معنى صحيحاً^(٣) .

وأما إن أريد بالجهة أمر عدمي فهو ظاهر جداً - إذ الأمر العدمي لاشيء - وما كان في جهة عدمية فليس هو في شيء ، فلا فرق بين أن يقال : هذا ليس في شيء ، وبين أن يقال هو في أمر عدمي - أي الجهة العدمية - فعلى هذا فالله تعالى مباين لمخلوقاته عال عليهم ، وما ثمّ موجود في العلو إلا هو - إذ لا موجود إلا الخالق والمخلوقات - فالله في علوه وحده ، فإن لم يكن معه غيره في علوه فكيف يقال : إنه يحصره أو يحيط به شيء^(٤) .

(١) أخرجه عنه الدارمي في الرد على بشر المريسي ص / ٢٤ .

(٢) المصدر السابق ص / ٢٣ . وقال القاضي عياض : « فمن قال بإثبات جهة فوق من غير تحديد ولا تكييف من المحدثين والفقهاء والمتكلمين تأول « في السماء » أي على السماء » ،

شرح النووي على صحيح مسلم ٢٤/٥ - ٢٥ .

(٣) وانظر ما نقله الذهبي عن أبي القاسم التيمي في سير أعلام النبلاء ٢٠ / ٨٥ - ٨٦ .

(٤) انظر نقض التأسيس ٢ / ١١٧ - ١١٩ ودرء تعارض العقل والنقل ١ / ٢٥٣ - ٢٥٥ و

٥٨/٥ - ٥٩ وتفسير سورة الإخلاص لشيخ الإسلام ابن تيمية ص / ١٤٨ - ١٥٠ .

وبهذا الاعتبار الأخير أي الجهة العدمية لا يجوز أن يُنفى عن الله تعالى الجهة إذ المقصود منها واضح - ولكننا نعبر عنها بما ورد في الشرع من العلو والاستواء .

ومثل ما تقدم من الكلام في الجهة ، الكلام في الحيز ، فيعبرون بقولهم : يستحيل أن يكون الله متحيزاً ، فجوابهم : إنهم إذا أطلقوا نفي التحيز يجمعون بين التحيز الوجودي والعدمي ، فالتحيز الوجودي هو المفهوم من اللغة ، فإذا قيل عن شيء إنه متحيز فمعناه أنه يوجد شيء يحوز غيره ^(١) ، والله تعالى لا يحوزه شيء ، إذ ما ثمَّ إلا الخالق والمخلوق ، وقد علم بصريح العقل أن الله لا يحل في خلقه ولا يحله شيء من خلقه - فإذا كان ذلك كذلك واستحال أن يوصف بجهة السفلى - كما يوافق الأشعرية على ذلك - لم يبق إلا أن يوصف بالعلو .

وأما التحيز العدمي - فهذا قد يطلقونه - كما هو الشأن في العالم ، فقد يقولون إن العالم متحيز - مع أنه ليس داخلياً في عالم آخر - وعليه فإن الحيز هنا أمر عدمي - والعدم ليس بشيء ، فإذا كان ذلك كذلك فإن الله تعالى - بهذا الاعتبار - منحاز عن خلقه ^(٢) . ولكن كما تقدم وجب إطلاق كلمة الاستواء والعلو - لا الحيز - ولكنهم لما أرادوا بنفيها نفي الحق الثابت ، يمنع نفيها النفي المطلق - والله أعلم .

ولكن الأشعرية كغيرهم من المتأولة يطلقون في شأن الباري نفيّاً غريباً أشبه

(١) انظر القاموس المحيط ٥٥ / ٦٥٥ مادة (حوز) ، والمعجم الوسيط ١ / ٢٠٦ (حوز ، الحِز)

(٢) انظر نقض التأسيس ١١٧ / ٢ - ١١٩ ودرء تعارض العقل والنقل ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ و

٥٨ / ٥ - ٥٩ وتفسير سورة الإخلاص لشيخ الإسلام ابن تيمية ص / ١٤٨ - ١٥٠ .

بإنكار وجوده فيقولون : « ليس فوق العرش أو تحته أو يمينه أو شماله أو أمامه أو خلفه ... » ^(١) ويعبرون كذلك بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ^(٢) .

والجواب : إن قولهم هذا فيه محذوران : -

الأول / الجمع بين نقيضين ، فيستحيل أن يكون الشيء الموجود لا داخل العالم ولا خارجه ، فإن قيل : إن هذا من رفع الضدين ، وهو جائز ، وليس من نفي النقيضين إذ شرطهما أن يكون أحدهما سلباً والآخر إيجاباً ، فنقيض كلمة : (داخل) : لا داخل ، وليس كلمة (خارج) فجوابه : إن الاصطلاح لا يغير حقائق الأشياء فإن كلمة (لا داخل) تساوي كلمة (خارج) في المعنى ضرورة أنه ما تمَّ موجود إلا الخالق والمخلوق ، والمخلوق هو العالم ، فإذا قيل ليس داخل العالم لزم أن يكون خارجه ، وإذا سلم جـدلاً بهذا الاصطلاح فإنه لا يسلم عندئذ بأن كل ضدين يجوز رفعهما كما في مسألتنا هذه - ويقويه : أن الموجود باتفاق إما أن يكون واجباً بنفسه أو ممكناً ، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد ممكناً واجباً من جهة واحدة ، أو لا واجباً ولا ممكناً ، فثبت أنهما لا يرتفعان ولا يجتمعان مع أنهما لم يتقابلا بالسلب والإيجاب ^(٣) .

الثاني / يلزم من هذا القول تشبيه الله جل وعلا بالمتنعات والمعدومات ، لأنها يصدق عليها : لا داخل العالم ولا خارجه ، فيكونون قد فروا من شيء

(١) شرح أم البراهين ص / ٢٤ .

(٢) انظر المواقف في علم الكلام ص / ٢٧٢ .

(٣) انظر التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص / ٦٤ و ص / ١٥٥ وانظر شرح النونية للهراس

١٧٦ / ١ - ١٧٧ .

توهموه شراً إلى ما هو شر منه (١)

ثم إن هذا القول الذي صرح به المتأخرون من أن الله ليس في السماء كان يحاوله سلفهم ولم يصرحوا به كما قال عبد الرحمن بن مهدي (٢) عن الجهمية : « يدورون على أن يقولوا ليس في السماء شيء » (٣) ، وقال حماد بن زيد (٤) : « إنما يحاولون أن يقولوا ليس في السماء شيء » (٥) ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وهذا الذي كانت الجهمية يحاولونه قد صرح به المتأخرون منهم ، وكان ظهور السنة وكثرة الأئمة في عصر أولئك يحول بينهم وبين التصريح به ، فلما بعد العهد وخفيت السنة وانقرضت الأئمة ، صرح الجهمية النفاة بما كان سلفهم يحاولونه ولا يتمكنون من إظهاره » (٦) .

ويستطرد الأشاعرة في إيراد شبههم العقلية - التي هي في الحقيقة وساوس وشكوك ومعارضات لنصوص الكتاب والسنة ، فقالوا : إثبات علو الله تعالى

(١) انظر التدمرية ص / ١٩ و ص / ٤٢ .

(٢) هو الإمام المشهور ثقة الحافظ وهو في طبقة يحيى بن سعيد القطان ، ولد سنة (١٣٥هـ)

وتوفي سنة (١٩٨هـ) ، انظر الجرح والتعديل ٢٥١ / ١ وسير أعلام النبلاء ٩ / ١٩٢ .

(٣) السنة للإمام عبد الله بن أحمد ١ / ١٥٧ رقم / ١٤٧ .

(٤) إمام مشهور ثقة حافظ ، إمام في السنة ولد سنة (٩٨هـ) تقريباً وتوفي سنة (١٧٩هـ) انظر

الجرح والتعديل ١ / ١٧٦ - ٣ / ١٣٧ وسير أعلام النبلاء ٧ / ٤٥٦ .

(٥) السنة لعبد الله بن أحمد ١ / ١١٨ رقم / ٤١ ونقله الذهبي عنه كذلك وجادة بإسناد ابن

أبي حاتم في سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٦١ .

(٦) ذكره عنه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص / ١٣٦ .

واستوائه على عرشه إثبات للمكان له - وكل ما كان له مكان فإمّا أن يكون أكبر منه أو أصغر منه أو مساوياً له فيكون جسماً - وأيضاً : فالمستوي على الشيء يكون محتاجاً إليه ... ورتبوا على هذا منع الإشارة إليه . (١)

والجواب : إن الألفاظ التي أتوا بها من الجسمية والمكان ألفاظ لم ترد في الكتاب والسنة ، والواجب عدم المسارعة بنفيها أو إثباتها ، إذ أكثر من يقول بنفيها عن الله يريد بأنه ليس مستوياً على العرش وليس له علو ذاتي على الخلق ، فعلى هذا إن أريد بالمكان : العلو واستوائه على العرش ، قلنا : إن هذا النفي باطل ، ولكننا لانسمي ذلك مكاناً ، وإن أريد بالمكان غير ذلك فنبرأ إلى الله تعالى من إثباته له ، وكذلك يقال في لفظ الجسم : فإن أريد به ما يصح أن يرى وأنه متصف بصفات الذات والفعل ، فلا يجوز نفيه عن الله ، إلا أن الواجب مراعاة الألفاظ الشرعية . وإن أريد أنه مركب من أجزاء ، والمركب مفتقر إلى جزئه كالأبدان أو غير ذلك من المعاني الدالة على النقص ، فلا يجوز إثباته لله تعالى لا معنى ولا لفظاً (٢)

وليعلم أنه لا مانع من التزام القول بأنه يشار إليه ، وقد أشار إليه نبي الهدى ﷺ لما وعظ الناس في حجة الوداع فقال لهم بعد الوعظ : « فما أنتم قائلون ؟ قالوا : نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت ، فقال بأصبعه السبابة ، يرفعها إلى

(١) انظر هذه الشبهة في كتاب أساس التقديس للرازي ص / ٢٨ .

(٢) انظر تفسير سورة الأَخْلَاصَ لشيخ الإسلام ابن تيمية ص / ١٢٧ والتدمرية له ص / ٣٥ .

السماء وينكثها إلى الناس ، اللهم اشهد اللهم اشهد « ثلاث مرات ^(١) - وأشار إليه كذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه - كما تقدم النقل عنه ^(٢) .

وأما اللوازم التي ذكروها من أن إثبات الاستواء له يقتضي أن يكون في مكان - وقد تقدم الرد عليه - وأن ما كان له مكان لزمه أحد ثلاثة أمور : إما أن يكون أكبر منه أو أصغر أو مساوياً ، فجوابه :

إن القول بأنه يكون أصغر أو مساوياً قول باطل ، وأما كونه أكبر فهذا نلزمه فإلله أكبر من كل شيء ذاتاً وعظمة وجلالاً وكمالاً ، ولا ندخل في ذلك متوهمين بآرائنا ولا مكيفين ولا محددين . مع ملاحظة أنهم استخدموا للتوصل إلي هذا الإلزام قياساً شمولياً وهو لا يجوز استعماله في المطالب الإلهية ^(٣) .

وأما القول بأنه لو كان مستوياً على العرش لكان محتاجاً إليه فخطأ أيضاً لأن هذا مبني على قياس الخالق على المخلوق فإن القائن توهم حاجة الباري إلى العرش كاحتياج المستوي على الفلك والأنعام إليها ، وهذا باطل فإن الله : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ^(٤) فكما أخبر أن له قدرة وعلماً وسمعاً وبصراً ولم يلزم من إثباتها للخالق أن تكون مماثلة لما للخلق ، فكذلك لا يلزم في الاستواء . فالله هو الغني عن الخلق وهو الخالق للعرش ولغيره فكل ما سواه مفتقر إليه ^(٥)

(١) في صحيح مسلم في حجة الوداع كتاب الحج باب (١٩) حجة النبي ﷺ ٨٩٠/٢ رقم ١٢١٨ .

(٢) انظر ص / ٤٠٩ .

(٣) انظر ، نقض الدارمي على بشر المريسي ص / ٨٥ ، وبيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية ١٦٠-١٥٦/٢ .

(٤) سورة الشورى الآية : ١١ .

(٥) انظر : التدمرية ص : ٨١ - ٨٣ .

ومن الألفاظ التي ذكرها الأشاعرة في صور المماثلة للحوادث : لفظ الصورة والغرض، والجوهر، والعرض :^(١)

أما لفظ الصورة فمما يحتمل معنى صحيحاً ويحتمل معاني باطلة :

أما المعنى الصحيح فإن الصورة في اللغة بمعنى : الصفة^(٢) ولا شك في أن لله جل وعلا صفة وكيفية يعلمها هو ، ومما ورد في إثباتها : الحديث الطويل في الموقف يوم القيامة وفيه : « فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون »^(٣) . وأما المعاني الباطلة للصورة : فكالشيء المنطبع على الأوراق ونحوها كما في التصوير المسمى (بالفوتوغرافي) وكالشيء المنعكس من الجسم المصقول كالمرآة ، فهذه كلها معاني باطلة لا يجوز إثباتها لله تعالى ، فإن الله ليس بصورة وإنما هو حي قائم بنفسه ، وهو له سبحانه صورة بمعنى الصفة والكيفية التي اختص بعلمها وكمالها . والله أعلم .

وأما نفي الغرض فيريدون منه نفي الحكمة عن الله ، وقد تقدم بحث إثبات الحكمة ، والمنع من إطلاق لفظ الغرض ، بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع .^(٤)

(١) انظر مانقل عنهم في ذلك ص / ٥٤٥ .

(٢) انظر : القاموس المحيط ص / ٥٤٨ . مادة : (صور)

(٣) الحديث متفق عليه ؛ أخرجه البخاري في مواضع منها في كتاب التوحيد : باب : « وجوه

يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة » رقم ٧٤٣٧ - ٧٤٣٩ . انظر : « البخاري مع فتح الباري ١٣

/ ٤٣٠ - ٤٣١ » - وأخرجه مسلم في الزهد والرقائق ٤ / ٢٢٧٩ - برقم (١٦) ، وفي

الإيمان - بمعناه - باب معرفة طريق الرؤية ١ / ١٦٣ - برقم (٨١) .

(٤) انظر : ص / ٣٢٩ ، وص / ٣٣٦ .

وأما لفظ الجوهر والعرض فلفظان مجملان كذلك ؛ فإن أريد بالجوهر : الجوهر الفرد ، ثم الزعم بأن الأجسام كلها متركبة من الجواهر المفردة ، وهذا يقتضي تماثلها ، فهذا المعنى باطل لأن الله ليس كمثله شيء ، وإن أريد بالجوهر : المتحيز وهو بمعنى الجسم في اصطلاحهم ، فإنه قد تقدم تفصيل لفظي التحيز والجسم^(١) وإن أريد بالجوهر : ما هو قائم بنفسه بشرط كونه لا يماثله شيء في ذلك ، فهذا المعنى لا ينفي عن الله مع المطالبة بالألفاظ الشرعية كالقيوم .^(٢)

وأما لفظ العرض فإن أريد به الصفات التي يتصف بها فإنه لا ينفي هذا اللفظ ، وإن كان إطلاقه لا يخلو من محذور لأنه في اللغة إذا قيل : عرض فالمراد ما يعرض من الأمراض ومنه الناقصة العارضة^(٣) ، وإن أريد بالعرض ما يقوم بغيره ثم قيل : الله ليس بعرض ، فهذا النفي صحيح لأن الله قائم بنفسه وليس قائماً بغيره ولكن الملاحظ أن الذين ينفون الصفات يطلقون عليها أعراضاً ، فيتوصلون بنفي العرض ما ثبت بالكتاب والسنة من صفات الله ، فلذا وجب استفصالهم فيها^(٤) . والله أعلم .

ومما تقدم يمكننا أن نصل إلى حقيقة أخرى في قاعدة التنزيه عند الأشاعرة وهي التفصيل في النفي ، وهذا ما سيأتي ذكره في الفرع الثاني الآتي إن شاء الله —

(١) انظر ص / ٥٤٨ ، وص / ٥٥١ .

(٢) انظر : درء تعارض العقل والنقل ٤ / ١٥٠ ، ١٦٤ ، ١٨٤ .

(٣) انظر : القاموس المحيط ص / ٨٣٢ . مادة : (عرض)

(٤) انظر : مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٦ / ٩٠ - ٩١ .

الفرع الثاني : التفصيل في النفي مع الإجمال في الإثبات

فالصفات الثبوتية الوجودية سبع صفات وهي : المعاني ، وأما بقية الصفات الثبوتية الأخرى فهي إما صفات اعتبارية أو سلبية أو لا توصف بالوجود ولا بالسلب - على حد اصطلاحهم - فالأولى هي الوجود ، والثانية أي السلبية خمس ، وقد عُلِّمَتْ ، والثالثة هي المعنوية - وقد تنازعوا في إثباتها كما تقدم - . كما تنازعوا في إثبات صفتي الإدراك^(١) والتكوين^(٢) ، فهم بالجملة قد اتفقوا على سبع صفات وجودية وهي المعاني .

فيبقى بعد ذلك ما يسمونه بالمستحيل في حق الله تعالى - ولولا أن المقصود هنا إثبات أن هذا الباب مبني على السلوب لما سقت كلامهم فإنهم قد قالوا : « مما يستحيل في حقه تعالى وهي : العدم والحدوث وطرو العدم والمائلة للحوادث بأن يكون جرمًا - أي تأخذ ذاته العلية قدرًا من الفراغ - أو يكون عرضًا يقوم بالجرم أو يكون في جهة للجرم (أي يستحيل على الله تعالى أن

(١) صفة الإدراك : قالوا فيها : صفة قديمة قائمة بذات الله يدرك بها الملموسات، والمشمومات والمذوقات ... وأثبتها بعضهم باعتبار أنها كمال، وهو واجب له ، ونفاها أكثرهم باعتبار أنه لم يأت بها سمع ، ولا يدل عليها دليل عقلي ، ولأن صفة العلم تحيط بمتعلقاتها فهي كافية انظر تحفة المريد ص / ٧٥-٧٦ .

(٢) صفة التكوين - من أثبتها قال : هي صفة قديمة قائمة بذات الله يُوجد بها ويُعدم . فهي لو تعلقت بالوجود تسمى إيجاداً ، وبالحياة تسمى إحياءً ، وهكذا . ومن نفاها جعل ما تقدم من تعلقات القدرة والإرادة . فاشتركوا كلهم في نفي قيام الأفعال الاختيارية بالله . انظر تحفة المريد ٧٥ - مع ملاحظة أن المشهور بإثبات هذه الصفة هم الماتريدية فانظر : الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات ١ / ٤٢٠ .

يكون في جهة للجرم بأن يكون فوق العرش مثلاً أو تحته أو يمينه أو شماله أو أمامه أو خلفه (أو له هو جهة) (. . . . أي في نفسه بأن يكون له يمين أو شمال أو فوق أو تحت أو قدام أو خلف) أو يتقيد بمكان أو زمان أو تتصف ذاته العلية بالحوادث أو يتصف بالصغر أو الكبر أو يتصف بالأغراض في الأفعال أو الأحكام - وكذا يستحيل عليه تعالى أن لا يكون قائماً بنفسه بأن يكون صفة يقوم بمحل أو يحتاج إلى مخصص - وكذا يستحيل عليه تعالى أن لا يكون واحداً بأن يكون مركباً في ذاته أو يكون له مماثل في ذاته أو في صفاته أو يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال ، وكذا يستحيل عليه تعالى العجز عن ممكن ما وإيجاد شيء في العالم مع كراهيته لوجوده أي عدم إرادته له تعالى أو مع الدهول أو الغفلة أو بالتعليل أو بالطبع ، وكذا يستحيل عليه تعالى الجهل وما في معناه (كالشك والظن والوهم والذهول والغفلة والنسيان . . .) والموت والصمم والعمى والبيكم (وما في معناه بأن يكون كلامه بحروف وأصوات) .^(١) أهـ . وذكروا أموراً أخرى ومانقلته كاف لإثبات هذه الدعوى .

نقد طريقتهم في التنزيه :

(١) التفصيل في النفي عليه ملاحظة من جهتين :

الأولى / هذه الطريقة غير الطريقة المذكورة في القرآن والسنة .

الثانية / إن مطلق النفي قد لا يتضمن مدحاً . وقد تقدم الكلام على هذه

والتي قبلها^(٢) .

(١) أم البراهين مع شرحها من ص / ٢٢ إلى ٣٢ ، وما بين القوسين الكبيرين مأخوذ من الشرح

(٢) انظر ص / ٤٣٠ - ٤٣١ .

(٢) في طريقتهم للتنزيه أتوا بعبارات موهمة مجملة يلزم من نفيها نفي الباطل والحق معاً ، وقد تبين ذلك بعد مناقشتهم فيما أتوا به منها في الفرع الأول السابق .

(٣) إن طريقة التنزيه عند الأشاعرة مأخوذة من مسألة مخالفة الحوادث ، بل عدوا في الصفات السلبية صفة المخالفة للحوادث ، وهي مبنية على أن إثبات بعض الصفات يستلزم الجسمية ، وهذه الطريقة غير مستقيمة لوجوه ^(١) : -

الوجه الأول : إنهم ينفون بهذه الطريقة صفات الكمال الثابتة بالسمع والعقل - كعملو الله تعالى على خلقه - وهذا وحده كاف لإبطال هذه الطريقة المبتدعة ، وغريب جداً أن يؤصلوا هذا الأصل الذي لا يدل عليه نص من كتاب ولا سنة مع زعمهم أن الخير في اتباع من سلف ، كما قال اللقاني في منظومته جوهره التوحيد : (٢)

فكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعٍ مَنْ سَلَفَ وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعٍ مَنْ خَلَفَ

الوجه الثاني : إن هذه الطريقة تحكم على صاحبها بالتناقض ، فهو يثبت سبع صفات ويدعي أنها لا تماثل صفات الخلق ، وينفي ما عداها بدعوى مماثلة الخلق ، مع أنه يلزمه أن يسلك هذه الطريقة في جميع الصفات التي أثبتها والتي نفاه .

الوجه الثالث : إن هذه الطريقة التي سلكها الأشاعرة في التنزيه - وقد كانوا

(١) انظر هذه الوجوه في التدمرية من ص / ١٣٢ الى ١٣٤ .

(٢) جوهره التوحيد مع شرحها تحفة المريد ص / ٢١١ .

أخذوها عن المعتزلة الذين ينقون بها الأسماء والصفات كلها - سلكوها كذلك في رد النقائص كالحزن والبكاء في ردهم على اليهود ، فصاروا على هذا الأصل هم ومثبته النقائص خصماء للمعتزلة فيرد المعتزلة على الطائفتين بهذه الطريقة نفسها .

الوجه الرابع : إن هذه الطريقة قد تستخدم في نفي ما علم فساد بالضرورة من دين الإسلام وبصريح العقل كالبكاء والحزن ، فاستخدام هذه الطريقة - طريقة التجسيم والتحيز - استخدام لا يخلو من اعتراض واشتباه وخفاء ، فكيف يستخدم دليل خفي على ما هو جلي واضح ؟!

المبحث الثاني

منهج الأشاعرة في أدلة توحيد الأسماء والصفات .

المطلب الأول : الأدلة العقلية ومنزلتها من الاستدلال :

المسألة الأولى : أنواع الأدلة العقلية .

المسألة الثانية : منزلة الأدلة العقلية من الاستدلال .

المطلب الثاني : الأدلة النقلية ومنزلتها من الاستدلال :

المسألة الأولى : التفريق بين الأدلة النقلية .

المسألة الثانية : بيان حقيقة موقفهم من الأدلة النقلية كلها خاصة المتأخرين .

المطلب الثالث : توهم التعارض بين الأدلة النقلية والعقلية وما يسلكونه من الطرق عندئذ :

المسألة الأولى : سبب توهم التعارض .

المسألة الثانية : الحكم عند حدوث التعارض المتوهم .

المسألة الثالثة : المسلكان المأخوذان تجاه الأدلة النقلية عند التعارض المتوهم :

مسلك التفويض .

مسلك التأويل .

المطلب الأول

الأدلة العقلية ومنزلتها من الاستدلال .

المسألة الأولى : منزلة الأدلة العقلية من الاستدلال : -

يولي الأشاعرة للدليل العقل اهتماماً كبيراً ، فهو إما أن يكون المستقل في إثبات الشيء وإما أن يكون شرطاً ، ويتضح ذلك في أمرين كليين ذكرهما الأشاعرة وهما :

الأول : قالوا : بعض المسائل لا يصح الاستدلال لها إلا بدليل العقل ، وهي التي تتوقف عليها الرسالة كالقدرة والعلم والإرادة .. فلو استدل فيها بدليل النقل ابتداءً لحصل الدور .

وقد مضت مناقشة هذا الادعاء بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع ^(١)

الثاني : وقالوا : بعض المسائل لا يصح الاستدلال لها إلا بدليل النقل ، ولكن بشرط عدم المعارض العقلي . وسيأتي إيضاحه إن شاء الله ^(٢) ولكن يلاحظ أن هذا الشرط الذي شرطوه : لم يلتزموه في المسائل التي أدلتها عقلية محضة بدعوى أن انتفاء المعارض في الدليل العقلي معلوم بداهة وضرورة ! ^(٣)

وخلاصة الأمر : إن الأدلة العقلية لها أعلا المنازل عند الأشاعرة . ومثل هذا يعد مخاطرة شديدة ، يوقع في المضايق والإشكالات والاعتراض على الشرع !

(١) انظر : ص / ٥٠٤ - ٥٠٥ .

(٢) انظر : ص / ٥٨٢ .

(٣) انظر : ص / ٦٤٩ - ٦٥١ .

المسألة الثانية : أنواع الأدلة العقلية :-

قياس الغائب على الشاهد .

هذا النوع من القياس وإن كان قد رده الأشاعرة في إثبات الصفات إلا أن الملاحظ استخدامهم له في النفي .

فقد صرح الإيجي في كلامه عن المسالك الضعيفة بضعف هذا القياس ، فقال : « المقصد الخامس : وههنا طريقان ضعيفان :

الأول : قالوا ما لادليل عليه فيجب نفيه .

الثاني : قياس الغائب على الشاهد ، ولابد من إثبات علة مشتركة ، وهو مشكل لجواز كون خصوصية الأصل شرطاً ، أو الفرع مانعاً ... » ^(١) اهـ .

إلا أنه يلاحظ استخدامهم له في نفي ما ثبت لله جل وعلا من الصفات . ومن أمثلة ذلك :

(١) قولهم في نفي الصوت عن الله جل وعلا - إذ قد لاحظوا أن الأصوات في الشاهد تحتاج إلى مخارج من الحلق واللسان والشفة ، ولابد من الاصطكاك ليحدث الصوت - قالوا : فإذا ثبت هذا ، فإنه إن أُثبت لله صوت لزم وجود هذه المخارج ^(٢) ! فهذا قياس باطل تقدمت الإجابة عنه . ^(٣)

(١) المواقف في علم الكلام للإيجي ص / ٣٧

(٢) انظر الأسماء والصفات للبيهقي ص / ٢٧٣ .

(٣) انظر : ص / ٥٢٦ .

٢) قولهم في نفي صفة الاستواء : إنه لو كان مستوياً على العرش لكان محتاجاً إليه ، لأنهم لم يعقلوا في الشاهد إلا هذا الاستواء الذي يكون المستوي فيه محتاجاً إلى ما يستوي عليه ^(١)

والأمثلة كثيرة جداً في النفي كلها دالة على تناقض الأشاعة في هذا الدليل .

قياس الشمول

وهذا القياس يستخدم لإثبات حكم جزئي معين لوجود مشترك كلي متناول له ولغيره ^(٢) ويستخدم فيه أداة « كل » الدالة على العموم والشمول .

وقد استخدم الأشاعة هذا القياس في الإثبات وفي النفي .

ففي الإثبات كقولهم لإثبات صفة الإرادة : « الله صانع للعالم بالاختيار ، وكل من كان كذلك تجب له الإرادة ، فالله تجب له الإرادة . » ^(٣)

ومثاله في النفي : كل ما كان بجهة جازت عليه الحركة والسكون ، وكل ما جازت عليه الحركة والسكون حادث ، فإذا كان الله في جهة كان حادثاً - وهو

(١) انظر : ما تقدم ص / ٥٥٠ - ٥٥٢ .

(٢) انظر معناه في الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية ص / ١١٩ ونصه فيه : « هو

انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره والحكم عليه بما يلزم

المشترك الكلي » اهـ .

(٣) تحفة المريد ص / ٦٦ .

محال - فثبت أنه ليس في جهة (١)

والمنافسة :

استخدام هذا القياس في إثبات الصفات استخدام لا يخلو من خطأ - إذ مؤداه ثبوت الإرادة للخالق كثبوتها للمخلوق - وهذا خطأ ، فإن الصفة للخالق أكمل منها عند المخلوق ، ولا اشتراك في حقيقتهما أبداً ، والله عز وجل ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ (٢) فلا يجوز إدخاله وغيره في قضية كلية تستوي فيها أفرادها .

ولذا فلو استخدموا قياس الأولى على قاعدة الكمال لكان استخداماً موافقاً للطريقة الشرعية ، ونظمها هكذا : الإرادة صفة كمال في حق المخلوق ، والخالق يمكن أن يتصف بها ، فالخالق إذاً أولى أن يتصف بها على الوجه الأكمل ، ويوضح إمكان اتصافه بها أن المخلوق المحدث قد اتصف بها وهي كمال فيه ، ولم يستفد كماله هذا إلا من خالقه ، ولا شك أن الله الذي جعل غيره كاملاً هو أحق بهذا الكمال منه ، وثبوت هذا الكمال له لا يتوقف على غيره (٣) .

واستخدامهم لهذا القياس في النفي خطأ كذلك ، إذ فيه إدخال الله جل وعلا مع غيره في قضية كلية تستوي أفرادها والله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ (٢) .

(١) انظر مثل هذا على سبيل المثال في لباب العقول للمكلائي ص / ١٨١ .

(٢) سورة الشورى - الآية : ١١

(٣) انظر : ماتقدم في قياس الأولى ص : ٤٦٩ . وانظر : ابن تيمية السلفي للهراس ص :

وبهذا يعلم أن كل الشبهات التي أوردها الأشاعرة وغيرهم من علماء الكلام على أهل السنة في إثباتهم للصفات الخبرية الفعلية والذاتية - مبنية على هذا الأصل ، وبه يعلم أن كل معطل ممثل ، فإنه ما عطل المعطل إلا لا اعتقاده أن ما نفاه لو أثبتته للزم منه التشبيه والتمثيل ، فيكون قد انقذ في نفسه هذا التشبيه أولاً ثم عطل ثانياً^(١) .

ومما وجه من نقد على هذا القياس - بجانب الخطأ السابق - مسائل صناعية في الاستدلال وهي :

(١) إنهم اشترطوا لصحة القياس وإفادته للمطلوب : قضية كلية . وعندئذ يقال لهم : هل العلم بهذه القضية الكلية بدهي أو نظري ؟ فإن كان بدهياً فأولى أن يكون كل واحد من أفرادها بدهياً ، لأنها تسبق إلى الذهن مباشرة ، وعلى هذا أمكن أن يقال عن هذا القياس : إن فيه تطويلاً وإتباعاً للذهن^(٢) . وإن كان نظرياً احتاج إلى علم بدهي فيفضي إلى الدور أو التسلسل^(٣)

(٢) الكليات تتحقق في الأذهان لا في الأعيان . وقياس الشمول على هذا لا يعلم به موجود معين أصلاً ، لأنه لا يعلم به إلا الكليات ، فاستخدامه - مثلاً - لإثبات وجود الله خطأ ، لأنه يدل على وجود موجود مطلق ، وهو الأمر الكلي

(١) انظر : الرسالة التدمرية ص : ٥٠ .

(٢) انظر : الرد على المنطقيين ص : ١٠٧ ، وص / ٢٤٨ .

(٣) انظر : الرد على المنطقيين ص / ١٠٧ .

المشترك بينه وبين غيره ، فلا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه ، مع أن الله -وهو واجب الوجود - يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه ، وعليه فهذا الدليل وحده لا يعلم به وجود الله ^(١) .

(١) انظر : الرد على المنطقيين ص / ١٢٤ - ١٢٥ .

المطلب الثاني

الأدلة النقلية ومنزلتها من الاستدلال .

المسألة الأولى : التفريق بين الأدلة النقلية :

يفرق الأشاعرة بين ما يجوز الاستدلال به من الأدلة النقلية السمعية وما لا يجوز ، فإن ما يستدل له بالأدلة النقلية ينقسم قسمين :

قسم يجوز أن يحتج له بالأدلة النقلية المتواترة والآحادية ، وهذا في الأسماء الحسنى فإنهم عدوها توقيفية ، « ويتوقف جواز إطلاقها عليه تعالى على ورودها في كتاب أوسنة صحيحة أو حسنة أو إجماع - لأنه غير خارج عنها »^(١)

وقسم يحتج له بالأدلة القطعية وهي الكتاب والسنة المتواترة على سبيل التأكيد للدليل العقلي - وذلك في صفات : الحياة والقدرة والإرادة والعلم - على خلاف بينهم في صفة الكلام^(٢) ، ولا يحتج بدليل السنة الآحادي مطلقاً في باب العقيدة كلها - ماعدا ما تقدم في الأسماء الحسنى - . قال الرازي : « أما التمسك بخبر الواحد في معرفة الله تعالى فغير جائز »^(٣)

وماذكروه من صحة الاحتجاج بالأدلة السمعية كلها على الأسماء الحسنى فكلام صحيح . وأما كلامهم بأن بعض الصفات لا يحتج لها بالأدلة السمعية

(١) تحفة المريد ص / ٩٠ .

(٢) أشار إلى هذا الغزالي في كتابه : الاقتصاد ص / ١٠٢ بقوله : « ونفس الكلام فيما اخترناه لا يمكن إثباته بالشرع » والمتأخرون يعدون الكلام من الصفات السمعية .

(٣) أساس التقديس للرازي ص / ١٦٨ .

فمبني على أن الأدلة السمعية خبرية فقط لا تشتمل على الأدلة والبراهين العقلية ، وهذا خطأ قد مضى بيانه وتقويمه ^(١) . وأما ردهم للاحتجاج بخبر الآحاد فخطأ ، ترده الأدلة المذكورة في فصل أهل السنة والجماعة ^(٢) . وأما شبهاتهم التي أوردوها فإنه قد ذكر الرازي خمسة أوجه قاضية بإفادة خبر الواحد الظن لا العلم – وسأذكرها واحدة واحدة مع المناقشة إن شاء الله تعالى :

الوجه الأول / ذكر الرازي : أن أخبار الآحاد : مظنونة للإجماع على عدم عصمة الرواة فيحتمل عليهم إذا الخطأ والكذب ، فيكون صدقهم مظنوناً لا معلوماً – وما كان كذلك فلا يجوز التمسك به لقول الله تعالى : ﴿ إِن الظن لا يغني من الحق شيئاً ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ ^(٤) إلى آخره ما ذكره ^(٥) .

والجواب :

إن ما ذكره الرازي من الجواز العقلي القاضي بجواز الكذب والخطأ على الرواة – كلام كلي لم يستثن فيه الرازي الصحابة ، وهذا خطأ فاحش إذ قد أجمع المسلمون – عدا الروافض والخوارج – على عدالة جميع الصحابة وصدقهم ، أما احتمال الخطأ منهم فوارد ، ولكن قد علم حرص الصحابة وتوقيهم للرواية ،

(١) انظر ص / ٥٠٤ .

(٢) انظر ص / ٤٤٥ . وانظر الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي ص / ١٨٥-١٩١ .

(٣) سورة يونس الآية : ٣٦ .

(٤) سورة الإسراء الآية : ٣٦ .

(٥) انظر أساس التقديس ص / ١٦٨ .

أفيقال بعد هذا كله ماقاله الرازي فيهم ؟

ثم إنه لو فرض أن أحدهم أخطأ في حديث ، فهل يجوز لبقية الصحابة أن يسكت عنه ؟ هذا محال . وهكذا يقال في عصور الرواية الأخرى .

ثم إنه يقال للرازي : إن كل الأئمة الذين لهم خبرة بحديث الرسول ﷺ وأمضوا أكثر أعمارهم فيه جزموا بصحة كثير من الأخبار عن الرسول ﷺ خاصة أحاديث الصفات ، فإنه إذا سلم للرازي كلامه هذا في بعض الأخبار ، فإنه لا يسلم له ذلك في أحاديث الصفات التي هي إما متواترة أو مشهورة متلقاة بالقبول كما مر (١) .

وبعد هذا يعلم خطأ استدلاله بالآيات في عدم الأخذ بالظن . إذ الظن فيها هو ما كان على سبيل التوهم غير المستند إلى دليل صحيح ، ولذلك فهو نفسه لا يأخذ بها لرد الأحكام الفرعية العملية مع قوله بظنيتها ، ومهما فُسر الظن الوارد في الآيات فإن أخبار الصفات لا تدخل فيها ، إذ هي إما متواترة أو مشهورة متلقاة بالقبول ، فخرجت عن كونها ظناً كما تقدم (١) .

الوجه الثاني للرازي : ذكر بأن أجل طبقات الرواة وهم الصحابة لا تفيد روايتهم القطع ، فأولى ألا تفيد رواية غيرهم ، ثم ساق أمثلة تبين أنه لا يمكن القطع برواية الصحابة منها أن عمر طعن في خالد وابن مسعود وأبا ذر بالغاً في الطعن في عثمان ، وكذلك عائشة طعنت فيه ... الخ (٢) .

(١) انظر : ص / ٤٤٥ - ٤٥٣ .

(٢) انظر أساس التقديس ص / ١٦٩ - ١٧٠ .

والجواب :

إن إطلاق الرازي عبارة (الطعن) يوهم أن ذلك كان بالقدح في العدالة – وليس الأمر كذلك – وإنما هي قضايا مخصوصة حصل فيها اختلاف في وجهات النظر والاجتهاد^(١) ، فاعتبار مثل هذه القضية الخاصة قضية كلية يؤخذ بها ، كلام لا يسلم له ، إذ الواقع يبين أنه قد أخذ بعضهم عن بعض . ثم إن الرازي في كل ماسرده من أمثلة في التشكيك في بعض الروايات لم يأت بمثال واحد يفيد التشكيك في صحة أحاديث الصفات ، ولو وجد لما قصر في ذلك إذ هو الذي يريده . فلما كان ذلك كذلك علمنا يقيناً أن أحاديث الصفات متلقاة بالقبول عند سلف الأمة ، حتى نشأ أهل البدع فطعنوا فيها لما لم يجدوا طريقاً إلى تأويلها .

الوجه الثالث عند الرازي :

قال الرازي : « إن جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً منكراً موضوعة واحتالوا في ترويجها ، والمحدثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها بل قبلوها ، وأي منكر

(١) ولا يخلو ما أورده الرازي عن أمرين : الأول / إن بعض ما ذكره لم يثبت – كما ذكر الدارمي في رده على بشرص / ١٣٢ . الثاني / وإن الذي ثبت منها فهو يحتمل أموراً منها : أن بعض ما تشكك فيه بعضهم كان لظن وجود ما يعارضه من الشرع ، فلم يكن شكهم مبنياً على قاعدة الرازي : « مخالفة العقول » ، ومنها : أنهم كانوا يطلقون كلمة « كذب » بمعنى أخطأ . ومع ذلك كله فالأمثلة محدودة ، وانظر الأنوار الكاشفة للمعلمي ض / ١٧٠-١٧٢ و ٢٧٧ - ٢٧٨ وغير ذلك .

فوق وصف الله تعالى بما يقدح في ربوبيته؟» (١)

والجواب :

هذا الوجه الذي ذكره الرازي فتح لباب الزندقة ، إذ هو يقود إلى التشكيك في هذا الدين ، إذ كيف يغفل المحدثون التنبيه إلى أحاديث تطعن في الرب سبحانه وتعالى ؟ ولذلك فهنا وقفان في كلام هذا الرازي :

الوقف الأولي / إن الرازي قد ادعى دعوى عريضة بأن جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً منكراً ولم يبين واحداً منها ، ولم يقم دليلاً على دعواه - ونحن وإن كنا نوافقه على وضع الملاحدة لبعض الأحاديث ، إلا أننا لا نوافقه أن المحدثين لم يعرفوها ، بل إن المتتبع لأحوال الأئمة وطرقهم في معرفة الأحاديث الموضوعية يتضح له بلا لبس ولا شك أن الأحاديث المنكرة الموضوعية قد بُيِّنَتْ وصُنِّفَتْ فيها مصنفات ، والظاهر أن الرازي أخذ هذه الشبهة من الجهمية . فإن الجهمي الذي رد عليه الدارمي قد أورد هذه الشبهة فرد عليه الدارمي بقوله : « أوليس قد ادعيت أن الزنادقة قد وضعوا اثني عشر ألف حديث دلسوها على المحدثين ؟ فدونك أيها الناقد البصير الفارس التحرير فأوجدنا منها اثني عشر حديثاً ، فإن لم تقدر عليها ، فلم تتمحن العلم والدين في أعين الجهال بخرافاتك هذه ؟ لأن هذا الحديث إنما هو دين الله بعد القرآن ، وأصل كل فقه ، فمن طعن فيه فإنما يطعن في دين الله » (٢)

(١) أساس التقديس ص / ١٧٠ .

(٢) نقض الدارمي على بشر المريسي ص / ١٣٧ .

الوقفه الثانية : قول الرازي : « والمحدثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها ، بل قبلوها » وهذا طعن قبيح في الأئمة الأعلام الذين شهدت لهم الأمة بالعلم والديانة كالسفيانيين ومالك وأحمد والشافعي وابن المبارك والليث وغيرهم من أساطين الحديث وأركان الرواية الذين ملأوا الدنيا علماً وفضلاً ، وقد تهيب الرازي أن يقول إنهم جاهلون وإنما قال : « لسلامة قلوبهم » وهل سليم القلب يقبل رواية تقدح في الربوبية ؟! ولذلك هو قد صرح في الوجه الرابع بعدم عقلهم إذ أورد ذلك بصيغة التساؤل فقال : « فما كان فيهم عاقل ؟ ... إن هذا من العجائب ! » ^(١) كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

ثم إن قول الرازي : « بل قبلوها » يفيد قطعاً أنه يعني أحاديث الصفات التي يتوهم الرازي وأمثاله أنها تقدح في الربوبية ، ولكننا عندئذ لا نسلم له بأنها موضوعة ومنكرة ولذلك لا يضر قوله : « ما عرفوها » بل هم قد عرفوها ونصوا على صحتها وقبولها والقول بمقتضاها كما تقدم عنهم سابقاً ^(٢) .

وبهذا يظهر جلياً أن الرازي حكم عقله في هذه المسائل دون الرجوع إلى الحقائق المقررة عند سلف هذه الأمة فيها مما أوقعه في الخطأ .

الوجه الرابع :

قال الرازي : « إن هؤلاء المحدثين يخرجون الروايات بأقل العلل ؛ إنه كان

(١) انظر أساس التقديس ص / ١٧١ .

(٢) انظر ص / ٤٠٩ - ٤١٠ ، ٤٥٨ - ٤٥٩ .

مائلاً إلى حب علي فكان رافضياً فلا تقبل روايته ، وكان معبد الجهني ^(١) قائلاً
 بالقدر فلا تقبل روايته ، فما كان فيهم عاقل يقول إنه وصف الله تعالى بما يبطل
 إلهيته وربوبيته فلا تقبل روايته ، إن هذا من العجائب ! ^(٢)

والجواب :

ينظر أولاً في الأحاديث التي يزعم الرازي أنها تطعن في الرب ، فإن كانت
 حقيقة تطعن في ذات الرب تعالى فإن أئمة الحديث كلهم عقلاء والحمد لله ،
 وردوا مثل هذه الأحاديث وطعنوا في روايتها ولم يقبلوا حديثهم ، ويعرف ذلك
 من وقف على كتبهم وأقوالهم في الجرح والتعديل والموضوعات والعلل ، فمن
 ذلك : ما وضعه محمد بن شجاع الثلجي ^(٣) : « أن الرسول ﷺ سئل يارسول
 الله مما ربنا؟ قال : من ماء مرور لا من أرض ولا من سماء ، خلق خيلاً فأجراها
 فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق » ^(٤) قال ابن قتيبة ^(٥) : « ولما رأى قوم من

(١) ويقال هو معبد بن عبد الله بن عويم ، أول من تكلم في القدر مع أنه صدوق في نفسه ، وهو
 في طبقة التابعين وقد نهى الحسن البصري عن مجالسته ، وقد قتله الحجاج صبراً لخروجه مع
 ابن الأشعث ، انظر ميزان الاعتدال للذهبي ١٤١/٤ رقم ٨٦٤٦ .

(٢) أساس التقديس ص / ١٧١ .

(٣) قال عنه ابن عدي : « كان يضع أحاديث في التشبيه ينسبها إلى أصحاب الحديث ليثلبهم
 بها » الكامل في الضعفاء ٢٢٩٣/٦ وذكر الذهبي أنه كان من أصحاب بشر المريسي ،
 ميزان الاعتدال ٣ / ٥٥٧ .

(٤) أخرجه ابن عدي في الكامل ٢٢٩٣/٦ وابن الجوزي في الموضوعات ١٠٥/١ وانظر اللآلئ
 المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي ٣/١ وتنزيه الشريعة لابن عراق ١٣٤/١ .

(٥) تقدمت ترجمته ص / ٢١٧ .

الناس إفراط هؤلاء في النفي عارضوهم بالإفراط في التمثيل ، فقالوا بالتشبيه المحض بالأقطار والحدود ، وحملوا الألفاظ الجائية في الحديث على ظاهرها ^(١) وقالوا بالكيفية فيها ، وحملوا من مستشنع الحديث : عرق الخيل وحديث عرفات ^(٢) وأشبه هذه من الموضوع مارأوا أن الإقرار به من السنة وفي إنكاره الريبة ، وكلا الفريقين غالط وقد جعل الله التوسط منزلة العدل ، ونهى عن الغلو فيما دون صفاته من أمر ديننا فضلاً عن صفاته ، ووضع عنا أن نفكر فيه كيف كان وكيف قدر وكيف خلق ، ولم يكلفنا ما لم يجعله في تركيبنا ووسعنا ^(٣) . فهذا مثال يدل على معرفة الأئمة لما يقدح في ذات الرب تعالى . والأمثلة كثيرة ، فلتراجع في كتب الموضوعات .

وأما إن كانت تلك الأحاديث مما يتوهم الرازي أنها تطعن في ذات الرب وليست كذلك ، كأحاديث النزول والضحك وغير ذلك فالجواب : إنها ليست مما يطعن في ذات الرب ، فإن منها المتواتر كحديث النزول إلى سماء الدنيا ، ومنها الآحاد المتلقاة بالقبول عند الأئمة ، فعلى هذا يكون العاقل من قبلها . ومن لم يقبلها فليس بعاقل .

وأما قوله : « إن هؤلاء المحدثين يخرجون الروايات بأقل العلل » : فكلام يرجع عليه بالرد ، إذ يفيد عناية المحدثين بهذا الشأن ، فما كان يطعن في الرب

(١) أي الظاهر الذي يتوهم منه التشبيه وليس الظاهر الشرعي ويدل له قوله : « وقالوا بالكيفية فيها » إذ كل مكيف ممثل ومشبّه .

(٢) وفيه : أن الله تعالى يأتي عشية عرفة على جمل أحمر - تعالى الله عن ذلك - وهو حديث موضوع انظر : تنزيه الشريعة المرفوعة ١ / ١٣٩ رقم ١٧ .

(٣) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية لابن قتيبة ص / ٥٢ - ٥٣

سبحانه فبطلانه ظاهر وليس من العلل الخفية ، أما أحاديث الصفات الصحيحة المتلقاة بالقبول فقد خبرها المحدثون ومحصوها ولم يجدوا لها علة ، وتلقوها بالقبول . ومع هذا فكلام الرازي ليس على إطلاقه فالعلل بعضها قادح يرد بها الحديث ، وبعضها ليس بقادح فلا يرد لأجلها الحديث - والله أعلم -

الوجه الخامس :

قال الرازي : « إن الرواة الذين سمعوا هذه الأخبار من الرسول ﷺ وما كتبوها عن لفظ الرسول ، بل سمعوا شيئاً في مجلس ، ثم إنهم رَوَوْا تلك الأشياء بعد عشرين سنة أو أكثر ، ومن سمع شيئاً في مجلس مرة واحدة ، ثم رواه بعد العشرين والثلاثين لا يمكنه رواية تلك الألفاظ بأعيانها ، وهذا كالمعلوم بالضرورة ، وإذا كان الأمر كذلك كان القطع حاصلاً بأن شيئاً من هذه الألفاظ ليس من ألفاظ الرسول ﷺ بل ذلك من ألفاظ الراوي ، وكيف يقطع أن هذا الراوي سمع مما جرى في ذلك المجلس (١) » اهـ

والجواب :

إن الرازي يضع مقدمات ظنية ثم يجعل النتيجة قطعية وهذا يخالف ما يدعيه من التحقيق والتدقيق ، فمن ذلك قوله : « وما كتبوها عن الرسول » فمن أين له القطع بأنهم جميعاً ما كانوا يكتبون ؟ (٢)

(١) أساس التقديس ص / ١٧١ .

(٢) قد ثبت أن بعض الصحابة قد كتب في عهد الرسول ﷺ كعبد الله بن عمرو بن العاص وثبتت كتابة أكثر من واحد في عهد أبي بكر رضي الله عنه ، انظر دراسات في الحديث النبوي للأعظمي ١/ ٩٢ - ١٤٢ وذكر فيه نحو (٥٢) صحابياً ممن كتب الحديث .

ثم لو سلم له عدم الكتابة فالجواب : إن الله قد أعطاهم قوة على الحفظ وهذا معلوم عند المحدثين ، فمن ذلك ماجرى لأبي هريرة رضي الله عنه ، قال أبو الزعيزة كاتب مروان بن الحكم : « إن مروان دعا أبا هريرة فأقعدهني خلف السرير ، وجعل يسأله ، وجعلت أكتب ، حتى إذا كان كان عند رأس الحول ، دعا به فأقعده وراء الحجاب فجعل يسأله عن ذلك ، فما زاد ولا نقص ولا قدم ولا أخر » ^(١) .

وقوله كذلك » : روي تلك الأشياء بعد عشرين سنة أو أكثر » فهذه أيضاً مقدمة ظنية ليس له عليها دليل ، وقد علم بالإجماع أن بعض الصحابة قد بلغ قومه في حياة الرسول ﷺ ، ومنهم من كان يتناوب لسماع الحديث ليحدث به صاحبه في حالة غيابه كما جرى لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وجاره ^(٢) ثم إنه لو سلم له هذا القول ، فليس طول الزمان موجباً لتغيير اللفظ إن كان صاحبه مازال حافظاً ، ولذلك فالرازي نفسه يشعر بضعف حجته حيث قال : « وهذا كالمعلوم بالضرورة » ، ولم يقل معلوم بالضرورة .

ثم قوله : « ومن سمع شيئاً في مجلس مرة واحدة » : فيقال له : وهل تجزم بأن الحديث لا يحدث به الرسول ﷺ إلا في مجلس مرة واحدة ؟ ثم لو فرض

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك ٣ / ٥١٠ وقال : حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأقره الذهبي « وقال معلقاً على هذا الحفظ » هكذا فليكن الحفظ « سير أعلام النبلاء ٢ / ٥٩٨ ولم أجد ترجمة لكاتب مروان ، وعلى كل حال فحفظ الصحابة وضبطهم أشهر من أن أسوق لإثباته الروايات - والله أعلم .

(٢) انظر صحيح البخاري - حديث رقم ٨٩ - كتاب العلم - باب التناوب في العلم . « انظره

مع فتح الباري ١ / ٢٢٣ »

ذلك فما الذي يضير إذا كان من سمعه حجة ثبناً متقناً حافظاً ؟ ولحفظ الحديث أسباب قد وجدت وهي : (١)

(١) قوة الذاكرة عند المتقدمين .

(٢) تأييد الله تعالى وإرادته لظهور هذا الدين ، ولا يكون إلا بحفظ أصليه وهما الكتاب والسنة . (٢)

(٣) هيبة الصحابة وتعظيمهم لحديث الرسول ﷺ - فكانوا يحتاطون في الرواية خشية الكذب على رسول ﷺ .

(٤) رغبتهم في حصول دعاء الرسول ﷺ - لهم بقوله : « نضر الله امرأً سمع منا مقالة فوعاها وأداها كما سمعها » . (٣)

(٥) ومع هذا كله فقد ثبت أن بعض الصحابة قد كتب شيئاً من الحديث في عهد الرسول ﷺ وبعد عهده بقليل - فمن ذلك : الصحيفة لهمام بن منبه (٤)

(١) انظر : القرآنيون وشبهاتهم حول السنة ص / ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٢) انظر ما تقدم ص / ٤٤٤ - ٤٤٥ .

(٣) حديث متواتر . أورده السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة ص / ٢٨

- رقم / ٢٠ وذكره الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد أربعة وعشرين صحابياً في كتابه : [

دراسة حديث « نضر الله امرأً سمع مقالتي » رواية ودراية] . وانظر بعض طرقه في جامع

الترمذي : رقم / ٢٧٩٤ - ٢٧٩٥ ، وابن ماجه : رقم / ٢٣٠ - ٢٣٢ ، ومسنند أحمد

/ ١ ، ٤٣٧ ، ٣ / ٢٢٥ ، ٤ / ٨٢ ، ٥ / ١٨٣ .

(٤) هو همام بن منبه بن كامل الصنعاني أخو وهب - ثقة من التابعين توفي سنة (١٣٢ هـ)

تقريب التهذيب ص : ٥٧٤ رقم : ٧٣١٧ .

عن أبي هريرة - والصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص ، وغير ذلك كثير^(١) .

والمقصود : أن الرازي يضع مقدمات ظنية ثم يدعي قطعية النتيجة بقوله : « وإذا كان الأمر كذلك كان القطع حاصلاً بأن شيئاً من هذه الألفاظ ليس من ألفاظ الرسول ﷺ » ، والجواب عن هذا : -

١ () إن هذا الذي قطع الرازي بصحته وجزم ، مستنتج من مقدمات ظنية الحق بخلافها وهي لا تؤدي إلى اليقين والقطع .

٢ () ثم إنه يقال كيف يحصل التبديل في لفظ « الضحك » و« الغضب » و« الأصابع » وغير ذلك - فهل هذا مما يحصل فيه اللبس والخطأ ؟

وفيما يلي أحاديث من صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه - التي وجدت وطبعت ، وقد سردها الإمام أحمد بكاملها في مسنده^(٢) فاستقرأتها واخترت منها سبعة أحاديث موضوعها في الصفات تدل قطعاً على عدم التغيير :

١ - « لما قضى الله الخلق كتب في كتاب عنده فوق العرش : إن رحمتي غلبت غضبي »^(٣) وفيه صفات : قضاء الخلق ، والاستواء ، والرحمة والغضب .

(١) انظر ما ذكره الدارمي في رده على المريسي ص / ١٢٧ - ففيه ذكر بعض من كتب من الصحابة . وانظر دراسات في الحديث النبوي للأعظمي ١ / ٩٢ - ١٤٢ .

(٢) انظر مسند الإمام أحمد ٢ / ٣١٢ - ٣١٨ .

(٣) الصحيفة ص : ٤٦ - رقم : ١٤ - وهو متفق عليه « البخاري رقم : ٧٤٠٤ » - ومسلم

٢١٠٧ / ٤ برقم ٢٧٥١ .

٢ - « من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ، ومن لم يحب لقاء الله لم يحب الله لقاءه » ^(١) وفيه صفة المحبة .

٣ - « يمين الله ملائ لا يغيبها نفقة ، سحاء الليل والنهار ، أرايتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض فإنه لم ينقص مما في يمينه . قال : وعرشه على الماء ، ويده الأخرى القبض والبسط يرفع ويخفض » ^(٢) ففي هذا الحديث إثبات اليدين لله وأنه يفعل بهما : الإنفاق باليمين ، وبالأخرى يرفع ويخفض .

٤ - « تحاجت الجنة والنار ، فقالت النار : أوثرت بالتكبرين والمتجبرين ، وقالت الجنة : فما لي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسقطهم وغرثهم ، فقال الله للجنة : إنما أنت رحمتي أرحم بك من أشياء من عبادي ، وقال للنار : إنما أنت عذابي أعذب بك من أشياء من عبادي ، ولكل واحدة منكما ملؤها ، فأما النار فلا تمتليء حتى يضع الله عز وجل قدمه ، فتقول : قط ، قط ، فهناك تمتليء ويزوي بعضها إلى بعض ، ولا يظلم الله من خلقه أحداً ، وأما الجنة فإن الله تعالى ينشيء لها خلقاً » ^(٣) وفيه من الصفات لله : صفة الكلام والقَدَم .

٥ - « أيفرح أحدكم بإحلالته إذا ضلّت منه ثم وجدها ؟ قالوا : نعم يا رسول

(١) الصحيفة ص : ٧٢ - رقم ٢١ - وهو متفق عليه « البخاري رقم : ٦٥٠٧ » ومسلم ٢٠٦٥/٤ برقم (٢٦٨٥) .

(٢) الصحيفة ص : ٨٧ - رقم ٢٨ - وهو متفق عليه « البخاري رقم : ٧٤١٩ » ومسلم ٦٩١/٢ برقم (٩٩٣) .

(٣) الصحيفة ص : ١٧٩ - رقم ٥٢ - وهو متفق عليه « البخاري رقم : ٤٨٥٠ » ومسلم ٢١٨٦/٤ برقم (٢٨٤٦) .

الله . قال : والذي نفس محمد بيده : لله أشد فرحاً بتوبة عبده إذا تاب من أحدكم براحلته إذا وجدها « ^(١) . وفيه إثبات صفة الفرح لله تعالى .

٦ - « اشتد غضب الله على رجل يقتله رسول الله في سبيل الله » ^(٢) وفيه

إثبات صفة الغضب .

٧ - « يضحك الله لرجلين يقتل أحدهما الآخر ، كلاهما يدخل الجنة ،

قالوا : كيف يا رسول الله ؟ قال : يقتل هذا فيلج الجنة ، ثم يتوب الله على الآخر فيهديه إلى الإسلام ، ثم يجاهد في سبيل الله فيستشهد » ^(٣) وفيه صفة الضحك .

ثم إن الرازي أتى بكلام ممجوج يدل على الطعن في الصحابة فقال : « بل ذلك من ألفاظ الراوي » فالذين سمعوا من الرسول ﷺ هم الصحابة - فاتهمهم بالتغيير طعن فيهم ، بل يزداد الأمر سوءاً إذا كان ذلك في أصل الدين في إلهية الرب سبحانه وربوبيته ، إذ حاصله أن الصحابة لم يعتقدوا الاعتقاد السليم ! .

وقوله : « وكيف يقطع أن هذا الراوي سمع مما جرى في ذلك المجلس » فجوابه : إنا لانشك أن الصحابي إذا صرح بسماعه من الرسول ﷺ - فإنه كما قال ^(٤) ، وإن أتى بعبارة محتملة للسماع كقوله : قال رسول ﷺ ، فالأصل

(١) الصحيفة ص : ٣٤٨ - رقم ٨٠ - أخرجه مسلم ٤ / ٢١٠٢ رقم : ٢٦٧٥ .

(٢) الصحيفة ص : ٤٧٠ - رقم ١٠٢ - متفق عليه « البخاري رقم : ٤٠٧٤ » وفسلم ٣ / ١٤١٧ برقم (١٧٩٣) .

(٣) الصحيفة ص : ٣٥٣ - رقم ١١١ - متفق عليه « البخاري رقم : ٢٨٢٦ » ومسلم ٣ / ١٥٠٥ برقم (١٨٩٠) .

(٤) من ذلك أن قزعة سمع من أبي سعيد الخدري رضي الله عنه حديثاً فأعجبه وقال لأبي سعيد : « أنت سمعت هذا من رسول ﷺ ؟ فقال له : « فأقول على رسول ﷺ ما لم أسمع ! » صحيح مسلم كتاب الحج باب (٤٧) سفر المرأة مع محرم رقم / ٨٢٧ .

فيه أنه سمعه منه ، ولكن قد يكون بعض الصحابة - خاصة صغارهم - يروي ذلك عن صحابي آخر ، وهذا لا مطعن فيه إذ الجميع قد ثبتت عدالتهم بالإجماع . وبالله التوفيق .

فقد ظهر مما تقدم أن الرازي وأمثاله من أساطين الأشاعرة كالغزالي والجويني لم يكونوا علي خبرة بالسنة فمثال ذلك قول الجويني : « وما تتمسك به الحشوية : مما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « إن الله خلق آدم على صورته » وهذا الحديث غير مدون في الصحاح » ^(١) . مع العلم بأنه متفق عليه ! ^(٢) - وكقول الغزالي : « وظواهر أحاديث التشبيه أكثرها غير صحيحة » ^(٣) . فإن كان مراده بأحاديث التشبيه الأحاديث التي فيها تمثيل الخالق بخلقه فكلها باطلة موضوعة ولا يقال أكثرها غير صحيحة ! ، وإن كان يريد ما يفهمه ويتوهمه تشبيهاً من أحاديث الصفات الصحيحة فهي كلها صحيحة ، وقد فهم منها السلف فهماً صحيحاً . وما تقدم نقله عن الجويني والغزالي يدل على عدم اعتمادهما كثيراً على الحديث في هذا الباب - بل ويدل على عدم خبرتهما به في الجملة ، وقد صرح الحافظ ابن حجر في التخليص الحبير بعدم خبرة هذين الإمامين في الحديث فقال عن الجويني ، « ونقل الرافعي عن إمام الحرمين في النهاية أنه قال : (في قلبي من الطمأنينة في الاعتدال شيء) وهو من المواضع العجيبة التي تقضي على هذا

(١) الإرشاد للجويني ص / ١٥٢ - ١٥٣ .

(٢) صحيح البخاري مع الفتح ١١ / ٥ - كتاب الاستئذان - باب (١) بدء السلام رقم :

٦٢٢٧ ومسلم ٤ / ٢٠١٧ : كتاب البر - باب (٣٢) النهي عن ضرب الوجه .

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد ص / ١٠٣ .

الإمام بأنه كان قليل المراجعة لكتب الحديث المشهورة فضلاً عن غيرها » (١)

وقال نحو هذه العبارة في موضع آخر (٢) ، ثم قال عنه وعن تلميذه الغزالي : « قال إمام الحرمين (رأيت في كتاب معتمد أن عائشة روت ذلك) ، وتبعه الغزالي فقال : (قيل : إن عائشة روت ذلك) ، وهذا دليل على عدم اعتائهما بالحديث ، كيف يقال ذلك في حديث في سنن أبي داود التي هي أم الأحكام ! » (٣) ، وله عبارة فيهما نحو هذا في موضع آخر (٤) ، بل إن الغزالي نفسه قد حكم على نفسه فقال : « وبضاعتي في الحديث مزجة » (٥) .

أما الرازي فهو مثلهم في عدم المعرفة بأحاديث الرسول ﷺ والخبرة بمذهب السلف ، فلذلك يتخبط هو وغيره ويرمون من يقول بمقتضى الأحاديث بأنه مشبه أو مجسم - مع العلم بأنهم جميعهم يحتجون بأقوال ساقطة سلفهم فيها فلاسفة ملاحدة أو منجمون مشركون - وفي الرازي يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « ومن العجب أن هذا الرجل المحاد لله ولرسوله عمد إلى الأخبار المستفيضة عن رسول الله ﷺ التي توارثها عنه أئمة الدين وورثة الأنبياء والمرسلين ، واتفق على صحتها جميع العارفين ، فقدح فيها قدحاً يشبه قدح الزنادقة المنافقين ، ثم يحتج

(١) التلخيص الحبير ١/ ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢ / ٥٠ .

(٣) المصدر السابق ٢ / ١٩ .

(٤) انظر المصدر السابق ١ / ٢٧٥ .

(٥) انظر : قانون التأويل للغزالي ص / ١٦ ، وانظر الرد على المنطقيين ص / ٤٨٣ لشيخ الإسلام

ابن تيمية ، ونقض المنطق له ص / ٥٣ . ودرء تعارض العقل والنقل ١ / ٥ .

في أصول الدين بنقل أبي معشر ^(١) أحد المؤمنين بالجبت والطاغوت أئمة الشرك والضلال نعوذ بالله من شرورهم وأقوالهم والله المستعان على ما يصفون ^(٢) .

المسألة الثانية : بيان حقيقة موقفهم من الأدلة النقلية كلها خاصة المتأخرين :

وقد يظهر للناظر لأول النظر أن الأشاعرة بتقسيمهم للمسائل حسب الدليل يفيد أن منها ما يثبت بالشرع فقط ، ولكن ليعلم أن العقل أصل حتى لهذا النوع عندهم ، إذ أن إقامة الدليل النقلية على المسائل السمعية متوقفة على حكم العقل بالجواز أو عدم المعارض ، وفي هذا يقول الغزالي : « وأما المعلوم بمجرد السمع فتخصيص أحد الجائزين بالوقوع فإن ذلك من مواقف العقول ، وإنما يعرف من الله بوحى وإلهام ، ... ثم كل ماورد السمع به ينتظر : فإن كان العقل مجزواً له وجب التصديق به قطعاً إن كانت الأدلة السمعية قاطعة ... فإن توقف العقل في شيء من ذلك فلم يقض فيه باستحالة ولا جواز وجب التصديق أيضاً . » ^(٣) وهو قد تابع شيخه أبا المعالي على هذا ، وشيخه قد تابع الباقلاني الذي تبع الأشعري في كتابه اللمع . ^(٤)

(١) جعفر بن محمد البلخي النجف - توفي سنة (٢٧٢ هـ) - انظر البداية والنهاية لابن كثير ٥٤ / ١١ .

(٢) نقض التأسيس ١ / ٤٥٩ . ولكن بين شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه هذا وغيره أن الرازي قد تاب آخر حياته . انظر نقض التأسيس ١ / ٤٤٧ ، وانظر كذلك ما ذكرته في الباب الرابع عن توبته ص / ٦٨٩ .

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٠٣ .

(٤) انظر: اللمع للأشعري ص ٦١ والتمهيد للباقلاني ص ٣٨ - ١٥٢ - ١٥٣ والإرشاد للجويني ص ٣٥٨ - ٣٥٩ .

وبهذا يظهر الموقف السيئ للأشاعرة من الأدلة الثقيلة - والله المستعان - وقد ازداد هذا الموقف سوءاً عند الرازي بصورة تجعل الدليل النقلي لا يستدل به لا أصالة ولا تبعاً ، فهو يقول : « قيل : الدلائل الثقيلة لا تفيد اليقين : لأنها مبنية على نقل اللغات ونقل النحو والتصريف ، وعدم الاشتراك وعدم المجاز وعدم الإضمار وعدم النقل وعدم التقديم والتأخير وعدم التخصيص وعدم النسخ وعدم المعارض العقلي . وعدم هذه الأشياء مظنون لامعلوم ، والموقوف على المظنون مظنون ، وإذا ثبت هذا ظهر أن الدلائل الثقيلة ظنية وأن العقلية قطعية ، والظن لا يعارض القطع . » ^(١) اهـ

وتقرير اعتراض الرازي كالآتي : إن الدليل النقلي لفظي ، وهو مبني على أمور ظنية ، والمبني على الظن ظني لا يفيد اليقين ، فصح أن الأدلة الثقيلة ظنية لا تفيد القطع .

وما ذكره الرازي آخر كلامه نتيجة لمقدمتيه ؛ الأولى منهما هي محل المناقشة وهي « وهو مبني على أمور ظنية » ، وأما الثانية وهي : « والمبني على الظن ظني » فلا حاجة لمناقشته فيها لظهورها ، ولأنه إذا بطلت المقدمة الأولى فسدت نتيجته . وأما الأمور الظنية التي ذكرها فهي وجودية وعدمية :

١- أما الأمور الوجودية الظنية فهي : إن إفادة الدليل النقلي للقطع على

(١) معالم أصول الدين ص ٢٤ . وانظر المطالب العالية ٩/ ١١٣ - ١١٨ وفيه نسب هذه المقالة إلى نفسه - ولم يصدرها بقبيل كما في المعالم - فإنه قال في المطالب العالية ٩/ ١١٨ بعد أن ذكر أدلته : « فهذا تقرير البحث عن قولنا : التمسك بالدلائل اللفظية في المطالب اليقينية لا يجوز » اهـ .

مدلولاته متوقفة على القطع بصحة نقل ألفاظ اللغة ومدلولاتها ، وصحة نقل النحو حتى يتحقق مدلول الهيئة التركيبية للألفاظ ، وصحة نقل الصرف لمعرفة معاني هيئات المفردات ، وكلها يتوقف القطع بها على العلم بتواتر نقل العربية لغة ونحواً وصرفاً ، وهو شيء مظنون ، إذ لا يمتنع من القليلين الإقدام على الكذب .

٢- وأما الأمور الظنية العدمية فهي : إن الاستدلال بالأدلة النقلية متوقف على عدم المجاز والإضمار والتخصيص والاشتراك والمعارض العقلي ... الخ ومبناها على الاستقراء وهو ظني .

فعلى هذا فإن الدليل اللفظي مبني على أمور ظنية فيكون ظنياً لأن المتوقف على المظنون مظنون ^(١) .

والجواب :

أولاً في الأمور الظنية الوجودية :

١- لا يسلم للرازي دعوى عدم التواتر في كل ما ذكره ، إذ أكثر معاني ألفاظ الأدلة معلومة بالتواتر كلفظ : السماء ، والأرض ، والله ، وأحد ، ... الخ ، وفي النحو كقاعدة رفع الفاعل ونصب المفعول ... الخ ، وفي الصرف كقاعدة أن مثل ضَرَبَ فعل ماض ، ويضرب فعل مضارع ... الخ فهذه كلها قطعية ، والتراكيب المؤلفة منها تكون قطعية كذلك ^(٢) ، كقول الله تعالى : ﴿ وهو بكل شيء عليم ﴾ ^(٣) . وقوله : ﴿ قل هو الله أحد ﴾

(١) انظر هذا التقرير في المحصول في أصول الفقه للرازي ١ / ٣٩٠ - ٤٠٨ .

(٢) انظر شرح التلويح على التوضيح للفتازاني ١ / ١٢٨ .

(٣) في مواضع من القرآن ، منها سورة الحديد - الآية : ٣ .

٢- إنه لا داعي إلى هذه المقدمات التي ذكرها الرازي ، إذ الذين أنزل فيهم القرآن كانوا عرباً فصحاء لا يحتاجون إلى صناعة النحو والصرف ، ولا يحتاجون إلى نقل غيرهم في فهم كلام الله . خاصة إذا أضيف إلى ذلك أن أكثر الألفاظ لا يُحتاج فيها إلى نقل . والصحابة قد فسروا القرآن . وأخذ ذلك عنهم التابعون خاصة في صفات الله كما تقدم ^(١) ، فهل بعد هذا يقال بما ذكره الرازي خاصة وأنه قد علم مراد المتكلم من سياقه وبيانه ^(٢) . خاصة وأن الرازي في المحصول قد أقر بقلّة الألفاظ الغريبة المنقولة نقل الآحاد . ^(٣)

ثانياً في الأمور الظنية العدمية :

١- إن الرازي ذكر عشرة أمور عدمية يتوقف عليها القطع بدلالة النص ، وكلها خلاف الأصل . وما كان كذلك فلا يعارض به ما وافق الأصل ، وقد رد التفتازاني على الرازي بقوله : « الأمور التي يتوقف الدليل على عدمها كلها خلاف الأصل ، والعاقل لا يستعمل الكلام في خلاف الأصل إلا عند قرينة تدل عليه ، فاللفظ عند عدم قرينة خلاف الأصل يدل على معناه قطعاً » . ^(٤)

٢- لو سلم عدم قطعية دلالة الدليل لاحتمال وجود أمور ظنية فيقال له : إن القرائن إذا انضمت إلى الظني فإنها ترفعه إلى القطعي ، وذلك كالتواتر ، فهو خبر انضمت إليه قرينة دلت على قطعيته ، وهي بلوغ رواته حداً يمنع تواطؤهم على

(١) انظر ص / ٤٠٩ - ٤١٠ . وص / ٤٩٩ ، وص / ٤٥٨ - ٤٥٩ .

(٢) انظر الصواعق المرسلّة لابن القيم ٢ / ٦٤٥ ، وانظر ما تقدم ص / ٤٥٥ - ٤٥٧ .

(٣) انظر المحصول في أصول الفقه للرازي ١ / ٢١٦ - ٢١٧ .

(٤) شرح التلويح على التوضيح ١ / ١٢٩ .

الكذب ، فكذلك دلالة الدليل إذا انضمت إليها قرينة تقديم الأصل لعدم وجود قرينة خلاف الأصل فإنها تكون قطعية ، وإلا لزم بطلان فائدة التخاطب أصلاً.^(١) هذا وقد أقر الرازي في المحصول بشيء من هذا ، حيث ذكر بأن الأدلة اللفظية إذا اقترنت بها قرائن تفيد اليقين^(٢) .

والرازي في سلوكه هذا المنهج تلزمه لوازم خطيرة ، ذكرها ابن القيم^(٣) وسأقتصر على بعضها إن شاء الله فمنها : -

١- إن القول بظنية دلالة الأدلة العقلية يلزم منه الطعن في بيان المتكلم بالقرآن وهو الله عز وجل ، وفي بيان الرسول ﷺ ، فإن خرج من هذا بأن القدح حاصل في المستمع ، كان الجواب أنه يلزم إذاً أن يكون الله قد كلف الناس ما لا يطيقون بعدم فهمهم لأدلة القرآن والسنة ، ولو كانت الأدلة غير واضحة الدلالة لطعن فيها المشركون ، كيف والأدلة دالة على حسن القرآن وتيسير فهمه ووضوحه وكونه أنزل هدى للناس^(٤) .

٢- إن هذا الذي ذكره الرازي يلزم منه عدم التيقن بالبعث والنشور والجزاء ، إذ هذه أدلتها عقلية فقط كما يقرر الأشاعرة^(٥) ، واليقين عنده في الأدلة العقلية (١) انظر شرح التلويح على التوضيح ١ / ١٢٩ - وللاستقصاء انظر الصواعق المرسلة لابن القيم

٢ / ٦٣٣ - ٧٩٣ ، في رده على الرازي .

(٢) انظر المحصول في أصول الفقه للرازي ١ / ٤٠٨ .

(٣) انظر الصواعق المرسلة لابن القيم ٢ / ٦٣٣ - ٧٩٣ .

(٤) وانظر الوجه الأول ، والثالث ، ومابعده فيما سيأتي ص / ٥٨٩ - ٥٩٠ .

وقد ذكر الرازي في محصولة في أصول الفقه بأنه إذا قيل إن الأصل المشترك لزم وقوع الخلل

في فهم السامع والمتكلم - انظر المحصول ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٥) انظر الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص / ١٠٣ - وانظر ما سيأتي ص / ٦٥١ .

فحسب فكيف على أصله هذا يقطع بأمور الآخرة ! التي أدلتها نقلية فقط وهي مع ذلك ظنية كما زعم ! مع أن الواجب القطع والجزم بأمور الآخرة !

٣- إن هذا الذي ذكره الرازي يلزم منه بطلان فائدة التخاطب ، إذ لا يمكن أن يفهم أحدٌ مُرادَ أحدٍ ، لجواز وجود ما ذكره الرازي من الأمور الظنية ، ويكون ما ذكره الرازي نفسه من الإيراد على الأدلة النقلية السمعية على هذا غير قطعي المعنى ، فندعي عدم إفادة كلامه للقطع وإنما الظن ، ولا يخفى ما تؤدي إليه مثل هذه الخيالات والتوهمات .

المطلب الثالث

توهم التعارض بين الأدلة العقلية والعقلية وما يسلكونه من الطرق عندئذ .

المسألة الأولى : سبب توهم التعارض :

هذا السبب يرجع إلى ما توهموه من إفادة ظاهر الأدلة العقلية للتجسيم والتحيز - وقد نوقشوا فيه ^(١)

المسألة الثانية : الحكم عند حدوث التعارض المتوهم :

وللرازي قانون كلي في هذا الموضوع آثرت ذكره بحسب مقدماته ثم مناقشته على التفصيل إن شاء الله - فقال في كتابه أساس التقديس :

« الفصل الثاني والثلاثون : في أن البراهين العقلية إذا صارت معارضة بالظواهر العقلية فكيف يكون الحال فيها ؟ : اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ، ثم وجدنا أدلة عقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك ، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة » ^(٢) ثم ذكرها

وقبل أن يذكر الاحتمالات الأربعة ، يناقش فيما جاء به من مسائل في هذه المقدمة . فلا شك أن هذه المقدمة مبنية على أنه يمكن وقوع التعارض بين الأدلة العقلية والعقلية فجوابه : إنا لانسلم وقوع تعارض بين البراهين العقلية الصريحة

(١) انظر: ص ٥٤٥ - ٥٥٤ . وص / ٣٠٩ .

(٢) أساس التقديس ص : ١٧٢ .

والبراهين العقلية الصحيحة - إذ أنه تنزيل من عزيز حكيم ، وقد أتم كلماته صدقاً وعدلاً ، فيبقى بعد هذا احتمال التعارض راجعاً إما إلى توهم غير الصريح من المعقول صريحاً ، أو من عدم فهم النص إن كان صحيحاً .^(١)

وقد ذكر الشاطبي^(٢) خمسة أوجه تدل على أن الأدلة الشرعية لاتنافي قضايا العقول ، وسأوردها بشيء من التصرف^(٣) :-

الأول : إن الأدلة السمعية لو نافت قضايا العقول لم تكن أدلة للعباد لا على الأحكام الإلهية ولا على الأحكام التكليفية ، وقد علم باتفاق العقلاء أن الأدلة الشرعية إنما نصبت لتتلقاها عقول المكلفين فيعملوا بمقتضاها ، فلو نافتها لما تلقتها فضلاً عن أن تعمل بمقتضاها .

الثاني : إنه لو فرض أن الأدلة الشرعية منافية لقضايا العقول ومعارضة لها لكان الكفار أول من ردها به - وقد علم بالاتفاق أنهم ما وجدوا ما يقدرحون به مع شدة حرصهم على الطعن في هذا الدين ، وإنما لجأوا إلى سب الرسول ﷺ واتهامه بأنه ساحر أو مجنون ونحو ذلك - فلما لم يوجد منهم ما يقدرح في دلالة الأدلة الشرعية دل على أنهم عقلوها وعرفوا جريانها على مقتضى العقول .

الثالث : إنه لو فرض وقوع التنافي والتعارض بين الأدلة الشرعية وقضايا

(١) انظر : درء التعارض ١/ ١٧٣ .

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي المالكي - صاحب الموافقات في أصول الشريعة والاعتصام . توفي سنة (٧٩٠هـ) انظر : الأعلام ١/ ٧١ وشجرة النور الزكية: ٢٣١ .

(٣) انظر هذه الأوجه في الموافقات للشاطبي ٣/ ٢٧ - ٢٨ . وقد تصرفت في عباراته

العقول للزم سقوط التكليف عن جميع الناس - وبيان ذلك : أن الاستقراء دل على أن التكليف يعتبر فيه تمكن العقل من التصديق بالأدلة الصحيحة ، ويوضحه أن الشرع لم يلزم تكليف المعتوه والصبي والنائم - لعدم وجود مقتضي التصديق - وهو العقل - ويساويه كذلك لو كانت الأدلة غير صحيحة ، فلزوم تكليف العاقل بها كلزوم تكليف غير العاقل بأدلة صحيحة ، إلا أنه لا يمكنه الحكم عليها بالتصديق - وبهذا يظهر أن تكليف العاقل بما لا يصدقه أشد من تكليف من لا يتمكن من الحكم بالصدق أو عدمه .

الرابع : إن الأدلة الشرعية لو نافت قضايا العقول لكان الأمر بالتصديق بها تكليفاً بما لا يطاق ، إذ العقل لا يصدق ما لم يكن صدقاً وما لا يتصوره ، فلما كان ذلك باطلاً لزم ألا تخالف الأدلة الشرعية قضايا العقول .

الخامس : إن الاستقراء دل على أن الأدلة الشرعية جارية على مقتضى العقول بحيث تصدقها العقول الراجحة وتنقاد لها .

وعبارة الرازي المتقدمة تفصح عن حقيقة مذهبه القاضي بتحكيم العقل على الشرع وهذا يناقض ما أطبق عليه الأشاعرة من عدم تحسين العقل وتقبيحه . - وستأتى مناقشة الرازي في كلمته (الظواهر النقلية) عند مسألة التأويل إن شاء الله . (١)

ثم قال الرازي مبيناً للأحوال الأربعة :

« إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين وهو محال ،

(١) انظر : ص : ٦٠١ .

وإما أن يبطل فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال ، وإما أن يصدق الظواهر العقلية ويكذب الظواهر العقلية - وذلك باطل - لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر العقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته ، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ وظهور المعجزات على محمد ﷺ ، ولو جوزنا القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهماً غير مقبول القول ، ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول ، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل العقلية عن كونها مفيدة ، فثبت أن القدح في العقل ^(١) لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً وأنه باطل ، ولما بطلت الأقسام الثلاثة ^(٢) لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية ^(٣) »

والمناقشة من وجهين :

الوجه الأول : إن المقارنة التي قام بها الرازي غير صحيحة حيث إنه قابل بين الأدلة العقلية والأدلة العقلية ، والصواب أن تكون المقابلة بين الأدلة الشرعية وبين الأدلة البدعية .

وبيان ذلك : أن الدليل الشرعي قسمان : قسم شرعي سمعي عقلي ، بمعنى

(١) والرازي لا يريد بقوله هنا : العقل : الغريزة التي فينا لأنه شرط في كل علم عقلي وسمعي وما كان شرطاً في شيء يمتنع أن يكون منافياً له ... وإنما يريد به هنا : العلوم التي استفدناها بتلك الغريزة . وبهذا المعنى فإنه لا يريد بكون العقل أصلاً أنه أصل في ثبوت السمع في نفس الأمر ، وإنما يريد به كونه أصلاً في علمنا بصحته ، وهذا موضع المناقشة معه .

(٢) في الأصل : الأربعة - والصواب ما أثبتته .

(٣) أساس التقديس ص : ١٧٢ - ١٧٣ .

أن المُستدلَّ عليه أثبتته الشرع ودل عليه بأدلة عقلية ، وهذا القسم هو أكثر الأدلة
النقلية ، المشتعلة على الأمثال المضروبة وغيرها في القرآن والسنة ، الدالة على
توحيد الله تعالى وصدق رسله وعلى المعاد - ويدخل فيه ما أباحه الشرع ونبه
عليه (١) .

وقسم شرعي سمعي ، بمعنى أن الشيء المستدل عليه في هذا القسم « لا يعلم
إلا بمجرد خبر الصادق ، فإنه إذا أخبر بما لا يُعلم إلا بخبره كان ذلك شرعياً
سمعياً » (٢) .

فعلى هذا التقسيم لم يبق دليل صحيح إلا ودخل في هذا التقسيم ، ثم يبقى
ماعداه بدعياً - وبالله التوفيق .

الوجه الثاني : بعد العلم بأقسام الأدلة الشرعية ، فإنه يكون مناط الترجيح -
على فرض وقوع التعارض - بين قطعية دلالة الدليل وظنيته ، لا على كونه سماعياً
أو عقلياً . والقسمة العقلية لوقوع التعارض تكون هكذا :

إذا تعارض دليلان شرعيان سواء كانا عقليين ، أو سمعيين ، أو كان أحدهما
سمعياً والآخر عقلياً ، فإما أن يكونا قطعيين ، أو ظنيين ، أو أحدهما ظنياً والآخر
قطعياً من حيث الدلالة .

والصورة الأولى : وهي أن يكون الدليلان قطعيين ممتنع الوقوع .

وأما الصورة الثانية : وهي أن يكون الدليلان ظنيين ، فإنه يصار إلى طلب

(١) انظر : درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ١ / ١٩٨ - ٢٠٠ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٩٩ .

ترجيح أحدهما على الآخر - في حالة تعذر الجمع - بأي نوع من أنواع الترجيحات الصحيحة المعتبرة ، ويقطع النظر عن كون الدليل الشرعي سمعياً كان أو عقلياً . فإن لم يوجد مرجح قُدِّم السمعي .

وأما الصورة الثالثة : وهي أن يكون أحد الدليلين قطعياً والآخر ظنياً ، فإنه يقدم القطعي على الظني لرجحانه - وهو واضح ^(١)

فالرازي جعل مناط تقديم الدليل عند التعارض كون العقل أصلاً للنقل ، ولم يجعل مناط التقديم قطعية الدليل أو رجحانه

فعلى هذا فاته أمران :

الأول : تقديم دلالة القطعي على الظني .

الثاني : تقديم دلالة الأرجح .

ثم إن الرازي جزم بتقديم الدليل العقلي على الدليل النقلی مطلقاً عند التعارض ! باعتبار الأمور الآتية :

الأول : إن الأدلة العقلية أصل في معرفة صحة الأدلة النقلية !

الثاني : إن القدح في الدليل العقلي قدح فيه وفي النقلی !

والجواب :

إن الرازي نص على أن الأدلة العقلية التي هي أصل في معرفة صحة الأدلة النقلية تنحصر في إثبات الصانع وصفاته ، ودلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ فعلى هذا فإن دعواه أعم من الدليل ، فإن دليله دال على أن بعض الأدلة العقلية

(١) انظر : درء تعارض العقل والنقل ١ / ٧٩-٨٠ .

هى أصل فى معرفة الشرع فتقدم ، ودعواه : تقديم كل الأدلة العقلية ، فلا يدل عليه على الدعوى كلها وإنما على بعضها - وهذا الجواب تسليمي .^(١)

وإما الجواب الإنكاري : فيقال :- ما هى الأدلة النقلية التى تخالف الأدلة العقلية المثبتة لوجود الله و الرسالة ؟

و المتفق عليه بين الأشاعرة أن الأدلة الدالة على صفات الأفعال اللازمة والمتعدية ، إنما تدل على قيام الحوادث بذات الباري ، وهذا يخالف ويناقض دليل الحدوث المقام لإثبات وجود الباري ! . وأيضاً فالأدلة الدالة على الصفات المتقدمة وعلى صفات الذات الخيرية إنما تدل على التركيب والجسمية - وهذا ينافي الوحدانية في زعمهم .

وجواب كلامهم : هو أن ما توهموه من أدلة عقلية هي في الحقيقة أوهام وشبهات وخيالات باطلة لا يعارض بها الكتاب والسنة ، مع العلم بأنه قد قام الدليل على صحة السمع للإجماع على عصمة المبلغ ، وأنه لا يمكن الشهادة بصحة كل الأمور العقلية ، وقد تقدمت مناقشة عباراتهم المحملة هذه - من الجسمية والتركيب - سابقاً .^(٢) وبالله التوفيق .

والصواب : إنه لا يمكن إثبات وجود الباري إلا بإبطال ما سلكوه من دليل الحدوث^(٣) وقد تقدم هذا أيضاً مفصلاً في مبحث إثبات وجود الله عندهم^(٤)

(١) انظر : درء تعارض العقل والنقل ١ / ١٧٣ .

(٢) انظر : ٥٤٥ - ٥٥٤ ، وص / ٣٠٩ .

(٣) انظر : درء تعارض العقل والنقل ١ / ١٩٤ .

(٤) انظر : ص : ٣٦١ - ٣٦٢ .

مع أننا لانسلم ابتداءً أن الدليل العقلي يكون أصلاً للدليل النقلي - فإنه قد تقدم أن إثبات وجود الله تعالى أمر فطري فطر الله عليه الخلق ^(١) ، فماذا بقي بعد هذا من الأدلة التي يقال إنها أصل للدليل النقلي ؟ والغريب أن الرازي أطلق كذلك القول بأن الأدلة العقلية أصل ! مع أن الأدلة العقلية منها ما هو فاسد ومنها ما هو صحيح !

ثم أما المسألة الثانية : وهي أن القدح في الدليل العقلي قدح فيه وفي النقلي فقول متناقض أيضاً ، إذ أنه يلزم كذلك من القدح في الدليل النقلي القدح في الدليل العقلي - فإن العقل قد شهد بصحة السمع ، فإذا طعن فيه ثانية كان ذلك دليلاً على الطعن في شهادته بصحته أولاً . ^(٢)

وإذا قيل : إن صحة النقلي مشروطة بتصحيح العقلي له أو معلقة به ، فقول مآله إلى الكفر - والعياذ بالله - إذ هو يساوي القول : بأن الإنسان يؤمن بالرسول ﷺ - مالم يظهر له ما يناقض العقل ! - وهذا كله من الارتياب والشك الموجب لكفر صاحبه ^(٣)

(١) انظر ص / ٢٨٠ - ٢٨٨ .

(٢) انظر : درء تعارض العقل والنقل / ١ - ١٧٠ - ١٧١ .

(٣) انظر : المصدر السابق / ١ - ١٨٦ - ١٨٩ .

المسألة الثالثة

المسلكان المأخوذان تجاه الأدلة النقلية عند التعارض

للأشاعرة مسلكان فيها : الأول : التفويض . والثاني : التأويل .

قال اللقاني :

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهًا أَوَّلُهُ أَوْفَوْضٌ وَرَمَّ تَنْزِيهًا ^(١)

المسلك الأول : مسلك التفويض :

ويعنون بذلك : تفويض المعنى المراد من النص الموهم للتشبيه - على حد زعمهم - وهذا التفويض إنما يكون بعد التأويل الإجمالي - وهو : « صرف اللفظ عن ظاهره » ^(٢) ويدل لذلك قول صاحب الجوهرة : « ورم تنزيها » بأن تعتقد أن ظاهره غير مراد ، ثم تكف عن بيان المعنى المراد ، قالوا : وهذه هي طريقة السلف وهي أسلم .

ولهم حجتان في ذلك ^(٣) :

الأولى : قول الله تعالى : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ ^(٤) على قراءة الوقف على اسم الجلالة .

(١) جوهرة التوحيد مع شرحها ص : ٩١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : الحجتين في تحفة المريد ٩١ - ٩٢ .

(٤) سورة آل عمران الآية : ٧ .

الثانية : اتفاق السلف على أنها تمر كما جاءت كما في قول الإمام مالك رحمه الله : « الاستواء معلوم والكيف مجهول ... » وكقول بقية السلف : أمروها كما جاءت ^(١)

المناقشة : هذا المسلك مبني على أمرين :

الأول : دعوى أن الاتفاق حاصل على عدم إرادة الظاهر ، إذ الظاهر يوهم التشبيه !

الثاني : آية آل عمران دالة على صحة التفويض - وهو الإمساك عن المعنى المراد .

والإجابة عن الأمر الأول :

الأولى : لا نسلم أن ظاهر آيات وأحاديث الصفات يفيد التشبيه ، بل هي تدل على إثبات الصفات على الوجه اللائق بالله تعالى ، ويتبين ذلك بالآتي :

إن الأشاعرة قد سلموا أن الله تعالى حي بحياة وعليم بعلم وقدير بقدرة ... إلى بقية صفات المعاني السبع ، وقالوا : إن ظاهرها على ما يليق بالله تعالى فيقال لهم : ويلزمكم كذلك طرد هذه القاعدة في بقية الصفات كالاستواء والعلو والوجه واليدين والغضب وغيرها ، فهي ثابتة لله حقاً ، على الوجه اللائق بالله وليس ظاهرها كما هي ثابتة عند البشر. ^(٢)

(١) قول مالك في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣ / ٣٩٨ - رقم ٦٦٤ وهو كذلك عند البيهقي في الأسماء والصفات ص : ٤٠٨ قال ابن حجر « وأخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال كنا عند مالك ... » الخ فتح الباري ١٣ / ٤١٧ .

(٢) انظر : التدمرية ص : ٧٧ - ٧٨ .

الثانية : إن القول بأن نصوص الصفات ظاهرها غير مراد يلزم منه لوازم باطلة وهي :

(١) أن يكون الله ورسوله ﷺ - قد تكلم بالباطل ، ولم يأت نص واضح جلي يفيد غير ما ذكر في الكتاب والسنة . (١)

(٢) إنه يكون قائل هذه المقالة قد مثل أولاً ، إذ هو قد اعتقد أن ظاهرها التمثيل والتشبيه ، ثم عمد إلى النص فعطله عن دلالة على الحق وعطل الصفة الثابتة في نفس الأمر لله تعالى (٢)

الثالثة : إن القول بتفويض المعنى ثم الزعم بأن ظاهر النصوص غير مراد تناقض واضح - فلا يعقل الادعاء بأن المعنى مما لا يعلمه إلا الله ! مع الزعم بأن الظاهر غير مراد - إذ الذي لا يعلمه إلا الله لا يكون ظاهراً لنا .

الرابعة : ثم الجواب عما تمسكوا به قد تبين بطلانه على ضوء ما تقدم في مبحث أهل السنة والجماعة . ويظهر الجواب اختصاراً بالآتي :

(١) إن الأئمة مع قولهم أمروها كما جاءت ، صرحوا بأن ظواهر النصوص مرادة مع قطع الطمع عن إدراك الكيفية ، وهذا يتعارض مع زعم الأشاعرة بأن الظاهر غير مراد (٣) . وكل ما ذكر من أقوال الصحابة والتابعين والأئمة

(١) المصدر السابق ص : ٧٩ .

(٢) المصدر السابق ص : ٨٠ . وانظر ص / ٦٧١ كلام الرازي الدال على استلزام التعطيل للتمثيل .

(٣) انظر : ص : ٤٤٨ ، ٤٥٨ - ٤٥٩ .

الأعلام يرد هذا الزعم. (١)

(٢) إنا قد بينا سابقاً أن مراد السلف بقولهم (أمروها كما جاءت بلا تفسير)

يراد به أحد معنيين :

الأول : أمروها بلا تفسير مبتدع وهو تفسير الجهمية .

الثاني : أمروها بلا تفسير للكيفية - وهو قول الإمام مالك نفسه : (والكيف

مجهول) (٢)

وأما الاستدلال بالآية فخطأ بين - ويتضح ذلك بالآتي :

الأول : إن المراد بالتأويل على قراءة الوقف : معرفة الحقيقة التي يؤول إليها

الخبر كما قد بين سابقاً - إذ الوقف التام يفيد أن ذلك مما لا يعلمه إلا الله ، لأن

حقائق الصفات وكيفيتها مما لا يظهر للخلق - أما على قول الأشاعرة فإنه لا

تظهر فائدة من الوقف ، إذ هم زعموا أن لها ظاهراً يعلمه البشر ولكنه غير مراد -

وإنما المراد شيء آخر ! ، فشرعوا في تعيينه ظناً ، وهذا ينافي التسليم التام الذي

وصف الله به المؤمنين في الآية نفسها وهو قوله : ﴿ والراسخون في العلم يقولون

آمنّا به كل من عند ربنا ﴾

الثاني : لو سلم لهم قولهم هذا للزم طرده في كل نصوص الصفات الدالة

على صفات المعاني وغيرها - إذ لا موجب للتفريق إلا التحكم ، فما كان جواباً

(١) انظر: ص / ٤٠٩ - ٤١٠ ، ٤٤٨ ، ٤٥٨ - ٤٥٩

(٢) انظر: ص / ٤٦٠ - ٤٦٢ .

لهم عن نصوص صفات المعاني فليجيئوا به عن نصوص بقية الصفات . (١)

الثالث : القول بأن التأويل هنا المراد به حقائق الأشياء قول لا يعارض قول من لم ير الوقف على اسم الجلالة - إذ التأويل يكون على الثاني بمعنى التفسير الذي هو شرح الكلمات والألفاظ - ومن المعلوم أن الشيء قد يعلم معناه العام ولكن لا تعلم حقيقته وكنهه كما في نعيم الجنة ، فالجمع بين أقوال السلف في معنى الآية أقوى من القول بتعارضها كما هو مقرر . (٢)

الرابع : إن الأشاعرة لهم مذهبان ، ويدعون صحتهما - وهما التأويل والتفويض - فلو كانت الآية دالة على تفويض المعنى والكيفية مطلقاً لما كانت حاجة للقول بالتأويل ، والعجب أنهم قد احتجوا بالآية نفسها على جواز التأويل باعتبار قراءة الوصل ، فلو أرادوا الجمع الصحيح كان عليهم أن يقولوا إن لها معاني صحيحة إلا أن حقائقها غير معلومة لنا ، أما القول بأن لها معنى أو لبعضها معنى ثم الزعم بأنه لا يعرف لها معنى فتناقض واضح (٣) ولكنهم يخرجون عن هذا بأن الظاهر المنفي هو ما ثبت للمخلوقين - وهنا لا يسلم لهم ذلك ، وتلزمهم اللوازم السابقة ، ويلزم منه التلبيس في المراد بالظاهر .

والأشاعرة عندهم نوع من التفويض أطلقوه بمعناه الصحيح - وهو تفويض حقيقة الصفات وكنهها - إلا أن هذا التفويض مجاله صفات المعاني السبع فقط - فمن ذلك أن الباجوري لما أخذ يبين الفرق بين كل صفة من صفات المعاني قال :

(١) انظر : الرسالة التدمرية ص / ٨٠ .

(٢) انظر : رسالة معرفة الحكم والمتشابه ص : ١٠٢ ، وانظر : ماتقدم في ص / ٤٦٣ - ٤٦٨ .

(٣) انظر : التدمرية ص : ١١٤ - ١١٥ .

« والمدلول لغة لكل واحدة غير المدلول للأخرى ، فوجب حمل ماورد على ظاهره حتى يثبت خلافه ... وإذا ثبت أنها متغايرة لغة كانت متغايرة شرعاً ، وبالجمله : فكنه كل واحدة غير كنه الأخرى ونفوض علم ذلك لله تعالى » (١) اهـ

وهذا النوع من التفويض محل إجماع بينهم ، لاخلاف بينهم فيه كسابقه عندهم .

ولو أن الأشاعرة سلكوا هذا النوع الثاني من التفويض لكان أسلم وأعلم وأحكم لهم - إلا أنهم تناقضوا تناقضاً بيناً فادعوا أن صفات المعاني السبع ثابتة حقيقة لله ، وأن النصوص الدالة عليها معلومة علماً صحيحاً من حيث المعنى والمفهوم إلا أن حقائقها غير معلومة - ثم ادعوا في بقية النصوص الدالة على غير هذه الصفات أنها دالة على معنى غير صحيح ظاهراً - فيجب صرفها - وأن تحديد المراد منها غير معلوم !! ، وهذا تناقض ظاهر.

المسلك الثاني : مسلك التأويل .

والمراد به : حمل اللفظ على خلاف ظاهره إلى معنى آخر مراد (٢) فعلى هذا يجتمع التفويض والتأويل عند الأشاعرة في صرف الظاهر ، ويفترقان في أن التأويل يتم فيه تحديد المعنى المراد ، وأما التفويض فلا يتم فيه هذا التحديد وإنما يفوض علمه إلى الله تعالى ، فعلى هذا فهو تأويل إجمالي ، والأول تفصيلي .

(١) تحفة المريد ص : ٨٦ .

(٢) انظر : تحفة المريد ص : ٩١ .

ثم إن الأشاعرة وصفوا طريقة التأويل - وهي طريقة المتأخرين - بأنها أعلم وأحكم » لما فيها من مزيد الإيضاح والرد على الخصوم وهي الأرجح ، وأما طريقة السلف - وهي التفويض - فأسلم لما فيها من السلامة من تعيين معنى قد يكون غير مراد له تعالى » (١)

والموجب لتأويل النصوص عندهم هو أنها تشعر وتوهم إثبات الجهة أو الجسمية أو الصورة أو الجوارح - فلذلك يوردون على أهل السنة إيرادين :

الأول : يبينون فيه أن تلك النصوص موهمة للتشبيه فوجب تأويلها .
الثاني : وهو مسلك إلزام وهو كما قال الجويني : « وما يجب الاعتناء به معارضة الحشوية بآيات يوافقون على تأويلها ، حتى إذا سلكوا مسلك التأويل عورضوا بذلك السبيل فيما فيه التنازع » (٢) اهـ

والجواب عن ذلك هو :

إن الإيراد الأول لا حاجة إلى الرد عليه هنا ، إذ الموجب لهذا التأويل قد تقدمت الإجابة عليه (٣) مع العلم بأن النصوص التي أولوها هي إما نص وإما ظاهر راجح - وكلاهما لا يحتمل التأويل باتفاق - ولكنهم يتكلفونه تكلفاً يصيره تحريفاً لا تأويلاً سائغاً .

(١) تحفة المريد ص : ٩١ .

(٢) الإرشاد ص ١٥٠ .

(٣) انظر ص ٣٠٩ ، ٥٤٥ - ٥٥٤ .

وأما الإيراد الثاني : وهو الإلزام والمعارضة ، فلم تتقدم إجابة عليه ، فلزم ذكره
والجواب عنه . وقد ذكروا فيما وقفت عليه :

المثال الأول : قال الجويني : « فمما يعارضون به قوله تعالى : ﴿ وهو معكم
أينما كنتم ﴾ ^(١) فإن راموا إجراء ذلك على الظاهر حلوا عقد إصرارهم في جمل
الاستواء على العرش على الكون عليه ، والتزموا فضائح لا يبيء بها عاقل ، وإن
حملوا قوله : ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة
إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ﴾ ^(٢) على الإحاطة بالخفيات فقد
تسوغوا التأويل « ^(٣)

يفهم من كلام الجويني - في إلزامه القائلين بظاهر الآية - أنه فهم من المعية ما
ينافي الاستواء ويقتضي المخالطة والحلول . والجواب من أوجه :

الوجه الأول : لا يلزم من إثبات المعية الحقيقية أن يكون الله مختلطاً بخلقه
وذلك : أن الله تعالى جمع بين الاستواء والمعية في آية واحدة فقال : ﴿ هو الذي
خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في
الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما

(١) سورة الحديد الآية : ٤ .

(٢) سورة المحاذلة الآية : ٧ .

(٣) الإرشاد للجويني ١٥٠ .

كنتم والله بما تعملون بصير ﴿١﴾ فوجب التصديق بخبر الله تعالى ، ويوضحه :

الوجه الثاني : إن المعية في اللغة مطلق المصاحبة - فهذا هو القدر المشترك في موارد المعية - فإنها قد تقتضي النصر والتأييد كما في قول الله تعالى : ﴿إِذ يَقُولُ لَصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ (٢) وقد تقتضي العلم كما في آية الحديد - وآية المجادلة . فالأولى أفادت علو الله على خلقه ، وعلمه بعباده وبصره بعملهم ، والثانية أفادت علم الله تعالى بعباده ، ، فإن الله بدأها بالعلم وختمها به فقال الله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (٣)

فإذا كان ذلك كذلك وعلم أن الاستواء على العرش وعلو الله تعالى على خلقه ثابت بالكتاب والسنة والاجماع والفطرة تعين حمل المعية على المعنى السابق دون مخالطة أو حلول (٤) وقد أجمع أهل السنة والجماعة على هذا الأمر .

فإذا تبين هذا علم أن قول الجويني : « والتزموا فضائح لا يبوء بها عاقل » غير لازم . ثم إن قوله : « إن حملوا قوله - « وذكر الآيتين » على الإحاطة بالخفيات فقد تسوغوا التأويل » فجوابه من وجهين :

(١) سورة الحديد - الآية : ٤

(٢) سورة التوبة الآية : ٤٠ .

(٣) سورة المجادلة الآية : ٧ .

(٤) انظر : مجموع الفتاوي ٥ / ١٠٢ . والقواعد المثلى ص : ٥٣ - ٥٦ .

الأول : لا نسلم أن تفسيرنا للمعنية بالمعنى السابق تأويل لها ، بل إن المعنى المذكور هو ظاهر الآية ^(١) كما تقدم مستوفى ^(٢)

الثاني : لو سلمنا أن هذا الذي ذهبنا إليه تأويل فهو تأويل صحيح مستفاد من الكتاب والسنة ، لا بأوهام وتصورات باطلة لظاهر كلام الله - فإذا سلمنا ذلك التأويل فإنه لا يلزمنا أن نسوغ التأويل لكل نص ، إذ نصوص الصفات هي إما نص في الموضوع أو ظاهرة ظهوراً راجحاً ^(٣).

الثالث : لو ساغ تأويل نصوص الصفات التي أثبتها أهل السنة مما لا يثبتها الأشاعرة ، لساغ تأويل نصوص الصفات المتفق عليها ، فلما لم يلزم هذا كان الأولى ألا يلزم ذلك - خاصة وأن المقتضي للتأويل عند الأشاعرة ما توهموه من الجسمية وغيرها ، وقد تقدمت الإجابة عنه ^(٤).

وقد ذكر الغزالي أن الإمام أحمد منع التأويل إلا في ثلاثة ألفاظ فقال : « سمعت بعض أصحابه يقول : إنه حسم باب التأويل إلا لثلاثة ألفاظ : قوله ﷺ « الحجر الأسود يمين الله في الأرض » وقوله ﷺ « قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن » وقوله ﷺ « إني لأجد نفس الرحمن من جانب اليمن » . » اهـ ^(٥)

(١) انظر : مجموع الفتاوي ٥ / ١٠٣ .

(٢) انظر : ص : ٦٠٣ .

(٣) انظر : التدمرية ص : ٦٩ - ٧٨ .

(٤) انظر : ص : ٣٠٩ ، ٥٤٥ - ٥٥٤ .

(٥) قواعد العقائد ص : ١٣٥ .

فالجواب الإجمالي من وجهين :

الوجه الأول : إن الغزالي : قال « سمعت بعض أصحابه » ولم يسمه - فهو مجهول حالاً وعيناً لإيهامه - وخبر المجهول غير مقبول - ثم إنا لا نعلم من أصحاب أحمد من عاش إلى زمان الغزالي ، فإذا كان مراد الغزالي أنه من أصحاب أصحاب أحمد ، أو أنه من طبقة بعد تلك ، فالقدح يكون متوجهاً من جهة جهالة الراوي ، ومن جهة الانقطاع بين حاكي القول والإمام أحمد رحمه الله .

الوجه الثاني : لو سلمنا أن الذي ذكر ما ذكر ثقة فإنه معارض بأقوال جميع من روى عن الإمام أحمد عقيدته - ولذلك علق شيخ الإسلام على هذه الحكاية بقوله : « هذه الحكاية كذب على أحمد »^(١)

أما الجواب التفصيلي فهو بالكلام عن الأحاديث التي أوردها :

الحديث الأول : « الحجر الأسود يمين الله في الأرض » فإن هذا الحديث قد روى مرفوعاً وموقوفاً ، فإنه قد روي عن أنس^(٢) وجابر^(٣) رضي الله عنهما

(١) مجموع الفتاوي ٥ / ٣٩٨ .

(٢) طريق أنس أخرجها أبو يعلى في كتابه إبطال التأويلات ١ / ١٨٢ - ١٨٣ رقم : ١٧٧ - وفيه راويان شديدا الضعف : الأول : أبان وهو : ابن أبي عياش : متروك « انظر تقريب التهذيب ص : ٨٧ رقم : ١٤٢ » والثاني : العلاء بن مسلمة الرواسي . قال عنه ابن حبان : « يروي الموضوعات عن الثقات » ، وقال ابن طاهر : « كان يضع الحديث » . « انظر : ميزان الاعتدال ٣ / ١٠٥ رقم : ٥٧٤٣ .

(٣) طريق جابر : أخرجها الخطيب في تاريخه ٦ / ٣٢٨ - وفي إسناده : إسحاق بن بشر الكاهلي كذبه أئمة وقال فيه الدارقطني : « هو في عداد من يضع الحديث » انظر : ميزان الاعتدال ١ / ١٨٦ - رقم : ٧٤٠ .

مرفوعاً بأسانيد لا تصح^(١) وقد رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما مرة مرفوعاً^(٢) ومرة موقوفاً^(٣) ولم يصح مرفوعاً . وأما الموقوف فإنه لا يخلو من ضعف . ولذلك فإنه لا يصلح إirاده للاعتراض .

ولوسلم أن هذا الأثر صحيح وأن له حكم الرفع - فيقال في الجواب : إن الحديث لا يدل على أن الحجر صفة من صفات الله تعالى حتى يقال إن من لم يقل بذلك كان مؤولاً وبيان ذلك من وجهين :

الأول : إن أول الحديث قال فيه « يمين الله في الأرض » ف قيد اليمين بقوله : « في الأرض » واللفظ المقيد غير المطلق - ^(٤) ومجرد الإضافة لا تقتضي أن

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « رُوي عن النبي ﷺ - بإسناد لا يثبت » مجموع الفتاوي ٣٩٧ / ٦ .

(٢) طريق ابن عباس المرفوع قال عنه ابن الديبع الشيباني « أخرجه الطبراني في معجمه وأبو عبيد القاسم بن سلام من حديث ابن عباس رفعه به » تمييز الطيب من الخبيث ص / ٦٥ ولم يثبت كما قال شيخ الإسلام .

(٣) طريق ابن عباس الموقوف أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٥ / ٣٩ ، وأبو يعلى في إبطال التأويلات ١ / ١٧٨ معلقاً وفيه ابن جريج - وهو مدلس - وقد عنعنه . ومع ذلك فقد قال ابن الديبع : « قال شيخنا : هو موقوف صحيح » تمييز الطيب من الخبيث ص / ٦٥ . واكتفى شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله : « والمشهور إنما هو عن ابن عباس » اهـ مجموع الفتاوي ٣٩٧ / ٦ .

(٤) انظر : درء التعارض ٣ / ٣٨٤ . ومجموع الفتاوي ٦ / ٣٩٧ . والتدمرية كذلك ص : ٧١ .

المضاف يكون صفة - فقد تقدم أن الأشياء المضافة على ثلاثة أنواع : (١) ومنها إضافة الأعيان المنفصلة القائمة بذاتها إلى الله تعالى كبيت الله وناقة الله - فهي مخلوقة - والحجر الأسود كذلك عين منفصلة قائمة بذاتها، فهو مخلوق . وما كان كذلك لا يقال فيه إن ظاهره التشبيه وإنه لا بد من تأويله .

الثاني : إن الحديث ورد في آخره : « فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » فشبه مصافحة الحجر الأسود بمصافحة الله - ومعلوم قطعاً أن المشبه غير المشبه به .

فقد تبين من الوجهين أن الحديث لا يوهم تمثيلاً حتى يقال إنه يحتاج إلى تأويل ، فإن الرسول ﷺ المبلغ عن الله لا يجوز أن يُنسب إليه أنه يتكلم بكلام يحتمل التمثيل ولا يبين للأمة ما يتقون . (٢)

وأما الحديث الثاني :

فهو « قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن » وأكد الرازي قول الغزالي بأنه يحتاج إلى تأويل فقال مؤكداً ومعللاً : « وهذا لا بد فيه من التأويل ، لأننا نعلم بالضرورة أنه ليس في صدورنا أصبعان بينهما قلوبنا » (٣) اهـ

(١) انظر ماتقدم : ص : ٤٠٤

(٢) انظر : تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص : ٢٠١ . ودرء تعارض العقل والنقل

٣/ ٣٨٤ . والتدمرية ص : ٢ . والقواعد المثلى ص : ٥٠ .

(٣) أساس التقديس للرازي ص : ٨٢ .

والجواب :

لاشك أن هذا الحديث صحيح فهو مخرج في صحيح مسلم^(١) وقد قال أهل السنة بما دل عليه هذا الحديث من إثبات الأصابع للرحمن^(٢) وأما ما توهمه الرازي من أن اللفظ يوهم حلول الأصابع في الصدر فخطأً بين :

وذلك أن لفظة (بَيَّنَ) لا تقتضي الحلول والمماساة - فإن الله تعالى يقول : ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(٣) ومعلوم أن السحاب ليس مماساً لهما .^(٤)

فظهر من هذا خطأ الرازي والغزالي وغيرهما في توهمهما أن كل شيء كان بين شيئين يكون مماساً لهما .

وأما الحديث الثالث وهو :

« إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن »

هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد وإسناده صحيح^(٥) « والنفس » الفرج من

(١) صحيح مسلم ٤ / ٢٠٤٥ - كتاب القدر - باب ٣ - تصريح الله تعالى القلوب كيف شاء رقم ٢٦٥٤ .

(٢) انظر : السنة لعبد الله بن أحمد ١ / ٢٦٤ ، والتوحيد لابن خزيمة ١ / ١٧٨

(٣) سورة البقرة الآية : ١٦٤ .

(٤) انظر : القواعد المثلى ص : ٥١ .

(٥) أخرجه أحمد في المسند ١ / ٥٤١ وقال الهيثمي : « رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير

شبيب وهو ثقة » مجمع الزوائد ١٠ / ٥٦ .

الكرب^(١) وهو اسم مصدر من نَفَسَ يَنْفَسُ تنفيساً ونَفَساً كَفَرَجَ يُفَرِّجُ تفريجاً وفَرَجاً ، فكأنه قال : أجد تنفيس ربكم من قبل اليمن^(٢) وبهذا يتضح هذا المعنى ويندفع قول من رأى أن ظاهر هذا النص يوهم التمثيل . ويزيده وضوحاً تخصيصه ﷺ هذا النفس باليمن - ومعلوم قطعاً أنه ليس لليمن اختصاص بصفات الله تعالى .^(٣) وللناس قولان في المراد باليمن : فالأول : قيل : إنهم الأنصار : فقد قال ابن قتيبة : « معنى هذا أنه قال : كنت في شدة وكرب وغم من أهل مكة ، ففرج الله عني بالأنصار ، يعني أنه يجد الفرج من الأنصار - وهم من اليمن - فالريح من فرج الله وروحه كما كان الأنصار من فرج الله تعالى^(٤) » اهـ

والقول الثاني : وهو الأصح أنهم أهل اليمن المعروفون ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ، ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾^(٥) ، فقال الرسول ﷺ لما سئل عنهم فقال « هم قومك يا أبا موسى » أو : « هم قوم هذا يعني أبا موسى - وفي رواية قال : « هم أهل اليمن »^(٦) - وهذا القول قول

(١) انظر : لسان العرب ٦ / ٢٣٦ . مادة (نفس)

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى ٦ / ٣٩٨ .

(٤) تأويل مختلف الحديث ص ١٩٨ .

(٥) سورة المائدة الآية : ٥٤ .

(٦) أخرجه ابن جرير ٤ / ٦ / ٢٨٤ .

مجاهد ومحمد بن كعب القرظي واختاره ابن جرير الطبري فقال : « وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب ، ماروي به الخبر عن رسول الله ﷺ أنهم أهل اليمن قوم أبي موسى الأشعري ... فجاء [الله] بهم على عهد عمر ، فكان موقعهم من الإسلام وأهله أحسن موقع ، وكانوا أعوان أهل الإسلام وأنفع لهم ممن كان ارتد بعد رسول الله ﷺ من طغام الأعراب وجفافة أهل البوادي الذين كانوا على الإسلام كلاً لا نفعاً » ^(١) اهـ وهذا القول هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً . ^(٢)

وبهذا الإيضاح يعلم أن النص واضح في المعنى المراد به ، وليس مما يحتاج فيه إلى تأويل بدعوى معارضته العقول .

وحكى الرازي قولاً آخر للإمام أحمد مستنداً به على تسويغه التأويل فقال : « حُكي أن المعتزلة تمسكوا في خلق القرآن بما روي عنه عليه السلام أنه يأتي سورة البقرة وآل عمران كذا وكذا يوم القيامة كأنها غمامتان ، فأجاب أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى : وقال : يعني ثواب قارئهما ، وهذا تصريح بالتأويل » ^(٣)

والجواب :

إن الحديث لا شك في صحته ولفظه هكذا : « يؤتى بالقرآن وأهله الذين كانوا يعملون به في الدنيا ، تقدّمهم سورة البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان أو

(١) جامع البيان ٤/ ٦/ ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى ٦ / ٣٩٨ .

(٣) أساس التقديس ص : ٨١ الوجه الرابع .

كأنهما غيابتان أو كأنهما ظلتان سوداوان أو كأنهما فرقان من طير صواف ،
تحتاجان عن صاحبهما » (١)

وما ذكره عن الإمام أحمد بن حنبل من معنى الحديث فصحيح - (٢) إلا أن
هذا الحديث واضح المعنى ولا يوهم باطلاً حتى يقال إنه يحتاج إلى تأويل .
ويوضحه قول الرسول ﷺ : « تحتاجان عن صاحبهما » ولا شك فصاحب القرآن
هو العامل به - وهذا أمر واضح ويدل له أول الحديث « وأهله الذين كانوا
يعملون به » ولذلك فإن الذي يأتي يوم القيامة هو عمله ثواباً له .

وقال الترمذي (٣) : « ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم أنه يجيء ثواب
قراءته ، كذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث ، وما يشبه هذا من الأحاديث أنه
يجيء ثواب قراءة القرآن ، وفي حديث النواس [بن سمعان] عن النبي ﷺ
ما يدل على ما فسرنا ، إذ قال النبي ﷺ : « وأهله الذين يعملون به في الدنيا »
ففي هذا دلالة أنه يجيء ثواب العمل » (٤) اهـ وقد يكون أحسن منه قول من
قال : يجيء العمل نفسه في صورة لاثواب العمل : قال شيخ الإسلام ابن تيمية ،

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة - باب فضل قراءة القرآن سورة البقرة (٤٢) ١ / ٥٥٤ - رقم

(٢) انظر : رده على الزنادقة والجهمية ص ٤٢ .

(٣) أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الحافظ ، الإمام مصنف الجامع والعلل وغير

ذلك ، ولد في حدود سنة (٢١٦هـ) وتوفي سنة (٢٧٩هـ) انظر سير أعلام النبلاء

(٤) جامع الترمذي ١٦٠ / ٥ - ١٦١ ، وتحفة الأحوذى ٨ / ١٥٥ .

« فلما أمر بقراءتهما ، وذكر مجيئهما يحاجان عن القارىء : علم أنه أراد بذلك قراءة القارىء لهما ، وهو عمله ، وأخبر بمجيء عمله الذي هو التلاوة لهما في الصورة التي ذكرها ، كما أخبر بمجيء غير ذلك من الأعمال » .^(١) اهـ

ثم إن قولهم : إن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم^(٢) فقول متناقض يتضح بثلاثة أوجه من الرد :

الوجه الأول : تعليلهم لطريقة السلف في كونها أسلم بأنهم أولوا تأويلاً إجمالياً باعتقادهم أن ظاهرها غير مراد إلا أنهم أمسكوا عن تحديد المراد بالكف عن التأويل ! ، فكلام خطأ على السلف فهم قد اعتقدوا ظاهرها الشرعي كما تقدم النقل عنهم^(٣) . وفي قولهم : إن السلف كفوا عن التأويل يفيد أن المتكلمين خرقوا هذا الإجماع ، وهذا هو الذي دفع الجويني آخره إلى الإقرار والرجوع إلى طريقة السلف وهي الكف عن التأويل^(٤) كيف والسلف فيهم الصحابة الذين ورثوا العلم عن الرسول ﷺ ! .

الوجه الثاني : قولهم : إن طريقة السلف أسلم يستلزم أن تكون أعلم

(١) مجموع الفتاوي ٥ / ٣٩٩ - ويشير شيخ الإسلام إلى الحديث نفسه فقد ورد برواية وهي : « اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شقيعاً لأصحابه ، اقرأوا البقرة وآل عمران فإنهما يأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان ... » الحديث - وهو في صحيح مسلم كذلك ١ / ٥٥٣ - رقم ٨٠٤ .

(٢) انظر : ص / ٦٠٢ قد نقلت فيها هذا الكلام عن بعض الأشاعرة .

(٣) انظر : ص / ٤٠٩-٤١٠ ، ٤١٣-٤١٥ ، ٤٥٨-٤٦٢ .

(٤) انظر : الباب الرابع خاصة ص / ٦٧٣-٦٧٥ .

وأحكم ، فالسلامة لا تكون إلا بالعلم والحكمة ، فلوا انتفيا لم تكن سلامة . فمن أراد السلامة لزمه أن يعلم أسبابها وأن يسلك تلك الأسباب بحكمة . (١)

الوجه الثالث : وقولهم إن طريقة الخلف أعلم وأحكم لما فيها من مزيد الإيضاح (٢) فكلام خطأ أيضاً إذ لم يعهد في طريقة المتكلمين إلا الشك والخيرة والاضطراب والتناقض ، وما فيها من صواب فقد دل عليه الشرع بأيسر سبيل وأوضحه . مع أن هذه العبارة فيها قدح في طريقة السلف بأنها لم تكن واضحة تماماً حتى جاء هؤلاء المتكلمون فأوضحوا الطريق . فهل يوجد قدح أبلغ من هذا ؟ !

والقول الحق : إن طريقة السلف هي الأسلم والأعلم والأحكم . (٣)

(١) انظر : فتح رب البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين ص / ٥٨ ضمن رسائل في العقيدة له .

(٢) انظر : ما تقدم ص / ٦٠٢ ففيها هذا القول .

(٣) انظر : فتح رب البرية لابن عثيمين ص / ٥٨ - ٦٠ .

الباب الرابع

صحة منهج أهل السنة والجماعة وسلامته من الاضطراب واضطراب منهج الأشاعرة وانهيائه.

وفيه فصلان :

الفصل الأول : صحة منهج أهل السنة والجماعة وسلامته من
الاضطراب .

الفصل الثاني : اضطراب منهج الأشاعرة وانهيائه .

هذا الباب في الأصل نتيجة لما تقدم خاصة الفصل الأول منه . وأما
الفصل الثاني فيتضمن مع النتيجة فوائد أخرى ضرورية .

الفصل الأول

صحة منهج أهل السنة والجماعة وسلامته من الاضطراب :

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : صحة منهج أهل السنة والجماعة وسلامته من الاضطراب
في المسائل .

المبحث الثاني : صحة منهج أهل السنة والجماعة وسلامته من الاضطراب
في الأدلة .

المبحث الأول

صحة منهج أهل السنة والجماعة وسلامته من الاضطراب في الأدلة

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : صحة المنهج وسلامته من الاضطراب في توحيد الألوهية :

المسألة الأولى : تحقيق مقصود البعثة والغاية من الرسالة .

المسألة الثانية : الاطمئنان بنقل أقوال ماثورة فيه عن متقدميهم وهم السلف .

المسألة الثالثة : السلامة من ركوب الأخطار .

المطلب الثاني : صحة المنهج وسلامته من الاضطراب في توحيد الربوبية :

المسألة الأولى : تنزيل هذا النوع من التوحيد منزلته .

المسألة الثانية : الابتعاد عن كل شوائب الشرك فيه .

المسألة الثالثة : التوسط في المسائل المتفرعة عنه والسلامة من الأخطار .

المطلب الثالث : صحة المنهج وسلامته من الاضطراب في توحيد الأسماء والصفات :

المسألة الأولى : قوة منهجهم في الإثبات والتنزيه .

المسألة الثانية : عدم الاضطراب في إثبات الصفات .

المسألة الثالثة : الاطمئنان بالنقل عن المتقدمين - السلف - فيه .

المبحث الأول

صحة منهج أهل السنة والجماعة وسلامته من الاضطراب في المسائل .

المطلب الأول : صحة المنهج وسلامته من الاضطراب في توحيد الألوهية :

المسألة الأولى : تحقيق مقصود البعثة والغاية من الرسالة :

إن أهل السنة والجماعة قد حققوا هذا النوع من التوحيد تحقيقاً قوياً ببيان حقيقته وطريقة تحقيقه ^(١) ، ثم أتموا إحكامه ببيان ما يضاده من الشركين الأصغر والأكبر ^(٢) ، كما بحثوا عن الوسائل والطرق ، التي أوقعت كثيراً من الناس في الشرك فعملوا على سدها واجتنابها ^(٣) .

وبذلك فإنهم قد حققوا مقصود البعثة النبوية وأدركوا الغاية من الرسالة ، وهي معرفة حق الله تعالى ، وهو عبادته وحده وترك عبادة غيره - وهذا هو أول واجب على المكلفين ^(٤) .

المسألة الثانية : الاطمئنان بنقل أقوال ماثورة فيه عن متقدميهم وهم

السلف :

إن أهل السنة والجماعة بجانب إقامتهم للأدلة الدالة على توحيد الألوهية من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ^(٥) نقلوا أقوالاً ماثورة عن متقدميهم في توحيد الألوهية - تؤكد صحة المنهج فيه ومن ذلك :

(١) انظر ص / ٥٤ - ٧٧ ، ٧٨ - ٨٥

(٢) انظر ص / ٩٢ - ١٠٠ .

(٣) انظر ص / ١٠٠ - ١٠٥ .

(٤) انظر ص / ٨٦ - ٩١ .

(٥) انظر ص / ١٠٧ - ١٣٥ .

١- ما تواتر عن السلف من أن أكثر أهل الجاهلية كانوا يقرّون بوجود الله وربوبيته على خلقه أجمعين - وإنما كان شركهم في توحيد العبادة والألوهية - ومن هؤلاء الذين نقلت أقوالهم : ابن عباس رضي الله عنهما ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، وعطاء ، وقتادة ، والسدي ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، والحسن البصري ، وغيرهم رحمهم الله - (١).

٢- قد نص المتقدمون على مسائل من توحيد الألوهية وما يضاده ، هي من المتنازع عليه بين أهل السنة وغيرهم - مثل الاستغاثة ، والاستعاذة ، والحلف (٢) ، فنقل مثل هذه المسائل يبعث على الطمأنينة والثقة بهذا المنهج .

المسألة الثالثة : السلامة من ركوب الأخطار .

إن منهج أهل السنة والجماعة في بعض المسائل - أقل أحواله أن فيه السلامة من ركوب الأخطار - وأعني بهذه المسائل : المسائل شديدة الالتباس على أكثر الناس وهي دون الشرك كمسألة التوسل إلى الله تعالى بذوات الصالحين . وخلاصة البحث فيها يتردد بين أمرين هما :

إما أن تكون مستحبة لا واجبة ، أو بدعة ، وما كان كذلك فتركه فيه السلامة ، مع أن الأصل في العبادات التوقف حتى يأتي الدليل ، وكذلك لا يجوز جعل شيء سبباً شرعياً إلا بتوقيف من الشرع ، والتجربة لا تكفي في إثبات الشيء سبباً ، وعليه فإنه لا يُعلم دليل يدل على أن التوسل بالذوات سبب لإجابة الدعاء . (٣)

(١) انظر ص / ١١٠ ، ١٧٥-١٧٦ .

(٢) انظر ص / ٦٢-٦٥ .

(٣) انظر ص / ١٨٥-١٨٩ .

المطلب الثاني : صحة المنهج وسلامته من الاضطراب في توحيد الربوبية .

المسألة الأولى : تنزيل هذا النوع من التوحيد منزلته :

إن أهل السنة والجماعة قد أعطوا مسألة توحيد الربوبية حقها ، فعدوا توحيد الربوبية مدخلاً وباباً عظيماً لتوحيد الألوهية ، وبينوا أن التفكير في آثار الصفات الإلهية يقوي التوحيد وينميهِ ^(١) ، وقد ذكروا بأن توحيد الربوبية أمر فطري فطر الله عليه العباد ، وأن الأصل فيهم الإقرار بوجود الله تعالى ، وهذا ما تدل عليه الأدلة السمعية وأحوال الخلق ^(٢) .

ولذلك لم تكن هذه المعرفة أول واجب ، وإنما أول واجب هو توحيد الألوهية المتضمن لتوحيد الربوبية ^(٣) - ولكن عند فساد الفطرة وتغيرها لشخص معين أو أشخاص يكون أول واجب في حقهم توحيد الربوبية ، فوجوبه عندئذ عارض لحالة معينة ، وليس وجوباً مستقراً في حق كل الناس . والذي يبعث على صحة هذا المنهج ما عليه الرسول ﷺ وصحابته في تبليغ هذا الدين - فإنهم كانوا أول ما يأمرون : يأمرون بعبادة الله جل وعلا ، وما كانوا يطالبون أحداً بالنظر المتعمق على طريقة الجواهر والأعراض ، وإنما يكتفون في معرفتهم لله بأصل الفطرة ، ويوجهونهم فيما أخطأوا فيه خاصة ، ويكتفون منهم بالتلفظ بالشهادتين ثم الإقرار بكل ما جاء به رسول الهدى ﷺ ^(٤) .

(١) انظر ص / ٧١ ، ١١٩ ، ٢٤٢ .

(٢) انظر ص / ٢٨٠ - ٢٨٨ .

(٣) انظر ص / ٨٦ - ٩١ .

(٤) انظر ص / ٣١٨ - ٣٢٠ .

المسألة الثانية : الابتعاد عن كل شوائب الشرك فيه :

إن أهل السنة والجماعة بمنهجهم الأصيل قد ابتعدوا عن كل شائبة من شوائب الشرك في الربوبية ، فلم يعتقدوا في مخلوق أن له قدرة في التصرف في الكون بقوى خفية ونحو ذلك مما وقع فيه كثير من المبتدعة ، الذين يلقبون بعض رؤوسهم بالغوث الأعظم ، فعند أهل السنة والجماعة : المستغاث به هو الله تعالى لا غيره - وأنه هو المتصرف في الأمور كيف يشاء ، وأنه وحده علام الغيوب ، وأن ما شاء الله كان وما لم يشاء لم يكن .

وبإحكام أهل السنة والجماعة لهذا الأصل ، أحكموا توحيد الألوهية تمام الإحكام ، فلم يكن التجاؤهم إلا لله ، واعتصموا به وتوكلوا عليه ورجوه وحده وخافوه وحده واستعانوا به وحده ، لعلمهم بأنه لا رب لهم سواه وأنه الذي بيده كل شيء .

المسألة الثالثة : التوسط في المسائل المتفرعة عنه والسلامة من الأخطار .

إن منهج أهل السنة والجماعة يتسم كذلك في المسائل المتفرعة من هذا التوحيد بالاعتزان والسلامة من الإشكالات ومن مخالفة الكتاب والسنة ، فمن هذه المسائل : الحكمة في أفعال الله تعالى وشرعه ^(١) - فهم قد أثبتوا حكمة لله تعالى في أفعاله وفي شرعه سواء ظهرت لهم أو لم تظهر لهم - فعدم الظهور لا يدل على عدمها ، وإيراد الشبهات لا يمنع من إثباتها ، إذ كيف يأمن إنسان الخطأ

(١) انظر ص / ٢٤٨-٢٥٧ .

والزلل والخطر العظيم من نفي صفة تظاهرت على إثباتها نصوص كثيرة لأجل شبهات وأوهام ؟ - كيف وقد أجيب على كل هذه الشبهات ! فلا شك أن السلامة والأمن من الزلل في إثبات ما أثبتته كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

ومن هذه المسائل كذلك : الأسباب ^(١) ، فإن الله تعالى جعل لكثير من الأشياء أسباباً لإيجادها ، وهو وحده خالق الأسباب والمسببات ، وقد يوجد الله موانع تمنع من وقوع المسببات مع وجود سببها ، فهو فعال لما يشاء سبحانه وتعالى ، والقول بإثبات الأسباب دون إفراط ولا تفريط موافق للأدلة الكثيرة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ - . ومن جملة ما يذكر في الأسباب والمسببات : أفعال العباد ، فهي مسببة عن إرادتهم وقدرتهم - وخالق ذلك كله هو الله تعالى ^(٢) - وبهذا لم يلتزم أهل السنة والجماعة الشناعة الواردة على المذهبين المناقضين لهم ، فالأول مذهب نفاة القدر الذين جعلوا مع الله خالقين ، والثاني مذهب الجبرية الذين لم يثبتوا أسباب الكسب المؤثرة ^(٣) ، وبذلك كان منهجهم وسطاً والحمد لله .

(١) انظر ص / ٢٦٣ - ٢٦٧ .

(٢) انظر ص / ٢٦٨ - ٢٧٤ .

(٣) انظر قول الأشاعرة والرد عليهم في ص / ٣٤٦ - ٣٥٠ .

المطلب الثالث : صحة المنهج وسلامته من الاضطراب في توحيد الأسماء والصفات .

المسألة الأولى : قوة منهجهم في الإثبات والتنزيه .

فإن منهج أهل السنة والجماعة قائم على ثلاثة أسس وهي :

الأساس الأول : إثبات ما ورد به كتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - من الأسماء والصفات .^(١)

والثاني : إثبات ذلك على قاعدة التنزيه^(٢) .

والثالث : قطع الطمع عن إدراك الكيفية .^(٣)

وبه يعلم أن التعطيل المحض ليس تنزيهاً ، بل هو تشبيه إما بالممتنعات أو المعدومات أو الجمادات ، ولذلك كان كل من عطل الصفات فراراً من التشبيه والتمثيل ، قد وقع إما في نظير ما فر منه متوهماً أنه تشبيه ، أو في أشد منه .

ويجلي هذه الحقيقة قول الله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾^(٤) فقوله : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ نفي للنسب والشبيه والنظير - وقوله

(١) انظر ص / ٤٠٠ - ٤٢٦ .

(٢) انظر ص / ٤٢٧ - ٤٣٢ .

(٣) انظر ص / ٤٦٠ - ٤٦٢ .

(٤) سورة الشورى : الآية : ١١ .

﴿ وهو السميع البصير ﴾ إثبات لاسمين متضمنين لصفتين ، وهذا الإثبات قائم على أساس التنزيه ، فيعلم أن التنزيه لا ينافي إثبات الصفات ، وأن المعلوم بدلالة قاطعة هو أنه يجب إثبات الصفات على وجه الكمال وعلى قاعدة التنزيه .

المسألة الثانية : عدم الاضطراب في إثبات الصفات .

إن أهل السنة والجماعة قد التزموا إثبات كل صفات الكمال لله تعالى الذاتية والفعلية ، ولم يردوها بأوهام وشكوك يوردها المخالفون ، ولذلك لم يقعوا في أي اضطراب ، فإن نفاة الصفات كلها أو بعضها لم يسلموا من الاضطراب ، فالذي نفى الصفات كلها قد أثبت أسماء وذاتاً لله تعالى على وجه الكمال والتنزيه ، ولم يقل بمماثلة ما أثبتته للمخلوقات ، مع أن للخلق أسماء وذواتاً، فوقع في الاضطراب ، إذ القول في الصفات كالقول في الذات والأسماء ^(١) .

ووقع مثل هذا الاضطراب من نفاة بعض الصفات - كالأشاعرة- أظهر، إذ القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر.

المسألة الثالثة : صحة هذا المنهج والاطمئنان إليه - وذلك لأمرين :

الأول : إن هذا المنهج هو الذي تدل عليه كل الأدلة . ^(٢)

الثاني : إنه قد وجدت أقوال عن الصحابة والتابعين وأتباعهم بإحسان تفيد إثبات الصفات خاصة التي هي من موارد النزاع ، وذلك شيء تطمئن إليه النفس

(١) انظر ص / ٤١٢-٤١٧ .

(٢) انظر ص / ٤٣٤-٤٥٩ .

لأنهم المشهود لهم بالخيرية علماً وعملاً^(١).

الثالث : وهو أنه بضدها تتميز الأشياء ، فإن كل من خالفهم لابد أن ترد عليه

إشكالات لا يمكنه دفعها إلا بتعسف ، أو يؤول أمره إلى الحيرة والشك^(٢).

(١) انظر ص / ٤٠٩ - ٤١٠ ، ٤٤٨ - ٤٥٠ ، ٤٤٨ - ٤٥٠ ، ٤٥٨ - ٤٥٩ .

(٢) انظر ص / ٦٧٠ - ٦٩٢ .

المبحث الثاني

صحة منهج أهل السنة والجماعة وسلامته من الاضطراب في الأدلة .

المسألة الأولى : اعتمادهم على الكتاب والسنة واعتبارهما هاديين لأحسن الطرق العقلية .

لقد أجمع المسلمون على أن الهداية كل الهداية في كتاب الله تعالى وسنة رسوله - ﷺ - ولذلك فإن من يعتمد عليهما لا شك أنه يكون على صواب وصحة في أمره .

وإن أهل السنة والجماعة قد اعتمدوهما في كل شيء ، فعرفوا حقيقة العبادة منهما ^(١) ولم يفزعوا إلى الكشف ولا إلى المواجهيد والأذواق في تقريرها واعتبارها .

واعتمدوهما كذلك في معرفة طريقة الإثبات والتنزيه ، إذ هي طريقة الاستدلال البرهانية الصحيحة ^(٢) ، واعتمدوهما كذلك بجانب الفطرة السليمة في معرفة ما يدل على الله تعالى ^(٣) .

المسألة الثانية : عدم إلغاء العقل ، بل وضعه موضعه الصحيح .

إن أهل السنة والجماعة لم يلغوا العقل ، بل قد اعتبروه . ويظهر ذلك في أمور

(١) انظر ص / ٥٥ .

(٢) انظر ص / ٤١٨ ، ص / ٤٣٢ ، ص / ٤٣٤ - ٤٥٣ .

(٣) انظر ص / ٢٧٦ - ٣٠٤ .

:منها : إن العقل يستقل بمعرفة حسن بعض الأشياء أو قبحها - وإن لم يكن محيطاً بحسن كل الأشياء أو قبحها ولا يقولون بترتب الجزاء على تحسين العقل وتقييحه (١) .

ومنها : إن العقل له دور في معرفة استلزام الدليل للمدلول ، ولذلك فإنه يعقل عن الله حجته .

ومع ذلك كله فإن أهل السنة والجماعة قد وضعوه موضعه الصحيح ويتضح بأنهم لم يقحموا العقل في كل شيء ، وذلك فيما لا سبيل إلى معرفته إلا بالخبر الصادق ، فإذا جاء الخبر الصادق سلموا وعلموا أنه لا يأتي بما تحيله العقول وإنما قد يأتي بما تحار فيه ، ولذلك يلزم التسليم ، فإنه لا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم .

المسألة الثالثة : اعتبار الموافقة بين دليل العقل والنقل .

إن أهل السنة والجماعة يعلمون علماً لا يخالجه ريب أن الذي خلق الناس وأعد فيهم ما يعقلون به حجته هو الذي أنزل الكتاب نفسه ، فإنه لحكمته لا يكلف الناس بما يناقض ما أودعه في فطرتهم قبل تغييرها وتبدلها ، ولذلك فإنه لا بد من التوافق بين ما هو مستقر في بدائه العقول الصحيحة ، وبين الأدلة النقلية الصحيحة الصريحة .

ولذلك فإن أهل السنة والجماعة يعتقدون في الذي أنزل على الرسول ﷺ - الحق والصواب ، فلا يضربون الكتاب بعضه ببعض ، ولا يعارضونه بأوهام ولا

(١) انظر ص / ١٣٦ - ١٤٠ ، ص / ٢٦٠ - ٢٦٢ .

شكوك . لأن النقل جاء به معصوم ، وأما العقل فليس له شاهد على عصمته ، فكم من معارض للنقل بأوهامه وشكوكه ويزعم أن النقل قد خالف القواطع العقلية ثم هو يضطرب ويتناقض ويقع في الشك والحيرة ، فأهل السنة والجماعة بنوا منهجهم على أصول أربعة وهي كما قال ابن القيم :

« أحدها : بيان أن ما جاء به الوحي هو الهدى والحق واليقين .

الثانية : بيان أن ما يقدر من الاحتمالات المعارضة لظواهره وحقيقته باطل لغة .

الثالثة : بيان أن ما يدعى أنه معارض لذلك من العقل فهو باطل .

الرابعة : بيان أن العقل موافق له معاضد لا معارض مناقض » ^(١) اهـ .

وبالجملة فإن النقل الصحيح لا يعارض العقل الصريح ، وإن ظهر شيء من التعارض فذلك راجع إلى أحد أمرين لا محالة :-

الأول : توهم ما ليس بصريح من العقل صريحاً .

الثاني : ويكون في حالة صراحة العقل : توهم ما لم يصح من النقل صحيحاً ، أو توهم دلالة - إن كان صحيحاً - على أمر لا يدل عليه .

المسألة الرابعة : يسر الاستدلال وعدم التعمق والتتبع :

إن أهل السنة والجماعة يعتقدون جازمين أن الله أعلم بخلقه وبما يصلح

(١) قاله ابن القيم في الصواعق المرسلة ٣ / ٩٩٢ .

لهم، وأنه قد أقام أدلة برهانية فيها الكفاية لمن طلب الهداية . واختار لهم أيسر الطرق وأسهلها ، ونهاهم عن التعمق والتنطع ، فالتزم أهل السنة هذا المنهج الأصيل في الاستدلال وهو : الوصول إلى الحق بأيسر الطرق وأسهلها ، وذلك في كل ما يدل على الله تعالى ووجدانيته ، مراعين في ذلك كله حدود الناس وطاقاتهم في الفهم ، فاعتمدوا على الفطرة المتأصلة في النفوس وكمّلوا ذلك بالنقل الذي جاء موافقاً للفطرة ومكملاً لها ومرشداً لها ومصححاً لها من الخطأ في حالة فسادها . فالإقرار بالله تعالى متأصل في الفطر، والنقل جاء بدليل الآيات التي هي أظهر في الاستدلال من غيرها ، فتوقظ الآيات الفطر بيسر ، وهي لوضوحها وقوتها ثلاثم مستويات كل الناس . والحمد لله أولاً وآخراً على منه وتوفيقه وفضله .

الفصل الثاني

اضطرابات وتناقضات المنهج الأشعري وانهيأاره

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : اضطراب المنهج الأشعري وتناقضه في المسائل .

المبحث الثاني : اضطراب المنهج الأشعري وتناقضه في الأدلة .

المبحث الثالث : انهيار المنهج الأشعري .

المبحث الأول

اضطراب المنهج الأشعري وتناقضه في المسائل

المطلب الأول : اضطرابه وتناقضه في بعض مسائل توحيد الألوهية .

المطلب الثاني : اضطرابه وتناقضه في بعض مسائل توحيد الربوبية :

المسألة الأولى : تتعلق بأفعال العباد .

المسألة الثانية : تتعلق بالحكمة .

المسألة الثالثة : تتعلق بالتحسين والتقبيح العقليين .

المطلب الثالث : اضطرابه وتناقضه في مسائل توحيد الأسماء والصفات :

المسألة الأولى : في الإثبات .

المسألة الثانية : في التنزيه .

المبحث الأول

اضطراب المنهج الأشعري وتناقضه في المسائل

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : اضطرابه وتناقضه في بعض مسائل توحيد الألوهية .

المطلب الثاني : اضطرابه وتناقضه في بعض مسائل توحيد الربوبية .

المطلب الثالث : اضطرابه وتناقضه في توحيد الأسماء والصفات .

المطلب الأول

اضطرابه وتناقضه في بعض مسائل توحيد الألوهية :

إن الاهتمام الكبير الذي أولاه الأشاعرة لمسألة إثبات وجود الله تعالى وزعمهم أنه هو الغاية خطأ كبير وترتب عليه خلل ويظهر في الأمور الآتية :

١- عدم التحقيق الدقيق لمسائل توحيد الألوهية ، وحمل الآيات الواردة لتقريره على أنها لتقرير الربوبية تقصيراً وقلباً للحقائق الشرعية ^(١) .

٢- ظن كثير من المتأخرين من الأشعرية أن الشرك لا يتحقق وقوعه إلا إذا ظهر اعتقاد الإنسان تأثيراً لغير الله تعالى . وهذا تقصير في معرفة كل أنواع الشرك ^(٢) .

(١) انظر ص / ٢٠١ ، ٣٦٠ ، ٣٦٩ .

(٢) انظر ص / ١٩٢ .

وقد وقع كثير من الناس في هذه الأزمنة المتأخرة في بعض مظاهر الشرك كالنذر لغير الله والطلب من الأموات والأحياء ما لا يقدرون عليه - بل وصل الأمر ببعضهم إلى الاعتقاد بأن بعض الناس له تأثير في كثير من الأمور ، فأطلقوا عليهم أوصافاً فيها بعض خصائص الربوبية كالغوث والقطب ، ووصفوا بعضهم بأنهم يعلمون الغيب ^(١) .

٣- التقصير في معرفة بعض أنواع العبادة لدى كثير من المتأخرين - كالدعاء، ويطلقون عليه أنه عادة وليس بعبادة ، مما دفعهم لأن يصرفوه لغير الله تعالى ^(٢) .

٤- وظهر لهؤلاء المتأخرين تناقض غريب في مسألة الاستغاثة بغير الله وطلب قضاء الحوائج من غيره ، مع وصفهم لمن يدعونه بالغوث الأعظم ! ، والقول بأن الله قد أعطاه حق التصرف ! ، وقد مضى أن هذا الاعتقاد ظهر في كثير من المتأخرين ولم يكن عند متقدميهم ^(٣) ، وهذا كله مع تنصيبهم بأن المؤثر هو الله!! ^(٤) ، ولما ألزموا قالوا : إن تأثير غيره مجازي فراراً من التناقض ، ولكن مثل هذا الهروب لا يخفى على أحد ، فأين الدليل على وجود مثل هذه الأوصاف - التي هي من خصائص الربوبية - في الخلق .

(١) انظر ص ١٩٢ - ١٩٣ .

(٢) انظر ص / ١٨٩ - ١٩١ .

(٣) انظر ص / ١٤٤ - ١٤٥ .

(٤) انظر ص / ٣٠٨ ، ٣٤٤ .

المطلب الثاني

اضطرابه وتناقضه في بعض مسائل توحيد الربوبية :

إن الأشعرية يقرون بأنه لا خالق إلا الله ، ولكنهم غلوا غلواً شديداً فقالوا :
إنه لا فاعل على الحقيقة إلا الله ، وأما أعمال غيره فمجازية ١١ ثم نفوا الحكمة
التي تعود إلى الله تعالى ، ونفوا التحسين والتقبيح العقليين مطلقاً زعماً منهم أن
إثبات ذلك ينافي المشيئة والاختيار ، فالكلام إذاً في ثلاث مسائل لبيان اضطرابهم
هنا .

المسألة الأولى : تتعلق بأفعال العباد .

وتناقضهم فيها يظهر في أمرين :

الأمر الأول : هو أنهم أثبتوا كسباً للعباد غير معقول ، حيث أثبتوا للعباد
قدرة تقارن الفعل ولا تؤثر فيه ، فالزمهم الناس القول بالجبر ، وأن المسألة إذا
كانت مجرد مقارنة فلم لا يقال إن المقارن للعمل : الرؤية أو السماع أو نحو
ذلك . (١)

الأمر الثاني : وهذا قد ظهر في كثير من المتأخرين ، وهو إثبات تأثير للعباد
في أمور لا قدرة لهم عليها ، وهذا الإثبات إما أن يكون صريحاً كإثبات الغوث
الاعظم وصفاً لبعض البشر ، وإما أن يكون لازماً كما في الاستغاثة بالميت أو
بالحي فيما لا يمكنه الغوث منه ، وهذا مع قولهم إنه لا مؤثر إلا الله !! (٢) .

(١) انظر ما تقدم : ص / ٣٤٧ . وقد نص الرازي على الجبر في عدة مواضع من المطالب العالية

١٦/٨ - ٢١ - ٤٣ - ٦٦ .

(٢) انظر ص / ١٨٥ ، ١٩٢ ، ٢٠٧ .

المسألة الثانية : تتعلق بالحكمة .

فإنهم ذكروا بأن أفعال الله لا تخلوا عن الحكم ولكنها حكم ، غير مقصودة فنقوا القصد ، مع أنهم أثبتوا هذا القصد شرطاً لإثبات صفة العلم لله ، لأن الفعل المتقن إن لم يكن بالقصد والاختيار فإنه لا يدل على علم فاعله ، بخلاف الفعل المتقن المقصود ، فنفيهم للقصد في الحكمة ، وإثباتهم له في العلم تناقض واضح^(١) . وكذلك : من نفى الحكمة وأثبت التعليل والقياس فقد تناقض ! وسيأتي إن شاء الله كذلك أن من نفاها يلزمه أن يقول بتجويز تصديق الله تعالى لمدعي النبوة الكاذب .

المسألة الثالثة : وهي تتعلق بالتحسين والتقبيح .

والمراد بها هنا استخدامها من جهة الاستدلال بقياس الأولى ، فكل صفة نقص يتنزه عنها المخلوق فأولى أن يتنزه عنها الخالق كالكذب .^(٢) وقد حصل للأشاعرة اضطراب نتيجة لهذه المسألة في أمرين ، الثاني منهما متفرع عن الأول .

فالأمر الأول : وهو هل يمتنع الكذب على الله في كلامه أو لا ؟

اتفق الأشاعرة على أنه يمتنع عليه الكذب - وذكروا وجوهاً في بيان امتناع الكذب في كلامه ، ومن هذه الأوجه كما قال الإيجي : « أنه نقص ، والنقص

(١) انظر ما تقدم ص : ٣٣٨ . وانظر المطالب العالية للرازي ٣/ ١١٧- ١١٨ .

(٢) انظر : ص : ٤٦٩ .

على الله محال ، وأيضاً فيلزم أن نكون أكمل منه في بعض الأوقات» (١)

وهذه الإجابة سديدة لكنها لا تتفق مع الأصل الذي قرروه ، ولذلك اعترف الإيجي بمناقضة هذه الإجابة لأصل التحسين والتقييح فقال : « واعلم أنه لم يظهر لي فرق بين النقص في الفعل وبين القبح العقلي ، فإن النقص في الأفعال هو القبح العقلي بعينه !! ، وإنما تختلف العبارة ! » (٢) اهـ .

ثم إن لهم وجهين آخرين ذكروهما سيأتي ذكرهما في تناقضهم في صفة الكلام إن شاء الله تعالى (٣) .

الأمر الثاني : وهو متفرع على الأمر الأول ، وهو في إثبات النبوات :

لقد تقدم أن الأشاعرة قد أطلالوا المقدمات ليصلوا إلى أهم المطالب عندهم وهو إثبات وجود الله تعالى (٤) وهذه المقدمات الطويلة تتعلق بتعريف العلم وأنواعه وطرق تحصيله واكتسابه ، ثم الكلام عن الجواهر والأعراض وإثباتها بمقدمات طويلة . ثم بعد إثبات وجود الله يقيمون الأدلة على وحدانيته في الذات والصفات والأفعال . ثم بعد هذه المقدمات يأتون إلى مسألة تعدد رابطة بين تلك المسائل العقلية وبين الشرع - ألا وهي إثبات النبوات ، وطريق إثباتها : المعجزات فقط . (٥)

(١) الموافق في علم الكلام للإيجي ص / ٢٩٦ .

(٢) المصدر نفسه ص / ٢٩٦ .

(٣) انظر : ص : ٦٣٧ ، ٦٤٣ .

(٤) انظر : ص / ٣٥٤ .

(٥) انظر : الأسس المنهجية ص / ٢٥٤ .

وقد ذكروا عن كيفية حصولها : أن المعجزة : « فعل الفاعل المختار يظهرها على من يريد تصديقه بمشيئته لما تعلق به مشيئته » ^(١)

وأما كيفية دلالتها فهي عندهم : « إجراء الله عاداته بخلق العلم بالصدق عقيبه ، فإن إظهار المعجز على يد الكاذب وإن كان ممكناً عقلاً فمعلوم انتفاؤه عادة كسائر العاديات » ^(٢) ولهم تناقضان في هذا الأمر - وهما :

التناقض الأول : بعد الضجة الكبرى التي أقامها هؤلاء المتكلمون الأشاعرة في أنه لا بد من القواطع العقلية في المسائل الاعتقادية ، وحكموا على الأدلة النقلية كلها أو بعضها على أنها ظواهر لفظية لا تفيد اليقين ، إذا بهم يصلون إلى مسألة عظيمة ليتوصلوا بها إلى الشرع وهي إثبات النبوات فقالوا : إن طريق إثباتها المعجزات فقط !! وأن دلالتها على النبوة عادية أي ليست عقلية محضة ، وهم يجوزون خرق العادة ، وعليه فلا تكون المسألة قطعية على قولهم هذا . وقولهم : إن دلالتها وإن كانت عادية إلا أنها ضرورية ^(٣) يستدعي عدم دقتهم في تحديد الأمور الضرورية كمسألة وجود الله تعالى إذ جعلوها من الأمور النظرية لا الضرورية ! مع أنها ضرورية ^(٤) وسيأتي إلزامهم في العادة والضرورة في التناقض الثاني إن شاء الله .

التناقض الثاني : هو أنهم جعلوا دلالة المعجزة على صدق الرسول بمنزلة القول الصريح من الله بأن مدعي الرسالة صادق ^(٥) وهذه الدلالة لا تتم إلا إذا قيل

(١) المواقف للإيجي ص / ٣٤١ وانظر : الإنصاف للباقلاني ص / ٩٣ .

(٢) المواقف للإيجي ص / ٣٤١ .

(٣) انظر المواقف ص / ٣٤١ وشرح المقاصد ١٨ / ٥ .

(٤) انظر : الأسس المنهجية ص / ٧٩ - ٨٣ .

(٥) انظر : قواعد العقائد ص / ٢١٥ وشرح المقاصد ١٣ / ٥ - ١٤ .

بامتناع الكذب على الله تعالى ولذلك قال الجويني : « فُصِّل : امتناع الكذب على الله تعالى شرط في دلالة المعجزة » ^(١) اهـ .

ووجه اشتراط امتناع الكذب ، أنه لو لم يكن الكذب ممتنعاً عليه لجاز أن يُصدَّق مُدَّعي النبوة الكاذب . ولما قال الأشاعرة إن الكذب محال على الله بالشرع وأنه جائز عليه الكذب عقلاً ، ألزمهم الناس بأنه يلزم الدور في هذا الاستدلال ، إذ كيف يصح الاستدلال بدليل وكما يثبت طريق إثباته ! . فالدليل هنا : الدليل السمعي - وطريق إثباته : المعجزة ، فظهر الدور ^(٢)

أجابوا بأن دلالة المعجزة المنزلة منزلة القول ليست إخباراً يتصور فيه الكذب والصدق وإنما هي إنشاء ، قال الجويني : « كأن المرسل قال : جعلته رسولاً ، وأنشأت ذلك فيه آنفاً ، ولم يقل ذلك مخبراً عما مضى » ^(٣) اهـ . وهذا غير كاف على أصل الأشعرية نفاة الحكمة ، إذ أنهم جوزوا عليه كل فعل ممكن وإن كان خلاف الحكمة ، ولا شك أن خلق المعجزات على يد الكاذب جائز ، فيبقى الشك قائماً في صدق مُدَّعي النبوة على أصلهم ، أما أهل السنة والجماعة فينزّهون الله تعالى عن مثل هذا الفعل لأنه خلاف حكمته ^(٤) .

وأما زعمهم بأن دلالة المعجزة على صدق النبي ضرورية ، فإنه يوجب عليهم أحد أمرين :

(١) الإرشاد للجويني ص / ٢٧٨

(٢) انظر : الإرشاد للجويني ص / ٢٧٩ والنبوات لشيخ الإسلام ص / ٧١ .

(٣) الإرشاد للجويني ص / ٢٧٩ وانظر : الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص / ٨٩ - ٩٠ .

(٤) انظر النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية ص / ٧٠ ونقض التأسيس ١ / ١٦٢ .

إما أن يقولوا : إن الله لا يمكنه أن يخلقها على يد الكاذب ، وهذا تصريح بعجزه - وهم لا يسلّمون بهذا لأنه يمكنه فعل كل شيء ممكن - فيقال إذاً ما معنى قولكم إن دلالتها ضرورية ؟ فلم يبق إلا الأمر الثاني وهو : أن الله يمكنه هذا الفعل ولكنه لا يفعله لحكمته - وهو الصواب - لكنه ينقض أصلهم من أساسه ^(١) .

وأما زعمهم بأن انتفاء إظهار المعجزة على يد الكاذب معلوم عادة كسائر العاديات فيقال لهم : لم تأتوا بجديد إذ أصلكم ما زال قائماً وهو تجويز الكذب فكما أن دلالة المعجزة على الصدق من العاديات ، فكذلك يجوز إظهارها على يد الكاذب ، إذ لا مانع من خرق هذه العادة ، لأنكم جوزتم أن يفعل الله كل شيء ولم تثبتوا له حكمة يفعل لمقتضاها . ^(٢)

والحق أن أدلة الأشاعرة من الضرورة والعادة دالة على إثبات الحكمة لله تعالى إلا أنهم لم يصرحوا بها ، بل إن الرازي الذي ينفي التحسين والتقبيح العقليين قد صرح بذلك فقال : « والعلم الضروري حاصل بأن الكذب على الله تعالى محال ، لأنه صفة نقص ، وشهادة الفطرة دالة على أن صفة النقص محال على الله - تعالى - وعند هذا يحصل الجزم واليقين بأن ظهور المعجزات يدل على صدق الأنبياء عليهم السلام » ^(٣)

فظهر من العرض السابق أن الأشاعرة يلزمهم على أصلهم هذا : « سد باب

(١) انظر : النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية ص / ٧١ - ٧٢ ونقض التأسيس ١ / ١٦٢ .

(٢) انظر : العلم الشامخ للمقبلي ص / ٢٤٨ .

(٣) المطالب العالية للرازي ٨ / ١٠٠ .

النبوة وعدم الوثوق بالشرائع مع عدم التسليم»^(١)

ويلاحظ كذلك أن الأشاعرة بإنكارهم لتحسين العقل وتقييحه مطلقاً^(٢) لشبهات أوجبت لهم ذلك^(٣) ، يكونون قد ضعفوا جانب العقل - وهذا تفريط منهم - يقابله إفراط آخر منهم في تقديم العقل ، وأشير هنا إلى أمرين مما رفعوا فيه مقام العقل مقاماً مبالغاً فيه ، وهما :

١- إن الأشاعرة قد حكموا على الأدلة النقلية بأحكام مفادها تقديم العقل عليها في حالة التعارض - حسب زعمهم - وعدوا أخبار الأحاد من الظنون التي لا يجوز التمسك بها في المسائل العلمية^(٤) ، بل جعل بعضهم الأدلة النقلية كلها ظنية مما يترتب عنه عدم الأخذ بها في المسائل العلمية !^(٥) فإين هذا من أصلهم القاضي بمنع تحسين العقل وتقييحه !

٢- والأمر الثاني هو أنهم قد نصوا على أن المسائل التي يتوقف عليها الشرع لا تثبت إلا بالعقل^(٦) ، ومنها : معرفة وجود الله - فقالوا : طريق إثباتها العقل فقط ، ووجوب المعرفة لا يثبت إلا بالشرع ، فالزموا بالدور ، ولا يخرجهم من هذا إلا بأن يسلموا أن المعرفة فطرية ، أو يقولوا بتحسين العقل وتقييحه على مقتضى

(١) العلم الشامخ للمقبلي ص / ٢٤٥ .

(٢) وحاول بعضهم تحرير محل النزاع ، وتقدم الرد عليه في ص / ٣٤٣ .

(٣) وقد أجيب عن هذه الشبهات . انظر ص / ٣٣٩ - ٣٤٢ .

(٤) انظر ما تقدم ص / ٥٦٦ - ٥٨١ .

(٥) وأعني به الرازي - انظر قوله في ما تقدم ص / ٥٨٣ .

(٦) انظر قولهم في ما تقدم ص / ٣٥٢ ، ٥٠٣ - ٥٠٤ ، ٥٦٠ .

الفطرة ، ولذلك هم قد صرحوا بأنه لا يعذر أحد في عدم معرفة الله ، بل جعلوا المقر بوحدايته التارك للنظر مع تمكنه منه آثماً^(١) !! وفي هذا إقرار بشيء من تحسين العقل وتقييحه وإن جاهروا بإنكاره ، وربما يكون هذا الأمر وغيره هو الذي جعل بعضهم يقر بأنواع للحسن والقبح العقليين ويحصر الخلاف في استحقاق العذاب والجزاء فقط .^(٢) وقد يكون هذا هو الذي جعل السجزي^(٣) يرى أن الأشاعرة يقولون بوجوب معرفة الله عقلاً مع نفيهم لتحسين العقل وتقييحه ، فعده تناقضاً لهم فقال : « وقال الأشعري^(٤) : (العقل لا يقتضي حسن شيء ولا قبحه ، وإنما عرف القبيح والحسن بالسمع ، ولولا السمع ما عرف قبح شيء ولا حسنه ، ثم زعم أن معرفة الله سبحانه واجبة في العقل قبل ورود السمع ، وأن تارك النظر فيها مع التمكن منه مستحق للعقوبة) ، والنص إنما دل على ترك عقوبته لا أنه مستحق لها . فإن قال : إن معرفة الله وجبت ولم يعلم حسننها ، واستحق تارك النظر فيها اللوم ، كان متلاعباً ، وإن قال : إنها حسنة ، فقد أقر بأن العقل يقتضي معرفة الحسن والقبيح ، وإنما ضاق به النفس لما قالت له المعتزلة : الظلم قبيح في العقل ، وإذا أراد الله شيئاً ثم عذب عليه كان ظالماً ، فركب الطريقة الشنعاء في أن لا حسن في العقل ولا تقييح »^(٥)

(١) على خلاف بينهم في حكم التقليد في هذه المسألة ، وقد تقدم ذكر اختلافهم هذا في ص / ٣٢٢ .

(٢) انظر ص / ٣٤٣ ، وفيه رد ابن القيم على زعم من حرر النزاع إلى هذا الحد .

(٣) تقدمت ترجمته ص / ٢٦ .

(٤) قد يكون ما حكاه السجزي عن الأشعري قولاً قديماً له .

(٥) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص / ١٣٩ - ١٤٠ .

المطلب الثالث

اضطراب المنهج الأشعري وتناقضه

في توحيد الأسماء والصفات

ويمكن حصر التناقض والاضطراب في هذا النوع في مسألتين :

المسألة الأولى : في الإثبات :

التناقض الأول : أثبت الأشاعرة من الصفات الوجودية الثبوتية سبع صفات سموها صفات المعاني ، ونفوا ما عداها من الصفات الخيرية الذاتية والفعلية ، فالزمهم الناس إلزاماً قوياً وهو : إن القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر ، فإن كان لا يلزم من إثبات الصفات السبع أي محذور من المعاني الباطلة من الجسمية أو حلول الحوادث أو التركيب ، فكذلك لا يلزم من إثبات بقية الصفات تلك المحاذير - وهذا هو الصواب - . وإن كان يلزم من إثبات بقية الصفات تلك المحاذير ، فقد لزم إثباتها في الصفات السبع كذلك ، إذ الأصل واحد كما تقدم . ^(١) ولا شك أن الذي دفعهم إلى هذا التفريق هو ما توهموه من قياس الغائب على الشاهد - وسيأتي مزيد بيان لتناقضهم في السبب الموجب للتأويل إن شاء الله . ^(٢)

التناقض الثاني : إن طريقة إثباتهم لصفات المعاني طريقة غريبة أوقعتهم في

بعض الإشكالات المتناقضة :

(١) انظر : التدمرية ص / ٣١ - ٣٢ وانظر ما تقدم ص / ٤٥٣ .

(٢) انظر : ص ٦٤٤ ، ٦٥٢ .

منها أنهم أثبتوا إرادة قديمة ذاتية - وهذا حق - ولكنهم نفوا تخصيصاً فعلياً فلزمهم أحد أمرين : إما أن يقولوا إن الحوادث كلها قديمة لعدم موجبها - وهم لا يقولون به - ، أو يقولوا إن كل حادث حدث بعد أن لم يكن لتخصيصه بالإرادة في وقته المعين ، فيلزم إثبات الصفات الاختيارية ، وهو الصواب ^(١)

ومنها : أنهم أثبتوا نوعين من الكلام ، نفسي قديم أزلي وآخر لفظي مخلوق ، ثم قالوا بأن الأسماء الحسنى - وهي كلام الله - غير مخلوقة فاضطربوا ، وحاولوا تخريج هذا القول فلم يوفقوا ^(٢) .

ومنها : أنهم جوزوا عقلاً وقوع الكذب في كلام الله ومنعوا وقوعه بالدليل الشرعي فوقعوا في اضطرابين :

الأول منهما : الدور ، إذ هم قالوا : إن امتناع الكذب عليه يثبت بالشرع ، والشرع يثبت بالمعجزة ، وهي لا تثبت إلا بالعلم بامتناع الكذب على الله ، فحصل الدور !

والثاني : جواز إفحام الأنبياء ، إذ يمكن على أصلهم إفحام الأنبياء بأنه لا يلزم من الإتيان بالمعجزة إثبات صدقهم ^(٣) !

ومنها أنهم أثبتوا تعدداً للكلام بحسب تعلقاته أما هو في أصله فمعنى واحد ، فالزموا بأمرين :

(١) انظر : ص / ٥٠٧ - ٥٠٩ ، ٥١٥ - ٥١٧ ، ٥٢٤ - ٥٢٥ .

(٢) انظر : ص / ٤٨٧ - ٤٩٠ .

(٣) انظر : ص / ٦٣٧ - ٦٤٠ .

الأول : إذا كان التعدد في الكلام إنما هو بحسب التعلق فإذا كان طلب فعل
سمى أمراً ، وإذا كان طلب ترك سمي نهياً وهكذا ... فلم لا يجوز أن يقال إن
الصفات السبع التي أثبتوها حقيقتها صفة واحدة ، وتعددتها إنما هو بحسب
التعلقات فقط ، فمثلاً إذا تعلقت تلك الصفة بالممكن إيجاداً سميت قدرة ، وبه
تخصيصاً سميت إرادة ، وإذا تعلقت بالموجود انكشافاً سميت سمعاً أو بصرأ
... - وهكذا إلى بقية الصفات ^(١) .

الثاني : وهو متفرع عن هذا الإلزام ، وهو : إذا عادت حقيقة الصفات السبع
إلى صفة واحدة ، فلم لا يجوز رد هذه الصفة إلى الذات فلا تثبت له أي صفة ،
فيقال عندئذ : إن الذات إذا تعلقت بإيجاد الممكن سميت قدرة ، وإذا تعلقت
بتخصيصه سميت إرادة - وهكذا ^(٢) .

ومنها في صفة العلم ، فإنهم اشترطوا لإثباته قصد اتقان الفعل وإحكامه ،
لأنه إذا لم يشترط كان حدوث الفعل اتفاقياً - وهو لا يدل على العلم ، لذلك
اشترطوه - وهذا كلام مستقيم ، ولكنهم تناقضوا ، فنفوا قصد الحكمة في أفعال
الله وأحكامه ، وأثبتوا حكمة في الجملة ، أما أن تكون مقصودة فلا ، فصارت
الحكمة على أصلهم هذا اتفاقية لا مقصودة ، وكل ما أوردوه من إشكالات في
صفة الحكمة فإنها ترد عليهم في العلم والإرادة كذلك ^(٣) .

المسألة الثانية : في التنزيه :

وأما تنقضهم واضطرابهم فيه ففي عدة أشياء منها : أنهم اعتمدوا في نفي

(١) انظر : ص / ٥٠٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠ .

(٢) انظر : ص / ٣٣١ - ٣٣٦ ، ٥٠٧ ، ٦٣٧ .

الصفات الفعلية كالغضب والرضى والنزول والاستواء على أصل : نفي حلول
الحوادث ، ثم شرعوا في تأويلها ، فثبت تناقضهم في أمرين :

الأول : إنه ما من شك في وجود المفعولات ، فيلزم أحد أمرين ، إما أن
يقال : هي قديمة أزلية لأن الموجب لها وجود القدرة والإرادة ، وهما صفتان
أزليتان ولا شك في صلوحيتهما للإيجاد أزلاً ، وإما أن يقال إنه قد حدث
تخصيص في وقت معين لإحداث الفعل ، وهو أمر لازم - وهم يسلمون به -
ولكنهم يقولون إن الذي حدث هو التعلق ، ولكن ما زال الإشكال باقياً : وهو
هل هذا التعلق أمر وجودي أو عدمي ؟ - فإن كان الأول فقد أثبتوا فعلاً اختيارياً
ولابد وإن سموه تمويهاً بحلول الحوادث ، وإن كان الثاني فإن العدم ليس بشيء
فضلاً عن أن يوجد شيئاً^(١) ولهذا السبب اضطربوا في معنى التعلق فمنهم من
أثبتته أمراً وجودياً ، ومنهم من عدّه من النسب والإضافات وأن الموجب لذلك
الذات^(٢) !!

الثاني : إن المعنى الذي فروا إليه يلزمهم فيه نظير ما فروا منه بل أشد ، فمثلاً
تأويل الاستواء بالاستيلاء ، فإن الاستيلاء دال على المغالبة كما قال أهل اللغة ،
فإنه قد جاء رجل إلى ابن الأعرابي^(٣) فقال له : « ما معنى قول الله عز وجل
﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾^(٤) فقال : هو على عرشه كما أخبر عز وجل ،

(١) انظر : ص / ٥٠٨-٥٠٩ ، ٥١٥-٥١٧ ، ٥٢٤-٥٢٥ .

(٢) انظر : ص / ٥٠٦ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن زياد بن الأعرابي - ولد سنة (١٥٠ هـ) كان إماماً في اللغة
وصاحب سنة واتباع ، توفي سنة (٢٣١ هـ) ، انظر : (معجم الادباء) ١٨ / ١٨٩ وطبقات
التحويين واللغويين ص / ١٣٥ وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٦٨٧ .

(٤) سورة طه الآية : ٥ .

فقال : يا أبا عبد الله ليس هذا معناه ، إنما معناه استولى ، قال : اسكت : ما أنت وهذا ، لا يقال : استولى على الشيء إلا أن يكون له مضاد ، فإذا غلب أحدهما قيل استولى ... » ^(١) ويزداد قبح هذا التأويل بورود كلمة (ثم) الدالة على التراخي في قوله : ﴿ ثم استوى على العرش ﴾ ^(٢) فقد لزمهم هنا ما هو أشد من المعنى الذي فروا منه .

وهكذا يلزم الأشعري في تأويل الغضب فإن قال : « هو غليان دم القلب لطلب الانتقام ، قيل له : والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة ، فإن قلت [أيها الأشعري] هذه إرادة المخلوق ، قيل لك وهذا غضب المخلوق » ^(٣) فظهر من هذا أن الذي فر إليه الأشعري فيه من اللوازم نظير ما فر منه مما توهم فيه الباطل .

ولذلك فإن الإشاعة يلزمون هنا بما قد ذكروا من أن وجود بعض الاشتراك لا يوجب المماثلة ، فكان يلزمهم ذلك في الصفات التي نفوها بزعم المشاركة والمثابفة ، فمن أقوالهم في هذه المسألة قول الرازي فإنه قد قال : « فإن قيل المشاركة في صفات الكمال تقتضي المشاركة في الإلهية ؟ قلنا : المشاركة في بعض اللوازم البعيدة مع حصول المخالفة في الأمور الكثيرة لا يقتضي المساواة في

(١) أخرجه عنه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٣٩٩ - برقم : ٦٦٦ .

(٢) في ستة مواضع من القرآن : الأعراف : ٥٤ ؛ يونس : ٣ ؛ الرعد : ٢ ؛ الفرقان : ٥٩ ؛ السجدة : ٤ ؛ الحديد : ٤ .

(٣) التدمرية ص / ٣٢ .

الإلهية ، ولهذا المعنى قال تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ^(١) . ^(٢) اهد فظهر
من هذا الاعتراف تناقضهم في التفريق بين المتماثلات .

ومما اعتمدوا عليه في التنزيه : نفى الجسمية ، فنفوا صفات كثيرة ذاتية وفعلية
واردة في الكتاب والسنة مثل : العلو والاستواء واليدين .

فالزعمهم الناس بالتناقض إذ هم قد أثبتوا أن الله قائم بنفسه ، فما معنى القيام
بالنفس ؟ » وذكروا أن بعضهم أورد هذا على أبي إسحاق الإسفراييني ^(٣) ففر
إلى قوله : إنما أعني بقولي : قائم بنفسه : أنه غير قائم بغيره ! وهذا عجب ! فإنه
إذا كان موجوداً ، والموجود إما قائم بنفسه وإما قائم بغيره ، فقوله : « غير قائم
بغيره » إنما حاصله أنه قائم بنفسه ، فحاصل جوابه إنما يعني بقوله : قائم بنفسه أنه
قائم بنفسه !! ^(٤)

فإذا كان لا يلزمهم من قولهم : إنه قائم بنفسه ، إثباتُ الجسمية ، فكذلك
لا يلزم من إثبات العلو والاستواء واليدين ونحو ذلك من الصفات إثباتُ الجسمية
— فإن كان يلزم في الثانية فقد لزم في الأولى ، فيلزم الوقوع في التناقض .

(١) سورة الشورى الآية : ١١ .

(٢) أساس التقديس ص / ٨٦ - ٨٧ .

(٣) تقدمت ترجمته في ص / ٤١ .

(٤) القائد إلى صحيح العقائد للمعلمي ص / ٢١٣ .

المبحث الثاني

اضطراب المنهج الأشعري وتناقضه في الأدلة

وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى : قولهم بعدم التيقن من انتفاء المعارض العقلي في الدليل
النقلي مع الجزم بانتفائه في الدليل العقلي .

المسألة الثانية : قطعهم بعلمهم بالآخرة مع عدم التيقن بانتفاء المعارض العقلي
في الدليل النقلى .

المسألة الثالثة : الاضطراب في تحديد ما يستدل له بدليل العقل فقط أو
بدليل النقل فقط .

المسألة الرابعة : تناقضهم في أصل الأدلة عندهم « دليل الحدوث » .

المسألة الخامسة : القول بأن العقل هو العمدة مع بقاء إشكالات لم يستطيعوا
الإجابة عنها عقلاً .

المبحث الثاني

اضطراب المنهج الأشعري وتناقضه في الأدلة

لقد أفرط الأشاعرة كغيرهم من علماء الكلام في الاعتماد على الأدلة العقلية والتقليل من شأن الأدلة السمعية ، مع أن الأدلة العقلية التي سلكوها في معارضة الشرع كلها غير مستقيمة .

والمقصود في هذا المبحث بيان بعض صور الاضطراب والتناقض عندهم في مسألة الاعتماد على الدليل العقلي ، وذلك في خمس مسائل :

المسألة الأولى : قولهم بعدم التيقن من انتفاء المعارض العقلي في الدليل النقلي مع الجزم بانتفائه في الدليل العقلي .

مما اشترطه الأشاعرة في الدليل النقلي ليتم الاستدلال به على وجه القطع واليقين : العلم بعدم المعارض ، وذكروا بأنه على فرض وجود القرائن المرجحة لإفادة الأدلة النقلية القطع ، إلا أنه يبقى « في إفادتها لليقين في العقلية نظر لأنه مبني على أنه هل يحصل بمجرد الجزم بعدم المعارض العقلي ؟ وهل للقريضة مدخل في ذلك ؟ وهما مما لا يمكن الجزم بأحد طرفيه » (١)

وهذا الذي قاله الأشاعرة علق عليه ابن القيم بقوله : « ولا ريب أن هذا القول من أفسد أقوال العالم ، وهو من أعظم أصول أهل الإلحاد والزندقة ، وليس في عزل الوحي عن مرتبته أبلغ من هذا » (٢) اهـ .

(١) المواقف في علم الكلام للإيجي ص / ٤٠ .

(٢) الصواعق المرسلة ٢ / ٧٣٢ .

وهذا الذي قاله الأشاعرة في الدليل النقلي يلزمون به في الدليل العقلي ، إذ أين الدليل على عدم وجود المعارض العقلي فيه ؟ فإن قالوا : إنه لا دليل على وجود المعارض العقلي ، فيدل على عدمه ، قيل لهم : لقد أثبتتم أنتم أنفسكم ضعف هذا الدليل ، فقد قال الإيجي : « المقصد الخامس : وههنا طريقان ضعيفان : الأول : قالوا : ما لا دليل عليه يجب نفيه ...

الثاني : قياس الغائب على الشاهد » ^(١) ولم يبق بعد هذا كله إلا قولهم : « عدم المعارض والغلط في المقدمات القطعية ضروري » ^(٢) اهـ وهذا الجواب صحيح ، ولكن يقال لهم : أليس التجويز قائماً عقلاً بوجود المعارض العقلي ؟ مثاله ما ذكره الرازي من أنه إذا رأى شخص شخصاً أمامه ، ثم أغمض عينه ، ثم نظر إليه ثانياً ، فإنه يحتمل أن يكون شخصاً آخر يماثله ، إذ أن الله يقدر على إفناء الشخص الأول في تلك اللحظة اللطيفة ويوجد شخصاً آخر يماثله ^(٣) ومع بقاء هذا الاحتمال قالوا : « إنه لا يمتنع أن يكون الشيء معلوم الجواز والإمكان ، ومع ذلك فإنه يكون الجزم والقطع حاصلاً بأنه لم يوجد ولم يحصل » ^(٤) وقالوا : « قد يحصل القطع والجزم مع قيام مثل هذا التجويز » ^(٥) اهـ فعندئذ يقال لهم :

(١) المواقف في علم الكلام ص / ٣٧ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) انظر : المطالب العالية ٨ / ٩٧-٩٨ .

(٤) قاله الرازي في المطالب العالية ٨ / ٩٧ .

(٥) قاله الرازي أيضاً في المطالب العالية ٨ / ٩٩ .

أليس اختياركم هذا مناقضاً لما ذهبتم إليه من أن الدليل النقلي لا يكفي بمجردده في الجزم بعدم المعارض العقلي ولو كانت القرائن شاهدة على إفادته اليقين ؟ لا شك أن هذا تناقض بين .

المسألة الثانية: قطعهم بعلمهم بالآخرة مع عدم تيقنهم بانتفاء المعارض العقلي في الدليل النقلي :

إن المتكلم الأشعري بقوله إن الدليل النقلي لا يكفي بمجردده في الجزم بعدم المعارض العقلي يلزم القول بأن الأدلة النقلية كلها إما : « أنها تفيد ظناً أو لا تفيد علماً ولا ظناً ، فإن قال : لا تفيد علماً ولا ظناً ، فهو مع مكابرتة للعقل والسمع والفطرة الإنسانية من أعظم الناس كفراً وإلحاداً ، وإن قال : بل تفيد ظناً غالباً وإن لم تفد يقيناً قيل له : فالله سبحانه قد ذم الظن المجرد وأهله فقال تعالى : ﴿ إن يتبعون إلا الظن ، وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً ﴾ ^(١) فأخبر أنه ظن لا يوافق الحق ولا يطابقه ، وقال تعالى : ﴿ إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى ﴾ ^(٢) وقال أهل النار ﴿ إن نظن إلا ظناً وما نحن بمستيقنين ﴾ ^(٣) ولكان قوله عن المؤمنين : ﴿ وبالأخرة هم يوقنون ﴾ ^(٤) خيراً غير مطابق ، فإن علمهم بالآخرة إنما استفادوه من الأدلة اللفظية ، لا سيما وجمهور المتكلمين يصرحون بأن المعاد إنما علم بالنقل ^(٥) . » ^(٦) اهـ .

(١) سورة النجم الآية : ٢٨ .

(٢) سورة النجم الآية : ٢٣ .

(٣) سورة الجاثية الآية : ٣٢ .

(٤) سورة البقرة الآية : ٤ .

(٥) انظر : الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص / ١٠٣

(٦) الصواعق المرسلة ٢ / ٧٣٩ - ٧٤٠ .

فلا شك في وقوعهم في التناقض عندئذ في إثبات السمعية بصورة قاطعة مع قولهم إن الدليل النقلي لا يكفي بمجردة في الجزم بعدم المعارض ، إذ تصور تجويز إمكانه وارد على أصلهم فيسوغ تأويل السمعية ، فإن منعوا تأويلها وقعوا في التناقض .

المسألة الثالثة : الاضطراب في تحديد ما يستدل له بدليل العقل فقط أو بدليل النقل فقط :

فهم قد اتفقوا مثلاً على أن صفات الحياة والعلم والقدرة والإرادة أدلتها عقلية فقط ، والسمع إنما يأتي على وجه التأكيد ، ثم اختلفوا بعد ذلك في صفات البصر والسمع والكلام هل هي سمعية أو عقلية ؟ (١)

ويظهر مثل هذا الاضطراب في مثل جواز إثبات رؤية الله تعالى - فمنهم من أثبت جواز وقوعها بالسمع فقط ومنهم من أثبت جواز وقوعها بالعقل . (٢)

المسألة الرابعة : تناقضهم في أصل الأدلة عندهم (دليل الحدوث) :

إن الأصل الذي لأجله أول الأشاعرة النصوص الواردة بالصفات الفعلية هو نفي حلول الحوادث - فإن إثباتها يؤدي إلى إبطال دليل الحدوث الذي أثبتوا به وجود الله تعالى ، فظهر من هذا أن أكبر مشكلة واجهتهم هي هذه ، لأنها منافية لدليل الحدوث ، ولكن مع هذا كله يبقى الكلام في أنه هل من حاجة إلى هذا

(١) انظر ما تقدم : ص / ٥٠٣ ، ٥٦٠ .

(٢) انظر : نهاية الإقدام ص / ٣٦٩ . وسيأتي نقله - إن شاء الله - ص / ٦٥٥ .

الدليل ؟ الجواب : لا ، وذلك لأمرين :

الأمر الأول : إن إثبات وجود الله أمر فطري ، وقد أقرب بهذا كبار علماء الأشاعرة كما تقدم النقل عن الشهرستاني ^(١) . ومن هؤلاء الرازي فإنه عدد أصناف الناس من أهل الدنيا كلها ثم قال : « وكلهم مطبقون على وجود الإله » ^(٢) وقال عن الوجدانية : « اعلم أنه ليس في العالم أحد يثبت لله شريكاً يساويه في الوجود والقدرة والعلم والحكمة ، وهذا مما لم يوجد إلى الآن ، لكن الثنوية يثبتون إلهين ، أحدهما حكيم يفعل الخير ، والثاني سفیه يفعل الشر ، وأما الاشتغال بعبادة غير الله ففي الذاهبين إليه كثرة . » ^(٣) .

الأمر الثاني : إن كبار المتبحرين في علم الكلام والغائصين في العقليات ، جزموا بأن طريقة القرآن أقرب إلى الحق والصواب وأن طرق المتكلمين لا تخلوا من إشكال قال الرازي : « إن الدلائل التي ذكرها الحكماء والمتكلمون وإن كانت كاملة قوية ، إلا أن هذه الطريقة المذكورة في القرآن عندي : أنها أقرب إلى الحق والصواب ، وذلك لأن تلك الدلائل دقيقة ، وبسبب ما فيها من الدقة انفتحت أبواب الشبهات وكثرت السؤالات ، وأما الطريق الوارد في القرآن فحاصله راجع إلى طريق واحد ، وهو المنع من التعمق ، والاحتراز عن فتح باب القيل والقال ، وحمل الفهم والعقل على الاستكثار من دلائل العالم الأعلى والأسفل ، ومن ترك التعصب وجرب مثل تجربتي علم أن الحق ما ذكرته ، ولما ثبت أن هذا الطريق

(١) انظر : ص / ٣١٦ - ٣١٧ ؛ وانظر كذلك كلام الإيجي في المواقف ص / ٢٢٩ .

(٢) المطالب العالية ١ / ٢٥٢ .

(٣) مفاتيح الغيب للرازي ، وهو تفسيره الكبير ١٣ / ٣٧ وانظر منه كذلك ٢ / ١٢٢ .

الذي ذكره الله في القرآن أنفع ، وفي القلوب أرجح ، لا جرم أفردنا له باباً مستقلاً^(١) .

فظهر من مجموع الأمرين السابقين ؛ الفطرة مع كفاية دليل الآيات عن دليل الحدوث : أن الاعتماد على دليل الحدوث في إثبات وجود الله قول غير مستقيم ، وكان عليهم أن يؤمنوا بما جاء به الكتاب والسنة من إثبات الصفات ، إذ قد سلم بعضهم بأن دليل الحدوث ليس هو العمدة في إثبات وجود الله لما يرد عليه من إشكالات . فإن لم يرجعوا كان هذا تناقضاً واضطراباً .

المسألة الخامسة : القول بأن العقل هو العمدة مع بقاء إشكالات لم يستطيعوا الإجابة عنها عقلاً :

مع شدة الوثوق بدليل العقل بقيت إشكالات على الأشاعرة لم يستطيعوا الإجابة عنها ، فيقعون إما في الحيرة أو الرجوع إلى دليل السمع .

فمن ذلك أن الشهرستاني لما ذكر ما أورد على الأشاعرة في مسألة تعلقات الكلام بأنه يلزمهم إثبات صفة واحدة أو نفي كل الصفات قال : « ثم هل تشترك هذه الحقائق والخصائص في صفة واحدة أم في ذات واحدة ؟ ، فتلك الطامة الكبرى على المتكلمين ، حتى فر القاضي أبو بكر الباقلاني رضي الله عنه منها إلى السمع ، وقد استعاذ بمعاذ والتجأ إلى ملاذ والله الموفق »^(٢) ولم يعقب بشيء ، وفي إقراره للباقلاني بالاستدلال بدليل السمع يفيد أن له شعوراً عميقاً بعدم

(١) المطالب العالية ١ / ٢٣٦ .

(٢) نهاية الإقدام ص / ٢٣٦ - ٢٣٧ .

الوثوق بالأدلة العقلية الوثوق التام .

ومن ذلك قول الشهرستاني نفسه لما أوردت شبهات كثيرة في مسألة جواز وقوع الرؤية عقلاً فقال : « واعلم أن هذه المسألة سمعية ، أما وجود الرؤية فلا شك في كونها سمعية ، وأما جواز الرؤية فالمسلك العقلي ما ذكرناه ، وقد وردت عليه تلك الإشكالات ، ولم تسكن النفس في جوابها كل السكون ولا تحركت الأفكار العقلية إلى التفصي عنها كل الحركة ، فالأولى بنا أن نجعل الجواز أيضاً مسألة سمعية » ^(١) !! .

أليس هذا الكلام يناقض دعوى الوثوق بالعقل وأنه العمدة ؟ - ثم على فرض أنه لا مدخل للعقل في إثبات جواز الرؤية ، إلا أنه بقي شرط في الاستدلال بالدليل النقلي ، وهو عدم وجود المعارض العقلي ، كيف وهو قائم - على زعمهم - أليس هذا هو التناقض ؟ ! .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الرازي في المقابلة بين أدلة أصحابه الأشاعرة وبين أدلة المعتزلة في مسألة التحسين والتقبيح العقليين ثم قال بعدها : « واعلم أن هذه المذاهب لما تلخصت على هذا الوجه ، وظهر ما في كل واحد منها من المدائح والقبائح ، فعند هذا قال أصحاب الحيرة والدهشة : إن هذه الدلائل ما بلغت في الوضوح والقوة إلى حيث تزيل الشك وتقطع العذر وتملأ بقوتها ونورها العقل ، بل كل واحد منها يتوجه فيه نوع غموض ، واللائق بالرحيم الكريم أن يعذر

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام ص / ٣٦٩ .

المخطيء في أمثال هذه المضائق ^(١) وعند هذا أتضرع وأقول : إلهي حاجتي : حاجتي ، وعدتي : فاقتي ، ووسيلتي إليك : نعمتك عليّ ، وشفيعي عندك : إحسانك إليّ . إلهي أعلم أنه لا سبيل إليك إلا بفضلك ، ولا انقطاع عنك إلا بعدلك ، إلهي ، لي علم كالسرّاب وقلب من الخوف خراب ، وأنواع من المشكلات بعدد الرمل والتراب ، ومع هذا فأرجو أن أكون من الأحباب فلا تخيب رجائي ، يا كريم يا وهاب . إلهي إنك تعلم أن كل ما قلته وكتبته ما أردت به إلا الفوز بالحق والصواب والبعد عن الجهل والارتياب ، فإن أصبت فاقبله مني بفضلك ، وإن أخطأت فتجاوز عني برحمتك وطولك يا ذا الجود يا مفيض الوجود ^(٢) اهـ .

ومن ذلك ما تقدم من محاولة الأشاعرة للإجابة عن الإشكالات الواردة عليهم في قضية خلق الأسماء الحسنی ، فأجابوا بأربعة أوجه قد تقدم بيان ضعفها ^(٣) ثم علق الباجوري بقوله : « وبالجمله فهذا المبحث لم يصف » ^(٤) اهـ

(١) أسقطت جملة : « قال مولانا الداعي إلى الله تعالى » فهذه يظهر أنه كتبها أحد تلاميذ المؤلف بدليل عدم ثبوتها في بعض المخطوطات كما أشار المحقق ، ومما يدل أن المقصود بالداعي إلى الله هو المؤلف نفسه وجود هذه الجملة في خاتمة كل باب ومنها : « قال مولانا الداعي إلى الله رحمة الله عليه » وفي نسخة : « ويقول العبد الضعيف مصنف هذا الكتاب محمد الرازي » المطالب العالية ٥ / ١٨٤ .

(٢) المطالب العالية ٤ / ٤٢٦ - ٤٢٧ .

(٣) انظر ما تقدم : ص ٤٨٧ - ٤٩٠ .

(٤) تحفة المريد ص ٨٨ .

المبحث الثالث

انهيار المنهج الأشعري

المطلب الأول : تناقضه واضطرابه في المسائل والأدلة .

المطلب الثاني : انقطاع صلته بالسلف وبأبي الحسن الأشعري خاصة .

المطلب الثالث : رجوعه إلى مذهب المعتزلة إما صراحة وإما لزوماً .

المطلب الرابع : حيرة بعض كبار علماء الأشاعرة ورجوع بعضهم عن الأشعرية :

- أبو الحسن الأشعري .

- إمام الحرمين الجويني .

- أبو حامد الغزالي .

- الشهرستاني .

- الفخر الرازي .

المبحث الثالث

انهيار المنهج الأشعري

ويتضح انهياره في أربعة مطالب :

المطلب الأول : تناقضه واضطرابه في المسائل والأدلة .

المطلب الثاني : انقطاع صلته بالسلف وبأبي الحسن الأشعري خاصة .

المطلب الثالث : رجوعه إلى مذهب المعتزلة إما صراحة أو لزوماً .

المطلب الرابع : خيرة بعض كبار علماء الأشاعرة ورجوعهم عن الأشعرية .

المطلب الأول

وهو تناقض المنهج الأشعري واضطرابه في المسائل والأدلة :

فإنه قد تبين ذلك بما تم عرضه في المبحثين السابقين فلا حاجة إلى الإعادة .

المطلب الثاني

انقطاع صلة المنهج الأشعري في كثير من مسائله بالسلف وبأبي الحسن الأشعري خاصة .

فهنا مسألتان : الأولى : انقطاعه عن السلف ، والثانية : انقطاعه عن أبي الحسن خاصة .

المسألة الأولى : انقطاع صلة المنهج الأشعري في كثير من مسائله بالسلف :

لقد تقدم سابقاً أن الأشاعرة يباهون المعتزلة وسائر الفرق بأن أهل الحديث وأئمتهم منهم ، وأن الأشعرية تعتبر امتداداً لهؤلاء ^(١) . والمقصود هنا بيان انقطاع هذه الصلة : وذلك من وجوه :

الوجه الأول : إن السلف لم يؤولوا نصوص الصفات ، بل أمروها كما جاءت وأجمعوا على ذلك ، وقد أقر بهذا الجويني ^(٢) . لا يقال إنهم قد أولوا تأويلاً إجمالياً لثلاثة أمور :

الأمر الأول : إنه قد ورد عنهم إثبات الصفات ومنهم الصحابة كما مر ^(٣) بل لقد أجمع التابعون على ذلك كما قال الأوزاعي : « كنا والتابعون متوافرون نقول : إن الله تعالى فوق عرشه ، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته » ^(٤) .

الأمر الثاني : إن مدعي ذلك لم يأت بما يصحح دعواه .

والأمر الثالث : إن في ترك الصحابة والتابعين النصوص على ظاهرها دليلاً على أنهم يقولون بموجبها وبما دلت عليه ، إذ يستحيل أن يكون ظاهرها يوجب التشبيه ثم لا يبينون ذلك ولا مرة واحدة ^(٥) .

(١) انظر : ص / ٤٢ .

(٢) سيأتي النقل عنه إن شاء الله في ص / ٦٧٣ وانظر : ذم التأويل لابن قدامة ص / ٤٠ .

(٣) انظر : ص / ٤٠٩-٤١٠ .

(٤) أخرجه عنه البيهقي في الأسماء والصفات ص / ٤٠٨ ومن طريقه الذهبي في سير أعلام

النبلاء ١٢٠/٧-١٢١ . وانظر ما تقدم ص / ٤١١

(٥) انظر : ٤٠٩ ، ٤٥٨ ، ٦٧٤ .

الوجه الثاني : إن هؤلاء الأئمة الذين يفتخر الأشاعرة بالانتماء إليهم قد ذموا الكلام وأهله ، فمن ذلك قول الإمام الشافعي : « والله لأن يبتلى المرء بكل ما نهى الله عنه ما عدا الشرك به خير له من النظر في الكلام » ^(١) وقال ابن الماجشون ^(٢) « إياك والكلام فإن لآخره أول سوء » ^(٣) وقال الإمام أحمد « من تعاطى الكلام لم يفلح ، ومن تعاطى الكلام لم يخل من أن يتجهم » ^(٤) وكلامهم في هذا الباب كثير جداً ؛ وهذا خلاف ما عليه الأشاعرة .

الوجه الثالث : إن هؤلاء الأئمة لم يكونوا يردون الأخبار الصحيحة بأقيستهم وعقولهم ، بل كانوا يسلمون بها ، وهذا قد مر ذكر شيء منه في التمهيد . ^(٥) وهذا خلاف ما عليه الأشاعرة .

وبالجملة فكل ما تقدم نقله عن الأئمة الأعلام من إثبات الاستواء والوجه والعينين وأن القرآن كلام الله غير مخلوق يخالف ما عليه الأشعرية ^(٦) .

(١) رواه عنه ابن أبي حاتم في أدب الشافعي ومناقبه ص / ١٨٢ وأبو نعيم في الحلية ٩ / ١١١ .

وابن بطة في الإبانة ٢ / ٥٣٤ وابن عساكر في تبیین كذب المفتری ص / ٣٣٥ .

(٢) أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز - تلميذ الإمام مالك - توفي سنة (٢١٣ هـ) انظر سير

اعلام النبلاء ١٠ / ٩٥٣ .

(٣) رواه عنه ابن بطة في الإبانة ٢ / ٥٣٦ .

(٤) المصدر السابق ٢ / ٥٣٨ .

(٥) انظر : ص / ٤٣ .

(٦) وانظر : ما نقله الإمام اللالكائي عن الأئمة في هذا الشأن ٢ / ٢٢٧ - ٣٦٩ - ٣ / ٣٨٧ .

- ٤٥٤ -

ومن وقف على كتب الأئمة المصنفة في العقيدة علم يقيناً بلا ريب ولا شك أنهم يؤمنون بما وردت به الأخبار من الصفات وبقية مسائل المعتقد ، وعلى سبيل المثال من هذه الكتب : السنة لعبد الله بن أحمد - خلق أفعال العباد للبخاري - التوحيد لابن خزيمة - عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني - والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة ، وشرح السنة للبريهاري - وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي .

المسألة الثانية : انقطاع صلة الأشاعرة بأبي الحسن الأشعري في أكثر المسائل . ومن ذلك :-

إن أبا الحسن نفسه قد تكلم في دليل المتكلمين لإثبات وجود الله ، وبين أنه لا يسوغ الاستدلال به ، وأن الواجب الاستدلال بدليل الآيات فقال : « ما يُستدل به من أخباره عليه السلام على ذلك أوضح دلالة من دلالة الأعراض التي اعتمد على الاستدلال بها الفلاسفة ومن اتبعهم من القدرية وأهل البدع المنحرفين عن الرسل عليهم السلام »^(١) ثم أخذ يبين صعوبة هذا المسلك وما يرد عليه من إشكالات في المقدمات الطويلة الخفية ، ثم بين سبب اعتماد الفلاسفة على هذه الطريقة فقال : « وإنما صار من أثبت حدث العالم والمحدث له من الفلاسفة إلى الاستدلال بالأعراض والجواهر لدفعهم الرسل وإنكارهم لجواز مجيئهم »^(٢) وأما المؤمنون بالرسل فإنهم قد تلقوا عنهم أقرب الطرق وأسهلها لمعرفة الله وأبعدها عن الشبه ، ثم بين الحكم بأنه يحرم اتباع طريقة هؤلاء فقال : « وإذا كان العلم قد

(١) رسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص / ١٨٥ .

(٢) المصدر السابق ص / ١٩١ .

حصل لنا بجواز مجيئهم في العقول ، وغلط من دفع ذلك ، وبأن صدقهم بالآيات التي ظهرت عليهم ، لم يسع لمن عرف من ذلك ما عرفه أن يعدل عن طريقهم إلى طرق من دفعهم وأحال مجيئهم ^(١)»

ومن مخالفة الأشعرية كذلك لأبي الحسن الأشعري المنهجية : اعتمادهم على المقاييس العقلية التي هي في الحقيقة في أكثرها شبهات ، ومنعهم الاستدلال بالدليل النقلي مطلقاً في بعض المسائل ، وفي بعضها إلا بعد العلم بعدم المعارض العقلي- فهذا يخالف ما عليه منهج الأشعري الذي نص على وجوب اتباع الطريقة الشرعية ، وقوى اختياره هذا بحجج منها :

١- قال : « إن الله أغناهم عن التطلع إلى غيرها من البراهين ، ودلل على ذلك بقوله : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ ^(٢) وليس يجوز أن يخبر الله عز وجل عن إكماله الدين مع الحاجة إلى غير ما أكمل لهم الدين به ^(٣) » اهـ .

٢- إن الله عز وجل قد ذم المشركين في تقليدهم لمن يعظمونه ، وأمر بطاعة رسوله - ﷺ - وتكفل بحفظ هذا الدين إلى آخر الزمان ، ليقوم حجة على الناس لأنه قد ختم الرسالة بمحمد - ﷺ - ثم بين الرسول ﷺ للناس في حجة الوداع أنهم لن يضلوا ما تمسكوا بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، فهذا يدل على

(١) رسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص / ١٩٦ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٣ .

(٣) رسالة إلى أهل الثغر ص / ١٩٩ - ٢٠٠ .

كفاية الطريقة الشرعية وغناها عما سواها ^(١) .

٣- ثم بين الأشعري سلامة الأدلة الشرعية من الطعن والقدح ، بدليل عدم طعن المشركين فيها - فلو كان فيها شيء من الخلل والتشبيه ونحو ذلك لسارع المشركون إلى بيانه فقال : « ولم يدع ﷺ لسائر من دعاه إلى توحيد الله حاجة إلى غيره ولا لزائغ طعناً عليه » ^(٢)

ولذلك فقد سلك أبو الحسن الأشعري لإثبات الصفات طريقة شرعية بالكتاب والسنة في كتابه الإبانة .

فمن ذلك قوله : « .. وأن الله استوى على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده ، وأن له سبحانه وجهاً بلا كيف كما قال : ﴿ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾ ^(٣) ، وأن له سبحانه يدين بلا كيف كما قال سبحانه : ﴿ خلقت بيدي ﴾ ^(٤) وكما قال : ﴿ بل يده مبسوطتان ﴾ ^(٥) وأن له سبحانه عينين بلا كيف ، كما قال سبحانه : ﴿ تجري بأعيننا ﴾ ^(٦) ... ^(٧) إلخ .

(١) انظر رسالة إلى أهل الثغر ص / ١٩٧ - ٢٠٠ .

(٢) المصدر السابق ص / ٢٠٢ .

(٣) سورة الرحمن الآية : ٢٧ .

(٤) سورة ص الآية : ٧٥ .

(٥) سورة المائدة الآية : ٦٤ .

(٦) سورة القمر الآية : ١٤ .

(٧) الإبانة عن أصول الديانة ص / ٢١-٢٢ .

وأما في المسائل فمخالفاتهم له أيضاً كثيرة منها : أن أبا الحسن الأشعري قد أثبت صفات نفاها المتأخرون من الأشعرية فمن ذلك : الاستواء ، والوجه ، واليدين ، والعينين ، والأصابع ^(١) ، والنزول ^(٢) ، والمجئ ^(٣) ، والقرب ^(٤) .

وقال في رسالته إلى أهل الثغر في الإجماع العاشر مما أجمع عليه أهل السنة : « وأجمعوا على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به تبييه من غير اعتراض فيه ولا تكيف له ، وأن الإيمان به واجب وترك التكيف له لازم » ^(٥) .

(١) انظر : الإبانة ص / ٢٦ .

(٢) انظر : المصدر السابق ص / ٢٩ .

(٣) المصدر السابق ص / ٣٠ وانظر : رسالته إلى أهل الثغر ص / ٢٢٧ .

(٤) انظر : الإبانة ص / ٣٠ .

(٥) رسالة إلى أهل الثغر ص / ٢٣٦ .

المطلب الثالث

متابعة الأشاعرة لمنهج المعتزلة إما صراحة وإما لزوماً

وهذا يتضح في خمس مسائل هي^(١):

المسألة الأولى : دليل إثبات وجود الله .

أصل هذا الدليل قد أخذه الأشاعرة عن المعتزلة – ويمكن إثبات هذه الدعوى

بدليلين :-

الأول : الرجوع إلى كتب المعتزلة .

الثاني : شهادة الأشاعرة أنفسهم .

أما الدليل الأول : فإنه بالرجوع إلى كتب المعتزلة ، وجد أنهم قد ذكروا

طريقة في إثبات وجود الله هي الطريقة نفسها التي سلكها الأشاعرة ومعلوم أن

المعتزلة قد سبقوا الأشاعرة في الظهور . وخطوات الاستدلال عند المعتزلة هي :

١- إثبات حدوث الأجسام - وهي مستندة على طريقة الأعراض ،

والأجسام معلومة الوجود بالضرورة .^(٢)

٢- إثبات وجود الأعراض التي هي الأكوان من الاجتماع والافتراق والحركة

(١) وانظر بعض ما ذكره السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص / ١٧٣-١٨١ .

(٢) انظر : شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص / ٩٤

والسكون^(١) .

٣- إثبات حدوث الأعراض^(٢) .

٤- إثبات أن الأجسام لا تخلو عن الأعراض^(٣)

٥- إثبات أن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث^(٤) .

٦- إثبات امتناع تسلسل الحوادث^(٥) وبه يتم الاستدلال على حدوث
الأجسام .

٧- إثبات أن القديم لا يجوز عليه العدم^(٦)

فهذه هي مراحل إثبات وجود الله عند المعتزلة - وهي المراحل عينها التي
سلكتها الأشاعرة كما تقدم النقل عنهم^(٧) .

وأما الدليل الثاني : فيكفي شهادة اثنين منهم وهما :

(١) الشاهد الأول : أبو الحسن الأشعري نفسه - وقد تقدم النقل عنه^(٨) .

(١) انظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص / ٩٥ - ١٠٣ .

(٢) المصدر نفسه ص / ١٠٤ - ١١٠ .

(٣) المصدر نفسه ص / ١١١ .

(٤) المصدر نفسه ص / ١١٤ .

(٥) المصدر نفسه ص / ١١٥ .

(٦) المصدر نفسه ص / ١٠٧ .

(٧) انظر : ص / ٣٥٤ - ٣٦٠ .

(٨) انظر : ص / ٦٦١ .

(٢) الشاهد الثاني : أبو جعفر السماني - وقد تقدم النقل عنه أيضاً . (١)

المسألة الثانية : في خلق الأسماء الحسنى .

وهذه قد مضت المناقشة فيها ، فإن الأشاعرة بالغوا في إظهار مخالفتهم للمعتزلة القائلين بخلق الأسماء ، وأظهروا موافقتهم للسلف في أن الأسماء غير مخلوقة -- ولما حققت المسألة معهم بأن الأسماء من الكلام ، والكلام عندهم مخلوق ، فيلزم أن تكون الأسماء مخلوقة قالوا : لا إشكال في أن التسميات مخلوقة ، فإن الأسماء تطلق ويراد بها التسميات ، أما الاسم فهو المسمى نفسه وهو غير مخلوق ، ثم إنه لما حقق معهم أكثر في المسألة وأن هذا الجواب قد لا يستقيم إذ بعض الأسماء دالة على صفات المعاني ، وبعضها على صفات الأفعال - فتكون مخلوقة - وبعضها على الذات قالوا : إذاً بعض الأسماء هي لأعين المسمى ولا هي غيره ، وبعضها هي غير المسمى يقيناً وبعضها هي المسمى نفسه ! فالأولى هي الدالة على صفات المعاني - والثانية دالة على الأفعال فتكون مخلوقة إذ هي غيره - والثالثة هي الدالة على الذات .

وبالجملة فإن موافقة الأشاعرة للمعتزلة هنا ظاهرة وإن بالغوا في إظهار المخالفة ، وقد تقدم هذا البحث مستوفى . (٢)

المسألة الثالثة : في صفات الأفعال وبعض صفات الذات .

وهذه قد وافق فيها الأشاعرة المعتزلة موافقة صريحة ، مثل صفات : الاستواء ،

(١) انظر : ص / ٤٤ ، ٣٢١ .

(٢) انظر : ص / ٤٨٧ - ٤٩٠ .

والغضب ، والفرح ، والنزول ، والحجيء ، ومثل صفات اليدين ، والوجه ، والقدم ، والعلو ، والعينين .^(١)

والغريب أنهم اتبعوا طريقة المعتزلة نفسها لنفيها ، وهي طريقة التنزيه المبينة على شبهة حلول الحوادث والجسمية والتركيب .^(٢)

مع التنبيه هنا على أن المتقدمين من فضلاء الأشاعرة قد أثبتوا أكثر هذه الصفات كالباقلائي والبيهقي وغيرهما^(٣) .

وقد تقدم كذلك إنكار بعضهم لبعض صفات المعاني ، وهما صفتا السمع والبصر^(٤) وهذا يدل على أن المذهب الأشعري قد تغير كثيراً وازداد انحرافاً وخطئ. خطوات واسعة للاقتراب من المعتزلة خاصة بعد الجويني وعند الغزالي والرازي على وجه الخصوص .

المسألة الرابعة : اتفاقهم مع المعتزلة على خلق القرآن .

وهذا الموضوع أفردته بمسألة مستقلة لشدة خطورته ، فإن الأئمة الأعلام مجمعون على تكفير من قال بخلق القرآن . والأشاعرة قد أظهروا مخالفة المعتزلة في الكلام فقالوا : إن كلام الله غير مخلوق ، ولما كان هذا يتعارض مع مسألة نفي حلول الحوادث قالوا : مرادنا بقولنا الكلام غير مخلوق : الكلام النفسي ، أما

(١) انظر : ص / ٥٤٥ ، ٥٥٥ - ٥٥٨ .

(٢) انظر : ص / ٣٠٩ ، ٥٥٦ .

(٣) انظر : ص / ٤٨ ، ٦٦٣ - ٦٦٤ .

(٤) انظر : ص / ٥١٢ - ٥١٣ .

الألفاظ فهي مخلوقة ، وهذا يشمل القرآن ١١ ومن عباراتهم : « ومذهب أهل السنة أن القرآن بمعنى الكلام النفسي ليس بمخلوق ، وأما القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق ، لكن يمتنع أن يقال : القرآن مخلوق ويراد به اللفظ الذي نقرؤه إلا في مقام التعليم ، لأنه ربما أوهم أن القرآن بمعنى كلامه تعالى مخلوق ، ولذلك امتنعت الأئمة من القول بخلق القرآن ^(١) . » اهـ .

فهذه هي الموافقة الصريحة للمعتزلة في هذه المسألة .

وهكذا حاول علماء الأشاعرة إنهاء هذه المشكلة الكبيرة بهذا التقسيم المبتدع الخارق للإجماع ، ثم إنه عجب أن يكون سبب امتناع الأئمة من التصريح بخلق القرآن هو إيهام القول بخلق الكلام النفسي ! فإذا كان هذا هو التعليل الصحيح فلماذا سفكت دماء عدد من العلماء ؟ - ولماذا تخفى بعضهم ؟ ولماذا أصر إمام أهل السنة والجماعة الإمام المبيجل أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رحمه الله على القول بأن القرآن كلام الله بل أصر على كلمة « غير مخلوق » وأنكر على من لم يرب زيادة هذه الكلمة ؟ ^(٢) أبعدَ هذه كله يقال إن الأئمة الأعلام سكتوا عن بيان مسألة قام المقتضي لبيانها ، حتى تفلسف هؤلاء الأشاعرة فقالوا يجوز بيان ذلك في مقام التعليم ؟ ، مع أن المقام زمن الأئمة قد جمع بين أمور : مقام التعليم ، ومقام حفظ الأنفس ، ومقام وحدة المسلمين !

(١) تحفة المريد ص / ٩٤ .

(٢) انظر : السنة لعبد الله بن أحمد ١ / ١٧٩ ، بل عدّه جهمياً ، كما تقدم النقل عنه ص / ٤٥ .

المطلب الرابع

حيرة بعض كبار علماء الأشعرية ورجوعهم عن علم الكلام.

وقبل أن أذكر هؤلاء الكبار أشير إلى أقوى الأسباب التي جعلتهم يصلون إلى هذه المرحلة :-

السبب الأول : شعورهم العميق بأن القرآن جاء موافقاً لما في الفطرة من إثبات صفات الكمال لله تعالى - وإن كانوا قد توهموا أنها تفيد التشبيه ! ، فمن أقوالهم في ذلك قول الرازي في ذكره لأسباب إيراد التشابهات ! في القرآن ، فقال : « الخامس : وهو السبب الأقوى : أن القرآن مشتمل على دعوة الخواص ، والعوام تنبوا في أكثر الأمور عن إدراك الحقائق العقلية المحضة ، فمن سمع من العوام في أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم ولا متحيز ولا مشار إليه !! ، ظن أن هذا عدم محض فوق في التعطيل ، فكان الأفضل أن يخاطبوا بالفاظ دالة على بعض ما يناسب مما تخيلوه وتوهموه ، ويكون مخلوطاً بما يدل على الحق الصريح ، فالقسم الأول : وهو الذي يُخاطبون به في أول الأمر يكون من باب التشابهات ، والقسم الثاني : وهو الذي يُكشف لهم في آخر الأمر وهو المحكمات !! » (١) اهـ . فالرازي بكلامه هذا يُحوِّم على أن ما عند المتكلمين إنما حصل بالمران على أقيستهم وشبهاتهم العقلية ، وأن العوام لا يبلغون ذلك لمخالفته لمقتضى الفطرة ، ولا يخفى كذلك ما ذكره من عبارات مجملة في كلامه المنقول ، حيث استبدل

(١) أساس التقديس للرازي ص / ١٩٢ ولا يخفى أن تقسيمه الأخير مجرد تخرص ليس عليه

أثارة من علم ، فمن أين له هذا الترتيب في نزول الأخبار الذي زعمه !

الألفاظ الشرعية بعبارات فيها نظر ، وهذه الألفاظ الشرعية هي الواردة في القرآن كما أشار في مطلع حديثه ، وهي التي توافق فطر الناس .

السبب الثاني : شعورهم العميق بأن أحاديث الصفات لا يمكن تأويلها ، ومن ذلك قول الرازي نفسه عند تعداده للأوجه الموجبة لترك الاستدلال بأخبار الآحاد كما زعم فقال : « إن الأخبار المذكورة في باب التشبيه بلغت مبلغاً كثيراً في العدد ، وبلغت مبلغاً عظيماً في تقوية التشبيه ، وإثبات أن إله العالم يجري مجرى إنسان كبير الجثة عظيم الأعضاء ! ، وخرجت عن أن تكون قابلة للتأويل »^(١) اهـ .

فللسببين السابقين كانوا يردون النصوص أو يبالغون في تحريفها تعظيماً لجانب العقل ، ثم لم يسلم لهم العقل ، وهذا هو السبب الثالث .

السبب الثالث : إنهم قد عظموا جانب العقل جداً ولم يراعوا حدوده ، فلما تعمقوا شعروا بالقصور والخيبة والشك ، فلم يكن أمامهم إلا الرجوع إلى الشرع والتمسك به وبما كان عليه سلف الأمة ، فالتمسك بالشرع لأنه قائم على الحق ، ولأنه يدعو بأيسر الطرق ، ولأنه يدعو إلى التسليم وعدم التعمق والتنطع ، والتمسك بما كان عليه السلف : لأنهم المشهود لهم بالخيرية .

والمقصود بهؤلاء الكبار : خمسة : أبو الحسن الأشعري المؤسس ثم الجويني ، ثم الغزالي ، ثم الشهرستاني ، ثم الرازي . أما أبو الحسن الأشعري فقد تقدم الكلام عنه في التمهيد^(٢)

(١) المطالب العالية للرازي ٢١٣/٩ ، وعبارته التي ذكرها تؤكد حقيقة كبرى وهي أن كل معطل مثل فهو قد عطل صفات الله بعد أن اعتقد مشابقتها لصفات الخلق ! ولا حول ولا قوة إلا بالله

(٢) انظر : ص ٢٩ - ٣٩ .

-إمام الحرمين الجويني:-

وهو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري - أحد كبار الشافعية ، صاحب تصانيف في الفقه ، وأصوله ، وعلم الكلام ، ففي الفقه : نهاية المطلب في دراية المذهب ، وفي أصوله : البرهان في أصول الفقه ، وفي علم الكلام : الإرشاد ، والشامل في أصول الدين - ولد سنة (٤١٩ هـ) وتوفي سنة (٤٧٨ هـ)^(١)

وقد برع هذا الإمام في علم الكلام وفاق فيه أهل زمانه ، ويكفيه في هذا أن الغزالي أبا حامد قد أخذ عنه .
وقد ورد عن هذا الإمام ما يفيد حيرته ورجوعه عن كثير من المسائل ، بل وعن علم الكلام كله .

أما حيرته في بعض المسائل فقد قال أبو منصور بن الوليد الحافظ^(٢) في رسالة له إلى الزنجاني^(٣) : أنبأنا عبد القادر الحافظ^(٤) بحران ، أنبأنا الحافظ أبو

(١) انظر ترجمته في : تبين كذب المفتري ٢٧٨ - ٢٨٥ : وطبقات الشافعية للسبكي ١٦٥/٥

- ٢٢٢ . : وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٨ / ٤٦٨ - ٤٧٧ .

(٢) عبد الله بن أبي الفضل محمد بن الوليد البغدادي الحافظ المحدث السني - توفي سنة

(٦٤٣ هـ) انظر : سير أعلام النبلاء ٢٣ / ١٣ - وشذرات الذهب ٥ / ٢١٩ .

(٣) أبو المناقب محمود العلامة الفقيه الشافعي - توفي نحو سنة (٦٥٩ هـ) انظر سير أعلام

النبلاء ٢٣ / ٣٤٥ - وطبقات السبكي ٨ / ٣٦٨ .

(١) أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي - الإمام الحافظ المحدث ولد سنة (٥٣٦ هـ)

- وتوفي بحران سنة (٦١٢ هـ) انظر سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٧١ وشذرات الذهب ٥ / ٥٠ .

العلاء الهمذاني ^(١) أنبأنا أبو جعفر ابن أبي علي الحافظ ^(٢) فقال : سمعت أبا المعالي الجويني وقد سئل عن قوله : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ ^(٣) فقال : « كان الله ولا عرش - وجعل يتخبط في الكلام - فقلت : قد علمنا ما أشرت إليه ، فهل عندك للضرورات من حيلة ؟ فقال : ما تريد بهذا القول وما تعني بهذه الإشارة ؟ فقلت : ما قال عارف قط يا رباه إلا قبل أن يتحرك لسانه ، قام من باطنه قصد لا يلتفت بمنة ولا يسرة يقصد الفوق ، فهل لهذا القصد الضروري عندك من حيلة ؟ فتبأنا نتخلص من الفوق والتحت ؟ وبكيت وبكى الخلق ، فضرب الأستاذ بكفه على السرير وصاح : يا للحيرة ، وخرق ما كان عليه وانخلع ، وصارت قيامة في المسجد ، ونزل ، ولم يجبني إلا : يا حبيبي الحيرة الحيرة ، والدهشة الدهشة فسمعت بعد ذلك أصحابه يقولون : سمعناه يقول : حيرني الهمذاني » ^(٤) .

ومما يدل على رجوعه عن أكثر مسائل الكلام قوله في العقيدة النظامية : « اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة ، وامتنع على أهل الحق اعتقاد فحواها [وإجراؤها على موجب أفهام أرباب اللسان منها] ^(٥) فرأى بعضهم تأويلها والتزام هذا المنهج في أي الكتاب وما يصح

(١) الحسن بن أحمد بن الحسن العطار - الإمام الحافظ المقرئ المحدث السني - ولد سنة (٤٨٨ هـ) وتوفي سنة (٥٦٩ هـ) انظر سير أعلام النبلاء ٤٠ / ٢١ .

(٢) محمد بن أبي علي الحسن بن محمد - الإمام الحافظ بقیة السلف - ولد بعد سنة (٤٤٠ هـ) وتوفي سنة (٥٣١ هـ) انظر سير أعلام النبلاء ١٠١ / ٢٠ - وشذرات الذهب ٩٧ / ٤ .

(٣) سورة طه الآية : ٥ .

(٤) وهذا الخبر في العلو للذهبي ص / ١٨٨ وقال الألباني في مختصره ص / ٢٧٧ « وإسناد هذه القصة صحيح » وطبقات السبكي ٥ / ١٩٠ بنحوه . وسير أعلام النبلاء ١٨ / ٤٧٧ .

(٥) هذه الجملة كلها بين علامتين [غير موجودة في النص الذي نقله الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٨ / ٤٧٣ .

من سنن الرسول ﷺ . وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردنا وتفويض معانيها إلى الرب تعالى . والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقداً ^(١) اتباع سلف الأمة ، فالأولى الاتباع وترك الابتداع ، والدليل السمعى القاطع في ذلك : أن إجماع الأمة حجة متبعة ، وهو مستند معظم الشريعة ، وقد درج صحب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها ، وهم صفوة الإسلام والمستقلون بأعباء الشريعة ، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها ، فلو كان تأويل هذه الآي والظواهر مسوغاً ومحتوماً ، لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة . فإذا ^(٢) تصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل ، كان ذلك قاطعاً بأنه الوجه المتبع ، فحق على ذي دين أن يعتقد تنزه الباري عن صفات المحدثين ، ولا يخوض في تأويل المشكلات ، ويكل معناها إلى الرب تبارك وتعالى : [وعد إمام القراء وسيدهم : الوقوف على قوله تبارك وتعالى : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ من العزائم ، ثم الابتداء بقوله تعالى : ﴿ والراسخون في العلم ﴾ ^(٣) وما استحسّن من كلام إمام دار الهجرة - رضي الله عنه - وهو مالك بن أنس - رضي الله عنه - أنه سئل عن قوله تبارك وتعالى : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ ^(٤) فقال : « الاستواء معلوم والكيفية مجهولة والسؤال عنه

(١) في النسخة المطبوعة (عقلاً) واستظهرت لفظ النص الموجود في سير أعلام النبلاء ١٨ / ٤٧٣

(٢) في النسخة المطبوعة (وإذا) والأحسن بالفاء كما في سير أعلام النبلاء ١٨ / ٤٧٣

(٣) سورة آل عمران الآية : ٧

(٤) سورة طه الآية : ٥

بدعة»^(١) [^(٢) فلتجرى آية الاستواء والحجىء وقوله ﴿لما خلقت بيدي﴾^(٣) وبقى وجه ربك﴾^(٤) وقوله ﴿تجري بأعيننا﴾^(٥) وما صح من أخبار الرسول - ﷺ - كخبر النزول وغيره على ما ذكرناه^(٦) وقال أيضاً : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما اشتغلت بالكلام »^(٧)

وقال الذهبي : « وقرأت بخط أبي جعفر أيضاً : سمعت أبا المعالي يقول : قرأت خمسين ألفاً في خمسين ألفاً ، ثم خليت أهل الإسلام بإسلامهم فيها وعلومهم الظاهرة ، وركبت البحر الخضم ، وغصت في الذي نهى أهل الإسلام ، كل ذلك في طلب الحق ، وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد . والآن فقد رجعت إلى كلمة الحق ، عليكم بدين العجائز . فإن لم يدركن الحق بلطف بره فاموت على دين العجائز ، ويختم عاقبة أمرى عند الرحيل على كلمة الاخلاص : لا إله إلا الله ، فالويل لابن الجويني »^(٨) .

(١) تقدم تخريج هذا الاثر ص / ٥٩٧ .

(٢) هذا النص الموجود بين العلامتين [] غير موجود في النص المنقول عند الذهبي في سير

أعلام النبلاء ١٨ / ٤٧٣ .

(٣) سورة ص الآية : ٧٥ .

(٤) سورة الرحمن الآية : ٢٧ .

(٥) سورة القمر الآية : ١٤ .

(٦) العقيدة النظامية للجويني ص / ٣٢ - ٣٤ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٨ / ٤٧٣ - ٤٧٤ .

(٧) صون المنطق والكلام ص / ١٨٣ نقلاً عن ابن السمعاني في تاريخه قال : سمعت أبا روح

الفرج بن أبي بكر الرموي يقول : سمعت الفقيه غانماً يقول : سمعت إمام الحرمين ... إلخ .

(٨) سير أعلام النبلاء ١٨ / ٤٧١ والخبر في المنتظم لابن الجوزي ٩ / ١٩ وانظر طبقات السبكي

. ١٨٥ / ٥

وما تقدم نقله يفيد أن إمام الحرمين كان قد مر - بعد إتقان الكلام - بمرحلة شك ، خاصة بعد محاوره الهمداني له ، ثم وصل حاله إلى الكف عن التأويل وترك الخوض فيه - وإن كانت قد بقيت فيه رواسب من علم الكلام - ولكنه أعلن براءته منه تماماً كما هو في آخر نص منقول عنه .

أبو حامد الغزالي

هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي ، الشافعي ، برع في الفقه وأصوله وعلم الكلام وغير ذلك وله مصنفات فيها ، ولد سنة (٤٥٠ هـ) ، وتوفي سنة (٥٠٥ هـ) ، وقد كان منتظماً إلى الأشعرية في طريقته الكلامية ^(١) ، ولكنه بدا غامضاً في بعض كتبه في بيان حقيقته خاصة في المضمون به على غير أهله ، وفي مواضع من الإحياء ^(٢) ، وذكر ابن عساكر الدمشقي أبا حامد الغزالي في الطبقة الخامسة من طبقات الأشاعرة ، وقد ألف على طريقة الأشاعرة كتاب : الاقتصاد في الاعتقاد ، والأربعين في أصول الدين وقواعد العقائد .

وبعد رحلة طويلة في علم الكلام ألف أبو حامد الغزالي بعض الكتب التي تفيد تدرجه في الرجوع عن علم الكلام مثل المنقذ من الضلال ، وإلجام العوام ،

(١) انظر ترجمته في تبیین کذب المفتري ص / ٢٩١ - ٣٠٦ ، وطبقات السبكي ١٩١/٦

- ٢٨٩ وسیر أعلام النبلاء ٣٢٢ - ٣٤٦ .

(٢) انظر : أبو حامد الغزالي والتصوف ص / ٩٣ - ١٠٠ .

وهو من آخر تصانيفه ^(١) وكتاب فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة .

ومن أقواله في هذا الكتاب الأخير : « فليت شعري متى نقل عن الرسول عليه السلام وعن الصحابة إحضار أعرابي أسلم وقوله له : الدليل على أن العالم حادث أن لا يخلو عن الأعراض وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ١١ . » ^(٢) . وقال : « الإيمان المستفاد من الدليل الكلامي ضعيف جداً مشرف على التزلزل بكل شبهة » ^(٣) .

وأبو حامد الغزالي قد توسع في علوم كثيرة فهو قد أخذ الفقه وأصوله وعلم الكلام عن إمام الحرمين ، وقرأ بنفسه كتب الفلاسفة والباطنية والصوفية كما ذكر عن نفسه ^(٤) ، وهو في رحلته الطويلة التي درس فيها هذه العلوم باحثاً عن الحقيقة لم يسلم من التأثير بها ، فهو بعد تبحره في علم الكلام ألف على طريقة الأشاعرة كتاب قواعد العقائد ، والاقتصاد في الاعتقاد ، وقد أثنى على المتكلمين في دفاعهم عن العقيدة قادحاً في طريقتهم في الرد على الخصوم مبيناً أنها لم تشفه وإن شفت غيره ، فقال عنهم : « اعتمدوا في ذلك على مقدمات تسلموها من خصومهم واضطروهم إلى تسليمها إما التقليد ، أو إجماع الأمة ، أو مجرد القبول من القرآن والأخبار ، وكان أكثر خوضهم في استخراج مناقضات الخصوم ومؤاخذتهم بلوازم مسلماتهم ، وهذا قليل النفع في جنب من لا يسلم سوى

(١) المصدر السابق هامش صفحة ٣٩

(٢) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص / ٦٩ .

(٣) المصدر نفسه ص / ٧١ .

(٤) انظر : المنقذ من الضلال ص / ٣٤ - ٣٦ - ٥٢ .

الضروريات شيئاً أصلاً ، فلم يكن الكلام في حقي كافياً ، ولا لدائي الذي كنت أشكوه شافياً ، نعم : لما نشأت صنعة الكلام وكثر الخوض فيه وطالت المدة تشوف المتكلمون إلى مجاوزة الذب عن السنة بالبحث عن حقائق الأمور وخاضوا في البحث عن الجواهر والأعراض وأحكامها ، ولكن لما لم يكن ذلك مقصود علمهم لم يبلغ كلامهم فيه الغاية القصوى ، فلم يحصل منه ما يبحو بالكلية ظلمات الحيرة » ^(١) .

ولما وصل الغزالي هذه المرحلة ذكر عن نفسه قائلاً : « ثم إني ابتدأت بعد الفراغ من علم الكلام بعلم الفلسفة » ^(٢) .

وقد أظهر الغزالي الرد على الفلاسفة في كتابه تهافت الفلاسفة ، ومع هذا فيبدو أنه قد تأثر بهم ، فالغزالي الذي كان يثبت أن صفات المعاني السبع زائدة على الذات من حيث المفهوم قال عنها بعد تأثره بالفلسفة : « صفات الله تعالى هي كلها اعتبارات وإضافات وسلوب ، وليست زائدة على الذات ، ولا توجب كثرة في الذات » ^(٣) .

ثم استأنف الغزالي مرحلة جديدة فتعلم الباطنية فقال : « ثم إني لما فرغت عن علم الفلسفة وتحصيله وتفهمه وتزييف ما يزيف منه ، علمت أن ذلك أيضاً غير واف بكمال الغرض وأن العقل ليس مستقلاً بالإحاطة بجميع المطالب ولا كاشفاً للغطاء عن جميع العضلات ، وكانت قد نبغت نابغة التعليمية وشاع بين الخلق

(١) المنقذ من الضلال ص / ٣٤ .

(٢) المنقذ من الضلال ص / ٣٦ .

(٣) معارج القدس ص / ٦٩ وانظر : أبو حامد الغزالي والتصوف لدمشقية ص / ١٠١ .

تحدثهم بمعرفة معنى الأمور من جهة الإمام المعصوم القائم بالحق ، عَنْ لِي أَنْ
أُبَحِّثَ مَقَالَاتِهِمْ» ^(١) ، وقد أظهر الغزالي الرد على الباطنية وكشف عوارهم في
كتابه فضائح الباطنية . ^(٢)

ولكن يبدو أنه قد تأثر بهم كثيراً خاصة في تقسيمه العلم إلى ظاهر وباطن .

واصل الغزالي تلك المراحل الثلاث ليصل إلى : « العلم اليقيني . الذي
يكشف فيه المعلوم انكشافاً لا يبقى معه ريب ولا يقارنه إمكان الغلط والوهم ،
ولا يتسع القلب لتقدير ذلك ، بل الأمان من الخطأ ينبغي أن يكون مقارناً
لليقين » ^(٣) .

ولكنه ظهر له أن الأمر غير ممكن فقال : « ثم فتشت عن علمي فوجدت
نفسي عاطلاً من علم موصوف بهذه الصفة إلا في الحسيات والضروريات » ^(٤) .

ثم قدح في المحسوسات التي أقواها حاسة البصر بشيئين الأول : إن الشيء
المتحرك قد تراه العين ساكناً غير متحرك كالظل ، والثاني : إن الشيء الكبير قد
تراه العين صغيراً كالكوكب والنجم .

ثم قدح في الضروريات العقلية الأولية مثل كون العشرة أكثر من الثلاثة
بأمرين :

(١) المنقذ من الضلال ص / ٥٢ .

(٢) انظر : أبو حامد الغزالي والتصوف ص / ١١٨-١٢٢ .

(٣) المنقذ من الضلال ص / ٢٦ .

(٤) المصدر نفسه ص / ٢٧ .

الأول : إن الذي قدح في المحسوسات هو العقل ، فلا يبعد أن يكون هناك شيء آخر يحكم بخطأ العقل ، وعدم العلم به لا يعني عدم وجوده .

الثاني : وهو مؤيد للأول : المنام ، فالإنسان في حال منامه يرى أشياء ويحكم بأشياء ، وهو أثناء نومه لا يكذب ما يراه ويحكم به ، ولكنه عند اليقظة قد يحكم بحكم آخر ويجزم بخطأ المنام ، فصارت المسألة إذاً نسبية وإضافية ، فهي عند المنام صدق وحق ، وعند الإضافة إلى حالة اليقظة خطأ ، فلا يبعد إذاً أن تكون هناك حالة وراء اليقظة تحكم بخطأ الشيء بالإضافة إلى حالة اليقظة ، وعليه فلا يمكن الوثوق بالعقلانيات الأولية ولا بالحسيات ^(١) .

فلما وصل الغزالي إلى هذه المرحلة قال عن نفسه : « فلما خطرت لي هذه الخواطر وانقدحت في النفس ، حاولت لذلك علاجاً فلم يتيسر ، إذ لم يكن دفعه إلا بالدليل ، ولم يكن نصب دليل إلا من تركيب العلوم الأولية ، فإذا لم تكن مسلمة لم يمكن تركيب الدليل ، فأعضل هذا الداء ، ودام قريباً من شهرين أنا فيهما على مذهب السفسطة بحكم الحال ، لا بحكم النطق والمقال ، حتى شفى الله تعالى من ذلك المرض » ^(٢) .

ثم بدأ الغزالي مرحلة التصوف - وألف فيها كتابه إحياء علوم الدين .

وقد كان الغزالي في آخر حياته يسلم بأن طريقة السلف في الكف عن التأويل هي الصحيحة دون ما سواها ، وأن علم الكلام نبت منه شر مستطير فقال : «

(١) المصدر نفسه ص / ٢٨ - ٢٩ .

(٢) المنقذ من الضلال ص / ٣٠ .

والدليل على تضرر الخلق به : الشاهد والعيان والتجربة وما ثار من الشر منذ نبغ المتكلمون وفشت صناعة الكلام ^(١) ، ويظهر أن الغزالي كان يرى ذلك في حق العوام فقط كما هو ظاهر من عنوان كتابه : إجماع العوام عن علم الكلام ، وقد ذكر الغزالي بأن « علاج وهم التشبيه أسهل من علاج التعطيل ، إذ يكفي أن يقال مع هذه الظواهر : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ^(٢) . » اهـ ^(٣) .

وذلك أن تعطيل الصفات يؤول إلى تعطيل الذات ، وأن الطريقة المتبعة للتعطيل هي التأويل وفيها جرأة على النصوص فيزداد مع تشبيهه تعطيلاً ، لذلك كانت طريقة السلف هي الحق وحدها ، فقال : « الدليل على أن مذهب السلف هو الحق : أن نقيضه بدعة ، والبدعة مذمومة وضلالة ، والخوض من جهة العوام في التأويل ، والخوض بهم من جهة العلماء بدعة مذمومة ، وكان نقيضه ، وهو الكف عن ذلك سنة محمودة » ^(٤) .

وهذا الكلام وإن لم يكن فيه تحرير مذهب السلف إلا أنه يكشف عن حقيقتين :

الأولى : إن الغزالي لم يكن مطمئناً بعلم الكلام اطمئناناً تاماً خاصة تجاه العوام وهم أكثر الناس .

(١) إجماع العوام عن علم الكلام ص / ٧٨-٧٩ .

(٢) سورة الشورى - الآية : ١١ .

(٣) إجماع العوام عن علم الكلام ص / ١٠٨ .

(٤) إجماع العوام عن علم الكلام ص / ٩٦ .

الثانية : إن مثل هذا الكلام يشير إلى محاولة الغزالي من الاقتراب من منهج السلف .

ومما يدل على هذا الأمر أنه : « كانت خاتمة أمره إقباله على حديث المصطفى ﷺ ومجالسة أهله ، ومطالعة الصحيحين - البخاري ومسلم - اللذين هما حجة الإسلام ، ولو عاش لسبق الكل في ذلك الفن بيسير من الأيام يستفرغه في تحصيله ، ولا شك أنه سمع الأحاديث في الأيام الماضية واشتغل آخر عمره بسماعها. »^(١) .

وقد أكد هذه الحقيقة شيخ الإسلام ابن تيمية فإنه لما ذكر ما خاض فيه أبو حامد الغزالي من العلوم قال : « ثم لما لم يحصل مطلوبه من هذه الطرق ، بقي من أهل الوقف ، ومال إلى طريقة أهل الحديث ، فمات وهو يشتغل بالبخاري ومسلم »^(٢) .

(١) ذكر هذا الكلام تلميذ الغزالي : عبد الغافر الفارسي : طبقات السبكي ٦ / ٢١٠ وانظر سير

أعلام النبلاء ١٩ / ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٢) الصفدية لشيخ الإسلام ١ / ٢١٢ .

الشهرستاني

وهو أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد - أشعري العقيدة ،
شافعي المذهب ولد سنة (٤٦٧ هـ) ، من تصانيفه على طريقة الأشاعرة :
نهاية الإقدام في علم الكلام ، ومن مؤلفاته كذلك : مصارعة الفلاسفة ،
والملل والنحل ، وتوفي سنة (٥٤٨ هـ)^(١)

والمقصود هنا ذكر حيرته ، واستشكاله بعض المسائل في طريقة الأشاعرة
وتصريحه بالرجوع عن بعض المسائل الكلامية الأشعرية ، فهذا في ثلاث
مسائل :

المسألة الأولى : استشكاله لبعض المسائل : وأشير هنا إلى مسألتين :

الأولى : في الرؤية فإنه قال : « وأما جواز الرؤية فالمسلك العقلي ما
ذكرناه ، وقد وردت عليه تلك الإشكالات ، ولم تسكن النفس في جوابها
كل السكون ولا تحركت الأفكار العقلية إلى التفصي عنها كل الحركة ،
فالأولى بنا أن نجعل الجواز أيضاً مسألة سمعية II »^(٢) ١ هـ .

(١) انظر ترجمته في سير اعلام النبلاء ٢٠ / ٢٨٦ ولسان الميزان لابن حجر ٥ / ٢٦٣ وطبقات
السبكي ٦ / ١٢٨ وشذرات الذهب ٤ / ١٤٩ .
(٢) نهاية الإقدام ص ٣٦٩ .

والثانية : في التعلقات - فإنه بعد أن ذكر ما أورده المعتزلة على الأشاعرة في مسألة أنواع الكلام بأنه يلزم القول بوحدة الصفات بل تعطيلها قال : « ثم هل تشترك هذه الحقائق والخصائص في صفة واحدة أم في ذات واحدة ؟ فتلك الطامة الكبرى على المتكلمين حتى فر القاضي ... منها إلى السمع » ^(١) فأين القواطع العقلية ؟ وهذا مع قولهم بأن الأدلة اللفظية غير قطعية !!

المسألة الثانية : تصريحه بالرجوع عن بعض المسائل الكلامية الأشعرية :

فمن ذلك اقتناعه بأن معرفة وجود الله فطرية ، وهذا خلاف ما يلهج به المتكلمون الذين يعدونها نظرية ، بل ذهب الشهرستاني إلى أن دليل الفطرة أقوى من الأدلة غيره معللاً ذلك بقوله : « فعليكم بدين العجائز فإنه من أسنى الجوائز ، وإذا كان لا طريق إلى المطلوب من المعرفة إلا الاستشهاد بالأفعال ، ولا شهادة للفعل إلا من حيث احتياج الفطرة واضطرار الخلقة ، فحيثما كان العجز أشد كان اليقين أوفر وأكد » وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه ^(٢) لا جرم » أمن يجيب المضطر إذا دعاه ^(٣) والمعارف التي تحصل من تعريفات أحوال الاضطرار ، أشد رسوخاً في القلب من المعارف التي هي نتائج الأفكار في حال الاختيار ^(٤)

(١) المصدر السابق ص / ٢٣٦ - ٢٣٧ وانظر : ما تقدم ص / ٥٣٨

(٢) سورة الإسراء الآية : ٦٧ .

(٣) سورة النمل الآية : ٦٢ .

(٤) نهاية الإقدام ص / ٤ .

ومن ذلك اختياره في مسألة أفعال العباد قولاً هو خير من مقولة الكسب
الأشعرية التي لا تثبت لقدرة العبد تأثيراً ، فإنه قال : « والحق في المسألة : تسليم
التمكن والتأتي والاستطاعة على الفعل على وجه ينتسب إلى العبد وجه من الفعل
يليق بصلاحيته قدرته واستطاعته ، وإثبات الأفكار والاحتياجات ، ونفي
الاستقلال والاستبداد »^(١)

ومن ذلك حكايته لقول السلف في مسألة القرآن كلام الله ، بعد حكايته
للنزاع الدائر بين المعتزلة والأشعرية ، وهو وإن لم يكن قد حرر مذهب السلف فيه
جيداً ، ولكنه قارب الحقيقة جداً فقال : « قالت السلف والحنابلة : قد تقرر
الاتفاق على أن ما بين الدفتين كلام الله ، وأن ما نقرأه ونسمعه ونكتبه عين كلام
الله ... »^(٢) ثم إنه بيّن خرق الأشعري للإجماع بأن الأمر كان أولاً على قولين :
قول السلف وقول المعتزلة فقال حاكياً لكلام السلف والحنابلة : « فأبدع الأشعري
قولاً ثالثاً وقضى بحدوث الحروف ، وهو خرق الإجماع ، وحكم بأن ما نقرأه
كلام الله مجازاً لا حقيقة وهو عين الابتداع ... »^(٣) ثم قال عن السلف
والحنابلة : « وحققوا زيادة تحقيق فقالوا : قد ورد في التنزيل أظهر مما ذكرناه من
الأمر وهو التعريض لإثبات كلمات الله تعالى »^(٤) ثم ساق الآيات الدالة عليه ،
ثم قال عنهم : « وهم يسلمون الفرق بين القراءة والمقروء ، والكتابة والمكتوب ،

(١) نهاية الإقدام ص / ٨٩ .

(٢) نهاية الإقدام ص / ٣١٣ .

(٣) نهاية الإقدام ص / ٣١٣ .

(٤) نهاية الإقدام ص / ٣١٥ .

ويحكمون بأن القراءة التي هي صفتنا وفعلنا غير المقروء والذي ليس هو صفة لنا ولا فعلنا ...»^(١).

والمقصود هنا هو أنه لم يتعقب هذا الكلام بشيء بل حكاه وتركه كما هو ، وذلك خلاف عاداته وطريقته في الكتاب في نقد كل ما خالف الأشعري ، ولذلك هو قد بالغ في رد كلام المعتزلة . فهذا يدل على شيء من تراجعهم .

المسألة الثالثة : حيرته العامة وعدم اطمئنانه بعلم الكلام :

فإنه قد قال في مقدمة كتابه نهاية الإقدام : « .. أما بعد : فقد أشار إلى من إشارته غنم ، وطاعته حتم ، أن أجمع مشكلات الأصول ، وأحل له ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول ، لحسن ظنه بي أنني وقفت على نهاية النظر وفزت بغايات مطارح الفكر ، ولعله استسمن ذا ورم ونفخ في غير ضرم لعمرى :

لَقَدْ طُفْتُ فِي تِلْكَ الْمَعَاهِدِ كُلِّهَا وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ

فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَأَضِعّاً كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقْنٍ أَوْ قَارِعاً سِنَّ نَادِمٍ

فلكل عقلٍ ونظرٍ مسرئٍ ومسرحٍ هو سدرة المنتهى ، ولكل قدم مخطأ ومجال هو غايته القصوى ...»^(٢)

إلى أن قال : « فعليكم بدين العجائز فإنه من أسنى الجوائز »^(٣)

(١) نهاية الإقدام ص / ٣١٦ .

(٢) المصدر السابق ص / ٣ .

(٣) المصدر السابق ص / ٤ .

الفخر الرازي

أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرازي ، ويعرف بابن خطيب الري ، أحد فقهاء الشافعية . اشتغل بالفقه وأصوله وعلم الكلام ، وبرع في ذلك كله ، من مؤلفاته : مفاتيح الغيب وهو تفسيره الكبير ، والمحصول في أصوله الفقه ، وأما في علم الكلام على طريقة الأشعرية فله : أصول الدين ، وأساس التقديس ، ونهاية العقول في دراية الأصول ، وشرح أسماء الله الحسنى ، والمطالب العالية ، وله محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، توفي سنة (٦٠٦ هـ)^(١) .

وأبو عبد الله الرازي كان في أول حياته تواقفاً لأخذ العلوم أياً كان نوعها فأورثه ذلك اضطراباً في المنهج وعدم اطمئنان ، وإن كان يبالغ في نصرة الأشعرية ، والمقصود هنا بيان مسائل تؤكد استشكال الرازي ، وحيرته ورجوعه عن كثير من المسائل الكلامية الأشعرية .

المسألة الأولى : استشكاله لبعض المسائل :

فمن ذلك مسألة التحسين والتقبيح ، فإنه بعد أن أجرى مقارنة قوية بين الأشعرية والمعتزلة في هذه المسألة ، وما أوردته كل طائفة على الأخرى قال : « واعلم أن هذه المذاهب لما تلخصت على هذا الوجه ، وظهر ما في كل واحد منها من المدائح والقبائح ، فعند هذا قال أصحاب الحيرة والدهشة : إن هذه الدلائل ما بلغت في الوضوح والقوة إلى حيث تزيل الشك وتقطع العذر وتملأ

(١) انظر ترجمته في البداية والنهاية ١٣/ ٦٠-٦٢ ، وعيون الأنباء ص/ ٤٦٦ ، ولسان الميزان

٤/ ٤٢٦ ، وطبقات السبكي ٨/ ٨١ وشذرات الذهب ٥/ ٢٢ .

بقوتها ونورها : العقل ...» ^(١) والرازي يشير بقوله هذا إلى نفسه بدليل الدعاء الذي أورده بعده ، ^(٢) ولأنه لم يتعقبه بشيء ، ولما سيأتي من حيرته العامة .

لا يقال إن الرازي قد زال شكه في هذه المسألة بما ظهر في مؤلفاته الأخرى لأنه قال كلامه هذا في كتابه المطالب العالية ، وهو كما جاء في عيون الأنبياء : « كتاب المطالب العالية ، ثلاث مجلدات لم يتم وهو آخر ما ألف » ^(٣) اهـ . ومصادقه أن الرازي بعد نهاية كل فصل يذكر تاريخ انتهائه منه غالباً ، فقال بعد نهاية الجزء الأول : « تم ذلك يوم الجمعة من ذي القعدة سنة (٦٠٣ هـ) » ^(٤) وقال بعد نهاية الجزء السابع : « تم هذا الكتاب بكرة يوم الإثنين الرابع من رجب سنة خمس وستمائة » ^(٥) ولم يذكر تاريخ انتهائه من الجزئين الثامن والتاسع . فإذا كان السابع فرغ منه سنة (٦٠٥ هـ) ووفاته سنة (٦٠٦ هـ) أيقنا تماماً أن المطالب العالية آخر تصانيفه الكلامية ، خاصة وأن الكتاب بقي منه جزءان لم يكتب فيهما لموته .

المسألان الثانية والثالثة : حيرته ورجوعه عن بعض المسائل :

وقد دمجت هاتين المسألتين ولم أفصل بينهما ، لأن للرازي كلاماً يجمعهما ، فأحببت نقل كلامه كاملاً غير مقطع ، حتى تظهر الفائدة وتكتمل :

(١) المطالب العالية ٤ / ٤٢٦ .

(٢) انظر ص : ٦٥٥ - ٦٥٦ فقد نقلت نصه كاملاً هناك .

(٣) عيون الأنبياء ص / ٤٦٨ .

(٤) المطالب العالية ١ / ٣٣١ .

(٥) المطالب العالية ٧ / ٤٢٨ - ٤٢٩ .

فمن ذلك أنه بعد أن فرغ من طرق المتكلمين والفلاسفة في إثبات وجود الله قال : « إن الدلائل التي ذكرها الحكماء والمتكلمون - وإن كانت كاملة قوية !! - إلا أن هذه الطريقة المذكورة في القرآن عندي أنها أقرب إلى الحق والصواب ، وذلك لأن تلك الدلائل دقيقة ، وبسبب ما فيها من الدقة انفتحت أبواب الشبهات وكثرت السؤالات ، وأما الطريق الوارد في القرآن فحاصله راجع إلى طريق واحد وهو المنع من التعمق والاحتراز عن فتح باب القيل والقال .. ومن ترك التعصب وجرب مثل تجربتي علم أن الحق ما ذكرته .. » ^(١) اهـ .

فهذا كلام يقوله الرازي نفسه الذي يهلج في أكثر من موضع في كتبه بأن الأدلة النقلية أدلة لفظية لا يعتمد عليها في المطالب العقلية !! .

ومن ذلك ما حكاه ابن أبي أصيبعة ^(٢) بقوله عن الرازي : « وأملى في شدة مرضه وصية على تلميذه إبراهيم بن أبي بكر بن علي الأصفهاني ، وذلك في يوم الأحد الحادي والعشرين من شهر المحرم سنة ست وستمائة وفيها : « اعلّموا أنني كنت رجلاً محباً للعلم فكنت أكتب في كل شيء شيئاً ، لا أقف على كمية وكيفية سواء كان حقاً أو باطلاً أو غثاً أو سميناً ، إلا أن الذي نظرته في الكتب المعتبرة لي : أن هذا العالم المحسوس تحت تدبير مدبر منزّه عن مماثلة المتحيزات والأعراض ، وموصوف بكمال القدرة والعلم والرحمة . ولقد اختبرت الطرق

(١) المطالب العالية ١/ ٤٣٦ .

(٢) وهو أحمد بن القاسم بن خليفة الخزرجي الطبيب المعروف بابن أبي أصيبعة ، صاحب كتاب عيون الأنباء في طبقات الأطباء توفي سنة (٦٦٨ هـ) . انظر : البداية والنهاية ١٣/ ٢٧٢ .

الكلامية والمناهج الفلسفية ، فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتتها في القرآن العظيم ، لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال بالكلية لله تعالى ، ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات ، وما ذاك إلا للعلم بأن العقول البشرية تتلاشى وتضمحل في تلك المضايق العميقة والمناهج الخفية ، فلهذا أقول : كل ما ثبت بالدلائل الظاهرة من وجوب وجوده ووحدته وبرأئته عن الشركاء في القدم والأزلية والتدبير والفعالية ، فذاك هو الذي أقول به وألقى الله تعالى به ، وأما ما انتهى الأمر فيه إلى الدقة والغموض ، فكل ما ورد في القرآن والأخبار الصحيحة المتفق عليها بين الأئمة المتبعين للمعنى الواحد ، فهو كما هو ، والذي لم يكن كذلك أقول : يا إله العالمين إني أرى الخلق مطبقين على أنك أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين ، فلك ما مر به قلبي أو خطر ببالي فأستشهد علمك وأقول : إن علمت مني أنني أردت به تحقيق باطل أو إبطال حق فافعل بي ما أنا أهله ، وإن علمت مني أنني ما سعت إلا في تقرير ما أعتقد أنه هو الحق وتصورت أنه الصدق ، فلتكن رحمتك مع قصدي لا مع حاصلتي ، فذاك جهد المقل ... وأقول : ديني متابعة محمد سيد المرسلين ، وكتابي هو القرآن العظيم ، وتعويلي في طلب الدين عليهما ...^(١)

ومن ذلك ما جاء في لسان الميزان : « وكان مع تبخره في الأصول يقول : من التزم دين العجائز فهو الفائز . »^(٢) اهـ .

(١) عيون الأنباء ص / ٤٦٦ - ٤٦٨ - وقد أورد وصية الرازي كلها واكتفيت بما يناسب ما نحن بصددده .

(٢) لسان الميزان للحافظ ابن حجر ٤ / ٤٢٧ .

ومن ذلك ما قاله ابن أبي صبيبة أيضاً : « أنشدني بديع الدين البندهي ^(١) مما سمعه من الشيخ فخر الدين بن خطيب الري لنفسه ، فمن ذلك قال :

نهاية إقدام العقول عقال وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في عقلة ^(٢) من جُسومنا وحاصل دُنْيانا أذى ووبال
ولم نَسْتَفِدْ من بَحْثنا طول عمرنا سوى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا ^(٣)

ومن ذلك : « قال ابن الصلاح ^(٤) أخبرني القطب الطوعاني ^(٥) مرتين أنه سمع فخر الدين الرازي يقول : يا ليتني لم أشتغل بعلم الكلام وبكى ، وروى عنه أنه قال : لقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فلم أجد تروي غليلاً ولا تشفي غليلاً ، ورأيت أصح الطرق طريقة القرآن : أقرأ في التنزيه : ﴿ والله الغني

(١) لم أعثر له على ترجمة !.

(٢) وفي رواية : « وحشة » انظر : وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٠ ، والبداية والنهاية ١٣ / ٦١ ،

وشذرات الذهب ٥ / ٢٢ .

(٣) عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة ص / ٤٦٨ وهذا الشعر أورده غيره كذلك كما ذكرته في

هامش (٢) من هذه الصفحة .

(٤) أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوري الموصلي الشافعي - ولد

سنة (٥٧٧ هـ) - من كبار محدثين ، وكان ممن يحرم المنطق ، وأثنى عليه الذهبي في

عقيدته ، توفي سنة (٦٤٣ هـ) انظر : طبقات السبكي ٨ / ٣٢٦ - وسير أعلام النبلاء

٢٣ / ١٤٠ .

(٥) لم أعثر له على ترجمة !

وأنتم الفقراء ﴿^(١)﴾ وقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ ﴿^(٢)﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾ ﴿^(٣)﴾ وأقرأ في الإثبات: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ ﴿^(٤)﴾ يخافون ربهم من فوقهم﴾ ﴿^(٥)﴾ إليه يصعد الكلم الطيب﴾ ﴿^(٦)﴾ وأقرأ أن الكل من الله قوله: ﴿قل كل من عند الله﴾ ﴿^(٧)﴾ ثم قال: وأقول من صميم القلب من داخل الروح: إني مقربان كل ما هو الأكمل الأفضل الأعظم الأجل فهولك ، وكل ما هو عيب ونقص فأنت منزّه عنه﴾ ﴿^(٨)﴾ اهـ .

(١) سورة محمد الآية : ٣٨ .

(٢) سورة الشورى الآية : ١١ .

(٣) سورة الإخلاص الآية الأولى .

(٤) سورة طه الآية : ٥ .

(٥) سورة النحل الآية : ٥٠ .

(٦) سورة فاطر الآية : ١٠ .

(٧) سورة النساء الآية : ٧٨ .

(٨) شذرات الذهب ٥ / ٢١ - ٢٢ وأورد ابن كثير جزءاً من هذا الكلام في البداية والنهاية

الخاتمة

وهذه الخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الرسالة :

١ - صحة تقسيم أهل السنة والجماعة للتوحيد ، وقصور تقسيم الأشاعرة - إلا ما أثر عن بعضهم - حيث إنهم لم يعدوا توحيد الألوهية في أقسام التوحيد ، وهذا يعد خللاً كبيراً في المنهج .

٢- إن الأشاعرة على درجات ثلاث :

الدرجة الأولى : من كان متابعاً لأبي الحسن الأشعري في مرحلته الأخيرة - التي يمثلها كتاب الإبانة فهو محدود في أهل السنة والجماعة - ويمثل هذه الدرجة : قدماء أصحاب الأشعري كابن خفيف ومن نسب إليه كالإسماعيلي .. مع ترك التلقب بالأشعرية لأنه بدعة .

الدرجة الثانية : وهم الذين أثبتوا أكثر الصفات ، ونفوا بعض صفات الأفعال - وهؤلاء أقرب إلى أهل السنة . ومن هؤلاء : الباقلاني .

الدرجة الثالثة : وهم الذين كان نفيهم أكثر من إثباتهم ، وربما يتقارب نفيهم وإثباتهم أحياناً ، وأهل هذه الدرجة هم أكثر الأشاعرة في العصور المتأخرة ! بل لا يُعرف وجود غيرهم الآن ، وتأصل منهجهم في عهد الجويني ، وتعمق في مرحلة الغزالي ثم الرازي ، وقد بينت انقطاع صلتهم بالسلف وبأبي الحسن الأشعري خاصة في أكثر المسائل . وكانوا هم المقصودين في هذه الرسالة .

٣- إن أهل السنة والجماعة حرصوا على متابعة الشرع لفظاً ومعنى واستدللاً وتظهر هذه المتابعة في الأمور الآتية :-

الأول : بينوا باستقراء النصوص أن التوحيد يشمل : الألوهية والربوبية والأسماء والصفات .

الثاني : أثبتوا ما أثبتته الشرع من الأسماء والصفات على الوجه اللائق بالله ، ولم يدخلوا في ذلك بأوهام ولا آراء ولا شكوك . فلم يقعوا في معارضة الشرع ولا في التناقض .

الثالث : لم يتعمقوا في الأمور العقلية التي هي خارج نطاق العقل ، بل لم يتكلفوا البحث عنها ، مع التزامهم بأيسر الأدلة المتمثلة في الأدلة الفطرية العقلية ، والأدلة السمعية ، ولذلك لم تصعب طريقتهم على عوام الناس .

٤- إن الأشاعرة قد أخذت عليهم الأمور الآتية :-

الأمر الأول : إنكار ما ثبت بالأدلة الصحيحة من كتاب الله ومن سنة رسول الله ﷺ من صفات الله سبحانه خاصة : العلو والاستواء وقولهم إن القرآن مخلوق ، وكذلك الأسماء الحسنى - وهي التسميات عندهم - وقد بينت أن من أثبت بعض الصفات ونفى بعضها الآخر فقد وقع في التناقض ، كما بينت أن أكثر ما أثبتوه من صفات المعاني كان إثباتاً موافقاً للسلف من وجه ، وموافقاً للمعتزلة من وجه آخر .

الأمر الثاني : إن إثبات الأفعال عند الأشاعرة ليس إثباتاً حقيقياً ، لأنهم جعلوها مفعولات لله ، ومعلوم أن المفعولات لا تقوم به ، وهذا يستلزم أن لا يتصف بها ! وإنما يتصف الباري بالأمور التي تقوم به .

الأمر الثالث : قولهم بعدم وجود تأثير للأسباب في مسبباتها فتح عليهم باب الجبر في أفعال العباد ، مع أن كثيراً من المتأخرين جداً قد نقض هذا الأصل فخلع على بعض الناس أوصاف الربوبية من إحياء الموتى ، وعلم الغيب ، والتصرف في الكون !! .

الأمر الرابع : عدم وضوح المنهج الأشعري في توحيد الألوهية - مع ثبوت بعض ما يناقضه عند كثير من المتأخرين - وبالجمله فيمكن تصنيف الأشاعرة في الموقف من توحيد الألوهية إلى ثلاثة أصناف :

الصنف الأول / وهم الذين لم يؤثر عنهم ما يخالفه ، بل أثر عنهم ذكره ومحاربة ما يناقضه ، واستندت في قولي بعدم وجود مخالفة للمتقدمين : على عدم إنكار أهل السنة المحضة على الأشاعرة فيه ، وينقل بعض التعريفات للأشاعرة تتضمن توحيد الألوهية - وبإقرارهم بأنه لا يستعاذ إلا بالله ... إلخ .

الصنف الثاني / من أثر عنه ما يناقض توحيد الألوهية - وهذا ظهر في المتأخرين الذين تأثروا بالصوفية - فكل تغير حصل في الصوفية يحصل في الأشعرية ، إلا في بعض المسائل كالحلول ووحدة الوجود والاتحاد - وقد ذكرت مؤلفات بعضهم وأقوالهم - واستشهدت بالواقع .

الصف الثالث / وأعني بهم من يعيش في مرحلة التغير الخطيرة المتأثرة بالصوفية القبورية : وهم من ينكر الأعمال الشركية ولا يقع فيها - وهؤلاء قليل ، ومع ذلك فلم يظهر إنكارهم هذا في مؤلفات ! وإنما يقتصرون على الإنكار عند السؤال ونحو ذلك مما ليس له تأثير كبير ، بل قد يكون سكوتهم هذا موهماً ومبرراً للعوام فعلهم !!

الأمر الخامس : إن الأشاعرة قد سلكوا في الاستدلال سبلاً متعاصرة على الفهم ، وقد تكون متضمنة - في الغالب - على ما يخالف الشرع ، كدليل إثبات وجود الله تعالى ، كما أنهم قد استخدموا أقيسة عقلية باطلة كقياس الغائب على الشاهد بجامع الوصف ، وقياس الشمول ، هذا وإن تظاهروا بإنكار النوع الأول ! وقد بينت أنهم بتعمقهم العقلي هذا قد فتحوا على أنفسهم إشكالات لم يستطيعوا أن يجيبوا عنها إجابة مقنعة ، بل كانت سبباً في رجوع كبار علمائهم .

توصية :

١- أوصي بدراسة تفصيلية عن صلة الأشعرية بالصوفية ، تشتمل على تطور الصلة مع بيان مراحل التصوف مع ذكر الشبهات التفصيلية ، ويركز كذلك على الجفوة الأولى وتدرج العلاقة حتى حصول الاندماج .

٢- أوصي بدراسة تفصيلية عن منهج الأشاعرة في مسألة النبوات ، فإنه يوجد عندهم شيء من التقصير في إثباتها لوجود أصول لهم في الإلهيات كنفي الحكمة المقصودة ومنع تحسين العقل وتقبيحه أوجبت لهم التقصير . كما أوصي بدراسة منهجهم في مسألة الأسماء والأحكام

وعند هذا القول أكون قد فرغت من هذه الرسالة ، والحمد لله الذي وفق على الإتمام وأسأله المغفرة في الخطأ والنقصان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

الفهارس

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث
- فهرس الأعلام
- فهرس المراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
[الفاتحة] (١)		
﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾	٢	٢٣٢، ٢١٨
﴿ الرحمن الرحيم ﴾	٣	٣٧٧
﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾	٥	١٤٩، ٧٢، ٦٩
﴿ اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾	٧ ، ٦	٢٤٤
[البقرة] (٢)		
﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾	٢	٣٨٣
﴿ الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ... ﴾	٣	٣٨٣
﴿ ... وبالأخرة هم يوقنون ﴾	٤	٦٥١
﴿ ... إن الله على كل شيء قدير ﴾	٢٠	٢٢٩
﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم ... ﴾	٢١	١٠٨، ٨٨، ٧٠
١٧٥		
﴿ الذي جعل لكم الأرض فراشاً والسماء بناءً ... الآية ﴾	٢٢	٧٠، ٦٤، ١٥
١٠٨، ٧١		
١٧٥، ١٥٦		
٣٠١		
﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون ﴾	٢٨	٢٠٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أَجْعَلْ فِيهَا مَنْ يَفْسُدُ فِيهَا ﴾	٣٠	٢٥٤
﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ... ﴾	٧٩	٣٤٧
﴿ يَدْبِعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾	١١٧	٢٢٩
﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا ... ﴾	١٢٨	٢٢٣ ، ٧٧
﴿ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لربِّ الْعَالَمِينَ ﴾	١٣١	٧٧
﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ ... ﴾	١٣٢	٧٧
﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ ... ﴾	١٣٣	٧٧
﴿ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمَ اللَّهُ .. الْآيَةُ ﴾	١٤٠	٤٣٥
﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ .. الْآيَةُ ﴾	١٤٣	٣٨٠ ، ٢٥٨
﴿ وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيُّهَا ... الْآيَةُ ﴾	١٤٨	٥٤٦
﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ ﴾	١٦٤	٦٠٩ ، ٢٩٩
﴿ وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا .. الْآيَةُ ﴾	١٦٥	٩٤ ، ٨٤ ، ٦٦
﴿ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾	٢١٣	٣٠٨
﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ... الْآيَةُ ﴾	٢١٦	٢٣٤
﴿ نَسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ... ﴾	٢٢٣	٢٧١
﴿ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾	٢٤٨	٢٣٩ ، ٢٣٨
﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ... الْآيَةُ ﴾	٢٥٥	٣٧٧ ، ٧٣
﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنَ بِاللَّهِ ... الْآيَةُ ﴾	٢٥٦	٥٣٧ ، ٤٣١
		٧٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ ... الْآيَةِ ﴾	٢٦٧	٣٤٧
[آل عمران (٣)]		
﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ... ﴾	٧	٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٥٩٦ ، ٥٩٩ ، ٦٧٤
﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ... ﴾	٣١	٨٤ ، ٦٨
﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴾	٣٢	٦٨
﴿ قَالَ رَبِّ أُنِّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ ﴾	٤٠	٢٦٥
﴿ قَالَتْ رَبِّ أُنِّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ ... الْآيَةِ ﴾	٤٧	٢٦٥
﴿ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ... ﴾	٧٧	٥١٤
﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي ... ﴾	٧٩	٢١١
﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ... ﴾	٨٥	٣٢٤
﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	٩٧	٢٧١
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ... ﴾	١٠٢	١
﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ... ﴾	١١٠	٤٤٠
﴿ وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرِبَكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ... ﴾	١٢٠	٢٦٦
﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ... ﴾	١٤٤	٣٨٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ثم توفي كل نفس ما كسبت ... الآية﴾	١٦١	٣٤٧
﴿لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير...﴾	١٨١	٥١٥، ٥١٣
﴿وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب .. الآية﴾	١٨٧	١٧٢
[النساء] (٤)		
﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس...﴾	١	٢٢٩، ١
﴿والله يريد أن يتوب عليكم...﴾	٢٧	٣٢٧
﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ... الآية﴾	٤٨	٩٣
﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء...﴾	٥٩	٤٣٤
﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك ... الآية﴾	٦٥	٤٣٥
﴿قل كل من عند الله... الآية﴾	٧٨	٦٩٢
﴿أفلا يتدبرون القرآن .. الآية﴾	٨٢	٤٦٢
﴿ومن أصدق من الله حديثاً﴾	٨٧	٤٣٦
﴿ولو شاء الله لسلطهم عليكم .. الآية﴾	٩٠	٢٤٠
﴿وغضب الله عليه...﴾	٩٣	٤٥٣
﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به .. الآية﴾	١١٦	١٣٢، ٩٣
﴿ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله .. الآية﴾	١٢٥	١٣١
﴿إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم .. الآية﴾	١٤٢	٤٠٤، ٣٨٧
﴿إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار .. الآية﴾	١٤٥	٤٧٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾	١٦٤	٥٢٩ ، ٤٠٩
﴿ وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه .. الآية ﴾	١٧١	٤٠٤
﴿ يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم .. الآية ﴾	١٧٤	٤٣٩ ، ٣٥٣
		٥٠٥
[المائدة] (٥)		
﴿ اليوم أكملت لكم دينكم .. الآية ﴾	٣	٦٦٢ ، ٤٣٩
﴿ من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل .. الآية ﴾	٣٢	٢٥٩
﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً ﴾	٤٨	٥٠
﴿ يحبههم ويحبونه .. الآية ﴾	٥٤	٦١٠ ، ٤٨٠
﴿ بل يدهاه مبسوطتان .. الآية ﴾	٦٤	٤٠٨ ، ٤٠٧
		٤٥١ ، ٤١٩
		٦٦٣
﴿ إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة .. ﴾	٧٢	١٣٣ ، ٩٣
		١٨٢
﴿ تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك .. الآية ﴾	١١٦	٥٣٧
[الأنعام] (٦)		
﴿ الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات .. ﴾	١	٤٤٢ ، ٢٢٩
﴿ قل أغير الله أتخذ ولياً فاطر السموات والأرض ﴾	١٤	١٠٩
﴿ قل إني أخاف إن عصيت ربي ... ﴾	١٥	١٠٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿من يصرف عنه يومئذ فقد رحمه وذلك الفوز المبين﴾	١٦	١٠٩
﴿وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف إلا هو...﴾	١٨	١٠٩
﴿وأوحى إليّ هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ...﴾	١٩	٢٠٣، ٤٤٤
﴿ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه .. الآية﴾	٢٨	٢٣٤
﴿ولو شاء الله لجمعهم على الهدى .. الآية﴾	٣٥	٢٤٠
﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء .. الآية﴾	٣٨	٢٣٦
﴿فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا ولكن قست ..﴾	٤٣	١٤٧
﴿أليس الله بأعلم بالشاكرين﴾	٥٣	٢٥٢
﴿وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو .. الآية﴾	٥٩	٢٣٧
﴿قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر...﴾	٦٣	١٢٣
﴿قل الله ينجيكم منها .. الآية﴾	٦٤	١٢٣
﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً .. الآية﴾	٦٥	٢٣٩
﴿وإذ قال إبراهيم لأبيه أزر أتخذ أصناماً آلهة....﴾	٧٤	١٣٢، ٣٦٥
﴿وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض...﴾	٧٥	٩٧
﴿فلما جن عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين...﴾	٧٦	٩٧
﴿فلما رأى القمر بازغاً قال هذا ربي...﴾	٧٧	٩٧
﴿فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر فلما أفلت قال يا قوم إنني بريء مما تشركون﴾	٧٨	٩٧، ٣٦٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض... الآية﴾	٧٩	٣٦٦، ٣٦٠
﴿وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا... الآية﴾	٩١	٢٢٤
﴿ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم... الآية﴾	٩٤	١٢١
﴿بديع السموات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة		
وخلق كل شيء...﴾	١٠١	١٠٩
﴿ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو...﴾	١٠٢	١٠٩
﴿ولو شاء ربك ما فعلوه... الآية﴾	١١٢	٢٤٠
﴿ذلك أن لم يكن ربك مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون﴾	١٣١	١٤٠
﴿..... ومن يرد أن يضله.....﴾	١٣٥	٣٢٧
﴿هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك﴾	١٥٨	٣٤٧
[الأعراف] (٧)		
﴿اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء...﴾	٣	٤٣٤
﴿وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل إن		
الله لا يأمر بالفحشاء...﴾	٢٨	١٦٠، ١٣٠
﴿قل أمر ربي بالقسط...﴾	٢٩	١٣٠
﴿فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة... الآية﴾	٣٠	٢٢٢
﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده... الآية﴾	٣٢	٢٦٠، ٢٥٩
﴿قل إنما حرم ربي الفواحش... الآية﴾	٣٣	٣٨٤، ٤٨٤
		٤٨٤، ٤١٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ... الآية﴾	٤٣	٢٢٢
﴿ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم ...﴾	٥٢	٤٦٤
﴿هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق ..﴾	٥٣	٤٦٤
﴿ثم استوى على العرش .. الآية﴾	٥٤	٦٤٦ ، ٢٥٤
﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخفية إنه لا يحب المعتدين ..﴾	٥٥	١٣١
﴿ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ..﴾	٥٦	١٣١
﴿لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله ..﴾	٥٩	٨٧
﴿وإلى عاد أخاهم هوداً قال يا قوم اعبدوا الله ..﴾	٦٥	٨٧
﴿وإلى ثمود أخاهم صالحاً قال يا قوم اعبدوا الله ..﴾	٧٣	٨٧
﴿وإلى مدين أخاهم شعيباً قال يا قوم اعبدوا الله ..﴾	٨٥	٨٧
﴿ويذكر وآلهتك .. الآية﴾	١٢٧	٥٤
﴿... اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة .. الآية﴾	١٣٨	١٨٤ ، ١٥٢
﴿ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلاً . الآية﴾	١٤٨	٥١٩
﴿ألمست بربكم قالوا بلى .. الآية﴾	١٧٢	١٧٥
﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها .. الآية﴾	١٨٠	٣٩٦ ، ٣٩٥
﴿والذين كذبوا بآياتنا سنستدرجهم من حيث لا يعلمون﴾	١٨٢	٤٩٧ ، ٣٩٩
		٣٢٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وأملئ لهم إن كيدى متين﴾	١٨٣	٣٢٣
﴿أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض...﴾	١٨٥	٣٢٣
﴿وإما ينزغك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله...﴾	٢٠٠	٦٢
[الأنفال] (٨)		
﴿إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم...﴾	٩	٦١
﴿إن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح...﴾	١٩	٢٦٦
﴿يا أيها الذين آمنوا إن تقوا الله يجعل.. الآية﴾	٢٩	٢٦٦
﴿ويعكرون ويعكر الله والله خير الماكرين.. الآية﴾	٣٠	٤٠٣
﴿والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا.. الآية﴾	٧٤	٤٤٠
[التوبة] (٩)		
﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾	٣١	١٧٨ ، ١٩٧ ،
		١٩٩
﴿... لا تخزن إن الله معنا...﴾	٤٠	٦٠٤
﴿... ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت...﴾	٩٢	٤٦٧
﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله.. الآية﴾	١٠٥	٥١٥ ، ٥١٦
﴿حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾	١٢٨	٣٨٠
[يونس] (١٠)		
﴿إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش... الآية﴾	٣	٢٢٨ ، ٢٤١ ،
		٦٤٦ ، ٤٥٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا ... الْآيَةُ ﴾	١٢	٢٨٢
﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾	١٤	٥١٦
﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ ... الْآيَةُ ﴾	١٨	١٩٤ ، ١٥٠
		٢١٠
﴿ وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ .. الْآيَةُ ﴾	٢١	٢٢٨
﴿ هُوَ الَّذِي يَسِيرُكُمْ فِي الْبُرُوجِ الْبَحْرِ ﴾	٢٢	١٢٣
﴿ فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾	٢٣	١٢٣
﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ .. الْآيَةُ ﴾	٣١	٢٢٨ ، ١١١
﴿ فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ .. الْآيَةُ ﴾	٣٢	١١١
﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ .. الْآيَةُ ﴾	٣٤	١١٥
﴿ وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا .. الْآيَةُ ﴾	٣٦	٥٦٧
﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ .. الْآيَةُ ﴾	٦١	٢٣٧
﴿ أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ .. ﴾	٦٦	١٢٥
﴿ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ .. الْآيَةُ ﴾	٦٨	٤٧٠
﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ .. الْآيَةُ ﴾	٩٩	٢٣٨
﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾	١٠٧	٣٧٥
[هود] (١١)		
﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ ﴾	١٣	٢٩٥ ، ١٣٥
﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾	١٤	٢٩٥ ، ١٣٥
		٣٧٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ... ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون ﴾	٢٠	٢٧٢
﴿ قال رب إنني أعوذ بك ... الآية ﴾	٤٧	٢٢٣
﴿ وإلى عاد أخاهم هوداً قال يا قوم اعبدوا الله .. ﴾	٥٠	٨٧
﴿ وإلى ثمود أخاهم صالحاً قال يا قوم اعبدوا الله .. ﴾	٦١	٨٧
﴿ وإلى مدين أخاهم شعيباً قال يا قوم اعبدوا الله ﴾	٨٤	٨٧
[يوسف] (١٢)		
﴿ ما تعبدون من دونه إلا أسماءٌ سميتوها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان ، إن الحكم إلا لله ... ﴾	٤٠	١٢٩ ، ٢٣٠ ،
		٤٩٣
﴿ اذكرني عند ربك .. الآية ﴾	٤٢	٢١٨
﴿ وقال الملك اتوني به .. الآية ﴾	٥٠	٣٨١
﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾	١٠٦	١١٠ ، ١٥ ،
		١٨٠ ، ١٧٦ ،
		٢٤٣ ، ١٨٢
[الرعد] (١٣)		
﴿ ثم استوى على العرش يدبر الأمر يفصل الآيات ﴾	٢	٢٢٨ ، ٤٥٢ ،
		٦٤٦
﴿ قل الله خالق كل شيء .. الآية ﴾	١٦	٢٢٨
﴿ أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت .. الآية ﴾	٣٣	٢١٠ ، ٧٣

الآية	رقمها	الصفحة
[إبراهيم] (١٤)		
﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه .. الآية ﴾	٤	٤٥٥
﴿ قالت رسلهم أفي الله شك .. الآية ﴾	١٠	٢٩٨ ، ٢٨٥
﴿ ويفعل الله ما يشاء .. الآية ﴾	٢٧	٢٤٠ ، ٢٣٨
﴿ الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم .. ﴾	٣٢	٢٧٩
﴿ وسخر لكم الشمس والقمر .. الآية ﴾	٣٣	٢٧٩
﴿ ... وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها .. الآية ﴾	٣٤	٢١٠ ، ١١٣
﴿ ... واجنبي وبني أن نعبد الأصنام .. الآية ﴾	٣٥	٧٧
﴿ وإن كان مكروهم لتزول منه الجبال .. الآية ﴾	٤٦	٤٦٧
[الحجر] (١٥)		
﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾	٩	٤٤٤
[النحل] (١٦)		
﴿ أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون ﴾	١٧	٤١٢
﴿ ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله .. ﴾	٣٦	١٣٤ ، ٨٦ ، ٧٠
		٣١٧
﴿ وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً ... ﴾	٤٣	٢٩٢
﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس .. الآية ﴾	٤٤	٤٤٤ ، ٢٩٢
		٤٥٦ ، ٤٥٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون ﴾	٥٠	٦٩٢
﴿ والله المثل الأعلى .. الآية ﴾	٦٠	٢٤٤ ، ٤٠٢ ،
		٤٦٩
﴿ وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم .. ﴾	٦٤	٤٥٥
﴿ والله أنزل من السماء ماءً فأحيا به الأرض .. ﴾	٦٥	٢٦٣
﴿ فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم .. الآية ﴾	٧٤	٤٦٩
﴿ ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء .. ﴾	٧٥	١٣٧
﴿ وضرب الله مثلاً رجلين ... ﴾	٧٦	١٣٧
﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم .. الآية ﴾	٧٨	٢٨٥
﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء .. الآية ﴾	٨٩	٤٥٥ ، ٤٠٧
﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان ... ﴾	٩٨	٦٢
[الإسراء] (١٧)		
﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً .. الآية ﴾	١٥	١٤٠ ، ١٩٨ ،
		٢٦٠
﴿ وإذا أردنا أن نهلك قرية ... ﴾	١٦	٣٢٦
﴿ وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه .. الآية ﴾	٢٣	١٣٠
﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم .. الآية ﴾	٣٦	٣٨٣ ، ٥٦٧
﴿ ولا تجعل مع الله إلهاً آخر .. الآية ﴾	٣٩	١٣٤
﴿ وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده .. الآية ﴾	٤٦	٢٨٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون .. الآية ﴾	٥٦	٢١٠ ، ١١٦
﴿ أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة .. ﴾	٥٧	٢١٠
﴿ وإذا مسكم الضر في البحر ضل من .. الآية ﴾	٦٧	٢٨٢ ، ١٢٣
		٦٨٤
﴿ قال لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا .. الآية ﴾	١٠٢	٢٨٤
﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أياً ما تدعوا .. ﴾	١١٠	٣٩٥
[الكهف] (١٨)		
﴿ كبرت كلمة تخرج من أفواههم .. الآية ﴾	٥	٥١٩
﴿ هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة .. الآية ﴾	١٥	١٢٦
﴿ ولا يظلم ربك أحداً ﴾	٤٩	٤٢٧
﴿ ما أشهدتهم خلق السموات والأرض .. الآية ﴾	٥١	٤٢٢
﴿ ويوم يقول نادوا شركائي .. الآية ﴾	٥٢	١١٧
﴿ وربك الغفور ذو الرحمة .. الآية ﴾	٥٨	٤١٩ ، ٣٧٧
﴿ قال إنك لن تستطيع معي صبراً ﴾	٦٧	٢٧٢
﴿ قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي .. الآية ﴾	١٠٩	٥٣٥
[مريم] (١٩)		
﴿ ونادينا من جانب الطور الأيمن وقربناه نجياً ﴾	٥٢	٥٤٠
﴿ هل تعلم له سميّاً ﴾	٦٥	٤٣٠ ، ٤١٢
﴿ واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزاً ﴾	٨١	١٢١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضداً ﴾	٨٢	١٢١
﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً ﴾	٨٨	٥٧
﴿ لقد جنتم شيئاً إداً ﴾	٨٩	٥٧
﴿ تكاد السموات يتفطرن منه .. ﴾	٩٠	٥٧
﴿ أن دعوا للرحمن ولداً ﴾	٩١	٤٣٠ ، ٥٧
﴿ وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً ﴾	٩٢	٤٣٠ ، ٥٧
﴿ إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً ﴾	٩٣	٢٢١ ، ٥٧
﴿ لقد أحصاهم وعدهم عدداً ﴾	٩٤	٢٢١
﴿ وكلهم آتية يوم القيامة فرداً ﴾	٩٥	٢٢١
[طه] (٢٠)		
﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾	٥	٤٢٠ ، ٤٥ ، ٤٣
		٤٥٢ ، ٦٧٣
		٦٩٢ ، ٦٧٤
﴿ إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني .. الآية ﴾	١٤	٤٠٦ ، ٤٠٥
﴿ قال لا تخافا إني معكما أسمع وأرى .. الآية ﴾	٤٦	٥١٤ ، ٣٧٩
﴿ قال فمن ربكما ياموسى ﴾	٤٩	٢٧٧ ، ١٥٥
﴿ قال ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ﴾	٥٠	٢٢٠
﴿ ولا يحيطون به علماً .. الآية ﴾	١١٠	٤٣٥ ، ٤١٢
﴿ ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن .. الآية ﴾	١١٢	٢٥٤

الآية	رقمها	الصفحة
[الأنبياء] (٢١)		
﴿ أم اتخذوا آلهة من الأرض هم ينشرون ﴾	٢١	٣٦٩ ، ١٣٥
﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا .. الآية ﴾	٢٢	٣٦٩ ، ١٣٥
﴿ لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ﴾	٢٣	١٣٥
﴿ أم اتخذوا من دونه آلهة قل هاتوا برهانكم ... ﴾	٢٤	١٣٥
﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ﴾	٢٥	١٣٥ ، ٨٦
		٣١٨ ، ٢٨٣
﴿ قلنا يا نار كوني برداً وسلاماً على إبراهيم ﴾	٦٩	٢٦٥
[الحج] (٢٢)		
﴿ يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد ﴾	١٢	١٣٢
﴿ ألم تعلم أن الله يعلم ما في السماء والأرض ... ﴾	٧٠	٢٣٦
﴿ ويعبدون من دون الله مالم ينزل به سلطاناً وما ليس لهم به علم .. الآية ﴾	٧١	١٢٦
﴿ يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً .. الآية ﴾	٧٣	١١٥
﴿ ماقدروا الله حق قدره ، إن الله لقوي عزيز ﴾	٧٤	١١٥

الآية	رقمها	الصفحة
[النور] (٢٤)		
﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة .. الآية ﴾	٢	٢٦٦
﴿ لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً . ﴾	٦٣	٣٨٥
[الفرقان] (٢٥)		
﴿ تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً ﴾	١	١١٤
﴿ الذي له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولداً ﴾	٢	١١٤ ، ٢٤١
﴿ واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئاً . الآية ﴾	٣	١١٤
﴿ ويوم يحشرهم وما يعبدون من دون الله .. الآية ﴾	١٧	٥٧ ، ٢٢١
﴿ ولا يأتونك بمثل إلا جنتك بالحق وأحسن تفسيراً ﴾	٣٣	٥٠٥
﴿ أرايت من اتخذ إلهه هواه ... ﴾	٤٣	٨٤
﴿ وتوكل على الحي الذي لا يموت .. ﴾	٥٨	٧٣
﴿ ثم استوى على العرش ﴾	٥٩	٤٥٢ ، ٦٤٦
﴿ والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا .. الآية ﴾	٧٤	٢٢٣
[الشعراء] (٢٦)		
﴿ إن في ذلك لآية وما كان أكثرهم مؤمنين ، وإن ربك لهو	٨-٩	
العزیز الرحيم ﴾	٦٧-٦٨	
	١٠٣-١٠٤	
	١٢١-١٢٢	

الآية	رقمها	الصفحة
	١٤٠-١٣٩	
	١٥٩-١٥٨	
	١٧٥-١٧٤	
	١٩١-١٩٠	١٣٨ ، ١٣٣
﴿ قَالَ كَلَّا فَادْخُلْهَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾	١٥	٥١٤
﴿ فَأَتَيْنَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [وَالْآيَاتُ بَعْدَهَا]	٣٣- ١٦	٢٩٨ ، ٢٩٤
﴿ قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾	٧٥	٣٦٦ ، ١٧٦
﴿ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ﴾	٧٦	٣٦٦ ، ١٧٦
﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾	٧٧	٣٦٦ ، ١٧٦
﴿ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ إِذْ نُسَوِّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	٩٨ ، ٩٧	٩٤ ، ٩٢
﴿ الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ ﴾	٢١٩	٥١٥
[النمل] (٢٧)		
﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا . ﴾	١٤	٢٩٤ ، ٢٨٤
﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا .. الْآيَاتُ ﴾	٤٦ ، ٤٥	
	٤٨ ، ٤٧	
	٥٠ ، ٤٩	
	٥٢ ، ٥١	
	٥٣	١٣٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى آله خير أما يشركون ﴾	٥٩	١١١
﴿ أمن خلق السموات والأرض .. الآية ﴾	٦٠	١١١
﴿ أمن جعل الأرض قراراً ... ﴾	٦١	١١١
﴿ أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء .. ﴾	٦٢	١١١ ، ١٨٨
		٦٨٤
﴿ أمن يهديكم في ظلمات البر والبحر ... ﴾	٦٣	١١١
﴿ أمن يبدأ الخلق ثم يعيده ... ﴾	٦٤	١١١
﴿ صنع الله الذي أتقن كل شيء .. الآية ﴾	٨٨	٢٤٩
[القصص] (٢٨)		
﴿ فلما أتاهما نودي من شاطئ الواد الأيمن .. ﴾	٣٠	٥٣٠
﴿ فذانك برهانان من ربك .. الآية ﴾	٣٢	٢٩٢
﴿ ما علمت لكم من إله غيري .. الآية ﴾	٣٨	٢٧٧
﴿ وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسلاً .. ﴾	٥٩	١٤٠
﴿ ويوم يناديهم فيقول أين شركائي .. الآية ﴾	٦٢	١٢٠
﴿ قال الذين حق عليهم القول ربنا هؤلاء الذين أغوينا ... ﴾	٦٣	١٢٠
﴿ وقيل ادعوا شركاءكم فدعوهم فلم يستجيبوا لهم ... ﴾	٦٤	١١٧
﴿ وربك يخلق ما يشاء ويختار .. الآية ﴾	٦٨	٢٤٠ ، ١٢٩
﴿ وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون ﴾	٦٩	١٢٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وهو الله لا إله إلا هو ، له الحمد في الأولى والآخرة ... ﴾	٧٠	١٢٩
﴿ ويوم يناديهم فيقول أين شركائي .. الآية ﴾	٧٤	١٢٧
﴿ ونزعنا من كل أمة شهيداً فقلنا هاتوا برهانكم ... ﴾	٧٥	١٢٧
[العنكبوت] (٢٩)		
﴿ ولله ملك السموات والأرض وما بينهما .. ﴾	١٧	٢٢٧
﴿ وقال إنما اتخذتم من دون الله أوثاناً مودة ... ﴾	٢٥	١٢١
﴿ وعاداً وثمود وقد تبين لكم من مساكنهم .. ﴾	٣٨	١٣٨ ، ١٣٣
﴿ أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب .. الآية ﴾	٥١	٤٣٩
[الروم] (٣٠)		
﴿ ألم * غلبت الروم * في أدنى الأرض .. الآيات ﴾	٤- ١	٢٩٦
﴿ وعد الله لا يخلف الله وعده ... ﴾	٥	٣٢٣
﴿ يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا ... ﴾	٦	٣٢٣
﴿ أولم يتفكروا في أنفسهم ما خلق الله السموات والأرض إلا		
بالحق .. الآية ﴾	٨	٣٢٣
﴿ وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه ، وله المثل		
الأعلى ... ﴾	٢٧	٢٢٧ ، ٤٠٢ ، ٤٧٣
﴿ ضرب لكم مثلاً من أنفسكم .. الآية ﴾	٢٨	٤٧١ ، ١٩٩ ، ١٣٩
﴿ فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها .. ﴾	٣٠	٤٣٧ ، ٤٣٦ ، ٢٨٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ منيبين إليه واتقوه ... ﴾	٣١	٤٣٦
﴿ الله الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يمتكم ثم يحييكم ﴾	٤٠	١١٥
[لقمان] (٣١)		
﴿ إن الشرك لظلم عظيم ﴾	١٣	٩٣
﴿ ومن يسلم وجهه إلى الله وهو محسن ﴾	٢٢	٨٣
[السجدة] (٣٢)		
﴿ ... ثم استوى على العرش ... ﴾	٤	٦٤٦ ، ٤٥٢
﴿ الذي أحسن كل شيء خلقه ... ﴾	٧	٢٤٩
﴿ ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها .. الآية ﴾	١٣	٢٣٩
﴿ إنا من المجرمين منتقمون ﴾	٢٢	٤٢٠
[الأحزاب] (٣٣)		
﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم .. ﴾	٧١ ، ٧٠	١
[سبأ] (٣٤)		
﴿ بلدة طيبة ورب غفور .. الآية ﴾	١٥	٢١٨
﴿ قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون .. ﴾	٢٢	٢١٠ ، ١١٧
﴿ ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ... ﴾	٢٣	٢١٠ ، ١١٧
﴿ ويوم يحشرهم جميعاً ثم يقول للملائكة أهؤلاء إياكم كانوا		
يعبدون ... ﴾	٤٠	٩٦
﴿ قالوا سبحانك أنت ولينا من دونهم ... ﴾	٤١	٩٦

الآية	رقمها	الصفحة
[فاطر] (٣٥)		
﴿ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها .. ﴾	٢	٢٢٨
﴿ هل من خالق غير الله .. الآية ﴾	٣	٢٢٨، ٦١
﴿ فلله العزة جميعاً إليه يصعد الكلم الطيب .. ﴾	١٠	٦٩٢، ٣٧٧
﴿ والذين تدعون من دونه ما يكون من قطمير ﴾	١٣	١١٧، ٦٤
		١٨٨، ١٢١
		١٩١
﴿ إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم .. الآية ﴾	١٤	١١٧، ٦٤
		١٨٨، ١٢١
		١٩١
﴿ وما كان الله ليعجزه من شيء .. ﴾	٤٤	٤٣١، ٢٣٩
[يس] (٣٦)		
﴿ أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم .. الآية ﴾	٨١	٢٤٠
﴿ إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ﴾	٨٢	٥٠٩، ٥٠٨
		٥٣٤، ٥٢٥
﴿ فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء وإليه ترجعون ﴾	٨٣	٢٢٧
[الصافات] (٣٧)		
﴿ احشروا الذين ظلموا وأزواجهم ... الآيات ﴾	٢٢-٤٣	٨٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ أَتُفَكِّكُمُ عَنْ آلِهَةِ دُونِ اللَّهِ تُرِيدُونَ فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٨٥ ، ٨٦	
﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾	٨٧ ، ٩٥	١٣٨ ، ٩٩
﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾	٩٦	١٣٨
﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَابُنِي إِنِّي أَرَى .. الْآيَاتِ﴾	١٠٢ - ١٠٦	٢٦٨ ، ٢٤١ ، ١٣٨
﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٨٠ ، ١٨١	٢٥٠
[ص] (٣٨)	١٨٢	٤٠٣
﴿كِتَابُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ...﴾	٢٩	٤٦٢
﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ﴾	٧٥	٤٠٨ ، ٤٥١
[الزمر] (٣٩)		٦٦٣ ، ٦٧٥
﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ..﴾	٣	٧٤ ، ١٨٠
﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ .. الْآيَةِ﴾	٥	١٩٤ ، ٢٠٩
﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضَرْبُ دَعَا رَبِّهِ مِثْيَاءً إِلَيْهِ .. الْآيَةِ﴾	٨	٢٧٣
﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ ..﴾	١١	١٢٣ ، ٢٨٢
		٨٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فبشر عباد الذين يستمعون القول ... الآية ﴾	١٨، ١٧	٥٨
﴿ الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني ﴾	٢٣	٤٣٦
﴿ ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون .. ﴾	٢٩	١٣٧
﴿ قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله إن أرادني الله بضر .. ﴾	٣٨	١٢٠
﴿ قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب ﴾	٤٦	٢٢١، ٥٧
﴿ قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم .. الآية ﴾	٥٣	٥٧
﴿ الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل .. ﴾	٦٢	٢٤٦، ٢٤١
﴿ ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك .. الآية ﴾	٦٥	٩٣
﴿ والسموات مطويات بيمينه ... ﴾	٦٧	٤٥٣
[غافر] (٤٠)		
﴿ ذلكم بأنه إذا دُعي الله وحده كفرتم .. الآية ﴾	١٢	٢٨٣
﴿ مثل دأب قوم نوح وعاد وثمود .. الآية ﴾	٣١	٢٢١، ٥٧
﴿ أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى .. الآية ﴾	٣٧	١٥٥
﴿ ... إن الله قد حكم بين العباد .. الآية ﴾	٤٨	٢٢٢
﴿ ... فاستعذ بالله .. الآية ﴾	٥٦	٦٢
﴿ وقال ربكم ادعوني أستجب لكم .. الآية ﴾	٦٠	١٤٦، ٦١
[فصلت] (٤١)		
﴿ ... قالتا أتينا طائعين ﴾	١١	٥٢٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فقضاهن سبع سموات في يومين﴾	١٢	٢٣٣
﴿وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا .. الآية﴾	٢١	٥٢٦ ، ٤٠٦
﴿وقال الذين كفروا ربنا أرنا الذين أضلانا .. الآية﴾	٢٩	٤٧٢
﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله .. الآية﴾	٣٣	١٣١
﴿ولا تستوي الحسنة ولا السيئة .. الآية﴾	٣٤	١٣١
﴿وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله﴾	٣٦	٦٢
﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .. الآية﴾	٤٢	٤٣٥ ، ٤٠٧
[الشورى] (٤٢)		
﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله . الآية﴾	١٠	٤٣٤
﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾	١١	٣٧٨ ، ٣٧٧
		٤١٢ ، ٣٩٧
		٤١٩ ، ٤١٨
		٤٣٠ ، ٤٢٩
		٥٢٦ ، ٤٣٢
		٥٦٣ ، ٥٥٢
		٦٤٦ ، ٦٢٣
		٦٩٢ ، ٦٨١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين .. الآية ﴾	٢١	١٧٨، ١٥١
﴿ أم يقولون افتري على الله كذباً .. الآية ﴾	٢٤	٢٢٤
﴿ ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ﴾	٢٧	٢٥٩
﴿ وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا .. الآية ﴾	٥٢	٤٥٦، ٤٣٧، ٤٠٧
﴿ صراط الله الذي له مافي السموات والأرض ﴾	٥٣	٤٣٧
[الزخرف] (٤٣)		
﴿ وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم .. الآية ﴾	٢٠	١٢٦
﴿ أم آتيناهم كتاباً من قبله فهم به مستمسكون ﴾	٢١	١٢٦
﴿ بل قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة .. الآية ﴾	٢٢	١٢٦
﴿ وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير ﴾	٢٣	١٢٦
﴿ وإذا قال إبراهيم لأبيه وقومه إنني براء .. الآية ﴾	٢٦	٧٦
﴿ إلا الذي فطرني فإنه سيهدين ﴾	٢٧	٧٦
﴿ وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون .. ﴾	٢٨	٧٦
﴿ فإننا عليهم مقتدرون ﴾	٤٢	٢٤٠
﴿ واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا .. الآية ﴾	٤٥	١٣٤
﴿ فاستخف قومه فأطاعوه ﴾	٥٤	٢٧٧، ١٥٥
﴿ يا عباد لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون .. ﴾	٦٨	٥٨
﴿ وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله .. الآية ﴾	٨٤	٤٧٨
﴿ ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله .. الآية ﴾	٨٧	٧٠

الآية	رقمها	الصفحة
[الدخان] (٤٤)		
﴿ لا إله إلا هو يحيى ويميت ربيكم ورب آبائكم .. ﴾	٨	٢٢٧
[الجاثية] (٤٥)		
﴿ وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا .. ﴾	٢٤	٢٧٧
﴿ إن نظن إلا ظناً .. الآية ﴾	٣٢	٦٥١
[الأحقاف] (٤٦)		
﴿ قل أرأيتم ما تدعون من دون الله أروني .. الآية ﴾	٤	١٣٩ ، ١٢٧
﴿ ومن أضل ممن يدعو من دون الله .. الآية ﴾	٥	١٣٢ ، ١٢١
		١٨٨
﴿ وإذا حشر الناس كانوا لهم أعداء .. الآية ﴾	٦	١٢١
﴿ أولئك أصحاب الجنة خالدين فيها جزاء .. الآية ﴾	١٤	٢٦٧
[محمد] (٤٧)		
﴿ والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم .. ﴾	١٧	٢٢٢
﴿ فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك .. الآية ﴾	١٩	٧٨
﴿ أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها .. ﴾	٢٤	٤٦٢
﴿ والله الغني وأنتم الفقراء ... الآية ﴾	٣٨	٦٩٢
[الفتح] (٤٨)		
﴿ ويعذب المنافقين والمنافقات والمشركين .. الآية ﴾	٦	٩٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون. الآية ﴾	١٢	٩٩
[الحجرات] (٤٩)		
﴿ إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ... ﴾	١٥	٨٠
﴿ بل الله يبين عليكم أن هداكم للإيمان .. الآية ﴾	١٧	٢٥٥
[ق] (٥٠)		
﴿ أفعمينا بالخلق الأول بل هم في لبس من خلق جديد ﴾	١٥	٢٣٠
[الذاريات] (٥١)		
﴿ وفي الأرض آيات للموقنين وفي أنفسكم أفلا تبصرون ﴾	٢٠-٢١	٢٧٩
﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾	٥٦	٢٥٢، ٨٨
﴿ إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴾	٥٨	٣٠٢، ٢٢٩
[الطور] (٥٢)		٣٧٧
﴿ أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون ﴾	٣٥	٣٠٢، ٢٧٦
[النجم] (٥٣)		٣٠٤
﴿ وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى ﴾	٤، ٣	٤٣٥، ٤٠٧
		٤٥٩
﴿ إن يتبعون إلا الظن .. الآية ﴾	٢٣	٦٥١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن .. الآية ﴾ [القمر] (٥٤)	٢٨	٦٥١
﴿ حكمة بالغة فما تغني النذر ﴾	٥	٢٥٨
﴿ تجري بأعيننا جزاء لمن كان كفر ﴾ [الرحمن] (٥٥)	١٤	٦٧٥ ، ٦٦٣
﴿ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾ [الحديد] (٥٧)	٢٧	٦٧٥
﴿ ... وهو بكل شيء عليم ﴾	٣	٥٨٤
﴿ ثم استوى على العرش ... الآية ﴾	٤	٦٠٣ ، ٤٥٢
﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات .. الآية ﴾	٩	٦٤٦
﴿ ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم . ﴾	٢٢	٢٩٢
﴿ لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا .. الآية ﴾ [المجادلة] (٥٨)	٢٣	٢٥٩
﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها .. الآية ﴾	١	٣٨٣ ، ٣٧٩
﴿ ألم تر أن الله يعلم ما في السموات .. الآية ﴾	٧	٥١٤ ، ٥١٣
﴿ ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول .. ﴾	٨	٥١٦
		٦٠٤ ، ٦٠٣
		٥٢٣ ، ٥١٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لا تجحد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ... ﴾	٢٢	٨٥ - ٨٤
[الحشر] (٥٩)		
﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾	٧	٤٤٤
﴿ هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب .. الآية ﴾	٢٢	٣٧٥ ، ٢٣٤
﴿ هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس .. الآية ﴾	٢٣	٣٧٥ ، ٢٢٧
		٣٨١
﴿ هو الله الخالق الباري المصور له الأسماء الحسنى ... الآية ﴾	٢٤	٣٧٥ ، ٢٢٧
[الممتحنة] (٦٠)		
﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء ﴾	١	٨٥
﴿ قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم .. الآية ﴾	٤	٣٦٦
﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات .. ﴾	١٠	٢٣١
[المنافقون] (٦٣)		
﴿ إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله ﴾	١	٥١٨ ، ٨١
		٥٢٣
[التغابن] (٦٤)		
﴿ فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا .. الآية ﴾	١٦	٢٧١

الآية	رقمها	الصفحة
[الطلاق] (٦٥)		
﴿ ... ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ﴾	٢	٢٦٦
﴿ ويرزقه من حيث لا يحتسب ... ﴾	٣	٢٦٦
﴿ الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن . ﴾	١٢	٢٣٤ ، ٢٤٩ ،
		٢٥٢ ، ٢٥٨ ،
		٢٧٩
[الملك] (٦٧)		
﴿ الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً ﴾	٢	٢٢٧
﴿ كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها ... الآية ﴾	٨	١٤٠
﴿ قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ... الآية ﴾	٩	١٤٠
﴿ وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم ... الآية ﴾	١٣	٢٧٤
﴿ ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ﴾	١٤	٢٧٤
[الحاقة] (٦٩)		
﴿ كلوا واشربوا هنيئاً بما أسلفتم في الأيام الخالية .. الآية ﴾	٢٤	٢٦٦
[نوح] (٧١)		
﴿ وقالوا لا تذرن آلهتكم ولا تذرن وداً .. الآية ﴾	٢٣	٩٦
[الجن] (٧٢)		
﴿ وأنا لاندري أشر أريد بمن في الأرض .. الآية ﴾	١٠	٢٤٦

الآية	رقمها	الصفحة
[القيامة] (٧٥) ﴿ أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ﴾	٤٠	٢٤٠
[الإنسان] (٧٦) ﴿ إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً ﴾	٣	٢٢٣
[النازعات] (٧٩) ﴿ فقال أنا ربكم الأعلى ﴾	٢٤	٢٩٤ ، ١٥٥ ٤٠٦ ، ٤٠٥
[التكويد] (٨١) ﴿ وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين ﴾	٢٩	٢٧١ ، ٢٤٠
[الطارق] (٨٦) ﴿ إنهم يكيدون كيداً وأكيد كيداً ، فمهل الكافرين أمهلهم رويداً ﴾	١٥-١٦	٤٠٤
[الأعلى] (٨٧) ﴿ سبح اسم ربك الأعلى * الذي خلق فسوى * والذي قدر فهدى ﴾	١-٣	٢٢٠ ، ٤٩١ ٤٩٣
﴿ إلا ما شاء الله إنه يعلم الجهر وما يخفى ﴾	٧	٣٧٩
[الشمس] (٩١) ﴿ فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها ﴾	١٣	٤٠٤

الآية	رقمها	الصفحة
[الليل] (٩٢)		
﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّق بِالْحُسْنَى * فَسَنِيسِرْهُ لِلْغَيْبِ ﴾	٧، ٦، ٥	٢٧٠
﴿ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَبَ بِالْحُسْنَى * فَسَنِيسِرْهُ لِلْغَيْبِ ﴾	١٠، ٩، ٨	٢٧٠
[الإخلاص] (١١٢)		
﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾	١	٦٩٢، ٥٨٤، ٤٠٠
﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾	٤	٤٣٠، ٤١٢
[الفلق] (١١٣)		
﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ * مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾	٢، ١	٢٤٦

فهرس الأحاديث

رقم	الحديث	الصفحة
١	أترون هذه المرأة طارحةً ولدها	٤٧٠
٢	أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر	٩٤
٣	إذا أفاد أحدكم المرأة أو الجارية أو الدابة	٢٧١
٤	إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده	٥١٦
٥	إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده	٢٩٦
٦	أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك	٣٨٩
٧	اشتد غضب الله على رجل يقتله رسول الله	٥٧٩
٨	أشهد ألا إله إلا الله وأني رسول الله لا يلتقى الله بهما عبد غير شاك	
	فيهما إلا دخل الجنة	٨٠
٩	أعتقها فإنها مؤمنة	٤٥٧
١٠	أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت	٤١٦
١١	اعلم أن الله أقدر عليك	٤٧١
١٢	اعمل يا ابن الخطاب فكل ميسر	٢٧٠
١٣	اعملوا فكل ميسر	٢٧٠
١٤	أعوذ بكلمات الله التامات	٦٢ هـ
١٥	أعوذ بوجهك	٢٣٩
١٦	اقرأوا القرآن	٦١٣ هـ
١٧	الله أعلم بما كانوا عاملين	٢٣٥

رقم	الحديث	الصفحة
١٨	الله أكبر هذا كما قال (حديث ذات أنواط)	١٥٣
١٩	اللهم أعوذ برضاك من سخطك ...	٣٨٨
٢٠	اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد	١٨٦
٢١	اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك	٣٧٨
٢٢	اللهم رب السموات السبع ورب العرش العظيم	٥٠١
٢٣	اللهم فقهه في الدين	٤٦٦
٢٤	اللهم هل بلغت اللهم فاشهد	٥٥٢
٢٥	اللهم لا مانع لما أعطيت	٢٢٨
٢٦	أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ألا إله إلا الله	٧٨
٢٧	أمرهم إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا ما شاء الله ثم شئت	١٠٥
٢٨	أنا أغني الشركاء عن الشرك	٨٢
٢٩	أنا عند ظن عبدي بي	٥١٩
٣٠	أن تلد الأمة ربها	٢١٦
٣١	إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها	٥١٩
٣٢	إن الله خالق كل صانع وصنعه	٢٦٨
٣٣	إن الله خلق آدم على صورته	٥٨٠
٣٤	إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام	٣٧٧
٣٥	إن الله عز وجل يحمل السموات على إصبع	٤٥٠
٣٦	إن الله يصنع كل صانع وصنعه	٢٦٨

رقم	الحديث	الصفحة
٣٧	إن الحمد لله نحمده	١
٣٨	إن قلوب بني آدم	٦٠٩، ٤٠٩
٣٩	إن الملكين يسألان العبد في قبره	١٧٩
٤٠	إنك تأتي قوماً أهل كتاب	٨٩
٤١	إنكم سترون ربكم ... [حديث الرؤية]	٤٤٩
٤٢	إن لله تسعاً وتسعين اسماً	٣٨٩
٤٣	إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل	١٠٢
٤٤	إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن	٦٠٩
٤٥	أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله	٦٧
٤٦	أوف بنذك فإنه لا نذر في معصية	١٠٤
٤٧	أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح	١٠١
٤٨	أول ما خلق الله القلم قال له اكتب	٢٣٧
٤٩	بايعوني على ألا تشركوا بالله شيئاً	٨٩
٥٠	باسم الله أرقيك	٦٢ هـ
٥١	تحتاج الجنة والنار .. وفيه: حتى يضع ربك عز وجل فيها قدمه	٥٧٨
٥٢	حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره	٥٠١
٥٣	الحج عرفة	١٤٨
٥٤	خلافة النبوة ثلاثون سنة	٢٩٦
٥٥	خلقت عبادي حنفاء	٢٨٧

رقم	الحديث	الصفحة
٥٦	خير الناس قرني	٤١٠
٥٧	الدعاء هو العبادة	٦١
٥٨	رأيت عمرو بن لحي يجر قصبه في النار	٩٧
٥٩	سبحانك اللهم وبحمدك أستغفرك وأتوب إليك [يتأول القرآن]	٤٦٤
٦٠	سلوه لأي شيء يصنع ذلك [أحبها لأنها صفة الرحمن ... أي سورة الإخلاص]	٤١٠
٦١	صل صلاة الصبح ثم أقصر	١٠٤
٦٢	صل قائماً فإن لم تستطع فعلى جنب	٢٧٢
٦٣	ضحك ربنا من قنوط عباده	٤٤٩
٦٤	فذرهما حتى يلقاها ربها	٢١٥
٦٥	فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون	٥٥٣
٦٦	كان في عماء [وأوله سؤال : أين كان ربنا]	٤٤٩
٦٧	كتب الله مقادير الخلائق	٢٣٧
٦٨	الكرسي موضع القدمين (له حكم الرفع)	٤٤٩
٦٩	كفى بقوم ضلالة أن يرغبوا عما جاء به نبيهم إليهم	٤٣٩
٧٠	لله أفرح بتوبة عبده من أحدكم	٥٧٩ ، ٤٧١
٧١	لما قضى الله الخلق كتب في كتاب	٥٧٧
٧٢	لو أن الله عذب أهل سمواته	٢٥٥
٧٣	ما أصاب عبداً قط هم ولا حزن	٣٨٩

رقم	الحديث	الصفحة
٧٤	ما أنا عليه اليوم وأصحابي	٢١
٧٥	ما تصدق أحد بصدقة	٤٠٨
٧٦	ما من الأنبياء من نبي إلا أُعطي من الآيات	٢٩٢
٧٧	ما من مولود إلا يولد على الفطرة	٢٨٥
٧٨	من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه	٥٧٨
٧٩	من حلف بغير الله فقد أشرك	٩٥
٨٠	من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة	١٣٤
٨١	من لقيت من وراء هذا الحائط يشهد إلا إله إلا الله	٨٠
٨٢	من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة	٧٩
٨٣	نضر الله امرأً سمع منا مقالة	٥٧٦
٨٤	نهى أن يجصص القبر	١٠٢
٨٥	هذا أمين هذه الأمة	٤٤٥
٨٦	والخير كله في يديك والشّر ليس إليك	٢٤٤
٨٧	لا ، بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير	٢٣٧
٨٨	لا تجعلوا بيوتكم قبوراً	١٠٢
٨٩	لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها	١٠٢
٩٠	لا تحلفوا بآبائكم	٦٣
٩١	لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم	١٠١
٩٢	لا ينبغي أن يقول أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت	١٤٧

رقم	الحديث	الصفحة
٩٣	يضحك الله إلى رجلين	٥٧٩
٩٤	ياعبادي إني حرمت الظلم	٢٥٤
٩٥	ياغلام إني أعلمك كلمات	١١٩
٩٦	يُؤْتَى بِالْقُرْآنِ وَأَهْلُهُ	٦١٢
٩٧	يقبض الله تبارك وتعالى الأرض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه	٤٠٨
٩٨	يكشف ربنا عن ساقه	٤٥٧
٩٩	يمين الله ملأى	٥٧٨ ، ٤٠٨
١٠٠	ينزل الله إلى سماء الدنيا كل ليلة [حديث النزول]	٤٥٢

فهرس الأعلام

الصفحة	العلم	رقم
٦٠٦ هـ	أبان بن أبي عياش	١
٤٨٢	إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي اللقاني	٢
٤١	إبراهيم بن محمد الإسفراييني - أبو إسحاق -	٣
٥٦	إبراهيم بن محمد البغدادى أبو إسحاق الزجاج	٤
١٨	إبراهيم بن محمد الباجوري	٥
٥٨٩	إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشاطبي	٦
٤١٤	أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل - أبو بكر الإسماعيلي -	٧
٣٠٧	أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي	٨
١٦٨	أحمد بن زيني دحلان	٩
٣٥	أحمد بن عبد الحليم بن تيمية	١٠
٣١٨	أحمد بن علي بن حجر العسقلاني	١١
٢٨٠	أحمد بن فارس بن زكريا	١٢
٦٨٩	أحمد بن القاسم بن خليفة الخزرجي - ابن أبي أصيبعة -	١٣
٤١	أحمد بن محمد بن أحمد المقرئ	١٤
١٦	أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة - أبو جعفر الطحاوي	١٥
١٦٦	أحمد بن محمد بن محمد بن علي - أبو العباس الهيثمي	١٦
٤٥٠	أحمد بن نصر الخزاعي	١٧
٣٩٤	إسحاق بن إبراهيم بن راهويه	١٨
٣٩٣	إسحاق بن إبراهيم بن هانئ	١٩
٦٠٦ هـ	إسحاق بن بشر	٢٠

الصفحة	العالم	رقم
٥٤	إسماعيل بن حماد - أبو نصر التركي الجوهري .	٢١
٢٣	إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي	٢٢
٤١٣	إسماعيل بن محمد بن الفضل - أبو القاسم التيمي	٢٣
٣٩٤	يشر بن غياث المريسي	٢٤
٤٦	الجعد بن درهم	٢٥
٥٨٢	جعفر بن محمد البلخي - أبو معشر	٢٦
١٧٠	الجنيد بن محمد الجنيد البغدادى	٢٧
٤٦	الجهم بن صفوان	٢٨
٤٨	الحسن بن أحمد بن إبراهيم - أبو علي بن شاذان	٢٩
٤٠	أبو الحسن الباهلي	٣٠
٦٧٣	الحسن بن أحمد بن الحسن - أبو العلاء الهمداني العطار	٣١
٢٢	الحسن بن علي بن خلف - أبو محمد البريهاري	٣٢
١٦٣	الحسن بن علي بن محمد - أبو علي الدقاق	٣٣
٥٥	الحسين بن محمد بن المفضل - أبو القاسم الراغب الأصبهاني	٣٤
٣٨٥	الحسين بن مسعود بن الفراء البغوي	٣٥
١٧١	الحسين بن منصور الخلاج	٣٦
١٤٦	الحسيني بن الحسن - أبو عبد الله الحلبي	٣٧
٢٩١	حمد بن محمد بن إبراهيم البستي الخطابي	٣٨
٥٥٠	حماد بن زيد	٣٩
٣٨	زكريا بن يحيى الساجي	٤٠
٤٥٨	سفيان بن سعيد الثوري	٤١

الصفحة	العلم	رقم
٤٦٥	عبد الرحمن بن علي بن الجوزي	٦٣
٤١١	عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي	٦٤
٤٢٨	عبد الرحمن بن القاسم	٦٥
٥٥٠	عبد الرحمن بن مهدي	٦٦
٢٨١	عبد الرحمن بن ناصر السعدي	٦٧
٤٣١	عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني	٦٨
١٧٠	عبد القادر بن أبي صالح بن عبد الله الجيلاني	٦٩
٦٧٢	عبد القادر بن عبد الله - أبو محمد الرهاوي الحراني	٧٠
٤٠	عبد القاهر بن طاهر البغدادى	٧١
١٦٣	عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك - أبو القاسم القشيري	٧٢
٦٧٢	عبد الملك بن عبد الله بن يوسف - إمام الحرمين الجويني	٧٣
٦٦٠	عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون	٧٤
٥٢٠	عبد الملك بن قريب - أبو سعيد البصري - الأصمعي	٧٥
٣٢	عبد الملك بن عيسى بن درياس	٧٦
١٦٦	عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر	٧٧
١٦٧	عبد الوهاب بن أحمد بن علي - أبو المواهب الشعرائي	٧٨
٢٦	عبيد الله بن سعيد بن حاتم - أبو نصر الوائلي السجزي	٧٩
٢٦	عبيد الله بن محمد بن حمدان بن بطة العكبري	٨٠
٤٥٠	عبيدة بن عمرو السلماني	٨١
٢٣٦	عثمان بن سعيد الدارمي	٨٢
٦٩١	عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن الشهرزوري	٨٣

رقم	العلاء	الصفحة
٨٤	عطاء بن أبي رباح	٣٩٨
٨٥	عكرمة مولى ابن عباس - أبو عبد الله	١٠٨
٨٦	العلاء بن مسلمة الرؤاسي	٦٠٦ هـ
٨٧	علي بن إسماعيل - أبو الحسن الأشعري	٢٩
٨٨	علي بن الحسن بن هبة الله - أبو القاسم بن عساكر الدمشقي	٣٢
٨٩	علي بن عبد الكافي بن علي السبكي	١٦٥
٩٠	علي بن عقيل بن محمد - أبو الوفاء الحنبلي	٤٣٨
٩١	علي بن أبي علي بن محمد الأمدي	٣٢٩
٩٢	عمر بن عبد العزيز	٢٣٥
٩٣	عمر بن علي بن المرشد بن علي - ابن الفارض	١٧١
٩٤	عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي - سيبويه	٤٩٦
٩٥	غياث بن غوث التغلبي النصراني - الأخطل -	٥١٨
٩٦	غيلان بن مسلم الدمشقي	٢٣٥
٩٧	فضيل بن عياض	٤٢٣
٩٨	القاسم بن سلام - أبو عبيد -	٤٠٦
٩٩	قتادة بن دعامة - أبو الخطاب السدوسي البصري	١٧٦
١٠٠	الليث بن سعد	٤٥٨
١٠١	المبارك بن محمد بن عبد الكريم - ابن الأثير -	٢١٨
١٠٢	مجاهد بن عمرو	٢٤ هـ
١٠٣	مجاهد بن جبر - أبو الحجاج المكي	١٢٨
١٠٤	محمد بن إبراهيم بن المنذر	٨٩

رقم	العـ	الصفحة
١٠٥	محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويز منداد	٤٣
١٠٦	محمد بن أحمد بن عبد الهادي - أبو عبد الله المقدسي	١٦٥
١٠٧	محمد بن أحمد بن محمد - أبو جعفر السمناني	٤٤
١٠٨	محمد بن أحمد بن يعقوب بن مجاهد	٤٠
١٠٩	محمد بن إسحاق بن خزيمة - أبو بكر السلمي النيسابوري	٦٣
١١٠	محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده	٣٠١
١١١	محمد بن إسحاق بن يسار المطلبى	١٥٢
١١٢	محمد بن إسماعيل البخاري	٦٣
١١٣	محمد الأمير الكبير المالكي	١٦٧
١١٤	محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي	١١٥
١١٥	محمد بن بشير السهسواني	١٧٧
١١٦	محمد بن أبي بكر بن أيوب - بن قيم الجوزية.	٥٧
١١٧	محمد بن جرير الطبري	٧٠
١١٨	محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني	٤١
١١٩	محمد بن الحسن بن محمد	٦٧٣
١٢٠	محمد بن الحسين بن إبراهيم الطواهري	٣٦٤
١٢١	محمد بن الحسين البغدادى الآجري	٤١٥
١٢٢	محمد بن زياد - أبو عبد الله بن الأعرابي	٦٤٥
١٢٣	محمد بن خفيف بن اسفكشار - أبو عبد الله الشيرازي	١٦٢
١٢٤	محمد بن سيرين - أبو بكر	٢٤
١٢٥	محمد بن شجاع الثلجي	٥٧٢

رقم	العـ	الصفحة
١٢٦	محمد بن الطيب - أبو بكر الباقلاني	٤١
١٢٧	محمد بن عبد الكريم بن أحمد - أبو الفتح الشهرستاني	٦٨٣
١٢٨	محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي	١٦٥
١٢٩	محمد بن عبد الوهاب - أبو علي الجبائي المعتزلي	٣٠
١٣٠	محمد بن عبده بن حسن خير الله	١٩٣
١٣١	محمد بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي	٢٢٥
١٣٢	محمد بن علي بن محمد الشوكاني	١٢٤
١٣٣	محمد بن عمر بن الحسين - أبو عبد الله الرازي	٦٨٧
١٣٤	محمد بن عيسى بن سورة الترمذي	٦١٢
١٣٥	محمد بن القاسم بن بشار - أبو بكر الأنباري	٢١٥
١٣٦	محمد بن محمد بن محمد بن أحمد - أبو حامد الغزالي	٦٧٦
١٣٧	محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري	١٥٢
١٣٨	محمد بن الوليد بن خلف الطرطوشي	١٥٣
١٣٩	محمد بن يوسف بن عمر السنوسي	٣١٥
١٤٠	محمود بن أحمد بن محمود الزنجاني	٦٧٢
١٤١	مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني	١٩٤
١٤٢	معبد الجهني	٥٧٢
١٤٣	منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني	٨٨
١٤٤	ميسرة بن عبد ربه	٢٤٤ هـ
١٤٥	نعيم بن حماد الخزاعي - أبو عبد الله المروزي	٦٢
١٤٦	هشام بن محمد بن السائب الكلبي	٢٩

الصفحة	العلم	رقم
٥٧٦	همام بن منبه بن كامل	١٤٧
٤٥٨	الوليد بن مسلم	١٤٨
٤٩	يحيى بن عمار	١٤٩
٤٧٣	يحيى بن محمد بن هبيرة	١٥٠
٤٢٣	يحيى بن معين	١٥١
٤٥	يزيد بن هارون	١٥٢
١٦٨	يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبهاني	١٥٣
٤١١	يوسف بن عبد الله بن محمد - ابن عبد البر	١٥٤
٥١٢	يوسف بن محمد بن المعز - أبو الحجاج المكلاتي	١٥٥

فهرس المراجع

الألف

- ١- الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) . تقديم وتحقيق وتعليق د . فوقية حسين محمود - القاهرة مطبعة التقدم - ط ١-١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ٢- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة . أبو عبد الله بن بطة العكبري الحنبلي تحقيق : رضا بن نعيان معطي - الرياض - دار الراجية - ط ١-١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٣- إبطال التأويلات لأخبار الصفات . لأبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء - تحقيق ودراسة أبي عبد الله محمد بن حمد الحمود النجدي - مطابع القيس التجارية - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- ٤- ابن تيمية السلفي ، نقده لمسلك المتكلمين والفلاسفة في الإلهيات - محمد خليل هراس - طنطا - مكتبة الصحابة - ط ٢ - ١٤٠٥ هـ .
- ٥- أبو حامد الغزالي والتصوف - عبد الرحمن دمشقية - الرياض - دار طيبة ط ٢ - ١٤٠٩ هـ .
- ٦- إنحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر - أحمد البنا - تحقيق : شعبان محمد إسماعيل - بيروت عالم الكتب - ط ١ - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٧- إثبات صفة العلو - لابن قدامة المقدسي - تحقيق د - أحمد عطية الغامدي بيروت - مؤسسة علوم القرآن - ط ١ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٨- اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم - إعداد وتحقيق عواد عبد الله المعتق مطابع الفرزدق التجارية - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٩- الإحكام في أصول الأحكام - أبو محمد علي بن حزم الظاهري - تحقيق : محمد أحمد عبد العزيز القاهرة - مكتبة عاطف - ط ١ - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ١٠- الإحكام في أصول الأحكام - سيف الدين علي بن محمد الأمدي - الرياض مؤسسة النور للطباعة ١٣٨٧ هـ .
- ١١- إحياء علوم الدين أبو حامد الغزالي - مصر - ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .

- ١٢- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لأبي محمد عبدالله ابن مسلم بن قتيبة الدينوري ٢٧٦ هـ - قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه عمر بن محمود أبو عمر - دار الراية للنشر والتوزيع ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م الطبعة الأولى .
- ١٣- أدب الشافعي ومناقبه : ابن أبي حاتم ، تحقيق عبدالغني عبد الخالق - سوريا - مكتبة التراث الإسلامي ١٣٧٣ هـ .
- ١٤- الأذكار - أبو زكريا يحيى بن شرف النووي - تحقيق : بشير محمد عيون الطوائف - مكتبة المؤيد - ط ١ - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- ١٥- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - محمد بن علي الشوكاني - بيروت - دار المعرفة .
- ١٦- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد - إمام الحرمين الجويني تحقيق ، أسعد تميم - بيروت - مؤسسة الكتب الثقافية ط ١ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٧- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - محمد ناصر الدين الألباني - بيروت - المكتب الاسلامي ط ٢ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ١٨- أساس التقديس - للنفخ الرازي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ١٣٥٤ هـ .
- ١٩- الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية - يحيى هاشم حسن فرغلي - القاهرة - دار الفكر العربي ١٩٧٨ م
- ٢٠- الأسماء والصفات - أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تصحيح : محمد زاهد الكوثري - بيروت - دار إحياء التراث العربي .
- ٢١- اشتقاق أسماء الله الحسنى - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق - د . عبد الحسيب المبارك - بيروت - مؤسسة الرسالة ط ٢ - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٢٢- الإصابة في تمييز الصحابة - أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني - تحقيق محمد علي البجاوي - القاهرة المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٨ هـ .
- ٢٣- أصول الدين - أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي - استنبول - مدرسة الإلهيات - دار الفنون - ١٣٤٦ هـ .
- ٢٤- أصول الدين الإسلامي : رشدي عليان ، وقحطان عبد الرحمن بدوي - بغداد - دار الحرية للطباعة ١٣٩٧ هـ .

- ٢٥- أصول السنة - لابن أبي زمنين محمد بن عبد الله المالكي (ت ٣٩٩هـ) - ومعه : رياض الجنة بتخريج أصول السنة لعبد الله البخاري . ط ١ ، ١٤١٥ هـ ، مكتبة الغرباء بالمدينة المنورة .
- ٢٦- إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة - للشيخ أحمد المقرئ المغربي المالكي الأشعري - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بدون تاريخ الطبع .
- ٢٧- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن - محمد الأمين المختار الشنقيطي - بيروت عالم الكتب .
- ٢٨- الاعتصام - أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي المالكي - بيروت - دار المعرفة - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٢٩- اعتقاد أئمة الحديث - لأبي بكر الإسماعيلي - تحقيق د : محمد بن عبد الرحمن الخميس - ط الأولى - دار العاصمة بالرياض - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- ٣٠- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث - أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي - تقديم وتعليق : أحمد عصام الكاتب - بيروت - دار الآفاق الجديد - ١٤٠١ هـ .
- ٣١- إعلام الموقعين عن رب العالمين - ابن قيم الجوزية - مراجعة : طه عبد الرؤوف سعد - بيروت - دار الجيل .
- ٣٢- الأعلام - خير الدين الزركلي - ط ٣ - بيروت - ١٣٨٩ هـ .
- ٣٣- إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان - ابن قيم الجوزية - تصحيح : محمد عفيفي - بيروت - المكتب الإسلامي - ط ١ - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٣٤- إقتضاء الصراط المستقيم لخالفه أصحاب المجيم - لشيخ الإسلام ابن تيمية - تحقيق وتعليق د . ناصر بن عبد الكريم العقل - بدون المطبعة وتاريخ الطبع .
- ٣٥- إجماع العوام عن علم الكلام - ضمن القصص العوالي - أبو حامد محمد بن محمد الغزالي - ط ٢ - القاهرة - مكتبة الجندي ١٣٩٥ هـ .
- ٣٦- إنتصار أولياء الرحمن على أولياء الشيطان - محمد عثمان عبده البرهاني السوداني . بدون المطبعة وتاريخ الطبع .
- ٣٧- الانتصار لأهل الحديث « مختصر : ضمن صوت المنطق للسيوطي » أبو المظفر السمعاني - تعليق : علي سامي النشار .

- ٣٨- الأنساب - عبد الكريم بن محمد السمعاني - تحقيق عبد الرحمن المعلمي - بيروت .
- ٣٩- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به - لإمام المتكلمين القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني البصري - تحقيق عماد الدين أحمد حيدر - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٤٠- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة - عبد الرحمن بن يحيى المعلمي - فيصل آباد (باكستان) حديث أكاديمي - ١٤٠٢ هـ .
- ٤١- الإيمان - أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه - تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني - الكويت - دار الأرقم - ط ٢ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

الباء

- ٤٢- الباعث على إنكار البدع والحوادث - للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف : بأبي شامة - دراسة وتحقيق : عادل عبد المنعم أبو العباس - الرياض - مكتبة الساعي بدون تاريخ .
- ٤٣- البحر المحيط لأبي حيان - القاهرة - مكتبة السعادة ١٣٢٨ هـ .
- ٤٤- بدائع الفوائد - لابن قيم الجوزية - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بدون تاريخ الطبع .
- ٤٥- البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي - تحقيق مجموعة من المحققين - بيروت دار الكتب العلمية ط ١ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٤٦- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع - محمد بن علي الشوكاني - القاهرة - ١٣٤٨ هـ معروف عبد الله باسندو
- ٤٧- بلوغ المرام من أدلة الأحكام - أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، القاهرة - مكتبة - التهذيب ١٣٣٠ هـ .
- ٤٨- بهجة قلوب الأبرار وقرّة عيون الأخبار في شرح جوامع الأخبار ، أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر آل معدي ط ٢ - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م
- ٤٩- البيهقي وموقفه من الإلهيات للدكتور - أحمد بن عطية بن علي الغامدي - طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

الناء

- ٥٠- تاج العروس من جواهر القاموس - محمد مرتضى الزبيدي - تحقيق عبدالستار أحمد فراج
القاهرة - مطبعة الحكومة ١٣٠٦ هـ .
- ٥١- تاريخ بغداد - أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - بيروت - دار الكتاب العربي .
بدون تاريخ .
- ٥٢- تأويل مختلف الحديث لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٣٧٦ هـ) - دار الكتب
العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٥٣- تبصير أولي النهى معالم الهدى - محمد بن جرير الطبري - مخطوط بالجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة - ضمن مجموعة فيلم رقم ١٠١ .
- ٥٤- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة - للإمام أبي المظفر الإسفراييني
تحقيق - كمال يوسف الحوت - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ -
١٩٨٣ م .
- ٥٥- تبين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري - ابن عساكر الدمشقي - دار
الكتاب العربي بيروت ط ٣، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
- ٥٦- تجريد التوحيد المفيد - أحمد بن علي المقرئ - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحقيق طه
محمد الزيني . ١٤٠٨ هـ .
- ٥٧- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي - أبو العلاء محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم
المباركفوري (ت ١٣٥٣ هـ) - دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٥٨- تحفة الطالب والجلس في كشف شبه داود بن جرجيس للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن
بن حسن آل الشيخ (١٢٩٣ هـ) اعتنى بنشرها وتحقيقها عبدالسلام بن برجس بن ناصر آل
عبد الكريم - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٥٩- تحفة المريد - إبراهيم بن محمد الباجوري - دار الكتب العلمية بيروت ط ١ - ١٤٠٣ هـ -
١٩٨٣ م .
- ٦٠- التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية - للشيخ فالح بن مهدي آل مهدي تصحيح وتعليق
الشيخ عبد الرحمن بن صالح الحمود - مكتبة الحرمين - الرياض - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .
- ٦١- التحقيق التام في علم الكلام - محمد الحسيني الظواهري - الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩ نشر
مكتبة النهضة المصرية .

- ٦٢- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) حققه عبد الوهاب عبد اللطيف ، المطبعة الفنية - القاهرة - ١٩٦٦ م - ١٣٨٥ هـ .
- ٦٣- التدمرية : تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) - تحقيق محمد بن عودة السعوي - طبع بشركة العبيكان للطباعة والنشر - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٦٤- تذكرة الحفاظ - لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي - دار إحياء التراث العربي - بدون تاريخ الطبع .
- ٦٥- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف - المنذري - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - القاهرة - المكتبة التجارية الكبرى ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م
- ٦٦- التسهيل لعلوم التنزيل لمحمد بن أحمد بن جزى الكلبي - دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الرابعة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ٦٧- تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد - الأمير الصنعاني - الرياض - مؤسسة النور - ط ٢ - ١٣٨٩ هـ .
- ٦٨- التعريفات - للشريف علي بن محمد الجرجاني - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٦٩- تغليق التعليق على صحيح البخاري - ابن حجر العسقلاني - تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى بيروت - المكتب الإسلامي - ١٤٠٥ هـ .
- ٧٠- تفسير أسماء الله الحسنى - أبو إسحاق الزجاج - تحقيق أحمد يوسف الدقاق - دمشق مطبعة محمد هاشم كتبي - ١٣٩٥ هـ .
- ٧١- تفسير سورة الإخلاص - شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) تحقيق د. عبد العلي عبد الحميد حامد - الدار السلفية الهند ط ١ - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٧٢- تفسير غريب القرآن - لابن قتيبة - تحقيق أحمد صقر - القاهرة - دار إحياء الكتب العلمية ، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٧٣- تفسير القرآن العظيم - أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) دار التراث القاهرة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .

- ٧٤- تقريب التدمرية - محمد بن صالح العثيمين - مطبعة سفير - الرياض الطبعة الأولى شعبان ١٤١٢ هـ .
- ٧٥- تقريب التهذيب للإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) -
قدم له دراسة وإفنية محمد عوامة - دار الرشيد سوريا - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٧٦- تلبيس إبليس لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي البغدادي (ت ٥٩٧ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٧٧- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) دار المعرفة بيروت تحقيق عبدالله هاشم اليماني المدني .
- ٧٨- تهيد الأوائل وتلخيص الدلائل - أبو بكر بن الباقلاني - تحقيق عماد الدين أحمد حيدر - بيروت - مؤسسة الكتب الثقافية - ط ١ - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٧٩- التمهيد لما في موطأ مالك من المعاني والأسانيد - أبو عمر يوسف بن عبد البر - تحقيق مجموعة من الباحثين - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الرباط ١٣٩٤ هـ - ١٣٩٩ هـ .
- ٨٠- تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من الأخطار - د. صالح بن سعد السحيمي - مطبعة سفير - الرياض - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .
- ٨١- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة - لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني (ت ٩٦٣ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت . بدون تاريخ .
- ٨٢- تهذيب التهذيب - للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند - ١٣٢٥ هـ .
- ٨٣- تهذيب اللغة - أبو منصور الأزهري - تحقيق عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة - مطابع سجل العرب ١٩٦٤ م - ١٩٦٧ م .
- ٨٤- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل - لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١ هـ) تحقيق ودراسة د. عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان - دار الرشد - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٨٥- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد - لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن منده (ت ٣٩٥ هـ) حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي - مطابع الجامعة الإسلامية .

- ٨٦- التوسل أنواعه وأحكامه - محمد ناصر الدين الألباني - جمع العباسي - بيروت - المكتب الإسلامي - الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- ٨٧- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث - ابن الديبع الشيباني - القاهرة مكتبة ومطبعة محمد بن علي صبيح - ١٣٤٧ هـ .
- ٨٨- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد - للشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الخامسة ١٤٠٢ هـ .
- ٨٩- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان - عبد الرحمن بن ناصر آل سعدى القاهرة - المطبعة السلفية - ١٣٧٥ هـ .

الثاء

- ٩٠- ثلاث رسائل في العقيدة - محمد بن صالح بن عثيمين - الرياض - دار طيبة - ط ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

الجيم

- ٩١- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله - أبو عمر يوسف بن عمر بن عبد البر - تصحيح عبد الرحمن محمد عثمان - ط ٢ - المدينة المنورة - المكتبة السلفية ١٣٨٨ هـ .
- ٩٢- جامع البيان عن تأويل آي القرآن - أبو جعفر محمد بن جرير الطبري - بيروت - دار الفكر - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٩٣- جامع العلوم والحكم - أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين الشهير بابن رجب - تحقيق شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس - مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٢ - ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
- ٩٤- المرحح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ) - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد الدكن الهند .
- ٩٥- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي - ابن قيم الجوزية - بيروت - دار الكتب العلمية - ط ١ - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- ٩٦- الجواهر المضية في طبقات الخنفية - أبو أحمد عبدالقادر بن محمد القرشي - حيدر آباد الدكن (الهند) مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - ١٣٣٢ هـ وتحقيق عبد الفتاح الحلو - القاهرة .
- ٩٧- جوهرة التوحيد (مع تحفة المريد) إبراهيم اللقاني - بيروت - دار الكتب العلمية - ط ١ - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

الحاء

- ٩٨- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح - لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) - تحقيق د. السيد الجميلي ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م - دار الكتاب العربي .
- ٩٩- حاشية الأمير على شرح عبد السلام على جوهرة التوحيد - محمد بن محمد الأمير القاهرة - ط ٢ - ١٣٢٤ هـ - المطبعة الأزهرية المصرية .
- ١٠٠- الحبل المتين شرح المرشد المعين - محمد بن محمد المبارك المراكشي المالكي - بيروت - المكتبة الثقافية - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
- ١٠١- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني (ت ٥٣٥ هـ) - تحقيق ودراسة د . محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي - ومحمد بن محمود أبو رحيم دار الراية للنشر والتوزيع الرياض - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ١٠٢- ابن حزم وموقفه من الإلهيات - عرض ونقد - د . أحمد بن ناصر الحمد ط ١ - ١٤٠٦ هـ جامعة أم القرى - مكة المكرمة .
- ١٠٣- الحكمة والتعليل في أفعال الله - للدكتور- محمد ربيع هادي المدخلي مكتبة لينة للنشر والتوزيع دمنهور - الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- ١٠٤- حلية الأولياء وطبقات الأوصياء - أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني - القاهرة - مكتبة الخانجي ١٣٥١ هـ .
- ١٠٥- الحوادث والبدع - أبو بكر الطرطوشي - تحقيق : علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد - الأحساء - دار ابن الجوزي - ط ١ - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

١٠٦- الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن لأبي الحسن عبدالعزيز بن يحيى الكنانى المتوفى ٢٤٠ هـ - حققه د . علي ناصر الفقيهى - مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٢ هـ .

الحاء

- ١٠٧- **خطط المقرئى** - أبو العباس أحمد عبد القادر - القاهرة - دار التحرير ١٢٧٠ هـ .
- ١٠٨- خلق أفعال العباد للإمام محمد بن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦ هـ) - قدم له وخرج أحاديثه وعلق عليها بدر البدر - الدار السلفية - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٠٩- **درء تعارض العقل والنقل** لشيخ الإسلام بن تيمية - تحقيق د . محمد رشاد سالم - توزيع مكتبة ابن تيمية - القاهرة - بدون تاريخ .
- ١١٠- **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه** - محمد مصطفى الأعظمي - بيروت - المكتب الإسلامى - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١١١- **الدرر السنية في الرد على الوهابية** لأحمد بن زيني دحلان - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - الطبعة الخامسة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١١٢- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** - أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تحقيق : محمد سيد جاد الحق ط ٢ - القاهرة - دار الكتب الحديثة ١٣٨٥ هـ - .
- ١١٣- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** - لجلال الدين السيوطي - بيروت دار المعرفة ١٣١٤ هـ .
- ١١٤- **الدر النضيد في الرسائل السلفية** محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) تحقيق خالد عبد الطيف السبع العلمي - دار الكتاب العربى بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- ١١٥- **دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ** محمد بن عبد الوهاب عرض ونقد إعداد عبد العزيز بن محمد بن علي العبد اللطيف - دار طيبة - الرياض - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ١١٦- **دلائل التوحيد** لمحمد جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢ هـ) ضبط وتعليق وتخريج الشيخ خالد عبد الرحمن - دار النفائس - بيروت الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
- ١١٧- **الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب** - إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي - تحقيق وتعليق محمد الأحمدى أبو النور - القاهرة - دار التراث - ١٩٧٢ م .

- ١١٨- الدين الخالص - محمد صديق حسن القنوجي البخاري - تصحيح: محمد زهري النجار
- القاهرة - دار التراث . بدون تاريخ
١١٩ - ديوان لبید بن أبي ربيعة العامري - دار صادر ، بيروت - ١٩٦٦ م .

الذال

- ١٢٠- ذكر أخبار أصبهان - أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) الطبعة الثانية -
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م الدار العلمية دلهي الهند نشر : عبد الوهاب عبد الواحد الخليجي .
١٢١- ذم التأويل للإمام موفق الدين ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ) - حققه وخرج أحاديثه
بدر بن عبد الله البدر - مطابع دار السياسة - الكويت . بدون تاريخ
١٢٢- الذيل على طبقات الحنابلة : أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب تصحيح محمد
حامد الفقي - القاهرة - مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٢ هـ .
١٢٣- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة - أبو عبدالله محمد عبد الملك المراكشي - تحقيق
محمد بن شريف - إحسان عباس - بيروت - دار الثقافة . بدون تاريخ .

الراء

- ١٢٤- الرد على بشر المريسي - للإمام الدارمي - صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي - دار
الكتب العلمية - بيروت . بدون تاريخ
١٢٥- الرد على البكري لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) - الدار العلمية بدلهي الهند -
الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
١٢٦- الرد على الجهمية - للإمام عثمان بن سعيد الدارمي - قدم له وخرج أحاديثه وعلق عليها
بدر البدر - مطابع القيس التجارية - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
١٢٧- الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد بن حنبل - المطبعة السلفية ومكتبتها - القاهرة -
١٣٩٣ هـ .
١٢٨- الرد على شبهات المستغِيثين بغير الله - للشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى النجدي (ت
١٣٢٩ هـ) مطابع دار طيبة - الرياض - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م نشرها عبد السلام بن
برجس بن ناصر آل عبد الكريم .

- ١٢٩- الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) - مطبعة معارف لاهور - ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- ١٣٠- الرد على من أنكر الحرف والصوت - أبو نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي السجزي - تحقيق ودراسة محمد باكريم با عبد الله - طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .
- ١٣١- رسالة الإرادة والأمر ضمن مجموعة الرسائل الكبرى - ابن تيمية - القاهرة مكتبة محمد علي صبيح - ١٣٨٦ هـ .
- ١٣٢- رسالة إلى أهل النغر لابي الحسن الأشعري - تحقيق ودراسة عبد الله شاكرا محمد الجندي - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - مؤسسة علوم القرآن - سوريا - الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .
- ١٣٣- رسالة التوحيد - محمد عبده - بيروت - دار إحياء العلوم - الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ١٣٤- رسالة الشرك ومظاهره - مبارك بن محمد المليي - مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٧ هـ .
- ١٣٥- رسالة العبودية - لشيخ الإسلام ابن تيمية - حققه وخرج أحاديثه وعلق عليها بشير محمد عيون - الناشر مكتبة دار البيان - دمشق - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . (ضمن مجموعة التوحيد) .
- ١٣٦- رسالة في تعريف توحيد العبادة - للشيخ عبد الرحمن أبي بطين - (ضمن مجموعة التوحيد) . تحقيق بشير محمد عيون ، دمشق - دار البيان - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
- ١٣٧- رسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري - لابي القاسم عبد الملك بن عيسى بن درياس (ت ٦٥٩ هـ) حققها د. علي ناصر فقيهي ط ١ - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
- ١٣٨- رسالة في الصفات الاختيارية - لشيخ الإسلام ابن تيمية - تحقيق د. محمد رشاد سالم - دار المدني للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م - مطبوع ضمن (جامع الرسائل) المجموعة الأولى .
- ١٣٩- رسالة قوة الدفاع والهجوم - لمحمد الطاهر يوسف - مطبعة التمدن المحدودة ١٤٠٠/٨٤/٥٧٥ ، السودان - الخرطوم .

١٤٠- الرسالة - للشافعي - أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي - تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر مطبعة البابي الحلبي ١٣٥٨ هـ .

١٤١ - الرسالة المدنية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) - تحقيق الوليد بن عبد الرحمن الفريان - مطابع دار طيبة - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

١٤٢- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم - لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الوزير اليماني (ت ٨٤٠ هـ) - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ١٩٧٩ - ١٣٩٩ هـ .

١٤٣- الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة في العقائد والفنون المتنوعة الفاخرة - للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦ هـ) - طبع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض ١٤٠٥ هـ .

١٤٤- زاد المسير في علم التفسير - أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي - دمشق - المكتب الإسلامي ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

الزاي

١٤٥- زاد المعاد في هدي خير العباد - لابن قيم الجوزية - تحقيق شعيب الأرنؤوط و عبد القادر الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة بيروت ط ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

السين

١٤٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة - محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي بيروت ط ٤ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٤٧- السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي : - محمد سعيد رمضان البوطي - دار الفكر - دمشق ط ١ - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

١٤٨ - السنة لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني (ت ٢٨٧ هـ) - المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م ومعه كتاب «ظلال الجنة في تخريج السنة» للشيخ الألباني .

١٤٩ - السنة - للإمام أبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٩٠ هـ) تحقيق ودراسة د. محمد بن سعيد القحطاني - دار ابن القيم للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- ١٥٠ - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي - مصطفى السباعي - المكتب الإسلامي بيروت ط ٢ - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٥١ - سنن أبي داود - سليمان بن الأشعث السجستاني - إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس - عادل السيد - دار الحديث لبنان ط ١ - ١٣٨٨ هـ ١٩٦٩ م .
- ١٥٢ - سنن الترمذي - أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ) - تحقيق أحمد محمد شاكر - مطبعة البابي الحلبي - مصر ط ٢ - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ١٥٣ - سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي - أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي - دار الفكر بيروت ط ١ - ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م .
- ١٥٤ - سنن ابن ماجه - أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥) - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر العربي . بدون تاريخ .
- ١٥٥ - سنن الدارمي - للحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي - حققه فؤاد أحمد زمزلي وخالد السبع العلمي - دار الريان للتراث القاهرة - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ١٥٦ - السنن الكبرى - للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) - دار المعرفة - بيروت . بدون تاريخ .
- ١٥٧ - سير أعلام النبلاء - للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٦ - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ١٥٨ - السيرة النبوية لابن هشام - حققها وضبطها مصطفى السقا وإبراهيم الأنباري وعبد الحفيظ شلبي - بدون المطبعة وتاريخ الطبعة .

الشيخ

- ١٥٩ - شأن الدعاء - أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي - تحقيق أحمد يوسف الدقاق - دمشق - دار المأمون للتراث ١٤٠٤ هـ .
- ١٦٠ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية - محمد بن محمد مخلوف - القاهرة - المطبعة السلفية - ١٣٤٥ هـ .
- ١٦١ - شذا العرف في فن الصرف للأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي - مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة - ط ٥ - ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٧ هـ -

- ١٦٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب - عبد الحلي بن العماد الحنبلي بيروت - دار المسيرة - ط ٢ - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ١٦٣- شرح أسماء الله الحسنى - للفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) - مراجعة : طه عبد الرؤوف سعد - بيروت - دار الكتاب العربي - ط ١ - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٦٤- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم - لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي (ت ٤١٨ هـ) - تحقيق د. أحمد سعد حيدان - دار طيبة للنشر والطباعة الرياض . ط ١ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- ١٦٥- شرح الأصول الخمسة - القاضي عبد الجبار بن أحمد - مع تعليق ابن أبي هاشم - تحقيق الدكتور : عبد الكريم عثمان مكتبة وهبة - بمصر القاهرة ط ٢ - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ١٦٦- شرح أم البراهين - لأحمد بن عيسى الأنصاري - المكتبة الثقافية - بيروت .
- ١٦٧- شرح التلويح على شرح التوضيح لمثن التتقيح - سعد الدين التفتازاني القاهرة - دار الكتب العربية - ١٣٢٧ هـ .
- ١٦٨- الشرح الجديد لمجوهرة التوحيد - محمد أحمد العدوي - الطبعة الاولى ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- ١٦٩- شرح حديث أبي الدرداء في طلب العلم - عبد الرحمن بن رجب الحنبلي تحقيق محمد مفيد الخيمي - الطبعة الاولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م - مؤسسة ومكتبة الخافقين بدمشق نشر المكتبة الدولية بالرياض .
- ١٧٠- شرح السنة - لأبي محمد الحسن بن علي بن خلف البريهاري - تحقيق د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني - دار ابن القيم للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ١٤٠٨ هـ .
- ١٧١- شرح السنة - أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي - تحقيق : شعيب الأرناؤوط - زهير الشاويش - دمشق المكتب الإسلامي - ١٣٩١ هـ .
- ١٧٢- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - بدون المطبعة وتاريخ الطبع .

- ١٧٣- شرح العقيدة الأصفهانية - شيخ الإسلام ابن تيمية : تقديم : حسين محمد مخلوف - القاهرة - دار الكتب الحديثة ١٣٨٦ هـ .
- ١٧٤ - شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي - حققها وراجعها جماعة من العلماء - المكتب الإسلامي - بيروت .
- ١٧٥ - شرح العقيدة الواسطية - محمد بن الصالح العثيمين - مكتبة الهدى الإسلامي - النقرة ط ١ - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٧٦ - شرح القصائد المشهورات الموسومات بالمعلقات - لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس (ت ٣٣٨ هـ) - دار الكتب العلمية لبنان ط ١ - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م
- ١٧٧ - شرح القصيدة النونية : محمد خليل هراس - دار الكتب العلمية لبنان ط ١ - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- ١٧٨ - شرح الكوكب المنير - محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار - جامعة الملك عبد العزيز ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م - تحقيق مجموعة من الباحثين .
- ١٧٩ - شرح اللمع في أصول الفقه - أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٥٦ هـ) تحقيق علي بن عبد العزيز العمري - دار البخاري القصيم بريدة .
- ١٨٠ - شرح المقاصد - لمسعود بن عمر بن عبد الله الشهير سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣ هـ) تحقيق وتعليق د. عبد الرحمن عميرة . عالم الكتب - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ١٨١ - شرح المواقف في علم الكلام - للرجاني - الآستانة - دار الطباعة العامة - ١٣١١ هـ .
- ١٨٢ - شرح النووي لصحيح مسلم - أبو زكريا يحيى بن شرف النووي - دار الفكر . بدون تاريخ
- ١٨٣ - الشريعة - أبو بكر محمد بن الحسين الآجري - تحقيق محمد حامد الفقي - أنصار السنة المحمدية - لاهور . بدون تاريخ
- ١٨٤ - الشعر والشعراء - لابن قتيبة - تحقيق : أحمد شاكر - القاهرة سنة ١٩٦٦ م
- ١٨٥ - شفاء السقام - لابن السبكي - طبعة لجنة التراث العربي .
- ١٨٦ - شفاء العليل - لابن قيم الجوزية - بيروت - دار الكتب العلمية - ط ١ - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٨٧- شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق - يوسف بن إسماعيل النبهاني القاهرة مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ط ١ - ١٣٨٥ هـ .

الصاد

- ١٨٨- الصحاح - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور .
- ١٨٩- صحيح البخاري - أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) (مع شرحه فتح الباري - انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري من هذا الفهرس)
- ١٩٠- صحيح الجامع الصغير وزيادته - لمحمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٩١- صحيح ابن خزيمة - أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة - تحقيق محمد مصطفى الأعظمي - المكتب الإسلامي - بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٩٢- صحيح مسلم - أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ١٩٣- صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة - همام بن منبه بن كامل - تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب القاهرة - مكتبة الخانجي - ١٤٠٦ هـ .
- ١٩٤- صريح السنة - أبو جعفر محمد بن جرير الطبري - تحقيق : بدر بن يوسف المعتوق - الكويت - دار الخلفاء - ط ١ - ١٣٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٩٥- الصفات - للحافظ علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق وتعليق عبد الله الغنيمان ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .
- ١٩٦- الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتفريه د. محمد أمان بن علي الجامي - مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .
- ١٩٧- الصفدية - لشيخ الإسلام ابن تيمية - تحقيق محمد رشاد سالم - الرياض - شركة مطابع حنيفة - ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- ١٩٨- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة - للإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية - حققه وخرج أحاديثه د. علي بن محمد الدخيل الله - دار العاصمة الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

١٩٩- الصواعق المرسلة الشهابية على شبه الداحضة الشامية - للعلامة سليمان بن سحمان النجدي - حققها عبد السلام بن برجس بن ناصر آل عبد الكريم - دار العاصمة - الرياض الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .

٢٠٠- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام - لجلال الدين السيوطي - تعليق : علي سامي النشار - دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ .

٢٠١- صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان - للعلامة محمد بشير السهسواني الهندي (ت ١٣٢٦ هـ) - ط ٣ - ١٣٧٨ هـ الطبعة الثانية بدون ذكر المطبعة .

الطاء

٢٠٢- طبقات الحنابلة - لمحمد بن محمد بن أبي يعلى - تصحيح محمد حامد الفقي - القاهرة - مطبعة السنة المحمدية ١٣٧١ هـ .

٢٠٣- طبقات الشافعية الكبرى - تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن السبكي - تحقيق عبد الفتاح محمد الخلو - ومحمود الطناحي - القاهرة - مطبعة عيسى البابي الحلبي - ١٣٨٣ هـ - ١٣٩٥ هـ .

٢٠٤- طبقات الفقهاء الشافعيين - لابن كثير الدمشقي - تحقيق د: أحمد عمر هاشم ، ود: عمر زيلهم ، - مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة - ط ١ - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

٢٠٥- طبقات ود ضيف الله - (الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان) - لمحمد النور ضيف الله - حققه د. يوسف فضل حسن - مطابع دار ومكتبة الهلال - بيروت - الطبعة الثالثة ١٩٨٥ م .

٢٠٦- طريق الهجرتين وباب السعادتين - للإمام ابن قيم الجوزية - ضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه عمر بن محمود أبو عمر - دار ابن القيم للتوزيع - الدمام - الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

العين

٢٠٧- العرش وما رُوي فيه - للحافظ محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي (ت ٢٩٧ هـ) حققه محمد بن حمد الحمود مكتبة المعلا - الكويت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٢٠٨ - العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩ هـ) - دراسة وتحقيق رضا الله بن محمد إدريس المباركفوري ، دار العاصمة - الرياض - ١٤٠٨ هـ .

٢٠٩ - العقل والنقل عند ابن رشد (ضمن أضواء على طريق الدعوة إلى الإسلام) - محمد أمان بن علي الجامي - راجعه عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي - الرئاسة العامة لإدارات البحوث الرياض ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م .

٢١٠ - عقيدة السلف أصحاب الحديث (أو الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة) - لأبي إسماعيل عبد الرحمن بن إسماعيل الصابوني - حققها وخرج أحاديثها وعلق عليها بدر البدر - الدار السلفية - الكويت .

٢١١ - عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي - للشيخ صالح العبود - طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٨ هـ .

٢١٢ - العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية لعبد الله بن يوسف الجديع - مطابع دار السياسة - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٢١٣ - العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية - لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني (٤٧٨ هـ) تقديم د. أحمد حجازي السقا - مطبعة دار الشباب بالعباسية - الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

٢١٤ - علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين - رضا نعتان معطي شركة العبيكان للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

٢١٥ - العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ - صالح المقبل دمشق - دار البيان .

٢١٦ - العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار - أبو عبد الله محمد بن عثمان الدمشقي الذهبي - علق عليه عبد الرزاق عفيفي - تصحيح زكريا علي يوسف - القاهرة - مطبعة أنصار السنة - ١٣٥٧ هـ .

٢١٧ - علوم الحديث (مقدمة علوم الحديث) أبو عمرو بن الصلاح - تحقيق نور الدين عتر - المدينة المنورة - المكتبة العلمية ١٣٨٦ هـ .

٢١٨ - عنوان المجد في تاريخ نجد - عثمان بن بشر - الرياض - مكتبة الرياض الحديثة .

٢١٩ - عيون الأنبياء في طبقات الأطباء - تأليف : موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم المعروف بابن أبي أصيبعة - تحقيق د. نزار رضا - مكتبة الحياة بيروت ١٩٦٥ م .

الغين

- ٢٢٠- غاية الأمانى في الرد على النبهاني - لأبي المعالي محمود شكري الألوسي - مكتبة العلم - جدة بدون تاريخ الطبع .
- ٢٢١- غاية المرام في علم الكلام - سيف الدين الآمدي - تحقيق حسن محمود عبد اللطيف - القاهرة مطبعة الأهرام التجارية - ١٣٩١ هـ .
- ٢٢٢ - غريب الحديث - لأبي عبيد القاسم بن سلام - الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م مطبعة حيدرآباد الدكن - الهند .

الفاء

- ٢٢٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تحقيق محب الدين الخطيب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي المكتبة السلفية القاهرة ط٣-١٤٠٧ هـ .
- ٢٢٤- فتح القدير - محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) مكتبة البابي الحلبي ط٢ - ١٢٨٣ هـ - ١٩٢٤ م .
- ٢٢٥ - فتح المجيد شرح كتاب التوحيد - عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ تعليق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز - دار القلم لبنان ط ١ - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م .
- ٢٢٦ - الفتوى الحموية الكبرى - لشيخ الإسلام ابن تيمية ٧٢٨ هـ - تقديم الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة - مطبعة المدني - القاهرة - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٢٢٧- الفرق بين الفرق - عبد القاهر بن طاهر البغدادي - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - بيروت - دار المعرفة .
- ٢٢٨ - الفروق في اللغة - أبو هلال الحسن العسكري - بيروت - دار الآفاق الجديدة - ط ١ - ١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م .
- ٢٢٩- الفصل في الملل والأهواء والنحل - لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري - دار الجيل بيروت - تحقيق د . محمد إبراهيم نصر، ود . عبد الرحمن عميرة - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٢٣٠- الفقه الأكبر مع شرح القاري - للإمام أبي حنيفة - بيروت - دار الكتب العلمية - ط ١ - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- ٢٣١- الفقيه والمتفقه - أبو بكر الخطيب البغدادي - بيروت - المكتبة العلمية ١٤٠٠ هـ .
- ٢٣٢- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي الشوكاني - تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي - المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ .
- ٢٣٣- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة - لأبي حامد الغزالي - تصحيح وتعليق : مصطفى القبانى الدمشقي ط ١ ، ١٣١٩ هـ ١٩٠١ م - مطبعة الترقى - مصر .

القاف

- ٢٣٤- القائد إلى تصحيح العقائد - عبد الرحمن بن يحيى المعلمي - تعليق محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي لبنان ط ٣ - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٢٣٥- قاعدة جلية في التوسل والوسيلة - لشيخ الإسلام ابن تيمية ٧٢٨ هـ - دراسة وتحقيق د : ربيع بن هادي المدخلي - مكتبة لينة للنشر والتوزيع - دمنهور - ط ١ - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٢٣٦- قاعدة في المحبة - لشيخ الإسلام ابن تيمية - تحقيق د . محمد رشاد سالم - دار المدني للنشر والتوزيع - ط ١ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م مطبوع ضمن (جامع الرسائل) المجموعة الأولى .
- ٢٣٧- القاموس المحيط للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي - تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٢٣٨- قانون التأويل - لأبي حامد الغزالي - ط عزت الحسيني - القاهرة ١٣٥٩ هـ - نشر محمد زاهد الكوثري .
- ٢٣٩- القرآنيون وشبهاتهم حول السنة - خادم حسين الهي بخش - مكتبة الصديق الطائف ط ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ٢٤٠- القضاء والقدر في الإسلام - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .
- ٢٤١- قواعد العقائد - أبو حامد الغزالي - تحقيق موسى محمد علي - بيروت عالم الكتب ط ٢ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٢٤٢- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى - محمد بن صالح العثيمين - الأحساء دار ابن الجوزي - ط ١ - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢٤٣- القول الفصل النفيس في الرد على المفتري داود بن جرجيس - للشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٨٥ هـ) مكتبة دار الهداية للطبع والنشر - ١٤٠٥ هـ - الرياض .

الكاف

٢٤٤- الكافية في النحو - للإمام جمال الدين أبي عمر عثمان المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) شرحه الشيخ رضي الدين محمد بن الحسين الأستراباذي النحوي (ت ٦٨٦ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ هـ .

٢٤٥- كشف الشبهات في التوحيد للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب - علق عليها وضبطها محمد منير الدمشقي الأزهرى - مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

٢٤٦- الكامل في ضعفاء الرجال - ابن عدي - بيروت - دار الفكر - ١٤٠٤ هـ .

٢٤٧- الكتاب (سيبويه) أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه - ط ٢ - بيروت - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - ١٣٨٧ هـ .

٢٤٨- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة - نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي . تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي - بيروت مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ .

٢٤٩- الكواشف الجليلة عن معاني الواسطية - عبد العزيز الحمد السلطان - رئاسة إدارات البحوث العلمية ط ٢ - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

اللام

٢٥٠- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة - لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) - دار المعرفة بيروت .

٢٥١- لباب العقول في الرد على الفلاسفة - أبو الحجاج يوسف بن محمد المكلاطي - تحقيق وتعليق - د . فوقي حسين محمود - القاهرة - دار الأنصار ١٩٧٧ م .

٢٥٢- لباب النقول في أسباب النزول - جلال الدين السيوطي - بيروت - دار إحياء العلوم ١٩٧٨ م .

٢٥٣- لسان العرب - ابن منظور الإفريقي - بيروت - دار صادر - بيروت ١٣٧٤ هـ - ١٣٧٦ هـ .

- ٢٥٤ - لسان الميزان - ابن حجر العسقلاني - طبعة حيدرآباد - الهند - ١٣٢٩ هـ .
- ٢٥٥ - لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة - لعبد الملك الجويني (ت ٤٧٨ هـ) تقديم وتحقيق د . فوقية حسين محمود - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر - الدار المصرية للتأليف والنشر - الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- ٢٥٦ - اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع - للإمام أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٠ هـ) صححه وقدم له وعلق عليه د . حمودة غرابة - مطبعة شركة مساهمة مصر ١٩٥٥ م .
- ٢٥٧ - لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدررة المضية في عقيدة الفرقة المرضية - محمد بن أحمد السفاريني مع تعليقات للشيخين عبد الرحمن أبا بطين وسليمان بن سحمان ط ٢ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - بيروت - المكتب الإسلامي .

الميم

- ٢٥٨ - الماتريديّة وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات - شمس الدين محمد أشرف (الشمس السلفي الأفغاني) ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م مكتبة الصديق - الطائف .
- ٢٥٩ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - علي بن أبي بكر الهيثمي - بتحريه العراقي وابن حجر - دار الكتاب العربي ط ٣ - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ٢٦٠ - المجموع الثمين من فتاوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين - جمع وترتيب فهد بن ناصر السليمان ، مطبعة سفير - الرياض - ط ١ ١٤١١ هـ .
- ٢٦١ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي . إشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين .
- ٢٦٢ - مجلة البحوث الإسلامية - إدارات البحوث العلمية والإفتاء - الرياض - العدد : ٢٠ .
- ٢٦٣ - مجلة الجامعة الإسلامية - السنة : ١١ ، العدد : ٢ - المدينة المنورة .
- ٢٦٤ - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين الفخر الرازي - مراجعة طه عبد الرؤوف سعد - القاهرة مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٢٦٥ - المحصول في علم أصول الفقه - للفخر الرازي - دراسة وتحقيق : طه جابر فياض العلواني - الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - ١٣٩٩ هـ - ١٤٠٠ هـ . وأيضاً ، ط ٢ - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

- ٢٦٦ - المحكم والمحيط الأعظم في اللغة - أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - القاهرة - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٨ هـ .
- ٢٦٧ - مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة لابن قيم الجوزية - اختصره الشيخ محمد بن الموصلي - دار الندوة الجديدة - بيروت - ١٩٨٤ م - ١٤٠٥ هـ .
- ٢٦٨ - مختصر العلو للعلي الغفار - محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي بيروت - ط ١ - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- ٢٦٩ - مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين - لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) - تحقيق وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي - دار الكتاب العربي بيروت - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م - ط ١ .
- ٢٧٠ - مرآتي السعود مع شرحه نشر البنود - عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي - دار الكتب العلمية لبنان ط - ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م
- ٢٧١ - المرشد المعين - عبد الواحد بن عاشر - المكتبة الثقافية بيروت ط - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م
- ٢٧٢ - مسائل الإمام أحمد - لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني - تقديم السيد محمد رشيد رضا - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
- ٢٧٣ - المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة - جمع وتحقيق ودراسة عبد الإله بن سلمان بن سالم الأحمدي - دار طيبة - الرياض - ط ١ - ١٩٩١ م - ١٤١٢ هـ
- ٢٧٤ - المستدرك على الصحيحين - أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري - تحقيق مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية لبنان ط ١ - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م
- ٢٧٥ - المستقصى من علم الأصول - لأبي حامد الغزالي - ط ١ ، المطبعة الأميرية ببولاق - ١٣٢٢ هـ .
- ٢٧٦ - المسند للإمام أحمد بن حنبل - بيروت - المكتب الإسلامي - ط ٤ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٢٧٧ - مسند أبي داود الطيالسي - سليمان بن داود الطيالسي - الرياض - مكتبة المعارف .
- ٢٧٨ - مسند أبي يعلى - أحمد بن المثنى أبو يعلى المرصلي - تحقيق حسين سليم أسد - دمشق دار المأمون للتراث - ١٤٠٤ هـ .

- ٢٧٩- مشكل الحديث وبيان - أبو بكر بن فورك - ط ٢ - حيد آباد الدكن - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٩١ هـ .
- ٢٨٠- مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني - تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي - بيروت - المكتب الإسلامي - ١٩٧٠ م .
- ٢٨١- المطالب العالية من العلم الإلهي - لفخر الدين الرازي - تحقيق د. أحمد حجازي السقا - دار الكتاب العربي - بيروت - ط ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
- ٢٨٢- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد - للشيخ حافظ بن أحمد الحكمي - المطبعة السلفية ومكتبها - مصر بدون تاريخ .
- ٢٨٣- معارج القدس في مدارج معرفة النفس - لأبي حامد الغزالي - ط ٣ ١٩٧٨ م بيروت دار الآفاق الجديدة .
- ٢٨٤- معالم أصول الدين - أو أصول الدين - الفخر الرازي - مراجعة وتقديم طه عبد الرؤوف سعد - القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٢٨٥- معالم التنزيل - أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦ هـ) تحقيق محمد عبدالله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الجرشي - دار الرياض ١٤٠٩ هـ .
- ٢٨٦- معجم الأدباء - أبو عبد الله ياقوت الحموي - القاهرة - دار المأمون ط ٢ - ١٣٥٥ هـ .
- ٢٨٧- معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة - بيروت - مكتبة المثنى - بدون تاريخ
- ٢٨٨- معجم مقاييس اللغة - أحمد بن فارس - تحقيق عبد السلام محمد هارون ط ٢ - القاهرة مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٩ هـ - ١٣٩٢ هـ
- ٢٨٩- المعجم الكبير للطبراني - تحقيق وتخريج حمدي عبد المجيد السلفي بغداد ، الدار العربية للطباعة .
- ٢٩٠- المعجم الوسيط - قام بإخراجه إبراهيم مصطفى - أحمد حسن الزيات - حامد عبد القادر - محمد علي النجار - مطابع دار المعارف - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٢٩١- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار - أبو عبد الله شمس الدين الذهبي - تحقيق محمد سيد جاد الحق - القاهرة - ١٩٦٧ م .
- ٢٩٢- معرفة المحكم والمتشابه وأثرها في تفسير القرآن - حامد عبد الله أحمد العلي - رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - ١٤٠٩ هـ .

- ٢٩٣- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني - للإمام موفق الدين ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ)
- دار الفكر بيروت - ط ١ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ٢٩٤- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار - للحافظ العراقي بهامش إحياء علوم الدين - (انظر إحياء علوم الدين)
- ٢٩٥- مفاتيح الغيب - (التفسير الكبير) الفخر الرازي - ط ٣ - بيروت دار إحياء التراث العربي .
- ٢٩٦- مفاهيم يجب أن تصحح - محمد علوي المالكي المكي الحسني - ط ١ - رجب ١٤٠٥ هـ
- مارس ١٩٨٥ م دار الإنسان للتأليف والترجمة والنشر - مصر القاهرة
- ٢٩٧- مفتاح دار السعادة - ابن قيم الجوزية - بيروت دار الكتب العلمية .
- ٢٩٨- مفردات ألفاظ القرآن - للراغب الاصفهاني - تحقيق صفوان عدنان داوودي - دار القلم دمشق - الدار الشامية بيروت ط ١ ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٢٩٩- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين - لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري - مكتبة النهضة المصرية ط ٢ - ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م
- ٣٠٠- المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى - لأبي حامد الغزالي - تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي - ط ١ - ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م قبرص .
- ٣٠١- الملل والنحل - لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني
- ٣٠٢- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم - لابن الجوزي - الهند - حيدرآباد ١٣٥٧ هـ - ١٣٥٩ هـ .
- ٣٠٣- المنتقى لابن الجارود - أبو محمد عبد الله بن علي الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧ هـ)
حديث أكاديمي باكستان ط ١ - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ٣٠٤- المنتقى من منهاج الاعتدال : للحافظ أبي عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) طبع تحت إشراف الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد الرياض ١٤٠٩ هـ .
- ٣٠٥- المنقذ من الضلال - لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - ط ١ - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٣٠٦- منهاج السنة النبوية - لشيخ الإسلام ابن تيمية - تحقيق د . محمد رشاد سالم - مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - ط ١ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- ٣٠٧- المنهاج في شعب الإيمان - أبو عبدالله الحليمي - تحقيق حلمي فودة ، بيروت - دار الفكر ط ١ - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٣٠٨- الموافقات في أصول الشريعة - لأبي إسحاق الشاطبي - دار المعرفة - بيروت .
- ٣٠٩ - المواقف في علم الكلام - للقاضي عبد الرحمن بن أحمد الإيجي - عالم الكتب بيروت .
- ٣١٠- الموضوعات لابن الجوزي .
- ٣١١ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال - لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - تحقيق علي محمد البجاوي - دار المعرفة بيروت .

النون

- ٣١٢- النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية - دراسة وتحقيق محمد عبدالرحمن عوض - دار الكتاب العربي بيروت ط ١ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٣١٣- النزول والصفات - لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) حققهما وعلق عليهما وخرج أحاديثهما د. علي بن ناصر الفقيهي - ط ١ - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٣١٤- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . (ت ٨٥٢ هـ) مكتبة طيبة - المدينة المنورة .
- ٣١٥- نقض تأسيس الجهمية - لشيخ الإسلام ابن تيمية - تصحيح وتكميل وتعليق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم - طبع بأمر: الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود - مطبعة الحكومة - مكة المكرمة ١٣٩١ هـ .
- ٣١٦- نقض المنطق - لشيخ الإسلام ابن تيمية - تحقيق : محمد عبد الرزاق حمزة - وسليمان الصنيع - تصحيح محمد حامد الفقي - القاهرة - مطبعة السنة المحمدية - ١٣٧٠ هـ .
- ٣١٧ - نهاية الأقدام في علم الكلام - عبد الكريم الشهرستاني - تحقيق : الفرد جيوم - مكتبة المنتبي - بمصر القاهرة .
- ٣١٨- النهاية في غريب الحديث والأثر - أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري - تحقيق طاهر أحمد الزواوي ، محمود محمد الطناجي - المكتبة الإسلامية .

٣١٩- النهاية في الفتن والملاحم لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي - (ت ٧٧٤ هـ) - تحقيق

محمد أحمد عبد العزيز - دار التراث الإسلامي بالازهر - بدون تاريخ .

٣٢٠- النهج السديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد - أبو سليمان جاسم الفهيد

الدوسري - دار الخلف ، الكويت ط ١ - ١٤٠٤ هـ - ١٩٩٤ م

الواو

٣٢١- الواسطة بين الحق والخلق - لشيخ الإسلام ابن تيمية - حققه وخرج أحاديثه وعلق عليها

بشير محمد عيون - الناشر مكتبة دار البيان - دمشق - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م (ضمن

مجموعة التوحيد)

٣٢٢- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان - تحقيق

وتعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة مكتبة النهضة المصرية - ١٩٤٩ م .

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

المقدمة

- ١- أهمية الموضوع وأسباب اختياره ٢
- ٢- الخطة ٥
- ٣- منهج الرسالة ٨
- تنبيه حول النقل من التفاتراني ١١
- ٤- شكر وتقدير ١٢

التمهيد

- ١- تعريف التوحيد ، وبيان أقسامه بالأدلة ، وتلازمها عند أهل السنة ١٤
- تعريف التوحيد عند الأشاعرة ١٧
- ٢- التعريف بأهل السنة والجماعة ١٩
- نشأة التسمية بأهل السنة والجماعة ٢٤
- بيان صفات أهل السنة والجماعة وما يميزهم عن غيرهم ٢٥
- ٣- التعريف بالأشاعرة ٢٨
- المراحل الاعتقادية الثلاث التي مر بها أبو الحسن الأشعري ٢٩
- الرد على من زعم أن أبا الحسن لم يرجع عن مرحلته الكلائية ٣١
- حكم إطلاق لقب أهل السنة على الأشعرية ٤٠
- منزلة الأشعرية في التجهم ٤٦
- ٤- تعريف كلمة : (منهج) ٥٠

الباب الأول

منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الألوهية .

- * الفصل الأول / منهج أهل السنة والجماعة في توحيد الألوهية ٥٣
- المبحث الأول / منهج أهل السنة والجماعة في مسائل توحيد الألوهية .
- ١— حقيقة توحيد الألوهية : ٥٤
- تعريف كلمة إله ٥٤
- تعريف العبادة — وبيان إطلاقاتها الأربعة ٥٥
- أمثلة لبعض مآذره السلف في توحيد الألوهية ٦٠
- أركان العبادة (الخضوع والمحبة) وشرطها : المتابعة ٦٥
- بيان شرطي التعبد ٦٨
- الله هو المستحق للعبادة لا غيره ٦٩
- السبب الذي تُستحق به العبادة ٧١
- تعريف توحيد الألوهية ٧٥
- ٢— شروط الانتفاع بكلمة التوحيد : ٧٨
- العلم بمعناها المتضمن للإقرار واليقين القلبي ٧٨
- اليقين ٧٩
- الصدق المتضمن للقبول والإنقياد والمحبة ٨٠
- الإخلاص ٨١
- القبول ٨٢
- الانقياد ظاهراً وباطناً ٨٣

- ٨٤ الحجة لها ولما اقتضته
- ٨٦ ٣- توحيد الألوهية هو أول الواجبات وذكر أربعة أدلة كلية على هذا الأمر
- ٩٢ ٤- بيان ما يضاد توحيد الألوهية (وهو الشرك)
- ٩٢ — قبح الشرك وخطره
- ٩٣ — حقيقة الشرك وبيان أنواعه
- ٩٤ — أصل المشركين وأسباب الشرك — الغلو وإساءة الظن بالله
- ١٠٠ — حماية الرسول ﷺ للتوحيد
- ١٠٦ — المبحث الثاني / منهج أهل السنة والجماعة في أدلة توحيد الألوهية
- ١٠٦ ١- أنواع الأدلة الواردة في القرآن لتقرير الألوهية :
- ١٠٧ — إلزام المشركين باعترافهم بتوحيد الربوبية ليقروا بتوحيد الألوهية — بنوعين من الإلزام
- ١١٣ — بيان ثلاثة أحوال للآلهة التي تعبد دون الله بصفة تقرر عدم استحقاقها للعبادة
- ١٢٢ — تذكير المشركين بما يكمن في نفوسهم من التوحيد — ومطالبتهم بالحجة والبرهان على شركهم
- — حكم الله الشرعي في الأمر بعبادته والنهي عن الشرك به — وحكمه الجزائي بإثابة الموحدين ومعاقبة المشركين
- ١٢٨ — إجماع الكتب السماوية على استحقاق الله جل وعلا للعبادة
- ١٣٤ ٢- وجه دلالة العقل والنقل على توحيد الألوهية :
- ١٣٦ — العقل يستقل بمعرفة حسن التوحيد وقبح الشرك — وهذا معنى تحسينه ودلالته
- ١٤٠ — النقل يقرر ما مضى ويزيد بالعقاب على ترك التوحيد
- ١٤٢ * الفصل الثاني / منهج الأشاعرة في توحيد الألوهية
- ١٤٣ — المبحث الأول : منهج الأشاعرة في مسائل توحيد الألوهية

- ١- ثلاثة أسباب في عدم إفراد المتقدمين والمتأخرين من الأشاعرة لهذا التوحيد بالتصنيف ١٤٤
- نقل هام عن الباقلاني في تعريف التوحيد وكذلك الباجوري ١٤٥
- نقول هامة عن الرازي والحلي وأبي شامة في بيان بعض مظاهر الشرك ١٤٩
- ٢- عدم وضوح المنهج الأشعري في توحيد الألوهية وبيان خمسة أسباب في ذلك ١٥٤
- تعريف كلمة (إله) عندهم والرد عليهم ١٥٤
- عدم إفرادهم لهذا التوحيد بالتصنيف في كتبهم ١٥٧
- قد يردون أحياناً ردوداً قاصرة على أهل الملل ١٥٧
- زعمهم أن أول واجب على المكلف هو النظر ! ١٦٢
- حملهم آيات الألوهية على أنها للرؤية ١٦١
- ٣- صلة الأشعرية بالصوفية وأثر هذه الصلة : ١٦٢
- ذكر الإسفراييني للصوفية ضمن الأشعرية ! ١٦٢
- لا تخلو طبقة من طبقات الأشعرية عن وجود صوفي . والنقل عن ابن عساكر ١٦٢
- في ذلك ١٦٢
- ذكر تسعة أعلام من الأشعرية لهم صلة بالصوفية وكتبوا مدافعين عن بعض مظاهر الشرك في العبادة ١٦٥
- الاستشهاد بالواقع ١٦٩
- بيان درجات الأشاعرة في الموقف من مظاهر الشرك : ١٧١
- ٤- اعتراضات المتأخرين من الأشاعرة في إدخال توحيد الألوهية ضمن أنواع التوحيد ١٧٤

- ١٧٤ - زعموا أن الأدلة دالة على أن توحيد الألوهية هو توحيد الربوبية والرد عليهم.....
- ١٧٩ - زعموا أن مما يدل على اتحاد مدلول التوحيد أن الرب هو الإله نفسه - والرد عليهم.....
- ١٨١ - زعموا أنه يلزم أن يكون للكافر توحيد صحيح إذا قيل بالفرق والرد عليهم....
- ١٨٢ - زعموا أن الرسول ﷺ ما بين للناس نوعين من التوحيد - والرد عليهم.....
- ١٨٥ - الشبهات الرئيسة للمتأخرين من الأشاعرة في بعض مظاهر الشرك.....
- ١٨٥ - تسميتهم الاستغاثة بغير الله توسلاً.....
- ١٨٩ - زعموا أن كل الآيات تدل على أن الدعاء المراد به العبادة - لا الطلب - وأما الطلب فليس بعبادة.....
- ١٩٢ - زعموا أن من دعا غير الله لا يكون مشركاً إلا إذا اعتقد تأثيره.....
- ١٩٦ * المبحث الثاني منهج الأشاعرة في أدلة توحيد الألوهية:.....
- ١- تقرير توحيد الألوهية بالأدلة العقلية فقط وزعمهم أنه لا مدخل للعقل في تحسينه والرد عليهم.....
- ٢٠١ - ٢- حملهم للآيات الواردة بتقرير توحيد الألوهية على أنها لتقرير الربوبية.....
- ٢٠٢ - ٣- منع المتأخرين منهم حمل عموم الآيات القاضية بالشرك على من تسمى بالإسلام إذا عمل عمل المشركين.....
- ٢٠٤ - الجواب عن شبهة المجاز العقلي.....
- ٢٠٧ - ٤- أدلة عقلية سلكها المتأخرون لتبرير بعض أنواع الشرك :.....
- ٢٠٧ - قياس الميت على الحي في الطلب منه والاستغاثة والرد عليهم.....
- ٢٠٩ - قياس الوساطة في العبادة على الوساطة في تبليغ الرسالة والرد عليهم.....

الباب الثاني

منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الربوبية

- * الفصل الأول / منهج أهل السنة والجماعة في توحيد الربوبية ٢١٣
- * المبحث الأول / منهج أهل السنة والجماعة في مسائل توحيد الربوبية: ٢١٤
- ١- حقيقة توحيد الربوبية ٢١٤
- معنى كلمة (الرب) لغة ٢١٥
- شرح اسم الله تعالى (الرب) ٢١٧
- الربوبية العامة — والربوبية الخاصة ٢٢٠
- تعريف توحيد الربوبية، وشرح التعريف ٢٢٦
- تعريف آخر أخصر ٢٢٩
- ٢- مقتضيات الإقرار لله تعالى بالربوبية ٢٣٢
- الإيمان بأن كل شيء من عند الله خلقاً وتقديراً ٢٣٢
- الاعتراف له بالألوهية ٢٣٢
- الإقرار بمباينته للعالم ٢٣٢
- الإيمان بالقدر ومراتبه ٢٣٣
- ٣- توحيد الربوبية مدخل أساسي لتوحيد الألوهية — وليس هو أول واجب على المكلف ٢٤٢
- ٤- بعض الأحكام المتعلقة بأفعال الله: ٢٤٤
- أفعال الله كلها خير ، والشر لا يدخل إلا في مفعولاته ٢٤٤
- لله عز وجل حكمة في أفعاله وأحكامه ٢٤٨

- ٢٦٠ - العقل يستقل بالعلم بحسن بعض الأشياء أو قبحها دون إحاطة أو ترتب جزاء .
- ٢٦٣ - للأسباب تأثير في مسبباتها بشروط
- ٢٦٨ - أفعال العباد خلق لله تعالى ، وهم فاعلون لها حقيقة
- ٢٧٥ * المبحث الثاني / منهج أهل السنة والجماعة في أدلة إثبات الربوبية :
- ٢٧٦ ١- مسلك القرآن في الرد على من انحرفت فطرتهم
- ٢٨٠ ٢- الأدلة الدالة على الربوبية :
- ٢٨٠ - دليل الفطرة
- ٢٩١ - دليل بعثة الأنبياء وآياتهم
- ٢٩٨ - دليل الآيات
- ٣٠٣ - المقاييس العقلية
- ٣٠٥ * الفصل الثاني / منهج الأشاعرة في توحيد الربوبية :
- * المبحث الأول / منهج الأشاعرة في مسائل توحيد الربوبية : -
- ٣٠٧ ١- حقيقة توحيد الربوبية
- ٣١٠ ٢- مقتضيات الإقرار لله بالربوبية :
- ٣١٠ - منعهم قيام الأفعال الاختيارية بذات الله
- ٣١٠ - وجود مخالفة لبعض المتأخرين في وصف بعض البشر ببعض أوصاف الربوبية .
- ٣١١ - مخالفتهم بقولهم إن الله لا داخل العالم ولا خارجه
- ٣١٢ - القضاء والقدر عند الأشاعرة
- ٣١٤ ٣- أول واجب على المكلف عند الأشاعرة والرد عليهم
- ٣١٧ - اعتراف بعضهم بدليل الفطرة

- ٣١٨ شبهة في حديث (فإذا عرفوا الله) ودفعها
- ٣٢٥ ٤- بعض الأحكام المتعلقة بأفعال الله:
- ٣٢٥ - أفعال الله كلها خير - مع بيان أن هذا لا يتفق مع أصلهم
- ٣٢٩ - نفيهم للحكمة المقصودة في أفعال الله وأحكامه والرد عليهم
- ٣٣٩ - نفيهم للتحسين والتقبيح العقليين
- ٣٤٤ - نفيهم لوجود تأثير للأسباب في مسبباتها والرد عليهم
- ٣٤٦ - مقاتلتهم في كسب العباد والرد عليهم
- ٣٥١ * المبحث الثاني / منهج الأشاعرة في أدلة إثبات الربوبية :
- ٣٥٢ ١- زعمهم بأن الأدلة النقلية لا يصلح الاستدلال بها هنا والرد عليهم
- ٣٥٤ ٢- دليل الحدوث والعدم لإثبات وجود الله
- ٣٥٥ - طريقة الاستدلال به
- ٣٦١ - صعوبة الاستدلال به
- - انهيار أهم مرحلة في الاستدلال به - وهي مرحلة إبطال التسلسل ببرهان
- ٣٦٢ التطبيق !
- ٣٦٤ - موازنة الجويني والرد عليه
- ٣٦٥ - زعمهم أن إبراهيم عليه السلام استدل لإثبات وجود الله بهذا الدليل ، والرد عليهم
- ٣٦٨ ٣- دليل إثبات وحدانية الله تعالى :
- ٣٦٨ - برهان التمانع وبيان صحته
- ٣٦٩ - خطأ نسبة هذا الدليل إلى بعض آيات القرآن

الباب الثالث

منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الأسماء والصفات

* الفصل الأول / منهج أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات ... ٣٧٢

المبحث الأول : منهج أهل السنة والجماعة في مسائل توحيد الأسماء والصفات ... ٣٧٢

المسائل المتعلقة بالأسماء الحسنى ٣٧٣

١- إثبات الأسماء على الوجه الأحسن وأدلة ذلك ٣٧٤

* - الأسماء الحسنى أعلام وأوصاف ٣٧٥

- إثبات أسماء الله على الحقيقة ٣٧٩

- طرق دلالة الأسماء على الذات والصفات ٣٨١

- الأوصاف التي تتضمنها الأسماء ٣٨٢

٢- أسماء الله الحسنى توقيفية وأدلة ذلك ٣٨٣

- الفرق بين التسمية والإخبار ٣٨٥

- الكلام عن الأسماء المقيدة ٣٨٧

✓ - الأسماء الحسنى غير محصورة في التسعة والتسعين ٣٨٨

٣- أسماء الله غير مخلوقة والأدلة على ذلك ونقل أقوال السلف ٣٩٠

- الأدلة على أن أسماء الله من كلام الله ٣٩١

٤- التنزيه بترك الإلحاد في الأسماء الحسنى - وبيان أنواع الإلحاد - ٣٩٦

- المسائل المتعلقة بالصفات : ٤٠٠

١- الأصول التي تقوم عليها قاعدة الإثبات : ٤٠٢

١) إثبات صفات حقيقية وصفات كمال وجلال والأدلة على ذلك ٤٠٢

الموضوع

الصفحة

٤١٢	ب) إثبات صفات الكمال بلا تمثيل ولا تكييف
٤١٣	قاعدة الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات
٤١٨	ج) إطلاق ما ورد به الشرع والاستفصال في العبارات المستحدثة
٤٢٠	د) تقسيم الصفات الثبوتية :-
٤٢١	- الصفات الذاتية والفعلية ، ومتى أطلق ذلك
٤٢٤	- الصفات السمعية والعقلية ، ومتى أطلق ذلك
٤٢٧	٢- الأصول التي تقوم عليها قاعدة التنزيه في الصفات :
٤٢٧	١) لا يستلزم التنزيه تعطيل الصفات الثبوتية
٤٢٧	- بيان نوعي التنزيه
٤٣٠	ب) الإجمال في النفي غالباً والحكمة من ذلك
٤٣٠	- أسباب ورد النفي المفصل أحياناً
٤٣٠	ج) إثبات كمال ضد ما ينفي
٤٣٢	د) اتباع الكتاب والسنة في النفي
٤٣٣	* المبحث الثاني منهج أهل السنة والجماعة في أدلة الأسماء والصفات
٤٣٤	١- الأخذ بالأدلة الشرعية والاكتفاء بها عما سواها
٤٣٥	- السبب الأول
٤٤١	- السبب الثاني
٤٤٣	٢- عدم التفريق بين الأدلة من حيث الأخذ بها
٤٤٤	- الأدلة على حجية السمع مطلقاً
٤٤٥	- إفادة خبر الواحد - إذا احتفت به القرائن - للعلم

- ٤٥١ - تطبيقات تؤكد عدم مخالفة الأحاديث للقرآن
- ٤٥٤ (٣) - إجراء النصوص على ظاهرها وعدم تحريفها
- ٤٥٤ - دواعي حمل النصوص على ظاهرها
- ٤٥٥ - أولاً : وصف القرآن بالبيان والهدى
- ٤٥٦ ثانياً : عصمة الرسول ﷺ مع بحث حول أحاديث الصفات
- ٤٥٨ ثالثاً : فهم الصحابة لها أن ظاهرها مراد
- ٤٥٨ رابعاً : إجماع الأئمة على أن ظاهرها مراد
- ٤٦٠ - الكلام عن الكيفية والتفويض فيها - وتحقيق المراد بالتفويض
- ٤٦٣ - الكلام عن التأويل وتمييز الصواب من الخطأ فيه
- ٤٦٩ ٤- الاستدلال بقباس الأولى - وبيان من استدل به قبل شيخ الإسلام ابن تيمية
- ٤٧٥ * الفصل الثاني / منهج الأشاعرة في توحيد الأسماء والصفات
- ٤٧٥ * المبحث الأول / منهج الأشاعرة في مسائل توحيد الأسماء والصفات :
- ٤٧٦ - والمسائل المتعلقة بالأسماء الحسنى عند الأشاعرة
- ٤٧٧ ١- قولهم بأن أسماء الله كلها حسنى وزعمهم أن بعضها أعلام محضة !
- ٤٨٢ ٢- نزاعهم في الأسماء الحسنى هل هي توقيفية أو لا ؟
- ٤٨٦ ٣- موافقتهم للسلف لفظاً في أن الأسماء غير مخلوقة وموافقتهم للمعتزلة فيها معنى وحقيقة
- ٤٨٧ - محاولة الأشاعرة التخلص من الإشكال في خلق الأسماء الحسنى ، وعدم تمكنهم منه
- ٤٩٠ - كلامهم عن الاسم والمسمى والتسمية

- ٤- التنزيه بترك الإلحاد في الأسماء الحسنی ٤٩٨
- بعض صور الإلحاد الجلية والخفية للأشاعرة في الأسماء الحسنی ٤٩٩
- المسائل المتعلقة بالصفات عند الأشاعرة ٥٠٢
- ١- قاعدة إثبات الصفات : ٥٠٢
- صفات المعاني وأقسامها السمعية والعقلية والرد عليهم ٥٠٣
- صفات المعاني من حيث تعلقاتها ٥٠٥
- تعريف التعلق ، ومناقشتهم فيه ٥٠٦
- طريقة إثبات صفة الإرادة والرد عليهم ٥٠٧
- طريقة إثباتهم لصفتي السمع والبصر والرد عليهم ٥١٠
- طريقة إثباتهم لصفة الكلام وذكر شبهاتهم والرد عليهم ٥١٧
- مناقشتهم في الكلام النفسي ٥١٧
- مناقشتهم في إنكار الحرف والصوت ٥٢٤
- أربعة إزامات على من أنكر الحرف والصوت ٥٢٩
- مناقشتهم في نفي تعلق الكلام بالمشيئة ٥٣٣
- مناقشتهم في منع التعدد في كلام الله : ٥٣٤
- ثلاثة إزامات على من جعل الكلام معنى واحداً ٥٣٧
- الصفة النفسية - ومرادهم منها - مع المناقشة ٥٤٠
- الصفات المعنوية - ومناقشة من أثبتها منهم ٥٤٢
- ٢- قاعدة التنزيه في الصفات : ٥٤٥
- الأصل الذي بني عليه التنزيه ٥٤٥

- ٥٤٦ مناقشتهم في لفظ : الجهة والمكان ، والحيز.
- ٥٥٣ مناقشتهم في لفظ : الصورة ، والغرض ، والجوهر ، والعرض.
- ٥٥٥ التفصيل في النفي والإجمال في الإثبات.
- ٥٥٥ اختلافهم في إثبات صفتي التكوين والإدراك.
- ٥٥٦ نقد طريقتهم في التنزيه.
- ٥٥٩ * المبحث الثاني / منهج الاشاعرة في أدلة الأسماء والصفات :
- ٥٦٠ ١- الأدلة العقلية ومنزلتها من الاستدلال.
- ٥٦١ قياس الغائب على الشاهد.
- ٥٦٢ قياس الشمول.
- ٥٦٦ ٢- الأدلة النقلية ومنزلتها من الاستدلال.
- ٥٦٦ التفريق بين الأدلة النقلية.
- ٥٦٧ قانون الرازي الكلبي في رد أخبار الآحاد والرد عليه.
- سبعة أحاديث من صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة وموضوعها في الصفات
- ٥٧٧ تدمغ القائلين باحتمال تحريف الأحاديث.
- نقول مهمة تفيد عدم خبرة بعض كبار الاشاعرة بالسنة وما كان عليه السلف
- ٥٨٠ في الاعتقاد.
- ٥٨٢ بيان حقيقة موقفهم من الأدلة النقلية كلها.
- قانون الرازي الكلبي في أن الأدلة النقلية كلها ظنية ، لا يحتج بها في العقائد
- ٥٨٣ في زعمه والرد عليه.
- ٥٨٦ — اللوازم التي تلزم الرازي في سلوكه هذا المسلك.

- ٥٨٨ ٣- توهم الأشاعرة التعارض بين الأدلة العقلية والنقلية
- ٥٨٩ - الأدلة على عدم تعارض العقل والنقل
- ٥٩٠ - قانون الرازي في رد الأدلة النقلية إذا عارضت العقل في زعمه والرد عليه
- ٥٩٦ - مسلك التفويض عند الأشاعرة والرد عليهم
- ٦٠٠ - بيان مسلك آخر صحيح لهم
- ٦٠١ - مسلك التأويل عند الأشاعرة والرد عليهم
- ٦٠٢ - رد قولهم بأنه لا يمكن إثبات الاستواء والعلو مع القول بالمعية
- ٦٠٥ - دعوى الغزالي أن الإمام أحمد أول ثلاثة أحاديث والرد عليه
- ٦٠٦ - الكلام عن حديث : الحجر الأسود يمين الله في الأرض
- ٦٠٨ - الكلام عن حديث : قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن
- ٦٠٩ - الكلام عن حديث : نَفَسَ الرحمن من قِبَلِ اليمين
- ٦١١ - الكلام عن حديث : مجئ عمل صاحب القرآن أو ثوابه
- ٦١٣ - الرد على الأشاعرة في زعمهم بأن طريقة الخلف أعلم وأحكم

الباب الرابع

صحة منهج أهل السنة والجماعة وسلامته من الاضطراب

واضطراب المنهج الأشعري وأنهياره

- ٦١٦ * الفصل الأول / صحة منهج أهل السنة والجماعة وسلامته من الاضطراب
- ٦١٨ * صحة منهج أهل السنة والجماعة وسلامته من الاضطراب في المسائل :
- ٦١٨ ١- تحقيق توحيد الألوهية يحقق مقصود البعثة

- ٦١٨ الاطمئنان بنقل أقوال مأثورة عن السلف في توحيد الألوهية .
- ٦١٩ السلامة من ركوب الأخطار في الأمور شديدة الالتباس - كالتوصل بالذوات .
- ٢- توحيد الربوبية مدخل أساسي لتوحيد الألوهية - وهو ليس أول واجب
- ٦٢٠ على المكلف
- ٦٢١ سد كل الطرق التي تقدح في توحيد الربوبية .
- ٦٢١ وسطية أهل السنة في مسائل التعليل والحكمة والأسباب - والمسببات
- ٣- وسطية أهل السنة في باب الأسماء والصفات
- ٦٢٣ صحة منهج أهل السنة والجماعة وسلامته من الاضطراب في الأدلة :
- ٦٢٦ ١- الاعتماد على الكتاب والسنة .
- ٦٢٦ ٢- وضع العقل موضعه الصحيح
- ٦٢٧ ٣- دليل النقل الصحيح الصريح لا يخالف دليل العقل الصريح
- ٦٢٨ ٤- يسر الاستدلال لأنه جاري على مقتضى الفطرة
- ٦٣٠ * الفصل الثاني / اضطراب المنهج الأشعري وانتهائه
- ٦٣١ - اضطراب المنهج الأشعري وتناقضه في المسائل :
- ١- ظهور بعض الخلل والاضطراب عند متأخري الأشاعرة في توحيد الألوهية
- ٦٣٢ ٢- تناقض الأشاعرة في مسائل الأسباب والمسببات ، والحكمة ، والتحسين والتقبيح :
- ٦٣٤ - قول الأشاعرة بجواز الكذب على الله عقلاً ١
- ٦٣٥ - عجز الأشاعرة عن تقرير دلالة المعجزة على النبوة !
- ٦٣٦ ٣- تناقض الأشاعرة في إثبات الصفات ، والخلل في التنزيه
- ٦٤٢ - اضطراب المنهج الأشعري وتناقضه في الأدلة :

- ٦٤٨ ١- انتفاء المعارض العقلي في الدليل العقلي معلوم ضرورة بخلافه - في الدليل النقلي !
- ٦٤٩ - إلزام الأشاعرة القول بعدم جواز اعتماد الأدلة النقلية في الأمور السمعية
- ٦٥١ ٢- هل الرؤية يمكن وقوعها في الدنيا أو لا ؟
- ٦٥٢ - تصريح الرازي والشهرستاني بأن معرفة الله فطرية
- ٦٥٣ - عدم التمكن من الإجابة على إشكال التعلقات
- ٦٥٤ - انهيار المنهج الأشعري
- ٦٥٧ ١- الأدلة على انقطاع صلة الأشعرية بالسلف في كثير من المسائل
- ٦٥٩ - الأدلة على انقطاع صلة الأشعرية بأبي الحسن الأشعري
- ٦٦٠ ٢- متابعة الأشاعرة للمعتزلة في دليل الحدوث وخلق الأسماء - والقرآن وأفعال الله ..
- ٦٦٥ ٣- أسباب حيرة كبار علماء الأشاعرة
- ٦٧٠ (أ) حيرة إمام الحرمين الجويني في مسألة العلو
- ٦٧٢ - رجوعه عن مذهب التأويل
- ٦٧٣ - ندمه على الاشتغال بعلم الكلام
- ٦٧٥ (ب) - حيرة أبي حامد الغزالي وتنقله في علوم كثيرة
- ٦٧٦ - إقرار الغزالي بتضرر الخلق من علم الكلام
- ٦٨١ - رجوع الغزالي عن علم الكلام
- ٦٨٢ (ج) حيرة الشهرستاني
- ٦٨٣ - إقرار الشهرستاني بأن أبا الحسن الأشعري خرق الإجماع - بقوله بالكلام النفسي ...
- ٦٨٥ (د) - حيرة الفخر الرازي
- ٦٨٧ - قدحه في أدلة المتكلمين

٧٩٠

الصفحة

الموضوع

٦٨٩ قدحه في أدلة المتكلمين
٦٩٠ تسليمه واقتناعه بأدلة القرآن
٦٩٣ الخاتمة
٦٩٨ الفهارس
٦٩٩	١- فهرس الآيات .
٧٣٢	٢- فهرس الأحاديث .
٧٣٨	٣- فهرس الأعلام .
٧٤٦	٤- فهرس المراجع .
٧٧٤	٥- فهرس الموضوعات .